

Vol. 7, No. 57, September, October 1985

السنة السابعة، العدد ٥٧، أيلول/تشرين الأول ١٩٨٥

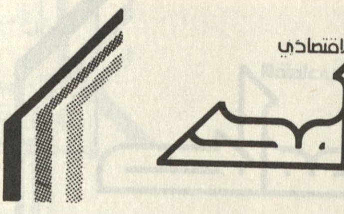
عدد خاص
وثائق مؤتمر «صامد»

مؤتمر صامد الثالث

عمان/ الأردن
من ١٧/٧/٨٥ الى ٢٠/٧/٨٥

خمسة عشر عاماً من النضال الاجتماعي والاقتصادي المتواصل

تقارير الادارة العامة والفروع .. توصيات وقرارات





شهرية اقتصادية اجتماعية عمالية
تصدر مؤقتاً مرة كل شهرين
عن مؤسسة صامد
(جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين)

المراسلات: صامد الاقتصادي ص.ب ١٨٥ - ٩١٠ عمان / الأردن ص ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت لبنان

صامد الاقتصادي

المحتويات

السنة السابعة ـ العدد ٥٧، ايلول ـ تشرين الأول ١٩٨٥

كلمات الافتتاح :

وثائق مؤتمر صامد :



دراسات



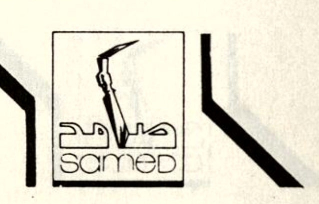
كلمة الاخ ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية

في افتتاح مؤتمر صامد الثالث

عمان ١٧ ـ ١٩٨٥/٧/٢٠



بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة الكرام ...

يسعدني ويثلج صدري ان اشارك اخواني في مؤسسة « صامد » بافتتاح مؤتمرهم الثالث هذا هنا في عمان . ولاختيار عمان لتكون مركزا ومقرا وحضنا دافئاً لهذا المؤتمر ، مؤتمر « صامد » معان تتخطى الزمان والمكان الى آفاق بعيدة تعطي لهذه العلاقة الاردنية الفلسطينية معنى عميقا ، أخويا ، لا يقف عند مجرد الكلمات السياسية او الاتفاقات النضالية .. ولكنها تصل الى أعمق من ذلك بكثير .. الى رباط الدم الواحد والمصير الواحد والهدف الواحد والنصر الواحد انشاء الله في فلسطين .. في القدس الشريف .. لنرفع علم هذه الأمة العربية فوق مآذنها وفوق كنائسها .

ولذلك ، اسمحوا لي يا أخوتي ، ان أتوجه باسمكم الى جلالة الملك حسين والى الأخوة في الحكومة الاردنية بالشكر الجزيل لاحتضانهم هذا المؤتمر الذي يعني أكثر بكثير من ابعاده ـ كما قلت ـ الزمانية أو المكانية أو السياسية أو حتى الاقتصادية .

انطلاقا من هذا أيها الأخوة ، فاننا ننطلق بمفهومنا بالنسبة « لصامد » ـ وكما اشار أخي أبو علاء ـ من انها ليست مؤسسة تجارية تضع في حسبانها الربح والخسارة ، ولكننا انشأناها و لا زلنا في ظل ظروف بالغة التعقيد ، هدفها الأساسي هو خلق نواة اقتصاد وطني فلسطيني يجابه التحديات المطروحة علينا من جميع النواحي وفي كل الظروف والاوقات .

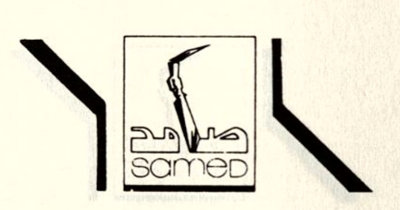
لقد تحدث أخي « أبو علاء » عن خسائرنا في « صامد » . وهو لم يتكلم عن خسائرنا الكثيرة ، والتي لا اعتبرها في الحقيقة خسائر ، وانما هي جزء من الضريبة التي تدفعها الثورة الفلسطينية في هذا الزمن العربي الرديء وفي ظل الاوضاع العربية الصعبة ، حيث يقف الهرم العربي مقلوبا على رأسه . ولذلك ، فانا أقول اننا لا ندفع خسائر وانما ندفع ضريبة نيابة عن امتنا العربية . ومثال بسيط على ذلك ، وهو انه بعد حرب المخيمات ، صدر قرار بعد جلسة اخوية مع الأخوة في « صامد » حيث قلنا لهم : مرة أخرى نبني ونعيد بناء ما تهدم « لصامد » لأن « صامد » ـ كما قلنا ـ ليست مؤسسة انتاجية فحسب ، وانما هي علامة من علامات هذه الثورة .

لقد قلت في السابق ، ان هذه الثورة ليست مجرد بندقية ، فلو كانت بندقية لوحدها ، لكانت بندقية قاطع الطريق ، لكن ثورتنا ، هي هذا العقل المتميز فكريا واقتصاديا وحضاريا . هي مبضع جراح .. هي ريشة فنان .. هي قلم كاتب وشاعر .. هي ابرة تخيط بها امرأة في جنح الليل لزوجها الذي يقاتل على خطوط القتال داخل وخارج أرضنا المحتلة .. هي « صامد » بكل ما تعنيه من آفاق اقتصادية فلسطينية وعربية وحتى دولية . وأؤكد على كلمة « دولية » لأن من الاشياء التي نعتز بها في الثورة الفلسطينية ان « صامد » تتولى وبقرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مسألة تطوير العلاقات الاقتصادية بين م . ت . ف والدول الصديقة في كثير من بلدان العالم الثالث . وفي ذلك ، فاننا لا نلتفت في علاقاتنا الاقتصادية الى مسألة الربح والخسارة . وشواهدنا في ذلك كثيرة ، لا اريد ان ادخل في خضمها او تفاصيلها ، ولكنني اقول بكل ارتياح ، وبكل تقدير « لصامد » وللعاملين فيها ، انهم كانوا خير الرسل لثورتهم في هذه البلدان الصديقة والحليفة والشقيقة .

« فصامد » اذن بالنسبة لنا ليست مؤسسة للربح والخسارة ، ولكنها تتعدى هذه الابعاد الى ابعاد اخرى كبيرة وواسعة .

ومن هنا تأتي أهمية انعقاد المؤتمر الثالث بعد الاتفاق الاردني الفلسطيني ، لتضفي على هذا الاتفاق بعدا آخر .. وهو البعد الاقتصادي ، والذي نرجو ، ومن خلال هذا التعاون المشترك ان نفتح آفاقاً لشعبنا في ارضنا المحتلة وفي مخيماتنا اينما تواجدت ، مع اخواننا وحلفائنا واشقائنا واصدقائنا في العالم أجمع ، نتعاون واياهم في هذا المجال . ومن هذا المنطلق ، فقد تحدثنا مع بعض الاخوة هنا في الاردن حول النواحي التي يمكن ان نتعاون فيها في هذا المجال لنعطي للعلاقة وللاتفاق الاردني الفلسطيني بعده الاقتصادي .

اننا نتحدث عما تقدمه « صامد » من اشياء نحن نحتاجها في بناء دولتنا القادمة ، وفي بناء اتحادنا الكونفدرالي الاردني الفلسطيني على أسس علمية واقتصادية بعيدة عن منطق كم نكسب نحن وكم يكسب اصدقاؤنا الذين نساعدهم وكم يكسب اشقاؤنا الذين نتعاون معهم ، وانما على أسس تقوم من أجل الشعب .. والى الشعب .. ولمصلحة الشعب .



« صامد » بالنسبة لنا هي نقطة من نقاط التحدي الحضاري الذي نواجه به هذا العدو الصهيوني . وان كنا للأسف لا نستطيع ان نواجه هذه الآلة الاقتصادية الصهيونية ، الا اننا على الأقل نحاول ان ننشىء أرضية اقتصادية تدفع عنا شرور الآلة الاقتصادية الصهيونية الامبريالية في منطقتنا . هذا هو منظورنا الهام الذي لم يتحدث عنه أخي أبا علاء وترك لي ان اتحدث عنه ، لاننا نحن ننطلق من الأسس التي سبق وذكرناها .. من الشعب .. والى الشعب .. ولمصلحة الشعب .

ولذلك ، فعندما دمرت مؤسساتنا ومصانعنا في لبنان ، اتخذنا قرارنا بان تستمر « صامد » في دفع مخصصات العاملات والعاملين (وأؤكد على العاملات ، حيث ان من بين الثلاثة آلاف عامل في لبنان ، هناك ألفي عاملة) ، وهذا القرار يستند على أساس ان العملية التي نقوم بها ليست عملية اقتصادية بحتة وانما هي عملية نضالية في المجال الاقتصادي . وهذا هو المنظور الذي ننظر منه « لصامد » .

ومن هنا ، يكتسب اجتماعنا في المؤتمر الثالث « لصامد » معنى خاصا ، فنحن ننظر الى « صامد » على انها القاعدة الاقتصادية الوطنية الفلسطينية التي نرجو ان تتسع آفاقها العربية على جميع المستويات وكل الأصعدة .

انطلاقا من ذلك أقول ان علينا واجبا كبيرا وهو ان نؤمن « لصامد » ركائز العيش والتحدي ، حتى تستطيع مواجهة التحديات التي امامها . ولكنني اقول ومن هنا ، بافتخار واعتزاز ، ان الخسائر التي تحدث عنها أخي « ابو علاء » ، وهي جزء بسيط من الخسائر ، حيث كانت خسائرنا كثيرة في الجنوب .. في صور وصيدا والدامور .. وفي بيروت .. وطرابلس .. وحتى في دمشق لحقت « صامد » الخسائر . والمعجزة التي أود ان أشير اليها باعتزاز ، هي ان « صامد » ورغم كل الخسائر التي واجهتها وفي كل هذه المراحل ، لم تكلف الثورة ان تدفع لها خسائرها . وهذا ان دل على شيء فانما يدل على اننا في كل هذه المسيرة لم نكن نأخذ من رأس المال . وفي ذلك أبلغ تعبير عن المنظور الذي تحدثنا عنه من ان « صامد » هي مؤسسة وطنية بالدرجة الاولى وليست مؤسسة ربح وخسارة . فهي ليست كالمؤسسات الانتاجية في البلدان الاخرى . نحن نقول « لصامد » دائماً ، وبعد كل خسارة تلحق بها :

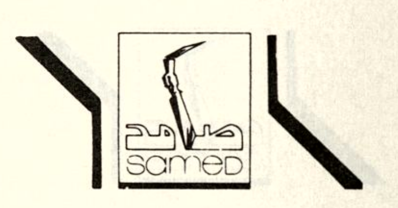
يدبروا أمركم . وفعلاً كانت « صامد » دائما عند حسن ظن الثورة بها ، واستطاعت برغم كل الخسائر التي لحقت بها من العدو الاسرائيلي الذي يتكلم العبرية واعوانه في المنطقة الذين يتكلمون العربية وبجهود القائمين فيها ، من أصغر عاملة وعامل الى أكبر مسؤول في هذه المؤسسة ، من ان يتكفلوا بذلك بانفسهم .. وان يظلوا واقفين .. وان يستمروا في التوسع .. وفي العمل على كافة الآفاق المنظورة وغير المنظورة لنا .

هناك شيء آخر لم يتحدث عنه الأخ/أبو علاء وهو اللجنة العلمية ، وان كانت اللجنة العلمية ليست تابعة « لصامد » ، وانما لقواتنا المسلحة . انني اشير الى هذه اللجنة باعتزاز . فعندما أعطى ريغن الضوء الأخضر لبيغن باجتياح جنوب لبنان وحصار بيروت ، اكد على ضرورة ضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها «صامد». ولكن هناك مؤسسة اخرى مهمة جدا كانت معنية بذلك ، وهي اللجنة العلمية ، والتي طلب ضرب مصانعها التي نطور فيها أسلحتنا وكل شؤوننا العسكرية ، لانها هي الاخرى وجه حضاري للثورة الفلسطينية .

لكنني أشير هنا ، وباعتزاز ، الى ان جميع مصانع الثورة الفلسطينية وبلا استثناء قد اعيد بناؤها وتطويرها . ومن هذا المكان ، فانني اتوجه بالشكر الى اخواني في الدول العربية الذين احتضنوا مصانع الثورة الفلسطينية ومنحونا حرية العمل والانشاء والتطوير . انني اتوجه اليهم من هذا المنبر واقول لهم شكرا من الأعماق .. من القلب الى القلب .. لانكم اتحتم لوجه آخر من أوجه الثورة الفلسطينية ان يعمل مرة أخرى بكفاءة وان يطور مصانعه واساليبه التي تستفيد منها الثورة حتى هذه اللحظة .

ان الحديث عن ذلك متسع وطويل ، لكنني رغبت ان اعطي هذه النبذة القصيرة والسريعة عن اللجنة العلمية ، والتي تتنافس مع « صامد » في ايهما يستطيع ان يتقدم على الآخر ، وهي منافسة شريفة نعمل على تشجيعها .

نتطرق الى شيء آخر ونحن نتحدث عن مؤسسة « صامد » والآفاق التي طرحها الأخ « أبو علاء » في رسالته وخطابه القيم الذي أشكره على شموليته وعمقه وابعاده ، سواء العلمية او الاقتصادية او البترولية او المالية او الوطنية او السياسية ، فانني اضيف شيئا آخر وهو ان



« صامد » بكل ما تحويه وما تعنيه انما هي شيء نعتز به في الثورة الفلسطينية لمواجهة كل التحديات الحضارية التي تواجهنا .

لقد تكلم أخي « أبو علاء » عن هذه الظروف الصعبة والقاسية التي تعيشها الثورة الفلسطينية ولكنني اقول ، صحيح ان « صامد » تضرب ، لكن ليست « صامد » وحدها التي تضرب ، ففي هذا الزمن العربي الرديء استبيح الدم الفلسطيني .. استبيح الدم الفلسطيني وفي غفلة عن امتنا العربية ، او سكرة في امتنا العربية ، او لا مبالاة في امتنا العربية .

وان ما يحدث في لبنان انما هو تعبير عن ذلك ، وشكلا متدنيا للصورة الشاملة عن كل ما يحدث في الوطن العربي ، ليس فقط ضد الثورة الفلسطينية ولكن ايضا ضد لبنان أرضا وشعبا .

ومن حقي ان اتساءل ، وليسمع العالم هذا التساؤل ، ولتسمع امتنا العربية هذا التساؤل . من حقي ان اتساءل وفي هذا الزمن الذي استبيح به الدم الفلسطيني والدم اللبناني معنا . من حقي ان اتساءل : لقد اجتمعت الامة العربية عام ١٩٧٦ في مؤتمرين ، مؤتمر الرياض المصغر ، ومؤتمر القاهرة الموسع ، وأملت ان تدخل قوات الردع العربية الى لبنان لتحقيق نقطتين ، الاولى هي حماية منظمة التحرير الفلسطينية .. حماية المقاومة الفلسطينية ، والثانية هي الحفاظ على وحدة لبنان أرضا وشعبا .

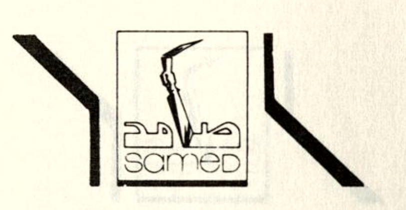
اليس من حقي أن اسأل ، وفي أول مؤتمر قمة ، من أخذوا هذا التوكيل : أين ذهبت تلك النقطتان ..؟ اين حماية الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ؟ أين الحرص على وحدة لبنان أرضا وشعبا حيال ما يجري في هذه المؤامرة الامبريالية الاميريكية ، الاسرائيلية ، المتورطة فيها بعض الاطراف العربية . من حقي ان اسأل ، فاذا كان الشارع العربي يمكن ان ينسى بسبب الظروف الضاغطة اليومية عليه ، فليس من المعقول ان ننسى ونحن في موقع المسؤولية ، اذن . فمن حقنا ان نسأل : اين ذهب كل ذلك ، اين ذهب في خضم هذه المؤامرة ، مؤامرة التقسيم الطائفي التي تحدثت عنها منذ زمن وحذرت طويلا منها . لقد رددت طويلا ان هناك تقسيم طائفي ومؤامرة طائفية وان هناك بلقنة وخطوط سياسية جديدة في

المنطقة . قلت هذا الكلام من سنوات طويلة قبل الاجتياح الصهيوني وقبل معارك بيروت .. وحذرت من حصار بيروت .. ولكن طائر الحي لا يشجي .

والآن ، وبعد ان دخلت الامور مرحلة التنفيذ وبدأت ملامح الكانتونات الطائفية في لبنان تظهر ويتحدث فيها المتآمرون والمشاركون في مؤامرة التقسيم الطائفي في لبنان ، أصبح يقال ان ما تحدثنا به وما حذرنا منه كان صحيحا . الم يكن من الممكن أيها الأخوة ان نستيقظ قبل ان تصل السكين الى اعناقنا ؟ ويا ليتنا صحونا . فالامة العربية صامتة لا مبالية تجاه ما يحدث في لبنا ن من تقسيم طائفي . وهذا التقسيم الطائفي لن يستهدف لبنان وحده ولن يتوقف عند حدوده ، وانما سيمتد الى غيرها . ومن يعود الى الوثائق الاسرائيلية ، والتي ذكر الأخ « ابو علاء » منها ما نشره كارانجيا ، وهي لم تكن من وحي اجتهاد كارانجيا ، وانما استند الى وثائق قدمها اليه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي كان قد حصل عليها بدوره من وثائق طائرة مساعد رئيس الاركان الاسرائيلي التي سقطت في سيناء . ثم قام كارانجيا بجمع وثائق حلف بغداد ، وعلى ضوء ما تجمع لديه من وثائق كتب كتابه « خنجر اسرائيل » والذي أشار فيه الى مخطط اسرائيل لانشاء كيانات ودول .. طائفية ، وسماها علوية وشيعية ودرزية ومارونية وسنية .

ان ما ينفذ الآن في لبنان هو بداية المخطط الجهنمي الذي يريد ان يفتت الامة العربية والامة الاسلامية . لقد عملت الثورة الفلسطينية طويلا من اجل كبح جماح الغول الطائفي وحاولت ان تمنعه من ان يطل برأسه ، لان الثورة الفلسطينية كانت تتعامل من منطلق قومي عندما تحالفت مع الحركة الوطنية اللبنانية التي كانت تضم كل الطوائف وكل الاتجاهات السياسية . واذ بنا بعد ان خرجنا من لبنان ، نرى الآن ان من يحاول فرض هذا المخطط الطائفي في لبنان ، قد قام بضرب الحركة الوطنية اللبنانية مع ضربة للثورة الفلسطينية وضربة لوحدة لبنان أرضاً وشعباً .

لقد قام بضرب الحركة الوطنية اللبنانية ، ثم واذ به يفرز ويخترع ويؤجج ويساعد ويدعم كيانات طائفية وميليشيات طائفية . ونحن هنا في الثورة الفلسطينية يحق لنا ان نفتخر وباعتزاز باننا في مقابر شهدائنا يدفن بشير عبيد الماروني ، وكمال خيربك العلوي ، وكمال ناصر



المسيحي ، وكمال عدوان وأبو يوسف النجار المسلمان ، والى جانبهم يدفن الشعي والارثذوكسي والبروتستنطي ، وأب الشهداء كمال جنبلاط .. كلهم ، يدفنون في مكان واحد ، من منطلق واحد وهو منطلق التحالف الذي كان قائما بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .

هذا هو منظور الثورة الفلسطينية ، ولذلك ، لم يكن القصد من المؤامرة ، عندما أعطى ريغن الضوء الأخضر لهذه الهجمة ، مجرد ضرب الثورة الفلسطينية وحدها ، وانما أيضا ضرب هذا التلاحم الوطني اللبناني الفلسطيني الذي أعطى التزاوج الثوري بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية .. والذي تجلى في الصمود الرائع ، صمود الـ ٨٨ يوم في لبنان ومعركة بيروت ، ثم في حرب الاستنزاف الناجحة التي تعتبر من انجح حروب الاستنزاف ضد العدو الصهيوني ، والتي لم يتساوى معها الا حرب الاستنزاف على قناة السويس قبل ١٩٧٠ . حرب الاستنزاف هذه شنها المقاتل والمواطن اللبناني والفلسطيني ضد المحتل الصهيوني .

أيهـا الأخـوة :

لقد حاولوا مرتين ان يسرقوا النصر من بين ايدينا . كانت المرة الاولى بعد الانتصار الذي حدث من خلال ملحمة الصمود في بيروت وجنوب لبنان حين واجهنا أقوى جيش في المنطقة ، حسب الاصطلاحات الاميركية ، وكما ذكرت « الواشنطن بوست » حين قالت ان الجيش الاسرائيلي هو أكبر جيش من حيث المعدات والتدريب والتسليح والتقنية ، ولم تستطع كل القوى العسكرية الكلاسيكية العربية على ان تتصدى له ، في حين تصدى له حفنة قليلة من « المناضلين » الفلسطينيين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية ، واستطاعوا قلب المعادلة خلال ٨٨ يوما ، ولم يستطع الجيش الاسرائيلي ان يدخل بيروت .

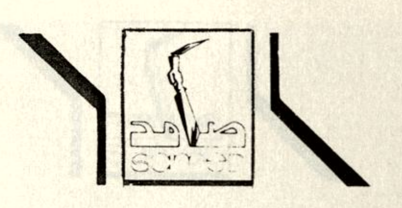
ولم يكن من الممكن ان نخرج من بيروت لو لم يطلب مني حلفائي ذلك .. ولو لم يقولوا لي كفى .. اطفالنا لم يعودوا يحتملون . ولم اتمنى في لحظة من لحظات حياتي ان تكون بيروت مدينة فلسطينية مثلما تمنيت في تلك اللحظة ، فلو انها كانت مدينة فلسطينية .. لما كان أحد قد خرج منها . وبدلا من ان تضمد جراحنا بعد الخروج من بيروت ، فاذا بالشارونيين العرب يسرقون النصر من أيدينا ، فخلقوا ما يسمى بالانشقاق داخل « فتح » والتمرد داخل منظمة

التحرير الفلسطينية . ثم عندما تمخض الجبل فولد فأرا ولم ينجح انشقاقهم وتمردهم ، فاذا بالقتال يندلع في طرابلس ، ثم قاموا بمحاولة تعطيل عقد المجلس الوطني الفلسطيني . فقد كان قرار الشارونيين العرب ان يسحبوا منا نصر بيروت .

ثم خضنا مع حلفائنا اللبنانيين ، وباعتزاز ، معركة التصدي لاحتلال الجنوب اللبناني ، تلك المعركة التي حاولت الأجهزة الاسرائيلية والاميركية والغربية وبعض الأجهزة الاعلامية العربية ان تطمس دورنا فيها وتطلق عليها المقاومة اللبنانية . وعندما وقفت في المجلس الوطني الفلسطيني لاقول انها مقاومة لبنانية ـ فلسطينية ، تنطح لي بعض الشارونيين العرب باعلامهم وباحصنة طروادة التي يستخدمونها .

ثم بعد ذلك تظهر الحقيقة ، وان كنت لا ارغب في الحديث مطولا حول هذه النقطة ، الا انني ساكتفي باعطاء مثال واحد . فقد قيل انهم سيُخرجون ، بعد عملية الطائرة المشبوهة ، ٧٦٠ لبنانيا . لقد كان ذلك متفق عليه قبل عملية الطائرة عندما سلمت صور والنبطية تسليم واستلام عسكري لمليشيات أمل ، وكان من ضمن الاتفاق ان يفرج في شهر تموز ١٩٨٥ عن الـ ٧٦٠ لبنانيا . فلماذا اذن عملية الطائرة ، انها للتغطية على جريمة حرب المخيمات ، وفي محاولة منهم لاخفاء الجريمة .

وبعد كل ذلك ، يقف رابين ليقول : لن يشمل الافراج عن ١١٥٠ فلسطيني موجودين في معسكر انصار . وهذا العدد من المعتقلين الفلسطينيين تم اعتقالهم بعد ان تمكنا من الافراج عن ٦٠٠٠ من انصار من خلال عملية التبادل التي جرت اثناء حصار طرابلس ، وقد افرغ معسكر انصار في حينها . وهناك اتفاق فرضناه بين العدو الصهيوني والصليب الاحمر الدولي باغلاق معسكر انصار . اننا نتساءل : هل هؤلاء الذين اعتقلوا في معسكر انصار بعد افراغه قد تم اعتقالهم لانهم ارتكبوا مخالفات سير أم لانهم يقاتلون ؟ ولذلك ، فان جلبوع ، وهو رئيس مباحثات الناقورة العلنية والسرية (فالعلنية فشلت ، الا ان المباحثات السرية لم تفشل) ، يقول : ان الجهة المركزية التي تقوم بالعمليات ضد الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان هم الفلسطينيون .



صحيح ان هناك اشتراكا لبنانيا ، ولكن المسؤول مركزيا وبالأساس هم الفلسطينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية . أقول هذا الكلام ، وخير ما شهدت به .. ما شهدت به العداوة .

اقول ، ان ما اصطلح على تسميته في غفلة من غفلات الضمير العربي ، او بالتواطؤ ، مقاومة لبنانية ، هو مقاومة فلسطينية ـ لبنانية ، واننا نفتخر باننا قاتلنا وما زلنا نقاتل حتى هذه اللحظة لبنانيين وفلسطينيين .

وما حاولوا في حرب المخيمات ان يقولوا انه صراع بين الفلسطينيين والشيعة ، كذبناه واتخذنا اجراءات سريعة لتكذيبه من خلال ارسال وفدين من م . ت . ف .

الوفد الاول ذهب الى النجف وقابل المجتهد الاكبر اية الله ابو القاسم الخولي وأخذ منه فتوى بتحريم هذه الحرب وتحريم الهجوم على المخيمات ، وفتوى اخرى اخذت من آية الله منتظري في قم .

اننا نقول ان المؤامرة لن تمر ، بالفعل والممارسة ، وليس من خلال رفع الشعارات المزيفة .

لقد قاتلنا جنبا الى جنب لبنانيين وفلسطينيين أيضا دفاعا عن صيدا ومخيماتها امام هجوم قوات جعجع ولحد ، وبطلب من نزيه بري نفسه الذي دفعوه لان يتحدث الان عن تكدس الفلسطينيين والسلاح الفلسطيني في صيدا لانهم يهيئون لعملية جديدة في صيدا ، وقد دفعنا دمنا دفاعا عن المدينة .

نتكلم عن أسر الشهداء ، وفي « صامد » اسر شهداء لبنانيون يتعاملون مثلهم مثل اسر الشهداء الفلسطينيين . نقول ذلك بكل اعتزاز لان كل الشهداء هم شهداء الثورة الفلسطينية .. وهم ابطالنا الذين اشعلوا حرب الاستنزاف الثانية ، في الوقت الذي يغرز فيه الخنجر العربي في ظهورنا . اننا نتحدى في هذه الظروف ، والعدو الصهيوني يعترف بفعاليتنا .. ويعترف ان قوات الثورة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية قد قامت في العام ١٩٨٤ بـ ٩٨٤ عملية في الجنوب اللبناني و ٣٥١ عملية في داخل الارض المحتلة قامت بها قوات الثورة الفلسطينية ، وقد نشرت ذلك صحيفة « هآرتس » في حينه .

اقول ، بعد ان حققنا هذا النجاح الفلسطيني اللبناني بدمنا ، بجهودنا ، بنضالنا ، واذ بهم يسرقون منا هذا النصر . وفي اليوم الذي كان من المفترض فيه ان نحتفل في مطلع رمضان بهذا النصر ، لبنانيون وفلسطينيون ، فاذا بهم يفجرون حرب المخيمات . وخلال ٣١ يوما تم تدمير ثلاث مخيمات حيث تم تدمير ٩٠٪ من صبرا وشاتيلا و ٦٠٪ من مخيم برج البراجنة وكان ذلك ردا على اننا وقفنا لنحول دون ان تسقط صيدا في يد جعجع ولحد ، وكان المخطط ان تسقط صيدا في ايديهم لاكمال ما اسموه بحذوة الحصان (من الناقورة مرورا بالشريط الحدودي الى مرجعيون ثم الى جزين ومنها الى كفرفالوس ثم الى صيدا . وهو شريط أمني انعزالي يسيطر عليه لحد) . ثم حاجز امني اخر هو لمن باعوا ضمائرهم الى العدو الصهيوني وارتضوا ان يكونوا حراسا له .. ويمثلهم رموز من حركة امل ، وبدفع من دول عربية . وهذا هو ملخص اتفاق «كمب مورفي» الذي ينص على عدم عودة مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية الى الجنوب اللبناني وضمان أمن الحدود الشمالية للكيان الصهيوني ، اضافة الى خلق حزامي أمن احدهما يشرف عليه لحد والاخر يشرف عليه نبيه بري ، الأول باشراف اسياده الاسرائيليين والاخر باشراف اسياده الشارونيين الاخرين .

لقد جئت الى مؤتمر اقتصادي لأتكلم كلمة اقتصادية ، واذ اتحدث في السياسة ، فلانني لست رجل اقتصاد ، ولاقتناعي بان الاقتصاد لا ينفصل في المحصلة عن السياسة ، ولا توجد سياسة بلا اقتصاد . فالعلاقة بينهما ديالكتيكية . كما اننا لا نستطيع الانفصال عن السياسة ونحن نحاول في هذا المؤتمر ان نضع أسس ومنظور الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، والذي نرجو من اخوتنا واحبتنا الذين يحتضون هذا المؤتمر في الاردن الشقيق ، ان يعملوا معنا لكي يصبح هذا المنظور منظورا اردنيا فلسطينيا لاتحادنا الكونفدرالي القادم .

اقول ، ان دربنا صعب وشاق وطويل .. ولكن فليسمعني القاصي والداني : لقد سددنا فاتورتنا .. فهل يسدد الاخرون فواتيرهم ؟

لقد قلت انه بركان . فبعد خروجنا من بيروت ، قلت ان البركان الذي تفجر في بيروت لن يتوقف



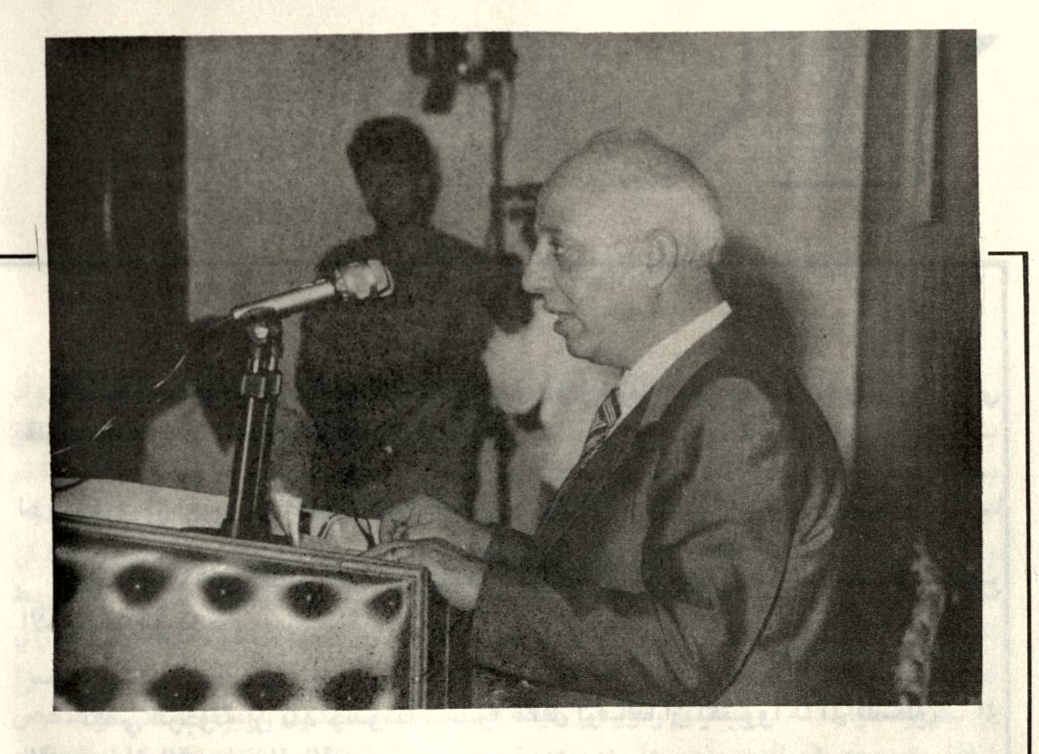
ونحن نقول : ان رقابنا لكل امتنا العربية ، وفي الزمن العربي الرديء والهرم العربي مقلوب ، وكما يقول شاعرنا الشهيد كمال ناصر :

لم يبق في الملعب المطعون طاعنه ولا تبقى بواد الموت الانا

في هذا المؤتمر ، نتذكر كلمة من الشعر ، لنؤكد على ان جهادنا هو من أجل ان تستمر الاجيال من بعدنا .

تقضي الرجولة ان نمد جسومنا جسرا ، فقل لرفاقنا ان يعبروا .. الى فلسطين .. الى القدس .. الى القدس .. الى القدس .

وثورة حتى النصر



كلمة الأخ «أبو علاء» المدير العام لمؤسسة صامد

يتسم لقاؤنا هذا ، وهو الأول من نوعه على هذا المستوى الموسع من كوادر « صامد » والثورة بالأهمية الفائقة ، نظرا لما تتمتع به « صامد » من مكانة بارزة في صفوف ثورتنا ولما تحظى به من تقدير لدى شعبنا داخل الأرض المحتلة وخارجها ، علاوة على ما تتمتع به من علاقات ممتازة مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة والمؤسسات الخاصة والعامة في مجالات تخصصها .

ويكتسب لقاؤنا هذا أهمية خاصة حيث ينعقد في الأردن الشقيق الذي تربطنا به روابط أخوية ثابتة ، روابط الدم والتاريخ واللغة والدين والمصير المشترك . ونغتنمها فرصة طيبة لنتوجه بالشكر للحكومة الأردنية التي أتاحت لنا فرصة هذا اللقاء ، كما نتوجه بالتحية والشكر والتقدير لجلالة الملك حسين على مواقفه في دعم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي



والوحيد للشعب الفلسطيني ، ودعم القرار الوطني الفلسطيني المستقل على قاعدة تأمين الحقوق المشروعة لشعب فلسطين . والعمل سوية في مواجهة الأخطار المحيقة بمصالح الشعبين الأردني والفلسطيني على قاعدة العمل الأردني الفلسطيني المشترك .

أيها الأخوة :

ينعقد المؤتمر الثالث « لصامد » اليوم في ظروف بالغة الدقة والخطورة والتعقيد ، فهو ينعقد في وقت تشتد فيه المؤامرات على م . ت .ف حيث يسعى المتربصون بثورتنا الى تنفيذ فصل جديد من المؤامرة التي بدأها العدوان الصهيوني على م . ت . ف في لبنان سنة ١٩٨٢ ، والتي كانت تهدف الى ضرب قوى الثورة الفلسطينية واضعاف وتفتيت مؤسساتها تسهيلا لتمرير مؤامرات التقسيم والتجييش الفئوي الطائفي ، كخطوة تبدأ في لبنان وتنتهي بالمنطقة كلها تنفيذا لمخطط قديم كشفه الصحفي الهندي اللامع (كارنجيا) في الخمسينات في كتابه المشهور (خنجر اسرائيل) .

ومن المحزن اليوم ان نرى المخطط الذي فشلت اسرائيل في تنفيذه عام ١٩٨٢ ، قد أصبح ينفذ اليوم ممن كانوا بالأمس رفاق الدرب والخندق ، فالتجييش الطائفي تكرس بأوضح صورة في لبنان ، والتقسيم الواقعي ظهرت معالمه ، ومواصلة عمليات القتل الجماعي للفلسطينيين في مخيماتهم ، ومطاردة قوات الثورة الفلسطينية نيابة عن اسرائيل متواصلة ، ومحاولات ضرب شرعية م . ت . ف وسلب اراداتها وقرارها لا زالت هدف المؤامرة . والأكثر من ذلك والأخطر ان ضمانات الأمن الاسرائيلي في لبنان تقدم بأشكال مختلفة أبشعها توجيه البنادق وأسلحة الدبابات الى صدور شعبنا الفلسطيني في المخيمات في عملية قتل جماعية لا مثيل لها ولا أبشع منها .

وينعقد مؤتمرنا هذا في وقت تتصاعد فيه الأزمة الداخلية للكيان الصهيوني ، هذه الأزمة التي بدأت تأخذ ابعادا اقتصادية واجتماعية خطيرة ، تنعكس آثارها ، وبكل ما تحمل ، بالدرجة الأولى بالمزيد من الاضطهاد والممارسات العنصرية ضد شعبنا داخل الأرض المحتلة ؛ هذا الشعب الصامد بكل ثبات وايمان امام كل محاولات الاقتلاع والتفتيت والتهجير ، الأمر الذي يلقى علينا في « صامد » وعلى كل مؤسسات دعم الصمود الفلسطينية والأردنية مهام

ومسؤوليات مضاعفة في الاضطلاع بهذا الدور النضالي الهام من أجل المساهمة في توفير مقومات هذا الصمود الفلسطيني داخل الأرض المحتلة ، كما يفرض وبالدرجة الأولى على القيادات الفلسطينية ان تولى هذه القضية اهتمامات أساسية اكبر في كل تحركاتها العربية والدولية واعمالها كحلقة مركزية أساسية في نضالنا .

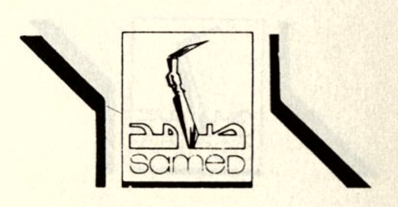
وينعقد مؤتمر « صامد » هذا في ظل ظروف عربية بالغة السوء والتردي فالانقسامات والخلافات واللامبالاة بالقضايا القومية والمركزية لامتنا هي السمة البارزة لهذا الوضع الذي اصبح فيه انعقاد مؤتمر القمة العربية ، رغم كل ما يحيق بالمنطقة العربية من أخطار ، يندرج في خانة التمني ، وكأنما يراد من ذلك المزيد من الاحباط في نفسية المواطن العربي .

وينعقد مؤتمرنا هذا في ظل ظروف دولية بالغة التعقيد ، حيث تحتل القضايا الساخنة أولوياتها بقدر حجم ارادة الفعل التي ترتكز اليها هذه القضايا ، ويخشى أن يكون استمرار الوضع العربي على ما هو عليه سببا في مخطط لابعاد القضية الفلسطينية عن سلم الأولويات والاهتمامات الدولية مما يعطي الكيان الصهيوني فرصة استمرار مخطط التهويد والتهجير والاقتلاع لشعبنا الفلسطيني من أرضه ما لم تتكاتف كل الجهود الفلسطينية والعربية لتعود بقوة الى دائرة الفعل المستند الى تصعيد كفاحنا بكافة الأشكال وتطوير اشكال نضالنا وتحديد معسكر اصدقائنا من معسكر اعدائنا والتعامل على أساسه .

أيها الأخوة :

وينعقد مؤتمرنا هذا بعد بدء مرحلة جديدة من حركتنا المتمثلة في العمل الأردني الفلسطيني المشترك على أرضية النضال من أجل استرجاع الحقوق الفلسطينية والعربية المشتركة وعلى أرضية استقلالية القرار الوطني الفلسطيني في المشاركة والتمثيل .

ان انعقاد هذا المؤتمر في عمان يفرض علينا ان نأخذ دورنا الطبيعي في تعزيز عرى هذا العمل المشترك وذلك من خلال فتح قنوات التعاون المشتركة والمتعددة المجالات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن ومنها المجالات الاقتصادية ، حيث تمثل هذه الملامح العامة المحيطة بزمان ومكان انعقاد مؤتمرنا هذا ، مؤشرات لتوجهات عملنا الحالي والمستقبلي وتحديدا



لطبيعة وأهمية المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقنا . ذلك أن « صامد » مؤسسة لا تعمل في الفراغ ، وهي ليست معزولة عمن حولها ، بل لا بد لها من أن تتفاعل مع واقعها ومع الأوضاع المحيطة بها ، بما يمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة لها في اطار الالتزام بالشرعية ، والمساهمة الجادة من خلال التخصص وفي حدود الامكانيات لتحويل توجهاتها وقراراتها الى أرض الواقع العملي تنمية وتطويرا للعلاقة لتجري في كل قنوات التعاون وأخص منها هنا المجالات الاقتصادية .

أيها الأخوة :

واذا كان لهذه العوامل تأثير مباشر على عملنا كمؤسسة اقتصادية وبصفتنا الاداة الاقتصادية للثورة الفلسطينية ، فان ثمة عوامل أخرى محيطة بنا لا يمكن لعملنا الاقتصادي الا أن يعكسها ويتفاعل معها . ذلك أن جهودنا في المرحلة الماضية التي ركزت على اعادة بناء وتنمية المؤسسة عبر فروعها ومراكز نشاطها في اكثر من ثلاثين دولة موزعة على أربع قارات ، تتأثر ولا شك بالأوضاع الاقتصادية السائدة في المجالين الدولي والأقليمي . ذلك ان الأزمة العالمية المتمثلة في تباطؤ وتيرة النمو الحقيقي في الدول الصناعية الرأسمالية ونشوء تلك الظاهرة التي جمعت بين الركود والتضخم منذ منتصف السبعينات ، قد رافقها احتدام أزمة الائتمان وضيق منافذ الاستثمار ، مما أدى الى تعرض البلدان الصناعية في السبعينات لأزمات مالية نتيجة للتوسع المفرط في منح الائتمان . وهي ازمات لم تعد ذات طابع محلي ، بل اكتسبت طابعا دوليا . وأصبح التضخم ظاهرة عالمية مظهرها ارتفاع اسعار الفائدة الى مستويات لم تعرف في العالم منذ القرون الوسطى ، وأصبح التضخم يمثل السمة التي ميزت الاقتصاد الرأسمالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واستقرت هذه السمة نهائيا منذ السبعينات . فخلال عقد السبعينات ارتفعت اسعار الجملة ، على سبيل المثال ، اكثر من ٣٥ ضعفا مقابل معدل ١,٩٪ في الستينات . وبالطبع تحول التضخم المتزامن مع الكساد ليصبح الاداة الرئيسية للسياسة الاقتصادية الدولية التي تسعى تدريجيا الى تحقيق هدفين هما :

أ) اعادة توزيع الدخل القومي على مستوى البلد الواحد لصالح الاحتكارات .

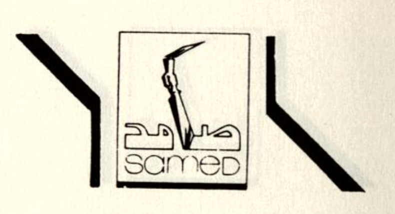
ب) اعادة توزيع الدخل العالمي على مستوى العالم كله لصالح البلدان الصناعية المتقدمة .



وإذا كانت الدول الصناعية المتقدمة هي مصدر هذا التضخم . فقد أصبحت هي مصدرته الى بقية مناطق العالم ، خصوصا عبر آليات التمويل الدولي والأسعار الدولية لأغلب السلع الانتاجية ، بغض النظر عن عوامل العرض التي تؤثر على اسعار المواد الأولية ، بعد ان تحكمت الاحتكارات الدولية في طريقة صنع الأسعار في الدول الصناعية المتقدمة واحكمت سيطرتها على شروط التبادل الدولي . وهكذا فقد تم تصدير التضخم من مجموع البلدان الصناعية الى مجموع البلدان النامية من خلال حركة التجارة الدولية .

وفي ظل الاندماج المتزايد للاقتصاد العربي في السوق العالمية ، فاننا نستطيع ان نلحظ مظاهر التضخم المستورد في اقتصاديات العالم العربي وآثاره المدمرة على جهود التنمية . ويكفي أن نلحظ هنا ما آل اليه عقد النفط العربي . ذلك ان الحقيقة النفطية التي ميزت عقد السبعينات كان مصدرها التضخم العالمي الذي سبقها في الوجود ثم عاد فاستوعبها في داخله . فعلى الرغم من تعديل أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ ، فان عوائد النفط التي ارتفعت منذ عام عام ١٩٧٣ قد هبط بها التضخم عند اوائل الثمانينات الى ما دون مستويات عام ١٩٧٣ . واذا كان الاقتصاد العالمي قد استطاع ان يستوعب الزيادة في عوائد النفط عن طريق التضخم وان يعود بها الى مستويات اوائل السبعينات ، فان الظاهرة النفطية قد أحدثت اثارها داخل الاقتصادات العربية وكان لها دورها في توطيد وتصعيد التضخم عبر فترة قصيرة من التوسع الشديد في الانفاق الحكومي والانفاق الخاص .

وقد كانت الاقتصاديات العربية غير النفطية ، الأسرع في الاستجابة لضغوط التضخم العالمي . فالموجة التضخمية النفطية ، وكانت الأسرع في التعرض الى المؤثرات السلبية لتزامن تصاعد التضخم مع انحسار الموجة النفطية ، الأمر الذي يمكننا من ان نلمس اثره الواسع على بعض الأقطار العربية وخاصة أقطار مصر والأردن وسوريا ، هذه الدول التي بدأت تشهد الآن بدء انحسار التحويلات الخارجية التي كانت تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر الانفاق العام والخاص وخاصة منها الانفاق العسكري . واذا ما اضفنا الى ذلك الاثار المدمرة لاستمرار الحرب العراقية الايرانية على اقتصاد البلدين وعلى الدول المحيطة بها مباشرة ، يمكننا ان ننتهي الى رسم ملامح أوضاع النشاط الاقتصادي ومصاعب التنمية في الدول العربية غير النفطية في مواجهة التضخم العالمي وانحسار الموجة النفطية العربية .



اذا كانت هذه هي حال الأقطار العربية غير النفطية في مقتبل الثمانينات ، فما هو حال أهلنا في الأرض المحتلة الذين تزداد معاناتهم كل يوم وتتصاعد نتيجة الاضطهاد القومي والتمييز العنصري والطبقي والاجراءات التعسفية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني عبر مصادرة الأراضي وفرض الضرائب والتحكم في آليات التبادل التجاري واستغلال الأيدي العاملة العربية وضرب الصناعة والزراعة ، لصالح حماية المنتجات الاسرائيلية . واخذت هذه المعاناة ترسم ملامح وضع مأساوي لا يملك امامه شعبنا في الأرض المحتلة الا أدنى امكانيات ووسائل المواجهة والصمود في ظل غياب اطار تنموي ناجع وفعال . ومما يضيف الى سوء الأوضاع الاقتصادية لشعبنا في الداخل ان ازمة الاقتصاد الصهيوني آخذة في التصاعد بعد أن بدأ يكشف عن الخلل البنيوي في تركيبه ، أثر اول حرب طويلة خاضها مع الثورة الفلسطينية عام ١٩٨٢ ، وحرب الاستنزاف التي خاضتها ببطولة القوات اللبنانية الفلسطينية المشتركة طوال الأعوام الثلاثة الماضية . هذه الأزمة التي اخذت تنعكس اكثر فأكثر بتصعيد الاجراءات القمعية والتعسفية ضد شعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة ، الأمر الذي يطرح وبقوة اسئلة كثيرة حول برامج وقنوات ووسائل جهودنا في تحقيق دعم الصمود ومدى نجاعتها في مواجهة هذه الأوضاع وطرق حلها ، انطلاقا من فهمنا العميق واصرارنا الثابت على أن الالتزام القومي بدعم الصمود الفلسطيني في الوطن المحتل هو دين وواجب الأداء والوفاء في عنق كل نظام عربي وكل فرد عربي قادر ، وليس منة ولا منحة من أحد يتغنى بها من على المنابر ويطالب بايقافها كلما تعكر مزاجه . والى اولئك الذين يمنون في دعم الصمود الفلسطيني ودعم الثورة الفلسطينية نلفت الانتباه الى أن هؤلاء الصامدين وأولئك المناضلين انما يدافعون عنهم حيث كانوا لأن الخطر الذي عانيناه ونناضل بالدم والمعاناة والصمود والثبات لدحره لا حدود له ، وان الأطماع الصهيونية كبيرة والأنظار متجهة الى كل الأرض العربية لا يكبحها الا وحدة الهدف ووحدة الجهد والعمل والفعل .

أيها الأخوة :

ضمن هذا الاطار العام المتمثل في الكثير من الصعوبات والتعقيدات السياسية والاقتصادية على المستويات القطرية والعربية والدولية ، الذي تتأثر فيه « صامد » دون أن تكون قادرة على التأثير فيه في ظل اوضاعها وظروفها وامكانياتها ؛ فقد كان علينا أن نبدأ عملية

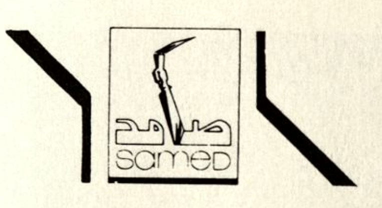
بناء المؤسسة من جديد وخاصة في لبنان رغم كل الخسائر الكبيرة التي كانت قد تعرضت لها عام ١٩٨٢ والتي بلغت اكثر من (٧٧ مليون ليرة لبنانية) على أسس جديدة تعتمد اللامركزية اساسا في العمل واللاتمركز في موقع جغرافي واحد اساسا في التطبيق .

ولا بد لنا هنا أن نلقي نظرة على الاعتبارات التي تحكم مسيرة «صامد» وطبيعة عملها لنوضع طبيعة التحديات التي كان علينا ان نستجيب لها في الحفاظ على مؤسسة «صامد» وتطويرها .

فمؤسسة صامد ليست مشروعا استثماريا يهدف الى تحقيق الجدوى الاقتصادية منه وانما هي تتجاوز هذا الاطار المحدود ، الذي كان سيسهل لها مهامها ، الى أطر أوسع وأشمل . مؤسسة «صامد» هي الاداة الاقتصادية للثورة الفلسطينية ونواة قطاعها العام . فهي اذن لا تقتصر على كونها مشروعا اقتصاديا استثماريا يهدف الى تحقيق الربح فحسب ، ولا هي تقتصر على تأدية دورها كمؤسسة اجتماعية لتأهيل ابناء الشهداء . وانما هي ، بما حدد لها من أهداف ورسم لها من واجبات وانيطت بها من مهمات ، مزيج من ذلك كله . فهي الذراع الاقتصادية لثورتنا وشعبنا وهي التي تلتزم بخططها وبرامجها السياسية ، والعاملون فيها مناضلون في اطار الثورة الفلسطينية .

ومؤسسة «صامد» تمثل تجربة انسانية فريدة هي التجربة الأولى في تاريخ جميع حركات التحرر الوطني لتكوين قطاع عام في الشتات وبناء نواة اقتصاد وطني فلسطيني يسعى الى تحقيق اهداف طموحه . فمنذ بداية عملها قبل ١٥ عاما ، حددت الثورة لمؤسسة «صامد» الأهداف التالية :-

١ - تدريب وتأهيل أبناء شهداء الثورة الفلسطينية وتوفير فرص العمل الكريم لهم .
٢ - توفير العمل لابناء الشعب الفلسطيني في المخيمات .
٣ - التنمية الاقتصادية الاجتماعية للتجمعات السكانية الفلسطينية .
٤ - تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي لبعض الاحتياجات الأساسية للثورة والجماهير من خلال تطوير نواة صناعة وطنية فلسطينية وتوفير سلع مناسبة بأسعار في متناول قطاعات الشعب الواسعة .



٥ - بعث الاقتصاد الوطني الفلسطيني عن طريق انشاء مؤسسات عامة انتاجية صناعية وزراعية وتجارية ، وتكوين الكوادر الادارية والفنية وتدريب العمالة اللازمة لادارة وتشغيل هذه المؤسسات .
٦ - خلق نواة القطاع العام الفلسطيني مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الفلسطيني والامكانيات المتاحة .
٧ - دعم صمود الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة بمختلف الوسائل الممكنة .
٨ - المساهمة عبر المشروعات المشتركة في تطوير الاستثمار والتصنيع والتنمية الاجتماعية والاستغلال الافضل للموارد في دول عربية شقيقة وافريقية واسيوية صديقة .
٩ - تطوير علاقات الثورة الفلسطينية من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك

تمثل هذه الأهداف بالنسبة لنا طموحا كبيرا ومسؤولية ضخمة ، فبناء نواة القطاع العام بدون الامساك بمفاتيح الاقتصاد او السيطرة على متغيراته تكاد تكون مهمة مستحيلة ، الا اننا نتصدى لتحقيقها بكل الوسائل والامكانيات المتاحة . وبالطبع ، فان المؤسسة معنية مباشرة بالتصدي لمهمة بناء الانسان العامل والمنتج والمنضبط .

«فصامد» معنية وبشكل مباشر بتوفير فرص العمل الكريم لابناء شعبنا الصامدين في مخيمات الصمود والعودة ، ولأبناء الشهداء الأبطال من شعبنا ، وخلق حركة اجتماعية انتاجية نشيطة بينهم تحميهم من الحاجة وتوفر لهم فرص العمل كلما أمكن ذلك ، وتحميهم من الانحراف نتيجة الحاجة والمؤامرات ، وتربطهم بعملية الثورة وفي اطارها ، ربطا يعتمد الوعي والايمان والمصير والمصلحة . وهي كذلك تشكل نواة طبقة عاملة تؤمن بالثورة ومستعدة دائما للتضحية من أجلها والتفاعل معها والارتباط مصيريا بها .

كما أن تعدد أنشطة «صامد» في الصناعة والانتاج ، في الزراعة ، في التجارة والتسويق ، في الانشاءات والبناء ، في الانتاج والصناعة السينمائية والاعلامية ، في البحث والدراسة ، في النشر والتوزيع ، في الادارة والمال ، يكسبها ويكسب ثورتنا وشعبنا تجربة موثقة في مركز واحد وادارة واحدة ويتيح المجال لتصارع الأفكار والآراء في بلورة طموحات وواقع التجربة ويستقطب الكوادر الكفؤة والقادرة من أبناء شعبنا للمساهمة في فرص الخلق

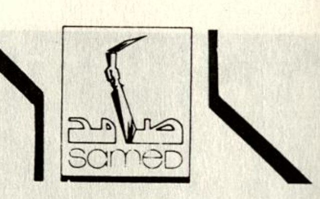
والابداع والتطوير ويمتد بالتجربة الى عمق ارضنا المحتلة يتفاعل معها فيغتني منها ويغنيها ، ويمتد الى كافة اصدقائنا واشقائنا في العالم يستفيد من تجاربهم ، يفيدها ويتفاعل معها ، ويعمق من اعتراف الدول بمنظمة التحرير ويفتح قنوات التعاون مع هذه الدول في المجالات الاقتصادية والتقنية .

لهذا كله « فصامد » هي نواة القطاع العام الفلسطيني في المهجر ونواة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، تخوض التجربة وتصحح الخطأ وتطور الايجابيات وتوثق مخزون التجربة وتؤرخه لتكون لشعبنا في المستقبل رصيد تجربة في بناء قطاعه العام واقتصاده الوطني على ارضه الفلسطينية المحررة .

ويكفي هذه التجربة فخرا كونها تتعامل على هذه القاعدة العريضة افقيا في قطاعات انتاجية صناعية متعددة وواسعة ، وقطاعات تجارية منتشرة ، وفي مجالات زراعية وانشائية وسينمائية ودراسات وأبحاث ، تمتد حيث لنا قوات وحيث لنا جماهير وحيث لنا علاقات سياسية . صحيح ان التجربة تتعثر حينا وتصيب وتنجح أحيانا فذلك هو شأن التجربة والخطأ وقانون من يعمل . وهنا لا بد لنا أن نقيم خطواتنا بما أصابها من عثرات وما أصابت وحققت من انجازات . ولا بد لنا، ومن مواقع الثقة بالنفس والافتخار بالنتائج ، من تسجيل اخطائنا على أرضية النقد والنقد الذاتي البناء .

في تقييم تجربة السنوات الماضية التي ستعرض عليكم في جلساتنا القادمة ، سنضع اصابعنا بكل شجاعة على أخطائنا لنتناقش فيها ونضع خطط تصحيحها ، وسنضع أصابعنا كحق لنا كذلك على ايجابياتنا وانجازاتنا لنعمل على تطويرها وتفعيلها بشكل أكثر كفاءة حتى يستقيم عملنا .

كلكم يعرف أن « صامد » قد كانت واحدة من أهداف الغزوة الصهيونية الفاشية على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨٢ ، وقد دمرت واتلفت ونهبت معاملها وآلاتها وموجوداتها حيث وصلت القدم الاسرائيلية الهمجية . وستجدون ضمن المستندات المقدمة اليكم كشفا بخسائر المؤسسة خلال هذه الغزوة التي بلغت سبعة وسبعون مليون ليرة لبنانية ، أي ما يعادل (سبعة عشر مليون دولار) في كل من الناعمة ـ الدامور ـ مخيمات عين الحلوة ـ الرشيدية ـ المية ومية ـ البص ـ النبطية ، والقاسمية ، اضافة الى ما تعرضت له من هدم في مدينة بيروت .



فهل تسلك « صامد » مسلك الرأسمالية الجبانة ، وتوقف اعمالها ونشاطاتها في لبنان كما فعل جميع رجال الأعمال والصناعة وحتى الزراعة هناك من لبنانيين واجانب ، أم تعيد بناء نفسها من جديد متمسكة بأهدافها الاجتماعية النضالية مهما بلغ حجم الخسائر ، معلنة ان الجدوى التي تسعى اليها هي جدوى اجتماعية نضالية قبل ان تكون جدوى اقتصادية تطرح قوائم الربح والخسائر وحدها .

كان قرار اللجنة المركزية لحركة «فتح» باعادة بناء المؤسسة في لبنان مهما بلغ حجم الخسائر التي واجهت «صامد» سنة ١٩٨٢ . فعليها ان تعيد بناء ما تهدم وتشغيل جميع العمال الذين عملوا على الآلة وتمترسوا خلف البندقية دفاعا عن الثورة والقضية، لنصفع شارون في مقولته بتهديم البنى التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولنعلن له وللعالم ان هذه البنى ليست أبنية وآلات ومكاتب وانما هي ارادة وعزيمة بالاستمرار بهذه الثورة حتى النصر.

وبالفعل، فقد تمكنا وخلال شهور قليلة ورغم الأوضاع الصعبة في لبنان من اعادة البناء في جميع المواقع التي انسحبت منها قوات الغزو الصهيونية، وعادت عجلة الآلة الى الدوران وعاد العمال الى العمل ـ وكانت احتفالات «صامد» في بيروت ١٩٨٥/١/١ عرسا فلسطينيا للثورة والقضية وتأكيدا لا يرقى اليه شك باتمسك بالبندقية والتمسك بالقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها الأخ/ أبو عمار.

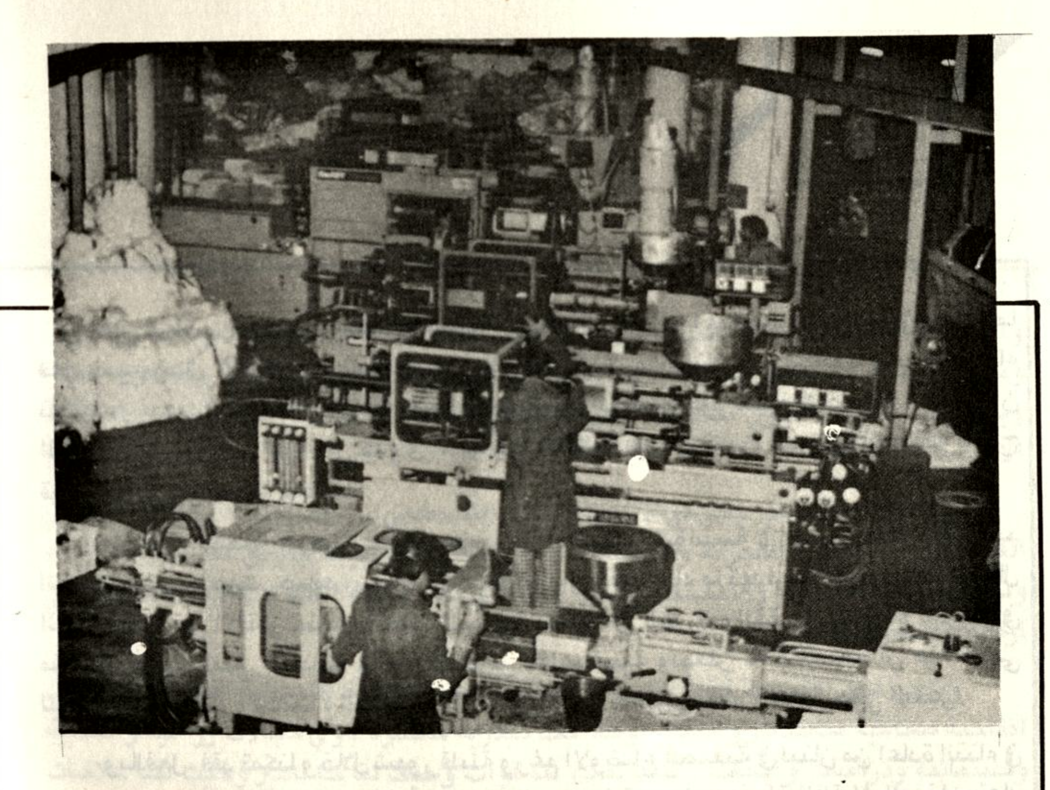
الا أن حرب المخيمات قد عادت ودمرت جميع معامل « صامد » في بيروت ولم يبق فيها شيء سواء من الآلات او المخازن ، وسقط عدد من عمال « صامد » بين شهيد وجريح ومفقود ، وعاد قرار الثورة مرة أخرى ومن جديد : يعاد البناء من أجل جماهير المخيمات مهما بلغ حجم الخسارة التي تربو على (١٤ مليون دولار امريكي) . وبالفعل عاودنا البناء والتشغيل وابتدأت ثلاثة مصانع العمل في بيروت في مدة لا تزيد عن اسبوع وبقي التزامنا مستمرا بدفع رواتب العمال كاملة . ونأمل ان نتمكن من اعادة بناء وتشغيل المعامل الأخرى .

أيها الأخوة :

مرة أخرى نرحب بكم جميعا ، ونعاهدكم ان نظل جنود عمل وضباط انتاج ملتزمين بالثورة وبرامجها السياسية وقيادتها الشرعية بقيادة الأخ أبو عمار .

تحية لكم جميعا وأهلا بكم ، نتعلم منكم ونفتح قلوبنا وصدورنا للتعاون معكم جميعا لخدمة أهدافنا ونضالاتنا المشتركة .

وانها لثورة حتى النصر ،



كلمة عمال صامد

الأخ أبو علاء /مدير عام مؤسسة صامد
الأخوة الضيوف
الأخوة الأعضاء

ينعقد المؤتمر الثالث لمؤسسة صامد جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين في هذه الظروف الصعبة التي تتعرض فيها ثورتنا لابشع هجمة ، حيث تتواصل حلقات المؤامرة التي بدأت بغزو /٨٢/ مرورا بحصار بيروت ومهاجمة مخيمات الشمال والهجمة الكتائبية على مخيمات صيدا واخيرا ما يتعرض له شعبنا في مخيمات بيروت من أشرس هجمة عرفناها، حيث شنت القوى العميلة وبأوامر وتخطيط مع أسيادها حرب ابادة جماعية في محاولة منها لازالة المخيمات من لبنان وتهجير من بقي من سكانها .



ونحن اذ نعقد مؤتمرنا هنا ، في عمان ، ليكون بمثابة الرد بأننا لن نتخلى عن استقلالية قرارنا ، نحن هنا لنقول نعم لسياسة منظمة التحرير الفلسطينية وقرارها الفلسطيني المستقل بقيادة الأخ القائد العام أبو عمار .

أيها الأخوة : -

ان نضالنا على المستوى السياسي يدعم نضالنا من أجل بقاء مؤسستنا ومشاغلنا في لبنان ، حيث قمنا باعادة بنائها بعد الغزو الاسرائيلي وواجهنا القرصنة واحتلال مشاغلنا في الشمال والبقاع بفتح مشاغل جديدة في بيروت والجنوب .

واننا نواجه اليوم ما حل بمشاغلنا في بيروت من نهب وحرق ودمار ، بانضباط عمالنا في مشاغلهم منذ اليوم الأول لوقف اطلاق النار ، والعمل على توسيع المشاغل في عين الحلوة والمية ومية والرشيدية منذ بداية المعركة حيث استطاعت هذه المشاغل استيعاب .. العمال المهاجرين في بيروت ، واقمنا مشاغل جديدة لنا على وجه السرعة في الناعمة والشحيم ، ها هم عمالنا عمال صامد عمال الثورة ، اليد المنتجة المقاتلة الملتزمة بشعار قائدنا .. الثورة بندقية ويد عاملة .

أيها الأخوة : -

لقد توصل العمال في عام /٨٢ من خلال اللجان النقابية الثورية والمكتب العمالي الى تمثيلهم بأربعة اعضاء في المجلس التنفيذي ، والى تمثيل المكتب العمالي بكامل اعضائه في مجلس الانتاج ، ونظرا للظروف التي مرت بها المؤسسة بعد الغزو ، وظروف العمل الصعبة في اعادة البناء ، ومواجهة المداهمات والاعتقالات وحالة منع التجول وسفر جزء كبير من اعضاء المكتب العمالي الى الخارج ، مما أدى الى شبه شلل في العمل النقابي ، وعملنا على ضرورة احياء المشاركة العمالية في الادارة ، وتوج عملنا هذا حيث وافقت الادارة على اجراء انتخابات عمالنا ، وتشكل مجلس لمندوبي العمال ، وانتخب هذا المجلس اربعة عشر ممثلا لعضوية المجلس التنفيذي للمؤسسة . على أن تكون المرحلة الأولى تحضيرية وانتقالية لاجراء انتخابات جديدة خلال فترة ثلاثة اشهر ، الا أن المعادلة قد احبطت نظرا لعوامل عديدة أهمها .

أولا : عدم الاستعداد الكافي لهذه المرحلة وتأهيل الكادر المطلوب لها .

ثانيا : عدم استيعاب الانتخابات من قبل عدد كبير من اعضاء الادارة في لبنان وعدم تقديمهم المساعدة لتأهيل المنتخبين للقيام بدورهم ومواجهتهم بالسلبية وذلك تخوفا من أن تؤدي هذه الانتخابات الى طرحهم كمرشحين في الانتخابات التالية . وهكذا احبطت التجربة ولكننا كعمال لم نستسلم وما زلنا نؤهل أنفسنا لجولة اخرى .

انني اليوم وباسم العمال اطالب المؤتمر أن يأخذ توصية بضرورة ادراج مشاركة العمال في الادارة وفي كافة مستوياتها ضمن النظام الاداري للمؤسسة وان يأخذ العمال مكانهم كمناضلين سياسيين واجتماعيين ملتزمين بخط الثورة .

أيها الأخوة : ـ

ان الأهداف الملقاة على عاتق مؤسستنا كبيرة ومهمة في مسار الثورة ، واننا كمؤسسة تعد لتكون نواة للقطاع العام الفلسطيني ، ونواة الاقتصاد الوطني ، نستمر في نضالنا على هذه الطريق وما توصلنا اليه من نجاحات في هذا المجال يتطلب منا اليوم وقفة تأمل لمواصلة تحقيق اهدافنا . واننا كعمال في هذه المؤسسة نطالب المؤتمر رفع توصية للأخ القائد العام بضرورة اعطاء الشرعية لصامد في اطار منظمة التحرير الفلسطينية نظرا لما يعكسه ذلك على وضع المؤسسة بشكل عام سواء على الوضع الداخلي للمؤسسة ووضع عمالنا في كل مكان .

أيها الأخوة : ـ

هذه هي مطالب العمال الذين يعانون اليوم الحصار والاعتقال والتهجير والتشرد ، مدركين ان هذا المؤتمر لن ينسى ما يتطلبه هذا الوضع من دعم مادي يمكنهم من متابعة العيش الكريم وخاصة في ظل الغلاء الفاحش وانخفاض القيمة الشرائية لليرة اللبنانية . وعلى هذا المؤتمر ان يدرس باهتمام بالغ السبل التي تعيد الحياة الكريمة لعمالنا .

تحية الى أهلنا وعمالنا في الأرض المحتلة

تحية الى أهلنا وعمالنا في لبنان

تحية الى عمال فلسطين في كل مكان

تحية الى عمال العالم

وانها لثورة حتى النصر



وثائق مؤتمر صامد

تقرير الادارة العامة للمؤتمر الثالث

تقارير فروع صامد

توصيات اللجان / قرارات المؤتمر

البيان الختامي الصادر عن مؤتمر صامد

تقرير الإدارة العامة للمؤتمر الثالث

مقدمة :

تتضافر مجموعة عوامل في اعطاء مؤتمرنا هذا اهمية خاصة، فمؤتمرنا هذا يعقد بعد انقضاء خمسة عشر عاما على تأسيس مؤسسة «صامد» وبعد انقضاء ثلاثة اعوام على بدء اعادة بنائها اثر العدوان الصهيوني على منظمة التحرير الفلسطينية ومذبحة صبرا وشاتيلا في لبنان عام / ١٩٨٢ وهو يأتي كذلك بعد حرب المخيمات في لبنان هذا العام وما رافقها وصاحبها من مجازر ضد شعبنا الفلسطيني هناك ومن تدمير لمنازلهم ومواقع سكنهم ومدارسهم ومؤسساتهم وما رافق ذلك من تدمير للمستشفيات والعيادات والمصانع التي اقامتها الثورة هناك ـ استكمالا لمخطط تصفية منظمة التحرير الفلسطينية وشطب الاعتراف بها وتمرير الحلول المتعارضة مع مصالح شعبنا. كما يأتي هذا اللقاء وانظارنا جميعا متجهة نحو ما يجري في ارضنا المحتلة من تصاعد الارهاب الصهيوني الهادف الى تفتيت الوجود الفلسطيني على الأرض من مؤسسات، اقتصادية واجتماعية ومدنية، هذا الارهاب الذي يتناسب طرديا مع احتدام ازمة الكيان الصهيوني الاقتصادية وبالتالي تصاعد ممارساته الفاشية.

ان الأهمية الخاصة التي تضفيها هذه العوامل على لقائنا هذا تتمثل في تحفيزنا على الاستجابة لهذه المؤثرات وترتيب اولوياتنا بما يمكننا من اداء دورنا باعتبارنا القاعدة الانتاجية للثورة الفلسطينية واداتها الاقتصادية، لنساهم في الفعل الفلسطيني تجاه هذه المؤثرات .

فمرور خمسة عشر عاما على تأسيس مؤسسة «صامد» يعني اننا الآن في وضع شبه متوازن. من ورائنا تجارب عقد ونصف او يزيد، ومن أمامنا مستقبل بدأت معالمه تتضح وتتمفصل، الأمر الذي يعني ان جدارتنا انما تقاس في المرحلة الجديدة بمدى كفاءتنا في انجاز وتحقيق برامج النشاط التي كانت، قبل بضع سنوات، تمثل حلما وطموحا مستقبليا.

ويعني ذلك في الترجمة العملية ان معايير الاداء بعد مرور خمسة عشر عاما على تأسيس «صامد» ترتكز الى مدى تملكنا للوسائل والاشكال العملية اللازمة لادارة وتنفيذ برامجنا، فهذه هي الأرضية الحقيقية لقياس وتقييم تحقيقنا لهذه النقلة النوعية في تطور «صامد»، وهذا هو المصدر الداخلي والحقيقي لكل من وعينا الذاتي وثقتنا بأنفسنا.

هـذه المرحـلة من حركتنا العامة بالعمل الفلسطيني ـ الأردني المشترك وعلى ارضية وحدة الهدف والمصلحة يفرض بدوره علينا، في مؤسسة «صامد»، ان نبادر الى الاضطلاع بدورنا في تعزيز روابط واسس هذا العمل على قاعدة التمسك بالحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف لشعبنا الفلسطيني ودعم صموده فوق تراب وطنه. ذلك ان مؤسستنا لا تعمل في الفراغ، وهي لا تملك ان تعزل نفسها عن



مجريات الأمور حولها، ولا بد لها ان تجدد دورها الطبيعي المتوافق مع جوهرها كمؤسسة اقتصادية ـ اجتماعية عامة ضمن هذا الاطار العام.

واذا كانت المرحلة الراهنة من استكمال برنامج بيغن ـ شارون، والمتمثلة في حرب المخيمات في لبنان، تهدف اساسا الى اضعاف وتفتيت قوى الثورة الفلسطينية ومؤسساتها بما يحقق ضرب البنى الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فان قيامنا في «صامد» ببذل جهود مضاعفة في تكريس وحدة وصلابة وثبات مؤسستنا في كافة اماكن تواجدها انما يساهم بشكل عام وفي لبنان بشكل خاص في ضرب هذه البرامج الرامية الى تفتيتنا واضعافنا: فمنهم العنف في السعي الى تحطيمنا، ومنا العنفوان في الثبات والصلابة وتجدد العطاء.

أما عن تصاعد العنف الفاشي في مواجهة الصمود البطولي لأهلنا في فلسطين المحتلة فان شعبنا الفلسطيني كان وما زال وسيبقى هو الهدف الأساسي لثورتنا، كما هي الأرض، ومن هنا فان دعم صمود جماهير شعبنا داخل الأرض المحتلة ودعم تشبثهم بالارض هو احد اهم الاهداف التي تناضل من اجلها ثورتنا على كل الصعد وبكافة الوسائل والاشكال. ومن هنا، فان نظرتنا لدور «صامد» في دعم الصمود ولعلاقتها مع اهلنا في الارض المحتلة تأتي من خلال اعتبار هذه العلاقة حجر الزاوية في كل نشاط تقوم به مؤسستنا أو أي من مؤسسات الثورة.

فمؤسسة «صامد» هي لفلسطين وللفلسطينيين، كلما حققت نجاحا وكلما نضجت تجربتها

وتعمقت في نفوس شعبنا وكلما تعمقت قنوات اتصالاتنا العربية والدولية، كلما تمكنت وتمكنا من امتلاك اشكال ووسائل العمل داخل الارض المحتلة والتأثير لصالح صمود شعبنا وتشبثه بالأرض.

ان طبيعة العوامل المحيطة بلقائنا هذا الذي هو الأول من نوعه على هذا المستوى الموسع من كوادر «صامد» والثورة والاصدقاء تتيح لنا مناسبة هامة لتقييم تجربتنا ونشاطنا في الفترة الماضية، وخصوصا مرحلة اعادة البناء بعد عدوان ١٩٨٢، والقاء الضوء على مراحل الولادة والتأسيس.

ذلك أن تقييم وفحص الممارسات والنتائج او مصارحة النفس بالانجازات والاخفاقات هي الشرط المسبق الذي لا غنى عنه لرسم برامج وسياسات المرحلة المقبلة على اسس راسخة وحقيقية وواقعية.

وسنعرض في تقريرنا لأهم ملامح مراحل اعادة البناء ونتائج العمل لكل قطاع من قطاعات النشاط على حدة. ثم نختتم بتقديم المرحلة الاولى من برنامج التنظيم البنيوي والاداري.. وبتحديد اهم مؤشرات الوضع الحالي للمؤسسة.

الدائـرة الصناعيــة :

الوضع قبل عام ١٩٨٢ :

ان الحديث عن نشوء وتطور الدائرة الصناعية في «صامد» هو الحديث عن المشاغل والورش التي تحمل في طياتها قصة «صامد»،تلك هي حكاية البدايات وما رافقها وتخللها من صعوبات وعراقيل ومشكلات ومؤامرات.

كانت البداية الاولى للانتاج الصناعي في «صامد» في اول مشغل لانتاج الملابس اقيم عام ١٩٧٠ في مخيم صبرا في لبنان بأربع الات خياطة فقط بادارة الاخ/علي السمهوري، بدأ برأس مال بمبلغ يعادل ٦٠٠٠ دولار امريكي. تلك كانت البداية الأولى للطموح في تشغيل ابناء الشهداء وتدريبهم وتأهيلهم، بدايات الحفاظ على التراث والفن الشعبي الفلسطيني وتطويره وابرازه وتعميمه في معركته مع الصهيونية التي سعت وتسعى الى استلابه ومصادرته، بدايات تعبئة وتطوير القوى العاملة الفلسطينية على ارضية المشاركة في الملكية والمسؤولية والقرار في وقت كان فيه عمال تل الزعتر وبرج البراجنة وصبرا وشاتيلا يعاملون فيه من ارباب العمل معاملة الايدي العاملة المهاجرة الرخيصة غير المتمتعة بأدنى حقوق العمل. هي بداية السعي الى الاعتماد على الذات وتحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي في انتاج ملابس المقاتل، بداية بعث الاقتصاد الوطني الفلسطيني لاول مرة منذ عام ١٩٤٨، وبدء التجربة الفلسطينية الاولى في خلق نواة القطاع العام الحيوي والفاعل والمؤثر في مسيرة الثورة. هي قصة الأسير الأول محمود حجازي وتجاربه في العمل الانتاجي بانجازاتها وسلبياتها، هي قصة مهندس الانتاج المبدع الشهيد فايز بيرقدار، وقصة العامل اللبناني الكادح الشهيد باسم حمود. قصة المقاتل الفلسطيني الذي قبل منتجات «صامد» الأولى بعيوبها واخطائها لدعم مؤسسته. هي قصة الجرح الذي نزف وما زال ينزف مع مسيرة الدم مؤكدا الاصرار على الاستمرار لتحقيق الاهداف، وقصة جزء من الشعب المشرد ومعاناته الطويلة من المؤامرات المتواصلة عليه وعلى الوطن المسلوب والتخاذل العربي المحيط به والمتآمر عليه. بداياتها كبدايات «فتح ـ الأم» لها طلائع ورواد حددوا لأنفسهم اهدافا طموحة تصدوا الى تحقيقها بأقل الامكانيات.

خلال العام الاول، تم انشاء مشاغل صغيرة في المخيمات، ففي مخيم الرشيدية تم انشاء معمل لانتاج الكنزة ومعمل لانتاج الملابس العسكرية اشتمل وقتها على ٦ آلات حياكة وفي مخيم البرج الشمالي تم انشاء مشغل لانتاج الملابس العسكرية وآخر في مخيم بعلبك في البقاع. وفي مخيم نهر البارد انشىء مشغل للصوف لانتاج كنزة المقاتل.. اما المشغل الاول للتطريز فقد تم انشائه في مخيم عين الحلوة.

كان ذلك في اواخر عام ١٩٧٠، الا ان الافتقار الى التجربة في العمل الانتاجي قد ادى الى خسارة كامل رأس المال المرصود، الأمر الذي دفع بـ«فتح ـ الأم» الى تقديم رأس مال جديد في أوائل عام ١٩٧١. وعليه فقد تقرر المحافظة على هذه المراكز كمراكز تدريب وتأهيل، مع تطوير مشغل صبرا الى مصنع انتاجي ومركز تدريب،واضيف اليه عدد من آلات الحياكة.

وفي عام ١٩٧٣، كانت الاصطدامات مع الجيش اللبناني قد تركت آثارها على عمال تل الزعتر وبرج البراجنة وصبرا وشاتيلا الذين اصبحوا يتعرضون الى مضايقات اصحاب المصانع الكتائبيين في منطقتي المكلس والشويفات، ومن هنا فقد كان على «صامد» ان تسعى الى تخفيف الاعباء الاجتماعية وتوفير فرص العمل الكريمة ضمن اطار الثورة، فتم انشاء بدايات مصنع انتاج الاثاث ومشاغل تل الزعتر وشاتيلا وتم تطوير وتوسيع مشاغل التطريز والأعمال اليدوية.

ولقد شهد عام ١٩٧٦ الفصل الأول من مؤامرات اخرى على الثورة الفلسطينية من لبنان الذي عهد تنفيذه الى الكتائب والقوى الرجعية المتحالفة معها. وكان من ابرز نتائج تلك المؤامرة ازالة مخيمي



تل الزعتر وجسر الباشا وتهجير سكانهما. فكان لا بد من مواجهة الاعباء الاجتماعية التي نجمت عن عملية التهجير، ومن ثم كانت تعليمات الأخ/أبو عمار بإقامة مشاغل لتأمين فرص العمل لسكان تل الزعتر الذين هجروا الى الدامور والمناطق المحيطة بها. ورغم صعوبة هذه الخطوة كتوسع انتاجي مفاجيء له متطلباته الفنية والادارية والمالية والتسويقية وقدرة المؤسسة آنذاك على استيعاب وتنظيم وادارة هذا التوسع، فقد تم بالفعل اقامة مصانع النسيج والأحذية والبلاستيك والبطانيات في الناعمة ومعامل الخياطة والتطريز والسجاد والأثاث في الدامور.

وخلال عامي ١٩٧٧ / ١٩٧٨، تم التوسع الافقي في مصانع الملابس، والرأسي باضافة معامل الحلاوة والطحينة ومصنع جديد متطور للنسيج واضافة آلات جديدة لمصنع البلاستيك وانشاء أحد احدث مصانع حياكة الصوف والكنزات. انتشرت هذه المعامل والمصانع في جميع المخيمات الفلسطينية في لبنان تحت شعار «مشغل واحد على الاقل في كل مخيم».

وامتد النشاط الى سوريا حيث اقيم مشغل للملابس الجاهزة والتطريز في مخيم اليرموك في دمشق، ومشاغل اخرى للتدريب في ذات المخيم والمخيمات الفلسطينية الأخرى هناك.

عند الاجتياح الصهيوني الفاشي على «م.ت.ف» في لبنان سنة ١٩٨٢ كان حجم العمالة وعدد المصانع في لبنان كما يلي : ـ

أولا : مصانع الملابس الجاهزة :

	عـدد	عـدد العمـال
١ ـ صبـرا	٢	١٤٤
٢ ـ شاتيـلا	٢	٨٢
٣ ـ الفاكهانـي	٣	١٨٢
٤ ـ الدامـور	١	٧٨
٥ ـ نهر البارد والبداوي	١	١٥٤
٦ ـ البرج الشمالي	١	٦٨
٧ ـ عين الحلـوة	١	٣٦
	١١	٧٤٤

ثانيا : حياكة الصـوف

عـدد	عدد العمال
١	٨٤

ثالثا : صناعة الأثاث :

	عدد	عدد العمال
برج البراجنة/الاثاث الخشبي	١	١٢٠
برج البراجنة/الاثاث المعدني	١	١٥٤

		عدد	عدد العمال
رابعا :	**صناعة المواد الاعلامية والفنية :**		
	برج البراجنة	١	٦٢
خامسا :	**صناعة الحلاوة والطحينة :**		
	برج البراجنة	١	٤٨
سادسا :	**صناعة الكلينكس :**		
	برج البراجنة (تحت التأسيس)	١	١٢
سابعا :	**الطوب والبلاط :**		
	برج البراجنة	١	٤٢
ثامنا :	**المركز الرئيسي للتطريز/التجمع :**		
	برج البراجنة	١	٣٤
تاسعا :	**صناعة البلاستيك :**		
	الناعمة	١	٤٧
عاشرا :	**صناعة الاحذية :**		
	الناعمـة	١	١٢٤
حادي عشر :	**صناعة النسيج**		
	الناعمة / اقمشـة	٢	٦٧
	الناعمة / حطـات	١	١٢
ثاني عشر :	**صناعة البطانيات :**		
	الناعمـة	١	٣٤
ثالث عشر :	**صناعة السجاد اليدوي :**		
	الدامـور	١	١٤
رابع عشر :	**التطريـز :**		
	المتفرغات في جميع المواقع (الكشف المرفق البند الخامس عشر)	١٧	٧٢
			١٥٥٠

خامس عشر : **التطريز اليدوي**	المصانـع	العاملات المتفرعـات	العاملات على القطعة
١) مخيم الرشيدية	١	٢	٧٦
٢) مخيم النبطيـة	١	٢	٥٤
٣) مخيم البرج الشمالي	١	٤	١١٢
٤) مخيم القاسميـة	١	٣	٦١
٥) مخيم المية مية	١	١	٦٣

٦)	مخيم البــص	١	٢	٤٢
٧)	مخيم عين الحلوة	٢	٨	٢٥٢
٨)	مخيم برج البراجنة	١	٧	٨٧
٩)	مخيم صبــرا	١	٤	٨٤
١٠)	مخيم شاتيــلا	١	٥	٩٢
١١)	مخيم بعلبك / البقاع	٢	٨	١٢٠
١٢)	مخيم الدامــور	١	٦	٨٠
١٣)	مخيم نهـر البـارد	١	٦	٩٦
١٤)	مخيم البــداوي	٢	١٣	٣٦٢
		١٧	٧٢	١٤٨١

سادس عشر : الادارة العامــة ١٣٨

المؤسسات الشقيقة (بمختلف القطاعات) ٣٤٠

(عمـال واداريــون)

٤٧٨

وبذلك يكون عدد المصانع والمؤسسات والعاملون بها عند العدوان الصهيوني على «م.ت.ف» في لبنان سنة ١٩٨٢ كالتالي:

	عدد المصانع	عدد العمال المتفرغين	عدد العمال العاملين بالقطعة
مصانع الملابس الجاهزة	١١	٧٤٤	
حياكة الصــوف	١	٨٤	
صناعة الاثاث	٢	١٥٤	
صناعة المواد الاعلامية والفنية	١	٦٢	
صناعة الحلاوة والطحينة	١	٤٨	
صناعة الكلينكس	١	١٢	
صناعة الطوب والبلاط	١	٤٢	
التطريز المركز (التجمع)	١	٣٤	
صناعة البلاستيك	١	٤٧	
صناعة الاحذية	١	١٢٤	
صناعـة النسيـــج	٣	٧٩	
صناعة البطانيــات	١	٣٤	
صناعة السجـاد اليدوي	١	١٤	
التطريـــــــز	١٧	٧٢	١٤٨١
الادارة العامة والاداريين	-	١٣٨	
المؤسسات الشقيقة	-	٣٤٠	
المجمــوع	٤٣	٢٠٠٨	١٤٨١

٤٣ مصنعا يعمل بها : ٢٠٠٨ عاملا واداريا متفرغا

١٤٨١ عاملا على القطعة

المجموع ٣٤٨٩

وكما تعرفون فان مصانع «صامد» في كل من الرشيدية ـ النبطية ـ البرج الشمالي ـ القاسمية الميه ميه ـ البص ـ عين الحلوة ـ الدامور قد دمرت بالكامل تماما . كما ان مصانع الناعمة قد دمر الجزء الهام منها ونهبت جميع آلاتها وبالكامل ابان الغزوة الصهيونية، من قبل قوات الغزو الصهيوني وعصابات الكتائب.

كما ان مبنى الادارة العامة لمؤسسة «صامد» في بيروت والمؤلف من ثماني طبقات قد كان واحدا من ثلاث بنايات تعرض لقنبلة فراغية من قوات الغزو الصهيوني دمرته تدميرا كاملا وكذلك تعرضت معامل «صامد» في مخيمات بيروت لاصابات مباشرة من قذائف الطيران الصهيوني.

لقد بلغت الخسائر التي تعرضت لها «صامد» كواحدة من مؤسسات ثورتنا من انشاءات وآلات، ومواد خام، ومواد مصنعة ولوازم بمبلغ (٤٥ ٧٥٦ ٢٩٧ ٧٧) ليرة لبنانية اي ما يزيد عن (١٧) مليون دولار امريكي. هذا بالاضافة الى خسارة لا تعوض من الكادر الاساسي والفني الذي سقط بين شهيد وجريح. ونخص بالذكر الشهيد البطل المهندس فايز بيرقدار الذي اعطى المؤسسة كل موهبة الخلق والابداع التي يمتلكها ويمتاز بها.

مرحلة أشبه بالضياع :

لقد اعقب خروجنا من لبنان فترة ارباك شديدة اشبه ما تكون بحالة الضياع :

١) كوادر «صامد» بين شهيد ومعتقل في انصار ـ ومفقود ـ ومحبط مرتبك وخائف في لبنان على مصيره ومصير عائلته ـ وموزع عى قوات الثورة في عدن ـ صنعاء ـ الخرطوم ـ تونس ـ الجزائر ـ سوريا. قنوات الاتصال شبه مشلولة ـ وجميعهم يبحث عن عائلته وتأمين سكن لها.

٢) المعامل الرئيسية : جميعها بين ما دمر تماما، وما نهبت موجوداته كاملة ـ وغالبيتها في الجنوب وتحت الاحتلال الصهيوني وتستحيل معه امكانية اعادة التشغيل والترميم.

٣) المعارض الخارجية : تنتظر الانتاج الذي ان لم يتواصل ارساله فستتحول موجودات هذه المعارض الى ستوكات وسيكون اغلاقها هو الخطوة الأجدى.

٤) والخسارة المادية : ضخمة وجسيمة وهي اكبر من قدرة «صامد» على تحملها لما يترتب عليها من مسؤوليات، وللتسهيلات التي تقدمها ـ وتراكم المخزون في معارضها في الخارج.

هذه العوامل الأربعة شكلت ارباكا كبيرا واحباطا لا يمكن مواجهته الا بالاصرار على الاستمرار بالمسيرة جنبا الى جنب مع مؤسسات الثورة مهما بلغ حجم الخسائر والتضحيات، واضعين نصب اعيننا الاهداف الاجتماعية والنضالية ومعاناة اهلنا وشعبنا في مخيمات الصمود والتضحية والبطولة والفداء في لبنان، التي سجلت وتسجل كل يوم قدوة ومثلا لكل المناضلين على وجه هذه الكرة الارضية

من اقصاها الى اقصاها. وواضعين في اعتبارنا كذلك المكاسب التي حققتها مؤسسة «صامد» للثورة والقضية في مجال تخصصها، هذه المكاسب التي لا بد من اعادة البناء لتطويرها وتحديثها واتباع اسلوب اللامركزية واللاتمركز تفاديا لمثل هذه الحالات ما لم تقتضي ظروف النضال الاجتماعي لثورتنا ذلك.

وفي حديثنا مع الاخ / ابو عمار ووضعه في صورة ما تعرضنا له كان قراره:

١ ـ مهما بلغ حجم الخسائر فلا بد من اعادة البناء عن كل منطقة تجلو عنها قوات الاحتلال الصهيوني لخدمة الشعب والجماهير التي قدمت الدم.

٢ ـ لا بد من اعادة البناء فورا في مخيمات بيروت وتشغيل جميع عمال «صامد» المتبقين هناك بل العمل على توسيع قاعدة التشغيل كلما امكن ذلك.

٣ ـ يعتبر عمال «صامد» كوادر في الثورة وتتحمل الحركة الأم رواتبهم عن فترة عدم التشغيل وأكثر من ذلك فالتعويض الذي يسري على كوادر «فتح ـ الأم» يسري مفعوله على عمال «صامد».



اعـــادة البنــــاء :

لم يكن قرار حركة «فتح» قرارا ثوريا حكيما فحسب وانمـا كان قـرار استمرار الثورة بكل انجازاتها وكل مكتسباتها، واثبات القدرة على تجاوز كل الصعوبات مهما بلغت التضحيات وافشال مخطط (شارون ـ بيغن ـ هيغ) وكل العملاء بضرب البنى التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية واثبات القدرة على اعادة البناء ومواصلة العمل والنضال على كل الساحات.وقد اعتبرنا هذا القرار تعليمات يقتضي مبدأ الالتزام العمل بها فورا وبدون اي تأخير.

تداعى المجلس التنفيذي لمؤسسة «صامد» الى الاجتماع وعقدنا اجتماعنا الاول في مطلع عام ١٩٨٣ ـ في مدينة بودابست/بالمجر، وقد حضر هذا الاجتماع كل من : ـ

- ابـو عـــلاء
- ماهـر الكـرد
- صائب باميــه
- د. سمير ايــوب
- سيد قمبرجي

كما حضر اجتماعنا هذا مدراء مكاتب «صامد» في الدول الاشتراكية، والأخ عمر العمري. وقدم كل منا تقريره حول ما انجز خلال الفترة التي تفصل بين خروجنا من بيروت ولقائنا هذا فكان التالي : ـ

الأخ/أبو علاء ـ والأخ/ماهر الكرد (الادارة المركزية):

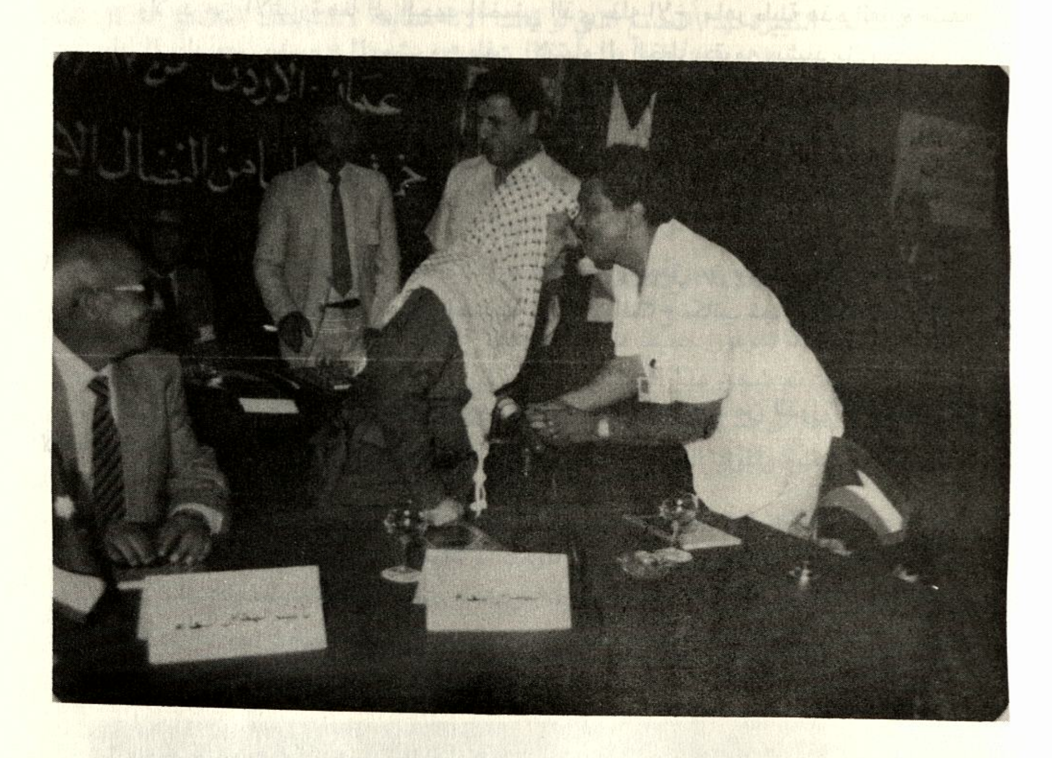
العمل على بناء الادارة المركزية، وتجميع الحسابات ومتابعتها ومواصلة الاتصال بالفروع.

الأخ/صائب باميـة :

كان قد شرع في عدن ـ حيث كانت محط رحاله ـ في مبادرته المشكورة بافتتاح معمل الشهيد فايز بيرقدار لخياطة الملابس الجاهزة،في محاولة اعادة البناء على قاعدة اللامركزية واللاتمركز ومحاولة تشغيل عدد من عائلات المقاتلين الذين وصلوا الى جمهورية اليمن الديموقراطي.هذا علاوة على الجهود المشكورة بتأمين آلات هذا المعمل وبعض الاحتياجات والمواد الأخرى عن طريق التبرع ـ كذلك فقد قام بعملية تطوير اعمال المعارض في اليمن الديموقراطي ـ والامارات العربية.

الأخ/د. سمير أيـوب :

لقد بادر الاخ/د. سمير ايوب وفور التقاط الانفاس في لبنان بعد الغزوة الصهيونية على «م.ت.ف» مباشرة وادراكا واعيا لأهداف «صامد» الاجتماعية والنضالية ـ كان قد بادر وبكل مسؤولية باعادة ورشة البناء والتعمير والترميم الى مشاغل بيروت كخطوة اولى نحو اعادة تشغيل جميع المعامل ولا بد من الاشارة الى ان الأخ/د. سمير قد قاد هذه العملية بكل نجاح وشجاعة ورجولة وبقي صامدا بين العمال الصامدين وسط جماهير المخيمات الصامدة الشجاعة.



واذا كنا نعتبر ان اجتماع بودابست ـ المجر، اجتماعا تاريخيا علىَ مستوى اعادة البناء وتوسيع قاعدته افقيا وعموديا واتباع سياسة اللامركزية اساسا للعمل وفي كافة القطاعات فانه لا بد من الاشارة ال القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع.

١ ـ اعادة بناء الادارة المركزية للمؤسسة بكافة اقسامها وفروعها بأقل عدد من الكوادر المنتقاة كفاءة وتجربة ، لتكون قادرة على متابعة كافة الأنشطة وفي كافة المجالات.

٢ ـ اعادة بناء معامل «صامد» في بيروت وطرابلس كخطوة اولى تليها خطوات اخرى تتم حالا في اية منطقة تجلو عنها قوات الاحتلال الصهيوني في لبنان.

٣ ـ اعطاء كافة الدعم والصلاحيات وتوفير كافة الامكانـات الماديـة اللازمة للأخ/د. سـمـير ايوب للنهوض بعملية اعادة البناء الشاقة والصعبة.

٤ ـ اعطاء كافة الصلاحيات للاخ/صائب باميه لمتابعة جميع الأعمال التجارية والصناعية في جمهورية اليمن الديموقراطي والامارات العربية ومسؤولية الاشراف والمتابعة لأعمالها التجارية في الجمهورية العربية اليمنية والعراق.

٥ ـ تقديم كافة الصلاحيات للاخ/ماهر الكرد للقيام بعمليات المتابعة والدراسـات الميدانيـة التي تقتضيها مرحلة اعادة البناء والتطوير.

ولا بد من الاشارة هنا الى الجهد المضني الذي بذله الأخ/ماهر طيلة هذه الفترة متنقلا من بلد الى بلد ومن مشروع الى مشروع يلفت الانتباه الى الخطأ ويقومه ويشيد بالايجابيات ويدعو الى المكافأة عليها، مما دفع بعض الأخوة الى الاحساس بالحساسية من مهمته متناسين انه ما كان لوضعنا في «صامد» ان يستقيم بهذه السرعة، وما كان لمؤسستنا ان تنهض بهذا الشموخ مجددا لولا ذلك الجهد الأمين والمخلص والمضني الذي بذله الأخ/ماهر جنبا الى جنب مع جهود الأخوة الآخرين.

٦ - طرق كافة المجالات المجدية باقامة مشاريع انتاجية والتحقق من جدواها الاقتصادية سواء في الأقطار العربية الشقيقة او الدول الصديقة - وكذلك افتتاح مكاتب تجارية للمؤسسة كلما أمكن ذلك.

بعد عام ١٩٨٢، واثر هذا اللقاء مباشرة بدأت محادثات مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة لاقامة معامل «لصامد» فيها فأقيمت : -

١ - في جمهورية اليمن الديموقراطي :

١) معمل الملابس الجاهزة.

٢) معمل صغير للأثاث.

تم تصفية معمل الاثاث لعدم جدواه - ويتم تطوير معمل الملابس الجاهزة.

٢ - في الجمهورية العربية اليمنية :

١) تم اقامة معمل مشترك للملابس الجاهزة مع شركة الغزل والنسيج الحكومية ويسعدنا ان يكون الصديق احمد الرحومي رئيس مجلس ادارة ومدير عام شركة الغزل والنسيج اليمنية بيننا. وقد مر هذا المعمل في مرحلتين:

المرحلة الأولى : كان مشرفا فيها الأخ/ابو الشيخ الذي لم يول المعمل اي اهتمام، بل كانت تصرفاته سببا في اصدار قرار فصله من المؤسسة نهائيا.

المرحلة الثانية : التي تولى المسؤولية فيها الأخ/ابو الأمين الذي تمكن وبجهد مشكور من اعادة التوازن الى المعمل وتحقيق الجدوى، ونتوقع ان يكون من بين المعامل الممتازة المستوى لـ «صامد».

٣ - معمل الأدوات المنزلية :

لقد تم اقامة هذا المصنع دون معرفة الادارة المركزية لصامد ودون التشاور معها او اجراء اية دراسات حول جدواه الاقتصادية، الا دراسة مضللة اعدها ابو الشيخ بعد وصول الالات الى الحديدة. وقد تم اتخاذ القرار مباشرة بين الأخ/أبو عمار والأخ/مدير مكتب «م.ت.ف» في الجمهورية العربية اليمنية.

رغم التكاليف الكبيرة لهذا المصنع الذي لو كانت آلاته مطابقة لاحتياجات التشغيل لشكل نقله نوعية في انتاج «صامد»، الا ان كافة آراء الفنيين الذين تم تكليفهم بتقييمه سواء من كوادر «صامد» او من خارجها قد كانت محبطة تماما ولم تنصح بهذا المعمل وتشغيله ما لم يتم توفير آلات أخرى جديدة له.

نقترح ان يتم تحويل ملكية هذا المعمل الى الأخوة/في اللجنة العلمية الذين سيكونون اقدر منا على تشغيله نظرا لخبراتهم الفنية الواسعة في هذا المجال.

الأردن - ومصر/معمل الأحذية الرياضية :

كنا قد تعاقدنا كما تعرفون جميعا على اضافة معمل للأحذية الرياضية لمعمل «صامد» في الناعمة قبل عام ١٩٨٢، وقد تم شحن هذا المعمل ووصل الى قبرص اثناء الغزوة على لبنان فطلبنا ابقاءه في قبرص، ثم اعيد شحنه الى بلد المصدر هنغاريا/بناء على طلب منا لحين البحث عن المكان المناسب الذي تتوفر فيه المهارة العمالية والمواد الخام والجدوى الاقتصادية.

وقد أجرينا محادثات مع عدد من الدول لنقله اليها الى ان استقر الرأي بنقله الى الأردن فوصل الى ميناء العقبة، الا ان الظروف العامة في ذلك الوقت لم تتح لنا فرصة اقامته في الاردن. وفي لقاء مع الأخ/أبو اسامة محمد في بودابست اقترح تحويله الى مصر حيث الأيدي العاملة الماهرة والمواد الخام والأسواق الكبيرة - وجيرنا المستندات الخاصة بهذا المعمل للأخ/أبو اسامة محمد للتخليص عليه



وبناء معمله ـ ولكن ومع الاسف الشديد رغم مرور مدة سنتين على وصوله الى ميناء بورسعيد فلم تسمح السلطات المصرية بالتخليص عليه.

قمنا باتصالات مباشرة وشخصية مع السلطات المصرية قبل حوالي شهر وقد علمت من الأخ أبو معين مؤخرا انهم قد وافقوا اخيرا على ادخاله وتشغيله هناك.

ننتقل من قصة هذا المعمل المهاجر والمسافر بحرا الى المشاريع المستقبلية.

المشاريع الصناعية المستقبلية :

١ ـ **رومانيا** : لقد جرت محادثات لاقامة :

١) معمل للبدلات المدنية بالاشتراك مع الحزب.
٢) معمل لتصنيع الفراء بالاشتراك مع الحزب ايضا.
٣) معمل لانتاج بدلات السفاري.

ولقد قطعت هذه المحادثات شوطا هاما ـ نأمل ان تنتهي قريبا جدا.

٢ ـ **بولنـــــدا** :

لقد تمت مباحثات لاقامة مصنع مشترك للملابس النسائية. ولقد قطعت المحادثات كذلك شوطا هاما نأمل ان يتم البت بها قبل نهاية هذا العام.

٣ ـ **تايلانــــد** :

لقد تم الاتفاق مع الحزب الوطني الديموقراطي (N.D.P) لاقامة مصنع مشترك لملابس الاطفال.

والدراسة في دور الاعداد ـ وسيتم الانتهاء منها في شهر اغسطس من هذا العام حيث، عند اعتمادها، سيتم الشروع بالتنفيذ فورا. كما انه يسعدنا ان نرحب بالسيد/ (برايـــون) السكرتير العام للحزب والموجود بيننا ليشاركنا مؤتمرنا هذا.

٤ ـ **مصــر** :

لقد جرت مباحثات مع وزير الاقتصاد لاقامة :

١) مصنع الملابس الجاهزة : لانتاج بدلة السفاري ـ القميص ـ البنطلون ـ ملابس الأطفال.

وقد انجزت دراسة الجدوى الاقتصادية ـ وهي في دور اعادة الصياغة بعد ان ادخلنا عليها بعض التعديلات.

٢) معمل طباعة وتحميض الافلام السينمائية.
٣) معامل صغيرة للتطريز في رفح والعريش.
٤) ذلك بالاضافة الى معمل الأحذية العسكرية.



حــرب المخيمــات :

ـ كانت حركة **الانشقاق** قد استولت على معامل «صامد» في طرابلس/لبنان.
ـ واتت حرب المخيمات الأخيرة لتدمر تدميرا كاملا جميع معامل «صامد» التي تم اعادة بنائها في بيروت بعد العدوان الصهيوني سنة ١٩٨٢.

يسرني اعلامكم انه وبنفس الارادة والاصرار والعزيمة التي سلكناها بعد عام ١٩٨٢، قد باشرت المؤسسة هناك باعادة البناء حيث تم تشغيل ٣ معامل. وستعيد البناء ليس فقط لمعامل «صامد» وانما لكل المؤسسات الأخرى ـ العيادات، المنازل المهدمة كلما سمحت الامكانيات وسمحت الظروف بذلك. وقد كانت تعليمات الأخ/أبو عمار صريحة بهذا الصدد ـ أعيدوا البناء بغض النظر عن حجم الخسائر.

لقد أعد الأخ / مدير الدائرة الصناعية في الادارة المركزية استبيانا سيتم توزيعه عليكم آملين استيفاء كافة المعلومات واعادته بأسرع وقت ممكن.

تحية لكل الأيدي العاملة والسواعد القوية التي تبني وتعمر وتواجه العدوان بالبناء دائما.

دائرة العمل التجاري :

تتولى دائرة العمل التجاري الانشطة التالية وتشرف عليها :

الاول : المعارض الدائمة ـ والمعارض المؤقتة.
الثاني : المكاتب التجارية .
الثالث : الشركات المختلطة والشقيقة.
الرابع : المعـارض الدوليـة.

الأول : المعارض الدائمـة :

وجدت المعارض الدائمة والمعارض المؤقتة في «صامد» منذ ان بدأت انشطتها الانتاجية الحرفية الصغيرة وكانت المعارض المؤقتة اسبق لأن حجم الانتاج في «صامد» لم يكن كافيا لاقامة معارض دائمة.
وقد كانت البدايات تتمثل بعرض وبيع الأزياء الشعبية الفلسطينية والمطرزات الفلسطينية والأعمال الحرفية الفلسطينية من انتاج الأرض المحتلة. وكانت الجزائر عام ٦٨/ ١٩٦٩ هي اول من احتضن اقامة مثل هذه المعارض ـ وتلاها في عام ١٩٦٩ اقامة معارض في دولة الامارات العربية والكويت والمغرب .. وفي سنة ١٩٧٠ اقيمت معارض في السعودية وتونس وليبيا . وكان اتحاد المرأة الفلسطينية هو اول من تولى الاعداد لهذه المعارض والاشراف عليها . وقد شكلت هذه المعارض المؤقتة، لما حققته من نجاح وسجلته من عائدات، أحد مصادر الدخل لصامد في بدايات التأسيس، انطلاقا الى اقامة الورش الانتاجية الصغيرة.

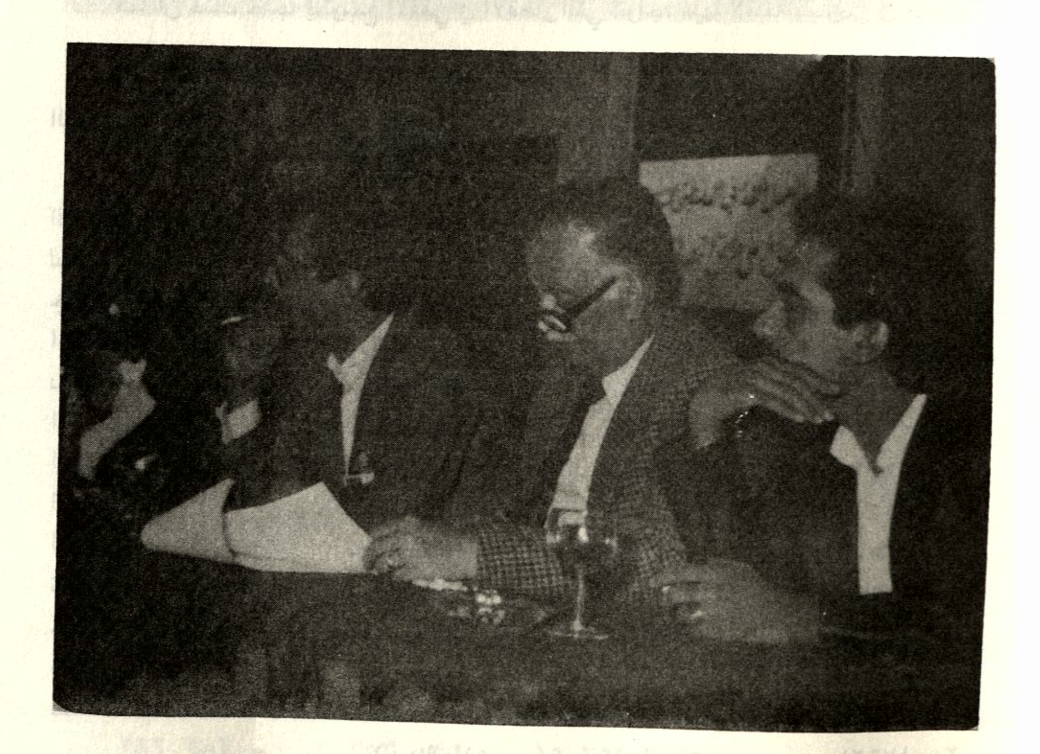
اما المعارض الدائمة : فقد بدأت مع بدايات العمل الانتاجي . وقد أقيم اول معرض دائم لصامد في مخيم «صبرا» في لبنان بجانب اول مشغل انتاجي صغير لصامد في ذلك المخيم الصامد. تبعها اقامة معارض صغيرة اخرى في مخيم عين الحلوة، ونهر البارد.

ومع تطور العمل الانتاجي في «صامد» وتنوعه، كان لا بد من البحث عن معارض للتسويق فأخذت «صامد» تهتم باقامة المعارض الدائمة في الأقطار العربية ـ فأقيمت معارض في بنغازي ـ فطرابلس ـ ليبيا، فاليمن الديمقراطي ـ فالجمهورية العربية اليمنية ـ فالجزائر، فالامارات العربية ـ فجيبوتي ـ فالعراق، والسودان، ومن ثم اتسعت دائرة اقامة هذه المعارض لتمتد الى الدول الافريقية الصديقة فاقيمت معارض ـ كمبالا في أوغندا ـ فالكونغو برازافيل ـ فغينيا كوناكري، ومالي ـ تنزانيا.

ويبلغ عدد معارض «صامد» في الدول العربية الشقيقة، والدول الافريقية الصديقة اليوم (ستة وعشرون) معرضا، موزعة في أربعة وعشرين بلدا وعلى مساحة قارتين كالتالي:

	عدد	المدينة
١) الجزائـر	١	الجزائـر
٢) لبنـان	١	بيروت
	١	عين الحلوة ـ (مغلق حاليا)
٣) جمهورية اليمن الديمقراطي	٢	عدن
	١	أبـين
	١	حضرموت
٤) الجمهورية العربية اليمنية	١	صنعـاء
	١	تعـز
٥) دولة الامارات العربية	١	الشارقة
٦) ليبيـا	١	طرابلس/ مغلق حاليا
	١	بنغازي / مغلق حاليا
٨) جيبـوتي	١	جيبوتي/ مغلق حاليا
٩) السـودان	٢	الخرطوم
	١	بورسودان/ تحت التأسيس
	١	بأركويت/ معسكر القوات
١٠) الصومـال	١	مقاديشو
١١) الكونغوبرازافيل	٢	برازافيل
	١	بونت نوار/ تحت التأسيس
١٢) غينيا كوناكري	١	كوناكري
١٣) مـالي	١	بامـاكو
١٤) تنزانيا	١	زنجبار
المجمـوع	**٢٦ معرضـا**	

هذا وتدور محادثات نأمل ان تنتهي قبل نهاية هذا العام أو في مطلع العام القادم لاقامة معارض جديدة لصامد في كل من:



- المملكة العربية السعودية (الرياض ـ جدة ـ الدمام) : حيث صدرت الموافقة الرسمية على ذلك، ونحن بصدد البحث عن المكان المناسب.
- السنغال (داكار) : وتجري المحادثات حول شكل التسهيلات لصامد.
- نيجيريا (لاغوس ـ كانو) : ما زالت المحادثات مستمرة من خلال مدير مكتب م.ت.ف.
- مصر (القاهرة ـ مصر الجديدة الاسكندرية) : وقد قدمت الطلبات الرسمية لذلك وننتظر الموافقة الرسمية التي نتوقعها خلال هذا الشهر.

كما اننا تلقينا دعوات رسمية من عدد من الدول الافريقية الصديقة لمزاولة أنشطتنا فيها ـ مثل بنين ـ أنجولا ـ فولتا العليا ـ زامبيا ـ زيمبابوي ـ وكذلك هناك محادثات لاقامة معارض دائمة في الدول الاشتراكية ـ برلين بالمانيا الديمقراطية ـ بودابست بالمجر ـ وارسو ببولندا ـ وموسكو بالاتحاد السوفيتي.

ذلك بالاضافة الى مطالبة الجاليات الفلسطينية في الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية باقامة معارض دائمة لصامد هناك بدلا من المعارض المؤقتة التي تقيمها الجاليات.

كما ان هناك حاجة للتوسع الأفقي في الأقطار التي تتواجد فيها لاقامة معارض في مدن أخرى.

أوضاع هذه المعارض للستة شهور الأولى من عام ١٩٨٥ بالدولار الامريكي:

البلد	رصيد أول المدة في ٨٤/١٢/٣١	الارساليات خلال الستة شهور	اجمالي المطلوب منهم للمركز
الجزائر	٤١٤٣٣٧,ـ	٩٥٣٤٢٥,ـ	٤٧٥٣٧٣٥,ـ
لبنان	٣٣٦٦١٩,ـ	—	٦٦٧٢١٦٩,ـ
جمهورية اليمن الديمقراطية	١١٤١١٦٢,ـ	١٠٢٦٦٤,ـ	١٦٨٨٩٨٣,ـ
الجمهورية العربية اليمنية	٦٣٦٣٤٢,ـ	٥٨٩٤٦٥,ـ	١٣٠٦٧٢٨,ـ
دولة الامارات العربية	٧٧٢٦٨٤,ـ	١٢٠٦٥٤٢,ـ	٥١٤٥٣٩,ـ
العراق	١٩٨٥,٠٦٤ـ	٢١٩١,ـ	٢٩٢١٠٥٧,ـ
السودان	١٥٠٠٠٠,ـ	٤١٧٥٣٧,ـ	٧٣٦٢٢٧,ـ
الصومال	—	٢٣٧٦٠٢,ـ	٢٤٥٦١٢,ـ
الكونغو	٢٧٢٧٩٣,ـ	٢٠٩٦٧٤,ـ	٤٥٣٧٥٦,ـ
تنزانيا	—	٢٦٤٦٧٥,ـ	٢٦٤٦٧٥,ـ
كوناكري	—	١١٨٣١٥,ـ	١٤٤٢٤٣,ـ
مالي	—	٢٨٥٨٩٧,ـ	٣١٥٨٩٧,ـ
	٥٧٠٩٠٠١,ـ	٤٣٨٧٩٨٧,ـ	٢٠٠١٧٦٢١,ـ



العمل التجاري لمعارض « صامد » لسنة ١٩٨٤

	الرصيد في ٨٤/١٦/٣١	ارساليات خلال ستة شهور	مصاريف أخرى
الجزائر	٣٧٦٦٩٦٦ ـ	٩٥٣٤٢٥ ـ	١٨٤٤ ـ
لبنان المكتب التجاري	٥١٧٢٥٤٦ ـ		٢٤١٤٣٩ ـ
جمهورية اليمن الديمقراطي	٢١٩١٤٦٣ ـ	٩٧٥٢٠ ـ	
الجمهورية العربية اليمنية	٧١٦٦٤١ ـ	٥٨٩٤٦٥ ـ	٦٢٢ ـ
دولة الامارات العربية	(ـ ٢٣٦٢٨١)	١٢٠٦٥٤٢ ـ	٣٧٠٣٧ ـ
العراق	٣٠٧٢٤٦٥ ـ	٢١٩٢ ـ	
السودان	٢٨٢٦٨٠ ـ	٤١٧٧٣٥ ـ	٨١٢ ـ
الصومال	— ـ	٢٣٧٦٠٢	
الكونغو	٣٢٣٩٩٤ ـ	٢٠٩٦٧٤ ـ	
تنزانيا	—	٢٦٤٦٧٥ ـ	
كوناكري/ مكتب ومعرض	٢٥٠٠٠ ـ	١١٨٣١٥ ـ	٩٢٨ ـ
مالي	٣٠٠٠	٢٨٥٨٩٧ ـ	
	١٥,٣٤٥,٤٧٤ ـ	٤,٣٨٣,٠٤٢ ـ	٢٨٢,٦٨٢ ـ

حــوالات حــوالات ارســاليات الرصيد حاليا ٣٠/٦/٨٥
من المركــزمنهم للمركــز منهم للفــروع مطلــوب منهم

حوالات من المركز	حوالات منهم للمركز	ارساليات منهم للفروع	الرصيد حالياً ٣٠/٦/٨٥ مطلوب منهم
٣١٥٠٠ ـ			٤٧٥٣٧٣٥ ـ
١٣٨٥٧١٨ ـ		١٢٧٥٣٤ ـ	٦٦٧٢١٦٩ ـ
	٦٠٠٠٠٠ ـ		١٦٨٨٩٨٣ ـ
			١٣٠٦٧٢٨ ـ
٧٥٠٠٠ ـ		٥٦٧٧٥٩ ـ	٥١٤٥٣٩ ـ
	١٥٣٦٠٠ ـ		٢٩٢١٠٥٧ ـ
٣٥٠٠٠ ـ			٧٣٦٢٢٧ ـ
٨٠١٠ ـ			٢٤٥٦١٢ ـ
	٧٩٩١٢		٤٥٣٧٥٦
			٢٦٤٦٧٥ ـ
			١٤٤٢٤٣ ـ
			٣١٥٨٩٧ ـ
١,٥٣٥,٢٢٨ ـ	٨٣٣,٥١٢ ـ	٦٩٥,٢٩٣ ـ	٢٠,٠١٧,٦٢١

حوالاتمن المركز	حوالات منهم للمركز	ارساليات منهم للفروع	الرصيد حالياً ٣٠/٦/٨٥ مطلوب منهم
١,٥٣٥,٢٢٨ ـ	٨٣٣,٥١٢ ـ	٦٩٥,٢٩٣ ـ	٢٠,٠١٧,٦٢١ ـ

تشكل المعارض الدائمة والمؤقتة نافذة هامة للغاية ودائمة للتعريف بالمؤسسة ومنتوجاتها، كما تشكل واحدة من النوافذ الهامة لتسويق منتوجات الأرض المحتلة من المنتوجات الحرفية واليدوية، اضافة الى أهميتها الفائقة بالتعريف، بالنضال الاجتماعي والاقتصادي لثورتنا ونقل الصورة الحضارية والابداعية لشعبنا الفلسطيني.

من هنا تأتي أهمية هذه المعارض وأهمية التركيز عليها ونشرها على أوسع بقعة من خريطة العالم لتكون متواجدة مترافقة مع أنشطة ثورتنا وامتدادها الواسع والعريض.

الثاني: المكاتب التجارية:

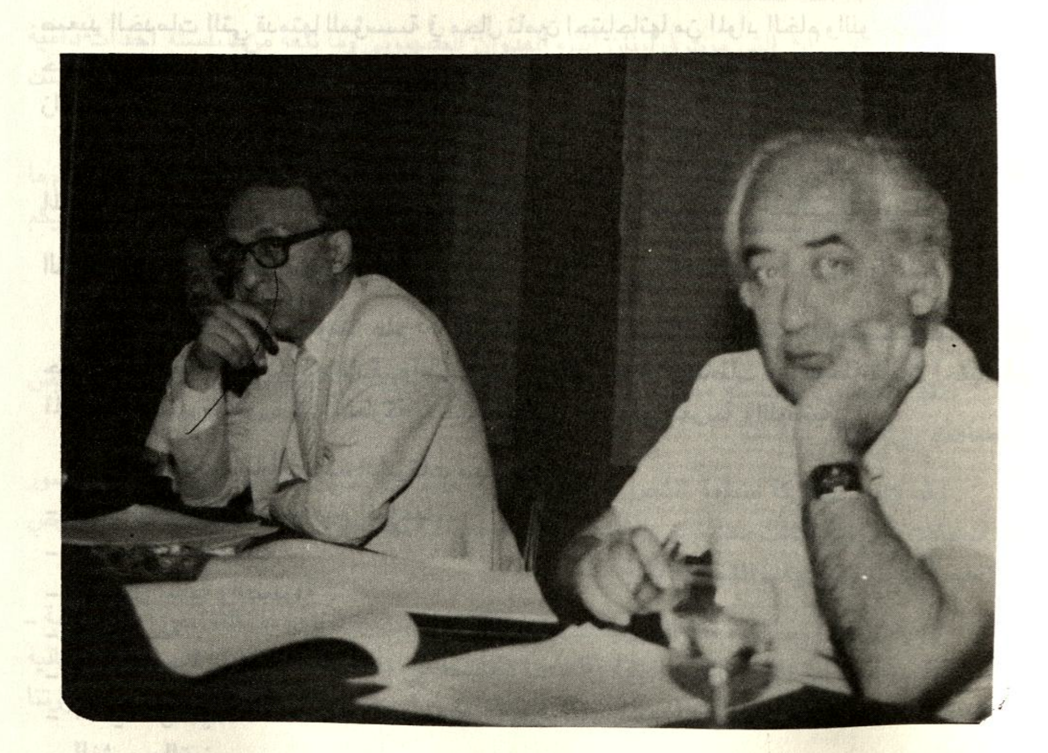
لم تكن المكاتب التجارية لتشكل هدفا في حد ذاته قبل العدوان الصهيوني على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨٢، اذ ان الأنشطة الانتاجية والتشغيلية التي كانت تقوم بها «صامد» في لبنان وسوريا وبعض الدول الافريقية، والنافذة التي تعبر من خلالها لأرضنا المحتلة، كانت أكثر انسجاما مع الأهداف الأساسية والرئيسية التي حددت لها.

الا ان العدوان الصهيوني عام ١٩٨٢ على م.ت.ف وما تركه من دمار وحشي على مؤسساتنا وما تعرضت له مؤسسة «صامد» من خسائر بلغت في مجملها (سبعة وسبعون مليون) ل.ل. قد دفع بصامد، لكي تستمر مواصلة نضالها الاجتماعي والاقتصادي جنبا الى جنب مع مؤسسات الثورة، الى ان تضيف الى مجموعة أنشطتها النشاط التجاري الذي نسعى من ورائه الى تحقيق عوائد تساهم في اعادة البناء والتطوير لما تهدم، وتساهم في استمرار العمل مهما قست الظروف وتواصل العدوان واستمرت المؤامرات.

فكان قرارنا واثر العدوان مباشرة:

١ ـ اعادة بناء المؤسسات الانتاجية ـ لمواصلة تشغيل العمال.
٢ ـ استمرار عمل المعارض الدائمة والتوسع بها ـ وتأمين احتياجاتها بكافة الوسائل.
٣ ـ استمرار الحضور في المعارض الدولية ـ ابرازا لاستمرار الارادة الفلسطينية.
٤ ـ افتتاح المكاتب التجارية والتوسع بها كي تتلاقى مع الأنشطة الانتاجية «لصامد» وتساهم في تطويرها ـ كما تساهم في خلق علاقات أرحب مع الدول الصديقة والشقيقة.

لقد بلغت مكاتب «صامد» التجارية (٢٠) مكتبا منتشرة في أربع قارات: آسيا ـ افريقيا ـ امريكا اللاتينية ـ أوروبا وهي متمثلة في البلدان التالية: ـ



١ ـ دولة الامارات العربية　٢ ـ لبنـــان　٣ ـ الأردن
٤ ـ الجمهورية العربية اليمنية　٥ ـ العـــراق　٦ ـ الجـزائر
٧ ـ مـــالي　٨ ـ غينيا كوناكري　٩ ـ الكونغـو
١٠ـ تنزانيا　١١ـ الصومـال　١٢ـ السـودان
١٣ـ رومانيا　١٤ـ هنغاريـا　١٥ـ بولنـدا
١٦ـ البيرو (تحت التأسيس)　١٧ـ فرنسـا　١٨ـ ايطاليـا
١٩ـ تايـلاند　٢٠ـ اليابان. (قيد التأسيس)

كما تجري محادثات واتصالات مع دول عربية شقيقة ودول أوروبية وأسيوية وافريقة لاقامة مكاتب تجارية فيها.

ان أهمية هذه المكاتب لا تنحصر في عقد الصفقات التجارية فقط وانما لاستطلاع آفاق ومجالات العمل التجاري والاقتصادي واستطلاع أحدث وسائل التنمية والتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تطوير أساليب العمل والأداء لمؤسسة «صامد» والمؤسسات العربية الأخرى.

كما اننا نطمح أن تكون هذه المكاتب قنطرة من قناطر الثقة بين الأقطار العربية والاقطار التي تتواجد فيها هذه المكاتب.

في تقييمنا لهذه المكاتب لا بد من الاشارة الى انها وان كانت حديثة العهد والتجربة الا انها على صعيد الخدمات التي قدمتها للمؤسسة في مجال تأمين احتياجاتها من المواد الخام واللوازم والآليات قد حققت نجاحات وان كانت محدودة ـ وعلى صعيد الربط بين الدول المتواجدة فيها والعالم العربي فهي ما زالت في دور الاتصال وتنمية وتطوير العلاقات واستكشاف الآفاق.

ان أي عمل في المجالات التجارية يحتاج الى فترة من الزمن. وما زلنا وفي غالبية المكاتب في هذه المرحلة. نأمل ان يكون عام ١٩٨٦ هو عام الانطلاقة الجدية لأنشطة هذه المكاتب وتطوير أعمالها.

الثـالث: الشـركات المختلطـة والشقيقة :

لقد أنشأت «صامد» ومنذ عام ١٩٧٥ مجموعة من الشركات الشقيقة في لبنان حققت نجاحات جيدة وسط منافسة شديدة وحادة، واستطاعت ان تقفز بهذه النشاطات من مرحلة تأمين احتياجات المؤسسة وأجهزة الثورة الى المشاركة بحصة جيدة في الأسواق العربية واللبنانية.

وقد شملت نشاطات هذه الشركات مجالات:

- تجارة المواد الغذائية بجميع أنواعها .
- المقاولات والتعهدات .
- الأعمال المالية والصيرفة .
- الزراعـــة .
- التصنيـــع .
- السينما والطباعة.
- النشـر والتوزيع.



الا ان الأحداث التي مرت في لبنان أثناء العدوان الصهيوني وما تبعه من سلسلة أحداث دامية صنعتها الأيدي الصهيونية الامبريالية والعميلة المجرمة قد أثرت على نشاطات هذه المؤسسات وقلصت من أنشطتها بل ان بعضها قد توقف عن العمل نهائيا.

وبعزيمة الثورة واصرارها تواصل . «صامد» تحمل أعباء الابقاء على هذه المؤسسات قائمة رغم ما تشكله من عبء مالي، ونشطت باقامة مؤسسات شقيقة مختلطة مشابهة في أقطار أخرى سنتقدم اليكم بقوائم عنها في اجتماعاتنا القادمة.

الرابـــع : المعـارض الدوليـــة :

لقد انحصرت مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المعارض الدولية التـالية قبـل تأسيس «صامد»: ـ الجزائر ـ دمشق.

وقد كانت مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المعارض متمثلة في عرض بعض الصور والملصقات التي وان كانت معبرة عن النضال الفلسطيني الا انها لم تكن تمت الى طبيعة هذه المعارض الاقتصادية ـ الصناعية ـ التجارية بأية صلة.

وحينما أخذت «صامد» هذا الدور بدأت مشاركتها تبرز صورة أخرى عن النواحي الاقتصادية ـ التجارية ـ والصناعية للثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بالاضافة الى ابراز الصورة النضالية الشجاعة لثورتنا وشعبنا، مما كان له الأثر الواسع بالتعريف بأوجه النضال العريضة والواسعة لثورتنا وشعبنا.

وقد أصبحت مشاركة «صامد» باسم منظمة التحرير الفلسطينية تشمل المشاركة في (٤٤) معرضا دوليا وخاصا وهي : ـ

١) الجزائر	٢) المغرب	٣) تونس	٤) ليبيا
٥) مصر	٦) سوريا	٧) الشارقة	٨) الصومال
٩) السودان	١٠) السنغال	١١) غينيا	١٢) الكونغو
١٣) انغولا	١٤) تنزانيا	١٥) أوغندا	١٦) ايطاليا
١٧) اسبانيا	١٨) فرنسا	١٩) هولندا	٢٠) المانيا الديمقراطية
٢١) هنغاريا	٢٢) بولندا	٢٣) رومانيا	٢٤) الاتحاد السوفيتي
٢٥) يوغوسلافيا	٢٦) بلغاريا	٢٧) تشيكوسلوفاكيا	٢٨) البيرو
٢٩) البرازيل	٣٠) فنزويلا	٣١) تشيلي	٣٢) نيكاراغوا
٣٣) كوبا	٣٤) الولايات المتحدة	٣٥) الهند	٣٦) الباكستان
٣٧) تركيا	٣٨) ماليزيا	٣٩) اندونيسيا	٤٠) بنغلاديش
٤١) النمسا	٤٢) استراليا	٤٣) المانيا الغربية	٤٤) اليابان.

ذلك بالاضافة الى عدد من المعارض الخاصة التي تقام في عدد من البلدان بهدف التعريف بالنضال الفلسطيني والتراث الشعبي الفلسطيني، التي كانت تقيمها جمعيات الصداقة ولجان نصرة فلسطين في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية وغيرها والتي ما كانت لتقام لولا ما تقدمه «صامد» من دعم وتوفير مواد لهذه المعارض التي تسهم بالتعريف بالثورة الفلسطينية ونضالاتها، وان هذه المشاركة تتم في غالبية هذه الدول سنويا بينما تتم في بعض الدول الأخرى على فترات وعلى ضوء الامكانات المادية المتاحة، حيث ان تكاليف المشاركة في هذه المعارض مكلفة جدا اذ تشمل : ـ قيمة المواد التي ترسل للعرض ولا تعاد وتكاليف المعارض والأشراف عليها وتكاليف المواد الاعلامية التي ترسل اليها، اضافة الى تكاليف السفر والاقامة للاشراف على هذه المعارض.

ان مساهمة منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المعارض الدولية لا تشمل أكثر من ١٥٪ من اجمالها، بينما تتحمل حركة «فتح» و «صامد» البقية الباقية من تكاليف هذه المشاركة ايمانا وقناعة بأهمية الحضور الفلسطيني السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أي محفل دولي أو عربي يمكننا من خلاله عرض قضيتنا والتعريف بنضال شعبنا ان بالصورة أو الكلمة أو قطعة الانتاج.

نأمل ان تدرك منظمة التحرير الفلسطينية أهمية هذه المشاركة وان تشجع عليها وترصد الامكانات اللازمة لها بشكل أكثر فعالية وفائدة.

الخلاصة:

لما كانت «صامد» اسما حركيا لمؤسسة من مؤسسات «فتح» والثورة الفلسطينية وابنا شرعيا وفيا لها فانها بعملها التجاري وان تعثر في بعض الأحيان فانما تضيف رصيدا جديدا للثورة والتجربة، وتساهم بشكل فاعل ومؤثر في التعريف بثورتنا وشعبنا وقضيته العادلة والمشروعة من خلال أنشطتها العريضة والواسعة، وتؤكد ان هذه الثورة ليست بندقية مقاتل فحسب وانما هي جملة من النشاطات

العسكرية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والحضارية، تهتز صورتها أمام نفسها وأمام شعبها والعالم اذا ما فقدت أو أهملت أو تقاعست عن ممارسة أي نشاط من هذه الانشطة.

وعلى أرضية هذا الفهم فاننا سنعمل على مد هذا النشاط وتطويره.

دائرة الانتاج الزراعي

ان قرار القيادة السياسية بأن تعهد الى « صامد » بانشاء مشاريع التنمية الزراعية في عدد من الدول الافريقية الصديقة والعربية الشقيقة ، وبالذات في الدول الافريقية ، قد جاء بهدف تعزيز التلاحم النضالي بين الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية ، من جهة ، وبين الشعوب الافريقية ، التي تقف مع الشعب الفلسطيني في نضاله من جهة اخرى ، ومن هنا ، فان مشاريع « صامد » الزراعية قد تميزت ببعدها السياسي بحكم منطلقات وقرار انشائها ، الأمر الذي ينعكس ، ولا شك على طبيعة مسار ونمو القطاع الزراعي في مؤسسة « صامد ».

فقد نضج الموقف السياسي الأفريقي المتميز من القضية الفلسطينية بعد حربي ١٩٦٧و ١٩٧٣ . ففي عام ١٩٧٥ صدرت وثيقة اديس ابابا حول القضية الفلسطينية التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية **ممثلا شرعيا** وحيدا للشعب الفلسطيني ، كما دخلت منظمة التحرير الفلسطينية عضوا مراقبا في **منظمة الوحدة الافريقية** .



ومن هنا جاءت قرارات انشاء مشروعات التنمية الزراعية في افريقيا أساسا ، بهدف المساهمة في تقديم الخبرات الفلسطينية في مجالات الانتاج الزراعي وتقديم فرص العمل والخدمات الطبية للمواطنين المقيمين حول أرض المشروع .

وتزداد أهمية هذه المشروعات بمدى التأثير الذي تحدثه بالفعل في اوساط اقتصادية واجتماعية عانت طويلا من النهب الاستعماري.فعلى سبيل المثال ، تعتبر حكومة غينيا بيساو ان مشروع « صامد » الصناعي الزراعي هو أهم مشاريع التنمية التي اقيمت فيها منذ الاستقلال .

وفي الوقت الذي تكون فيه لهذه المشاريع اثار ايجابية على العلاقات الفلسطينية الافريقية وعلى جهة جهود التنمية في تلك الدول ، فلا بد ان لا نغفل كذلك الصعوبات الناجمة عن توجه اقامة هذه المشاريع في مثل هذه الدول . ذلك ان تعثر جهود التنمية في هذه الدول وانخفاض المستوى المعيشي العام فيها قد أديا الى الانخفاض الشديد في القوى الشرائية لدى مواطنيها ، الأمر الذي ادى الى تعذر تسويق منتجات هذه المشروعات محليا . ومن جهة اخرى ، فان اثار النهب الاستعماري ما تزال بادية في انعدام البنى التحتية اللازمة لكل جهد استثماري من وسائل وطرق المواصلات ، وتوزيع الطاقة والموانيء والمطارات الحديثة ، الأمر الذي ادى كذلك الى صعوبة وارتفاع تكلفة تصدير المنتجات .

وبرغم هذه الصعوبات ، الا اننا نعتبر ان نشاطنا في هذا القطاع في افريقيا يقترب من تحقيق الهدفين الأساسيين المرسومين له :

١ ـ بناء نموذج يحتذى به للتلاحم النضالي بين الشعوب على أرضية النشاط الاقتصادي التنموي .

٢ ـ بناء نموذج للمؤسسات الانتاجية قادر على تحقيق الجدوى الاقتصادية على الرغم من الصعوبات التي نواجهها في هذه الدول على صعيد ضيق السوق الداخلية وصعوبات التصدير .

وبالاضافة الى هذه الصعوبات ، فان عدم الاستقرار السياسي الذي تتميز به الدول حديثة الاستقلال يمثل بحد ذاته مخاطرة كبيرة ، ولدينا تجربة اليمة في ما انتهى اليه أمر المشروع الزراعي الطموح الذي كانت « صامد » قد اقامته في اوغندا ، بتكلفة تجاوزت (٦٠٠٠,٠٠٠) دولار حسب دراسة الجدوى المعدة لهذا الغرض ، تم استصلاح « ١٢٠٠ » هكتار وتم بناء هنغارات الدواجن وزراعة الذرة وبلغت التكاليف التي انفقت عليه مبلغ (٣٢٥٠٠٠٠) دولار ، ثم لم تلبث الحرب الأهلية ان أدت الى نهب المشروع وضياع جميع جهودنا واستثماراتنا فيه ، بجانب نهب مصنع الادوية ومعرض « صامد » في كمبالا .

ومع ان القسم الأكبر من المشاريع الزراعية كان قائما قبل عام ١٩٨٢ ، الا ان عملية اعادة البناء والتنظيم لم تلبث ان شملت جميع المشاريع القائمة ، بل اننا قد نعتبر ان ما شهده مشروعا « صامد » الزراعيان في السودان والصومال كان بمثابة انشاء مشروعين جديدين بعد عام ١٩٨٢ . ذلك ان الادارة العامة للمؤسسة لم تبدأ بالاشراف المباشر والفعلي على المشروعين الا في أواخر عام ١٩٨٣ ، حيث ان الاشراف عليهما في الفترة التي سبقت هذا التاريخ ، كان بعهدة الأخ/ ابو جلال ، ويمكنني ان اوجز وضعهما الحالي كالتالي :ـ



مشروع « صامد » الزراعي ـ السودان :

تبلغ المساحة الاجمالية للمشروع (٢٣٠٠) فدان ، ولدى اول زيارة لمندوبي ادارة « صامد » الى المشروع في نهاية عام ١٩٨٣ كانت المساحة المزروعة بالفعل هي (٤) فدادين من أشجار الليمون والمانجا أو أقل من ٢٪ من المساحة الاجمالية للمشروع .

وقد قامت الادارة العامة بتكليف مؤسسة « اجروبير » المجرية باعداد دراسة جدوى لتطوير المشروع وسحب المياه اليه من نهر النيل وتركيب شبكة الري فيه . وبالفعل قدم المجريون دراستهم على أساس اقامة مشروع زراعي حيواني تجاري طموح ، الا ان ارتفاع تكلفة العرض المجري من جهة وعدم استقرار الاوضاع العامة في السودان الشقيق من جهة اخرى ، قد دفعنا الى البحث عن بدائل اخرى لتطوير المشروع عبر دراسات اخرى لحل مشكلة المياه . وقد ترافق مع هذه الدراسات تطوير جزئي للمشروع ، فتم في أواخر عام ١٩٨٤ وأوائل عام ١٩٨٥ اصلاح الترعة الفرعية وزراعة (١٠٠) فدان اضافية واصلاح بئرين صغيرين للزراعات الجديدة وترميم ٣ منازل لاسكان الكوادر الفلسطينية التي تم تعيينها لبدء عملية التطوير التدريجي . وتوصلنا الى بديل يؤدي الى التطوير الكامل للمزرعة بتكلفة لا تزيد عن ٢٠٪ من العرض المجري الذي تجاوز مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ دولار لانشاء شبكة الري وحدها ، وذلك عن طريق حفر ١٢ بئر عميقة واستخدام المياه الجوفية في الزراعة وقد بدأ بالفعل حفر البئر العميقة الاولى في أواخر شهر حزيران الماضي .

ويقوم المخطط الجديد الذي تم اعداده في الادارة العامة على استكمال حفر الآبار العميقة والتوسع في زراعة مساحة (٤٠٠) فدان من الحمضيات على ان تستغل بقية المساحة لزراعة الأعلاف التي يستخدم جزء منها لاستهلاك حظائر أبقار الحليب . وفي مرحلة لاحقة سيتم انشاء وحدة لمنتجات الألبان .

مزرعة « فلسطين » الصومال :

كانت أوضاع هذه المزرعة المقامة على مساحة ٢٨٠٠ دونم قد تردت في السنوات الأخيرة بسبب عدد من المشكلات مثل : التأثر بالجفاف الذي تعاني منه منطقة شرق افريقيا بالاضافة الى النقص في الآليات ومستلزمات الانتاج . وبعد الزيارات الاولى لمندوبي الادارة العامة تم توفير ميزانية لتطوير المزرعة وتأمين الآليات اللازمة للتوسع في زراعة الموز الى مساحة ٧٥٠ دونم والبدء بزراعة السمسم الى مساحة اجمالية ٧٠٠ دونم . الا انه لا بد من القول ان اشتداد مدة الجفاف في الشهور الماضية لم تمكن كوادر المشروع من تنفيذ خطة التوسع على الرغم من تأمين معظم متطلباتها . فقد جفت الترعة التي تزود المزرعة بالمياه تماما وذلك منذ شهر ١٠/ ١٩٨٤ حتى شهر ٥/ ١٩٨٥ ومن جهة اخرى ، فيمكننا ان نأخذ مثالا اخر على صعوبات العمل في مثل هذه المناطق ، عندما نعلم اننا لم نتمكن من حفر آبار لتأمين المياه اللازمة للمزرعة نظرا لعدم وجود اكثر من حفارة مياه واحدة في دولة الصومال تتبع وكالة حكومية ومرتبطة بعقود لشهور طويلة .

وقد تم تأمين حل مستقبلي لمشكلة الجفاف بعد بدء موسم المطر ، وذلك بحفر خزان كبير للمياه بمساحة ٢٠٠ دونم وبعمق ٢,٥ متر بحيث يجمع مخزوناً من المياه خلال فصل الامطار يؤمن احتياجات الري خلال فصل الجفاف القادم ، وبالتالي يؤمن امكانية تنفيذ خطة التوسع في زراعة الموز والسمسم .

اما فيما يتعلق بالمشروعين في غرب افريقيا في كل من غينيا بيساو وغينيا كوناكري ، فأوضاعهما تتشابه الى حد ما من حيث تركيز الاثنين على زراعة الاناناس والمانجا . واذا كانت زراعات مشروع غينيا بيساو اكثر تنوعا من حيث اشتمالها على زراعة الموز والحمضيات والخضروات ، واذا كان المشروع نفسه هو الاكثر طموحا من حيث اشتماله كذلك على مشروع صناعي لانتاج الاثاث ، الأمر الذي جعله يحتل مرتبة الاولوية في أهمية المشروعات القائمة في بيساو ، فان هذا المشروع يعاني من صعوبات خاصة تتعلق بالموقع . ذلك ان السوق المحلية الضعيفة ووضع العملات يجعل من التسويق المحلي للمنتجات عديم المردود تقريبا . ومن جهة اخرى ، يصعب تصدير المنتجات لعدم وجود خطوط جوية أو بحرية منتظمة على مينائيها الجوي والبحري ، بالاضافة الى سوء الطرق البرية الى الدول المجاورة مثل جامبيا والسنغال .

الا اننا في سعينا لتطوير المشروع في جانبيه الصناعي والزراعي في بيساو ، نتطلع الى انجاح تجربة تنموية هامة جدا لهذا البلد الصديق المناصر لقضيتنا ، كما اننا نتطلع الى مستقبل قريب تتحسن فيه البنى التحتية وخطوط المواصلات الخارجية،الأمر الذي سيمكننا من التصدير على نطاق واسع ، ومن هنا فقد بدأنا في التوسع الصناعي والزراعي في آن واحد مع التركيز على اختيار الكوادر الفنية لمصنع الأثاث وعلى التوسع في الأشجار المثمرة وخصوصا الكاجيو في الجانب الزراعي .

ويشهد المشروع الزراعي في كوناكري هذه الشهور تنفيذ المرحلة الثانية من خطة التوسع التي ستؤمن عام ١٩٨٧ الوصول الى تصدير ١٥٠٠ طن م الأناناس .. بالاضافة الى المانجا والافوكادو . فقد تم في العامين الماضيين انشاء بحيرتين صناعيتين وسد اسمنتي وآخر رملي ، وذلك لتأمين مياه الري ، كما تم استصلاح مساحات في الغابات المحيطة بالمشروع لاغراض التوسع الزراعي . وفي الوقت الذي قدمت فيه مؤسسة « أجروبير » المجرية عرضا بقيمة ٣٠٠٠٠٠ دولار لانشاء شبكة الري لمساحة ٧٥ هكتارا ، فقد قامت كوادر « صامد » بتنفيذ هذه الشبكة بالجهود الذاتية بتكلفة تقل عن ٢٠٪ من تكلفة الخبراء المجريين ، الأمر الذي يجسد نضج التجربة الفلسطينية في تصميم وتنفيذ العمليات الانشائية الكبيرة للاغراض الزراعية وبأقل الامكانيات .

وعلى صعيد التوسع الزراعي ، يتم الاعداد حاليا لتنفيذ انشاء سد غاطس ثالث وبحيرة ثالثة لتأمين الري للتوسع الجديد في زراعة الأناناس .

وبجانب الانتاج الزراعي قامت كوادر المشروع بمبادرة ذاتية في انشاء قسم الدواجن البياضة وبعد مرحلة مكلفة بعض الشيء من التعلم عن طريق التجربة والخطأ لطبيعة تربية الدواجن البياضة في ظروف الغابات الاستوائية المليئة بالاوبئة والحشرات ، فقد نجحت التجربة بحجم متوسط بلغ ١٠٠٠٠ دجاجة بياضة ، الأمر الذي دعا الادارة العامة بعد متابعة التجربة وتقييمها ، الى اعتماد التوسع في قطاع الدواجن ومضاعفته في النصف الثاني من عام ١٩٨٥ وتأمين متطلبات بناء الحظائر الجديد ومستلزمات الانتاج والأعلاف .



وبالاضافة الى هذه المشروعات الاربع القائمة في افريقيا ، كانت مؤسسة « صامد » قد انشأت مشروعا زراعيا ناجحا في لبنان عام ١٩٧٦ لانتاج الحمضيات ، قامت قوات الكتائب اللبنانية بوضع يدها عليه ، واستثمار انتاجه منذ عام ١٩٨٢ ، نواصل الجهود لتحرير هذا المشروع ، اما المشروع الطموح الذي كنا قد بدأنا بتأسيسه في سوريا لابقار الحليب فاننا لا نملك للأسف معلومات محددة عن الوضع المالي لهذا المشروع الذي تم تنفيذه بالتعاون الفني مع جمهورية المانيا الديمقراطية على أحدث الطرق التكنولوجية . وقد اقتربت تكلفة المشروع من ٣ مليون دولار . وكانت المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد ساعدت في انشاء هذا المشروع ، ونأمل ان تتحسن الظروف العامة بحيث يتسنى للادارة العامة للمؤسسة ان تتابع أشرافها على المشروع .

اما المشروع الزراعي الذي اقيم في الحديدة في اليمن الشمالي ، فلا بـد من توضيـح بعض الحقائق المتعلقة به .

فقد تم اختيار موقع المشروع وشراء الأرض بدون علم الادارة العامة ، وبناء على دراسة جدوى تم اعدادها من قبل الاخ/ ابو الشيخ .

وبعد ان تمكن مندوب الادارة العامة من زيارة المشروع ، تم ابداء تحفظات حول موقع المشروع المحاط بكثبان رملية زاحفة وحول أرض المشروع التي لا يمكن استزراع أكثر من ٥٠٪ من مساحتها لوجود اخاديد عميقة بها .

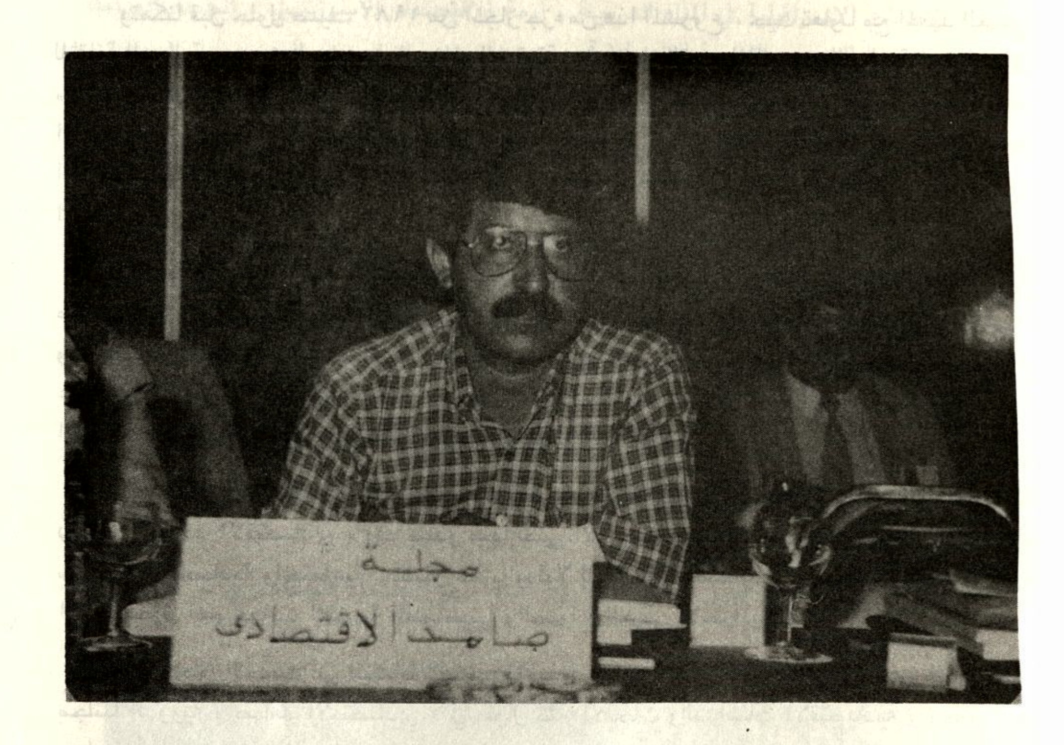
وما زالت الادارة العامة تدرس امكانية وكيفية استغلال المشروع بما يؤمن استرداد تكاليفه على الأقل .

ومن جهة اخرى ، اقيم مشروع زراعي في مصر دون معرفة الادارة العامة أو اجراء دراسات جدوى اقتصادية له ، وقد قام أخيرا مندوب الادارة العامة بزيارة هذا المشروع الزراعي وبعد التشاور وفي محاولة تقييم وتنظيم المشروع على أسس علمية صحيحة ، تم فيه تكليف مؤسسة الخبراء العرب بدراسته وتقييمه ، وان الادارة العامة تدرس بعض الملاحظات حول المشروع مثل مسألة ثبوت ملكية الأرض وحقيقة تباين المعلومات حول المساحة المشتراة ، وذلك قبل ان تقرر امكانية ادارته .

المشروعات الزراعية قيد التنفيذ :

بدأ العمل في أواخر عام ١٩٨٤ في تطوير مشروع الدواجن الذي يقع على مساحة ٣٠٦ هكتار بالقرب من مدينة العزيزية في العراق . وتأمل الادارة العامة ان ينتهي العمل في بناء الحظائر وتأمين مستلزمـات التشغيل قبل نهايـة عام ١٩٨٥ بحيث تصـل طاقة المشـروع التشغيلية الكـاملة الى (١٠٠٠٠٠) دجاجة بياضة .

ومن جهة اخرى ، فقد بدأ الاعداد للدراسات المتعلقة باستثمار مساحة ١٦٠٠ هكتار في منطقة باجندة في جمهورية مالي الصديقة كمرحلة اولى ، وسيتوجه في أواخر هذا الشهر الأخ/ مدير الدائرة الزراعية الى مالي ترافقه مجموعة من الخبراء من الأصدقاء التايلانديين الموجودين بيننا الآن لدراسة امكانية زراعة الأرز في المشروع .



واذا كان لتنوع التجارب التنموية التي تخوضهـا مؤسسـة «صامد » في القطاع الزراعي مشكلاتها **وصعوباتها** ، فانها اصبحت تمثل الآن ثروة من الخبرات المتجسدة في الكوادر المتمرسة في انشاء وتطوير وادارة المشروعات الزّراعية في مناطق متباعدة من العالم وفي ظروف متباينة . كما انه يمكن القول ان الجزء الاكبر من هذه المشروعات ، ان كان قد اعطي كثيرا على **الصعيد السياسي وعلى** صعيد تكوين الخبرات ، **فانه قد اوشك ان يدخل مرحلة العطاء على الصعيد الاقتصادي كذلك.**

المجلة والبحوث والنشر

انطلاقا من القناعة الراسخة لدى مؤسسة « صامد » بدور الفكر الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز التجربة العملية للمؤسسة وتطويرها ورفدها بالرؤية العلمية الواضحة ، فقـد تساوق العمـل الفكري في « صامد » مع العمل الانتاجي ، وتحاذى معه جنبا الى جنب .

ففي مجال البحث العلمي ، وضعت مؤسسة « صامد » خططا طمـوحة لانجـاز العديـد من الأبحاث والدراسات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة وفي مناطق الشتات ، مع ايلاء جذور هذه الأوضاع في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لفلسطين اهمية خاصة . وقد عكفنا على اعداد برنامج مدروس من أجل تحقيق هذا الطموح ، وعملنا على حشد مجموعة من الباحثين الفلسطينيين والعرب من أجل تحقيق هذا الهدف .

وتمكنا قبل حلول صيف ١٩٨٢ من انجاز جزء من هذا المشروع ، حيث تعاونا مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل ، في الجزائر الشقيقة ، في انجاز القسم الأكبر من الدراسة الهامة حول « نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية » والتي نشرت على حلقات في اعداد من مجلتنا « صامد الاقتصادي ». وقد فرغ قسم الأبحاث في «صامد ». مؤخرا ، من اعداد تقييم لما انجزناه في هذه الدراسة بهدف الشروع مجددا في استكمالها من أجل أن تشكل هذه الدراسة المرجع الأوفى في هذا الموضوع .

اضافة الى ذلك ، فقد أنشأت مؤسسة «صامد » في بيروت دارا للنشر ، وضعت في مقدمة مهماتها دراسة ونشر الأبحاث المتعلقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا الفلسطيني ، والتنقيب عن الوثائق التاريخية في هذا المجال واعادة نشرها . ورغم صعوبة الأوضاع في بيروت بعد عام ١٩٨٢ ، الا اننا تمكنا من اصدار عدد من الكتب في سلسلة « وثائق الصراع العربي الصهيوني » التي أعدها وأشرف عليها زميلنا الدكتور سمير أيوب .

وفي مطلع العام ١٩٨٥ ، شرعنا ، وبالتعاون مع دار الكرمل في عمان ، في اصدار « سلسلة دراسات صامد الاقتصادي » وقد صدر منها حتى الآن ستة كراسات تناولت مواضيع جوهرية ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، تشكل هاديا ودليلا للمناضل الفلسطيني ، ومرجعا معرفيا للقارىء العربي حول أهم جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي .

وفي سياق الحديث عن النشاط الفكري لمؤسسة صامد ، نشير ، وباعتزاز الى الدور الذي تلعبه مجلتنا الدورية « صامد الاقتصادي » في مجال نشر الأبحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية حول أوضاع شعبنا الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها ، بحيث أصبحت تشكل مرجعا أساسيا لكل الدارسين والباحثين في قضايا شعبنا ، وهاديا لقرارات دعم صمود أهلنا في وطننا المحتل .

لقد كان حرصنا على استمرارية « صامد الاقتصادي » في مواصلة الصدور ، بعد التوقف القسرى لبضع شهور بعد حرب ١٩٨٢ ، جزءا أساسا من حرصنا على استمرارية عمل مؤسستنا ككل ، وكان هاجسنا في مواصلة عملنا الفكري لا ينفصل عن هاجسنا في مواصلة عملنا الانتاجي . وقد خضعت « صامد الاقتصادي »، بدورها ، أيضا ، لشعارنا الذي اطلقناه بضرورة اعادة البناء .

وان كانت استمرارية « صامد الاقتصادي » في الصدور مفخرة في حد ذاتها ، فان اعادة بنائها لا تقل عن ذلك مفخرة . « وصامد الاقتصادي » ما زالت تصدر الآن ، وبانتظام رغم أن امتياز ترخيصها في مكان (بيروت)، وتحريرها وتنضيد حروفها واخراجها في مكان آخر (عمان). وطباعتها وتوزيعها من مكان ثالث آخر (اثينا). فمجلتنا ، مثلما نحن ، تعاني من شروط المنفى وصعوباته وتجاهد طويلا قبل ان ترى النور .. وتصل الى ايديكم !.

ولكن ، ورغم كل هذه الصعوبات ، فقد عادت « صامد الاقتصادي » الى الصدور بحلة جديدة ، ووضعت نصب عينيها أن يشكل كل عدد من اعدادها مرجعا للباحثين وللمعنيين من الفعاليات السياسية . ومن هنا ، فقد انتهجت في اعدادها سياسة المحاور المتخصصة ، وأصدرت في السنتين الأخيرتين مجموعة من الأعداد المرجعية تناولت مواضيع الزراعة في الأرض المحتلة ، الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة ، دعم الصمود الوطني ، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في

فلسطين ، الأطماع الاسرائيلية في المياه العربية ، ازمة الاقتصاد الاسرائيلي ، الطبقة العاملة الفلسطينية ، النفط العربي والقضية الفلسطينية ..

وما زالت « صامد الاقتصادي » تطمح في مواصلة تحقيق برنامجها ، من خلال اصدار المحاور الخاصة التي تتصدى لأهم المشكلات الجوهرية التي يعاني منها شعبنا الفلسطيني في الأرض المحتلة وخارجها .

ولا نخفيكم ان « صامد الاقتصادي »، وفي ظل هذه الأوضاع ، ما زالت تعاني من مصاعب في التوزيع ، وعليه ، فاننا نهيب بكم ، من فروع للمؤسسة .. ومن أصدقاء .. ومن مسؤولين في مكاتب م . ت . ف في كل مكان ، بذل مزيد من الجهد من أجل ان يصل هذا الصوت الفلسطيني الى حيث يجب ان يصل .. الى حيث جماهيرنا .. وشعبنا العربي في كل مكان ...

قطاع الانتاج السينمائي

دخلت مؤسسة « صامد » مجال الانتاج السينمائي في العام ١٩٧٦ ، حين تشكل قطاع السينما وانجز أول أفلامه بعنوان « المفتاح ».

وقد كان الترحيب الذي قوبل به فيلمنا الأول ، سواء على الصعيد الجماهيري أو على صعيد



حصد العديد من الجوائز في مهرجانات السينما العالمية ، حافزا لنا للمضي في هذا المضمار ، هادفين من وراء ذلك الى انتاج افلام متميزة تجمع بين المستوى الفني الرفيع والرؤية السياسية الواضحة .

وقد شكل فيلمنا الثاني « يوم الأرض » قفزة نوعية لا على صعيد القطاع السينمائي في « صامد » فحسب ، وانما على صعيد الانتاج السينمائي الفلسطيني عامة . وقد تجلى التقدير الذي حظي به هذا الفيلم بحصوله في العام ١٩٧٨ على الجائزة الأولى في واحد من أهم مهرجانات السينما الوثائقية في العالم وهو مهرجان لايبزيغ للأفلام الوثائقية والتلفزيونية ، اضافة الى نيله للعديد من الجوائز الأخرى في كل المهرجانات السينمائية التي دخلها ، هذا علاوة على اعتباره واحدة من أهم وثائق انتفاضة (يوم الأرض) .

وكان آخر ما انجزه قطاع السينما في « صامد» قبل الخروج من بيروت فيلما تسجيليا بعنوان « غصن الزيتون »، أردنا من خلاله ابراز الوجه الاجتماعي لثورتنا من خلال تناول هذا الجانب عبر تجربة « صامد » في هذا المجال .

أما في المجال السينمائي التقني ، فقد حملت مؤسسة « صامد » على عاتقها مهمة انشاء ستوديو متطور ومجهز بأحدث آلآت الطباعة السينمائية واجهزة الصوت . وقد باشر عمله في العام ١٩٨٠ ، الا أن ظروف الحرب في لبنان وما تبعها من أحداث ، أدت الى تجميد الجزء الأكبر من نشاطاته ، وذلك لتعرضه للاصابة اكثر من مرة ، اضافة الى الظروف الأمنية التي اعقبت صيف ٨٢ وحتى الآن . ونحن ندرس الآن امكانية اعادة تشغيله اذا كانت الأوضاع مواتية ، او نقله الى احدى العواصم العربية او الشقيقة .

ولم يتوقف عمل قطاع الانتاج السينمائي بعد الخروج من بيروت ، حيث شارك في انتاج فيلم حول المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلة ، واخر حول قضية دعم الصمود الوطني في فلسطين ووسائل التصدي للمؤامرات الصهيونية واقتلاع شعبنا عن ارضه .

أما في مجال انتاج الأفلام الروائية ، فقد شرع قطاع الانتاج السينمائي بخوض هذا المجال ، وسوف تكون باكورة انتاجنا فيلما بعنوان « الصورة الأخيرة في الألبوم » المقتبس عن رواية للشاعر الفلسطيني سميح القاسم . وقد تم انجاز كتابة السيناريو للفيلم من قبل اثنين من كوادر « صامد »، كما تم الاتفاق مع وزارة السينما في جمهورية بولندا الشعبية على التعاون المشترك في انتاج هذا الفيلم . ومن المقرر ان نشرع في الخطوات التنفيذية الأولى لهذا الفيلم في منتصف آب القادم . ولأن الفيلم يتناول جانبا من حياة شعبنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، فقد اتخذنا الترتيبات من أجل مشاركة فعاليات فنية من العاملين في هذا المجال في وطننا المحتل ، ليعملوا جنبا الى جنب مع الكوادر الفنية في « صامد » ومع الأصدقاء البولنديين من أجل تحقيق هذا المشروع المتميز على الصعيدين السياسي والفني . ونأمل ان يشكل هذا الفيلم فاتحة لمواصلة العمل في مجال الانتاج السينمائي الروائي الفلسطيني .

أما على صعيد الانتاج التلفزيوني ، فان لدى المؤسسة مخططا لارتياد هذا المجال ، وذلك من أجل انتاج البرامج التلفزيونية الثقافية والمسلسلات الروائية التي تتناول جوانب القضية الفلسطينية .. وحياة وهموم شعبنا داخل الأرض المحتلة وخارجها .

هذا مع العلم أن قطاع السينما في « صامد » يعمل متعاونا مع مؤسسة السينما الفلسطينية التابعة للاعلام الفلسطيني الموحد - لتطوير الانتاج السينمائي والانتاج التلفزيوني للتعريف بالقضية الفلسطينية كواحد من أهم الوسائل الاعلامية في هذا المجال .

الهيكل التنظيمي والبنيوي

لقد تطورت « صامد » عبر سنوات مسيرتها من وسيلة اضافية للصمود الجماهيري الى نواة للقطاع العام الفلسطيني . فبدأت برفع مستوى المكننة في التصنيع واستطاعت ان تستقطب المزيد من الكوادر الفنية والادارية واخذت ترسل العشرات من فنييها في بعثات دراسية وتدريبية لرفع مستوى التشغيل فيها على أسس علمية ، واصبحت تمثل النشاط الاقتصادي للثورة وتحظى باهتمام الرأي العام الفلسطيني والعربي وتجذب اهتمام الأصدقاء الأجانب الذين اخذوا يهتمون بزيارة المؤسسة ومصانعها ، وتناولوا نشاطاتها وتجربتها بالدراسة والبحث . ومع توسع نشاطاتها خارج لبنان كان عليها ان تدخل تجربة سياسية اقتصادية اجتماعية جديدة ، تتمثل في تطوير علاقاتها الدولية وأسلوب عملها الاقتصادي والسياسي .

وفي اوائل الثمانينات ، اصبحت «صامد » مؤسسة اقتصادية انتاجية لها ملامحها وانظمتها وأهدافها الواضحة .

ويمكنني اجمال فعالية الهيكل البنيوي للمؤسسة كما كان عليه قبيل العدوان الصهيوني عام

١٩٨٢ ، بأنه قد حقق الاطار الصحيح والناجح لتمكينها من نقل اهدافها الاستراتيجية الى أرض الواقع ، وتملك الوسائل العملية التي تمكنها من تحويل الأهداف الى واقع معاش ، وتشكيل الأطر البنيوية لضمان سير المؤسسة في اتجاه تحقيق الأهداف المرسومة لها .

ولقد كان هذا الهيكل تطبيقاً وممارسة لمفهوم المركزية الديموقراطية وذلك بانتهاج المؤسسة للاساليب التالية :ـ

أولا : القيادة الجماعية الديمقراطية عبر الاطر الادارية التالية :

١) المجلس التنفيذي ، الذي يجمع رؤساء الأقسام في الادارة ومدراء الفروع الانتاجية وممثلي المكتب العمالي في اجتماعات دورية لوضع واقرار برامج العمل وتوزيع المسؤوليات وتقييم النتائج .

ب) مجلس الانتاج ، وهو مجلس تنفيذي موسع حيث يضم بالاضافة الى مدراء الأقسام في الادارة ، جميع مدراء المصانع والوحدات الانتاجية وجميع اعضاء المكتب العمالي . وتبحث اجتماعات مجلس الانتاج جميع الأمور المتعلقة بالخطط الانتاجية وبرامج التنفيذ ومتطلباتها وتقييم التنفيذ .

ج) اللجان النقابية المنتخبة من العمال في كل وحدة انتاجية ، والتي تشارك في وضع الخطة الانتاجية ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها في كل مشغل ، وتحقق مبدأ المشاركة في الادارة على مستوى الوحدة الانتاجية .

د) المكتب العمالي : وهو منتخب مباشرة من اللجان النقابية وممثل بكامل اعضائه في مجلس الانتاج ، ويتم انتخاب ٤ أعضاء منه لتمثيل العمال في المجلس التنفيذي ، أي أن ٢٥٪ من المجلس التنفيذي يتم انتخابهم من المكتب العمالي .

ثانيا : مركزية التخطيط والرقابة ولا مركزية التنفيذ ، واطلاق حرية الابتكار والابداع والمبادرة مما يجسد المشاركة الحقيقية في الملكية لوسائل الانتاج .

ثالثا : اتباع اسلوب التسلسل التنظيمي المعتمد في الهيكل الاداري وتقييد المراتب الادنى بقرارات المراتب الأعلى في المسؤولية .

رابعا : توزيع الصلاحيات والمسؤوليات وتحديد المهام والواجبات بعيدا عن البيروقراطية والروتين .

فالمركزية الديموقراطية هي التي تحقق وحدة القيادة والتخطيط والرقابة في حين تفتح آفاق المبادرة والخلق والابداع ، وتعطي حق المشاركة في المسؤولية والملكية الاجتماعية .

ولقد جاء هذا المفهوم الهيكلي بعد سنوات من التجربة والخطأ والتعلم من العمل وبالعمل .

الا اننا ، مع ذلك لم نكن راضين تماما عن ممارستنا لهذه الهيكلية ، تطلعا منا دائما نحو الافضل، وحرصا منا على توفير كل أسس الثبات والنجاح لمؤسسة قادرة على الثبات أمام المتغيرات، وما أكثرها في واقعنا الفلسطيني . ومن هنا ، فقد قمنا بتأسيس قسم التنظيم الاداري في الادارة العامة ثم كلفنا مؤسسة الخبراء العرب « تيم » في منتصف عام ١٩٨١ بدراسة واقعنا الهيكلي الاداري والمالي واعداد نظام اداري ومالي جديد لكافة قطاعات النشاط للمؤسسة .

وقد تم بالفعل اعداد النظام الاداري والمالي في اوائل عام ١٩٨٢ . ولا شك ان مؤسسة الخبراء العرب قد اعتمدت كل الأسس العلمية اللازمة لاعداد مثل هذا النظام . وفي الأسابيع الأخيرة قبيل العدوان الصهيوني عام ١٩٨٢ ، كانت كوادر « صامد » تدرس امكانيات تطبيق النظام الجديد وادخال التعديلات اللازمة عليه ليتسع لقطاعات هامة في « صامد » لم يشملها النظام مثل القطاع الزراعي والسينمائي والفروع الخارجية وغيرها .

الا ان التغيرات الكبيرة التي نجمت عن عدوان عام ١٩٨٢ والتوسع الكبير الذي شهدته المؤسسة في مرحلة اعادة البناء ، ونشوء الكثير من القطاعات والفروع الجديدة ، قد جعل هذا النظام غير قابل للتطبيق موضوعيا على الأوضاع الجديدة .

ولا بد من القول ان المؤسسة قد ركزت جهدها في العامين الأولين على متطلبات الترميم واعادة البناء والتوسع بحيث تفشل هدف العدوان الأساسي وهو ضرب وتفتيت بنية ومؤسسات الثورة الفلسطينية . الا أننا ، مؤخرا قد وجدنا ان الوقت قد حان للبدء باعداد النظم الادارية والتنظيمية والمالية اللازمة لضبط هذا النمو وعقلنته .

ويشتمل ملحق هذا التقرير على الهيكل الاداري الجديد للمؤسسة والتوصيف الوظيفي للوظائف الأساسية والكادر المالي وكذلك النماذج الادارية الخاصة بالتقارير الدورية ونظام سريان المعلومات (INFORMATION FLOW) ونماذج النظام المحاسبي الموحد .



وسنبدأ بعد هذا اللقاء باعادة دراسة النظم واللوائح الادارية والتنظيمية التي كنا قد طبقناها في اوائل الثمانينات ، مثل نظام نهاية الخدمة والاجازات المرضية واجازات الأمومة والضمان الصحي ولوائح المكآفات والجزاءات وغيرها ، وذلك لادخال التعديلات اللازمة عليها بما يتواكب مع تغير الأوضاع ونمو المؤسسة وبما يحقق ظروف استقرار العمالة وضمان حقوقها .

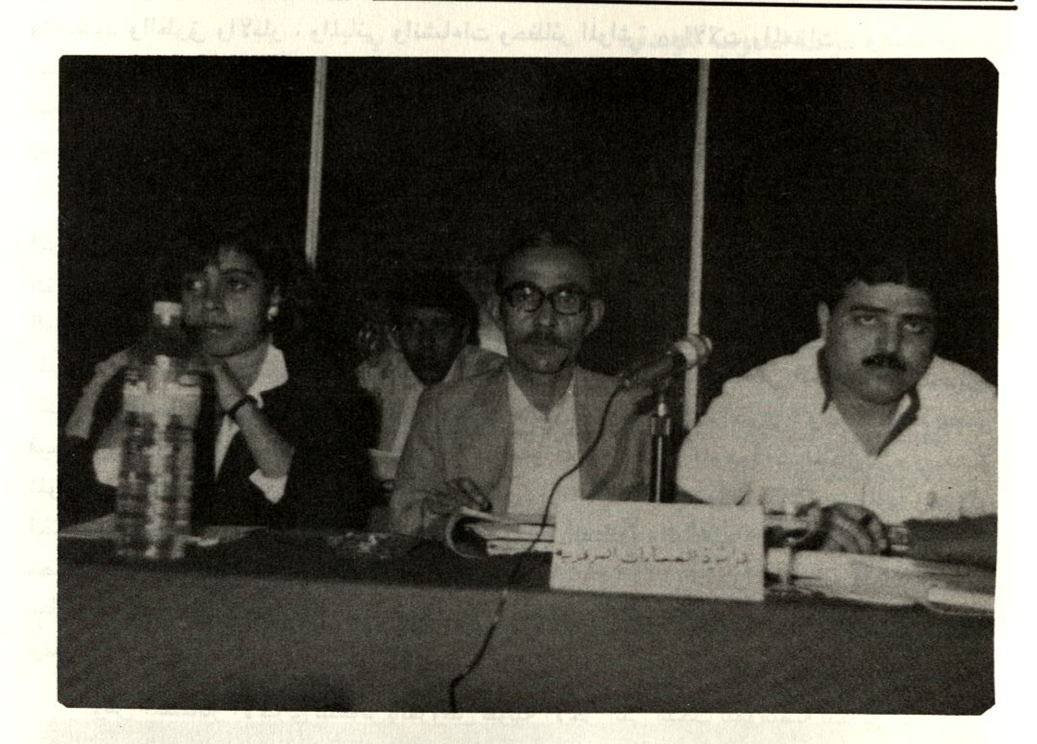
ان عملية اعادة بناء «صامد» بعد الحرب ليست مقطوعة الصلة عن تجارب المؤسسة وانما هي تسترشد بتجاربنا الماضية باعتبارها الأساس الراسخ والمتين لعملنا . الا أننا عندما نلقي نظرة شاملة للتقييم واستخلاص الدروس ، لا بد لنا أن نعمل على استخلاص الجوانب الايجابية من ممارستنا السابقة ، وان نسترشد بها في عملنا الحالي والمستقبلي .

الوضع المالي

الحسابات بعد عام ١٩٨٢ وعملية تجميع الحسابات :

من أحد الأهداف الاستراتيجية للعدوان الصهيوني على لبنان عام ١٩٨٢ ، كان هدف تدمير البنى التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقضاء على اجهزتها ومؤسساتها المختلفة . وبالرغم من الخسائر الفادحة التي منيت بها مؤسستكم نتيجة العدوان الغادر والمتمثلة في فقدان المؤسسة لجميع حساباتها وسجلاتها ومستنداتها ، وللجزء الأكبر من موجوداتها الثابتة والمتداولة المنحصرة في المباني والمنشآت والمصانع والالآت والمعدات والمواد الخام والمنتجات تحت التصنيع والبضائع الجاهزة والموجودات الاخرى ، الا ان الادارة العامة بعد انتقالها الى الاردن ، تمكنت من اعادة تنظيم نفسها ، كما استطاعت ان تعيد بناء جهازها الاداري والمحاسبي خلال فترة زمنية تعتبر قياسية اذا ما قورنت بغيرها من التجارب ، واستطاعت ايضا بطرقها ووسائلها الخاصة ان تجمع وتضبط حساباتها من جديد لتنطلق منها الى مرحلة جديدة على درب مسيرة « صامد » التي نذرت نفسها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة لها . ومن أجل الوصول الى الأهداف التي الزمت بها نفسها ، فان المؤسسة لا زالت تتطلع الى الانجازات التي يتطلبها موضوع اعادة البناء وتنظيم الهيكل البنيوي ، هذه الانجازات التي من أحد بنودها ، وضع الانظمة المالية والمحاسبية النوعية والموحدة وتطبيقها على جميع المراكز والفروع التابعة لصامد .

هذا وقد شرعت الادارة العامة منذ مطلع هذا العام ومن خلال زيارات ميدانية لموفديها ومندوبيها الى بعض المراكز والفروع بوضع هذه الانظمة موضع التنفيذ ، حيث كانت النتائج الاولية جيدة ومشجعة ومبشرة بالخير ، وان الادارة العامة اذ تتوجه لاستكمال مرحلة اعادة بناء المؤسسة بعد الهجمة البربرية التي تعرضت لها ، لترجو ان تتمكن من تعميم وتطبيق الانظمة المحاسبية الخاصة على كل المراكز والفروع ذات الاختصاصات المختلفة ، وتأمل الادارة العامة ايضا ، ان تتمكن من تغطية هذا الموضوع برمته قبل نهاية عام ١٩٨٥ ، خصوصا بعد ان نجحت بتطبيق نظام الحاسب الالكتروني (الكمبيوتر) واستخدامه لمسك حسابات الادارة المركزية . وتتطلع الادارة العامة الى تطبيق هذا النظام على حسابات المراكز والفروع في المستقبل القريب ان شاء الله نظرا لما يتمتع به هذا النظام من قدرات هائلة ونافعة .



ان العلاقة المحاسبيه بين الادارة العامة وعدد كبير من المراكز والفروع قد وصلت في الوقت الحالي الى مرحلة أصبحت معها النتائج المحاسبية الشهرية والتقارير الادارية المرفقة بها تنساب بين الطرفين تناسبا طبيعيا و دون عوائق زمنية، الأمر الذي ترتب عليه بالتالي ان تكون المعلومات الادارية والمالية المحررة والني أصبحت بحوزة الادارة العامة حديثة ومتجددة دوما ، وبهذه الوسيلة أصبح بمقدور الادارة الوقوف على كثير من المسائل التي تحتاج الى معالجة سريعة من جهة ، ومتابعة النشاطات السائدة الأخرى وما يتعلق بها من أمور وارتباطات وظروف يجب الاطلاع عليها من جهة اخرى كل ذلك من خلال الترجمات المحاسبية لها والنتائج التي تمخضت عنها والمقدمة للادارة العامة عبر قنوات الاتصال المعتمدة .

في الحقيقة ، تتطلع الادارة العامة الى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال خطة شاملة بعيدة المدى ينضوي تحت لوائها الكثير من النظم المالية والادارية المتضافرة التي من شأنها ان تنهض بالمؤسسة الى الوضع الأمثل من أجل تحقيق تلك الأهداف والاستراتيجيات .

الميزانية العمومية الموحدة والحسابات الختامية للمؤسسة :

تلاحظون من الارقام الواردة بالميزانية العمومية الموحدة للمؤسسة كما هي بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣١ ، بان مجموع قيم الموجودات الثابتة الدفترية بلغ حتى ذلك التاريخ (٥٨٢٥١٨٩) دولارا موزعة على الموجودات الثابتة المتمثلة بالأراضي ، والأراضي المستصلحة للزراعة ، وشبكات الري

والسدود والطرق والآبار ، والمباني وانشاءات وحظائر المواشي ، والآلات والمعدات ، وعدد وأدوات الدواجن والزراعة ، والسيارات وآليات النقل ، والأثاث والمعدات المكتبية والديكور. .. الخ ، وقد استهلك من قيمتها حتى نهاية العام وبشكل تراكمي ما مقداره (١٧٤٨٣٧٣) دولارا ، وسيبقى هناك رصيدا للموجودات الثابتة بعد استبعاد رقم الاستهلاك يبلغ مقداره (٤٠٧٦٨١٦) دولارا .

هذا وقد بلغت قيمة الاستثمارات بالاسهم وسندات المشاركة مبلغ (٥٣٩٥٥٨) دولارا . اما الموجودات المتداولة فقد بلغ مجموع بنودها في نهاية العام (٤٥٢٠٥٣٥٩) دولارا موزعة على الحسابات التالية - بضائع ومواد بالمخازن بتاريخ ٣١/١٢/ ١٩٨٤، مدينون مختلفون ، سلف المستخدمين ، الصندوق القومي ، تأمينات مستردة ، نقد لدى البنوك والصناديق المختلفة ، كما وقد بلغت قيمة الموجودات الاخرى في نهاية العام مبلغ (٨٩٦٦٦٥) دولارا موزعة على بعض الحسابات كالمصاريف المدفوعة مقدما ، وقيمة مواشي وأشجار ، ونبتات موجودة ، وموجودات اخرى . واذا ما جمع مجموع قيم الموجودات الثابتة الصافية ومجموع الاستثمارات ، ومجموع الموجودات المتداولة ، ومجموع الموجودات الاخرى ، فان المجموع النهائي لها يكون (٥٠٨٠٨٤٠٠) دولارا ، هذا من زاوية ومن زاوية اخرى فان مجموع الأموال المستثمرة في الموجودات السابقة والبالغة (٥٠٤٠٨٤٠٠) دولارا فان مصادر تمويلها كانت من أموال المؤسسة والبالغة (٢٣٠٢٠٩٩١) دولارا والمتمثلة بأرباح سنوات سابقة مجمعة ، وارباح العام الحالي ومجموع أرباح لبنان المتراكمة ، وبعض الاحتياطيات القانونية وغيرها .

· ومن المصادر الاخرى للتمويل،القروض طويلة الأجل التي منحت للمؤسسة لتمويل مشاريعها ، وقد بلغ رصيد هذا البند في نهاية ١٩٨٤ (١٢٥٨٤٢٨٧) دولارا . اما البند الاخير الذي ساهم في عملية التمويل فهو بند المطلوبات المتداولة الذي بلغ مجموعه في نهاية العام (١٥٢٠٣١٢١) دولارا . وهذا البند يشتمل على شقين الشق الاول : ويبلغ مجموعه (١٢٧٩٦٤٤) دولار ، وجاء ممثلا بالحسابات التالية : بنوك دائنة ، شيكات مؤجلة الدفع واوراق دفع ، دائنون مختلفون ، حركة « فتح »، مصاريف مستحقة وغير مدفوعة،أمانات وايرادات غير محققة ، والشق الثاني : ويبلغ مجموعه (١٣٣٤٤٧٧) دولارا هو عبارة عن مجموع مخصصات مختلفة ، كمخصص حصص الارباح ، ومخصص تعويض ترك الخدمة، ومخصص اجازات ومكافآت، ومخصص بضاعة تالفة، ومخصص بريد وهاتف، ومخصص الضمان الصحي والاجتماعي، ومخصص التوسعات. واذا ما جمعت بنود حقوق المركز الرئيسي، والقروض طويلة الأجل، والمطلوبات المتداولة بما فيها المخصصات المختلفة، فيكون مجموعها مطابقا لمجموع الموجودات اي (٥٠٨٠٨٤٠٠) دولارا.

اما الحسابات الختامية للسنة المذكورة فيعبر عنها بيان المتاجرة والارباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١/١٢/ ١٩٨٤، حيث بلغت قيمة الارباح الصافية (٤٥٩٠١٠٤) دولارا ، وقد جاءت الارباح نتيجة الانشطة التجارية والصناعية والزراعية التي حققتها فروع « صامد » والتي بلغ مجموع قيمتها (٢٣٧٠٥٨٠٧) دولارا والتي نتج عنها أرباحا اجمالية مقدارها (٧٩٥٣٣٦٣) دولارا وذلك بعد تنزيل قيمة كلفة البضاعة المباعة والبالغة (١٥٧٥٣٤٤٤) دولارا ، هذا وسيبقى رقم الارباح الصافية المذكور سابقا قائما اذا ما طرحت المصاريف الادارية والعمومية والاستهلاكات وبعض الاقتطاعات والتي بلغ مجموعها (٣٣٦٢٢٥٩) دولارا .

ايضاحات حول الميزانية العمومية الموحدة :

١ - لقد تم توحيد الميزانية المختلفة للفروع والمراكز التابعة لمؤسسة « صامد » للمرة الثانية هذا العام حيث جرت محاولة سابقة تمخضت عن ميزانية موحدة للمؤسسة لعام ١٩٨٣ .

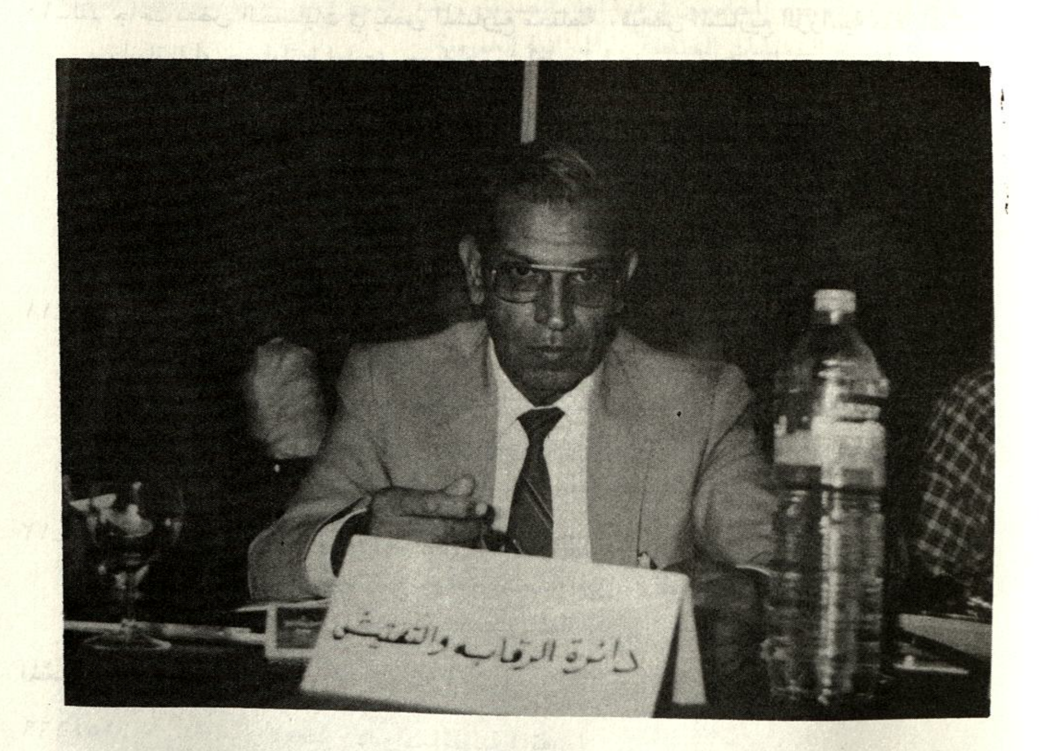
٢ - تم توحيد الميزانيات المختلفة على أساس نوعي ، حيث ظهرت ميزانية موحدة لكل نوع من المشاريع ، فالمشاريع الزراعية جمعت ميزانياتها في ميزانية موحدة ، وكذلك ميزانيات المعارض والمكاتب التجارية ، وايضا ميزانيات المشاريع الصناعية والشركات التابعة .

٣ - ان عملية تحويل العملات المحلية الى الدولار تمت على أساس سعر الصرف السائد بتاريخ ٣١/١٢/ ١٩٨٤ .

٤ - لقد تم ادماج ميزانية الادارة العامة بالميزانيات النوعية المجمعة كحل تكميلي تم بموجبه استبعاد الارقام المتقابلة .

٥ - لم تقم بعض المكاتب والمعارض الجديدة وبعض المزارع بتقديم ميزانيات مستقلة لها وامام هذا الواقع فقد بقيت حساباتها المدينة مدرجة ضمن بند « المدينون » بالميزانية الموحدة .

٦ - لقد قدمت شركات الاستثمار التابعة وكذلك فرع لبنان ميزانيا ت عمومية مصدقة من قبل مدققي



حسابات قانونيين في حين اعتمدت ميزانيات المكاتب والمعارض التجارية والمشاريع الزراعية المقدمة للادارة العامة مباشرة .

٧ ـ لدى مطابقة الحسابات المتبادلة بين الادارة العامة والفروع وجد بعض التفاوت بينها الأمر الذي دفع الادارة الى اعادة تدقيق هذه الحسابات واجراء التسويات اللازمة مقابلة هذه الحسابات وبحيث تتساوى لدى الطرفين .

٨ ـ لقد وقعت بعض الاخطاء في ميزانيات بعض المكاتب والمعارض التجارية وبعض المشاريع الزراعية خصوصا تلك التي لم تدقق من قبل مدقق حسابات قانوني ، وقد تعمدت الادارة الابقاء على هذه الاخطاء كما هي من اجل بحثها ، ومن أمثلة هذه الاخطاء اخطاء فنية كاحتساب مخصص استهلاك للاراضي المستصلحة في الوقت الذي لا تستهلك به الاراضي .

٩ ـ هناك بعض المعارض التي لم تكن تمسك حسابات اصولية مبنية على اساس القيد المزدوج ، الأمر الذي اضطر الادارة العامة ان توفد خبراءها في نهاية العام لمد يد العون لهذه المعارض من أجل استخراج ميزانياتها الختامية من واقع القيود الفردية التي تمسكها ، ومن ثم مساعدتها في وضع النظام المحاسبي الملائم لها موضع التنفيذ وذلك كما حصل بالنسبة لمعارض الكنغو برازافيل والجزائر وبغداد .

١٠ـ لقد جاءت بعض الحسابات في بعض المشاريع مختلطة ، فبعض المشاريع الزراعية مثلا اشتملت ميزانياتها او حساباتها اما على حسابات مشاغل واما على حسابات معارض ، وذلك كما حدث بالنسبة لميزانية المشروع الزراعي في بيساو حيث اشتملت حساباته وميزانيته العمومية على حسابات مصنع الأثاث الذي يقع مبناها ضمن حرم المزرعة ، وكما حصل بالنسبة لحسابات المشروع الزراعي بالسودان حيث اشتملت حساباته على حسابات معرض الخرطوم ، ولقد بدأت الادارة العامة بالفصل بين الحسابات وبلورة نوعيتها ذلك خلال فترة عام ١٩٨٤ ولا زالت مستمرة في هذا الاتجاه .

١١ـ هناك بعض المكاتب والمزارع التي لا زالت حساباتها تمسك على أساس القيد المفرد وما زالت بحاجة الى نقله فنية يتم بموجبها تحويل الحسابات الى حسابات اصولية تعتمد طريقة القيد المزدوج الفنية . وبناء على ذلك فان حسابات مكتب ومزرعة بولندا وحسابات مكتب بودابست تنتظر اعادة تنظيمها وترجو الادارة ان يتم ذلك خلال هذا العام . هذا وقد ادمجت حساباتها بالميزانية العمومية على اعتبار انها ذمة ولحين تسوية حساباتها على أساس أصولي .

١٢ـ فيما يلي قائمة بالمشاريع قيد التنفيذ التي لا زالت تعتبر بمثابة ذمم بدفاتر الادارة المركزية ، توضح اسم المشروع والمبالغ المدين بها ، وقد ادرجت بالميزانية العمومية على هذا الأساس لافتقارها الى ميزانيات اصولية تبين موجوداتها ومطلوباتها .

المشاريع الصناعية :

معمل الادوات المنزلية (تعز)	١١٥٨١٦٩
معمل الاحذية (مصر)	٦٣٩٧٢٦

مشروع الارانب (مصر)	٢٥٥٠٠
مشغل البقاع بعد الاستهلاك	٢٨٠١

١٨٢٥١٩٥ دولارا

المشاريع الزراعية :

مشروع لبنان	٢٠٠٦٨٢
مشروع العراق الزراعي	٣٠٧٣
مشروع سوريا الزراعي *	٣٣٢٥٠٥٧
مشروع بولندا الزراعي **	٣٥٠٠٠

٣٥٦٣٨١٢ دولارا

ملاحظات :

* ان الظرف الذي يمر به هذا المشروع منع المسؤولين فيه من تقديم حساباتهم الختامية في الوقت المحدد .

** ان ندرة وجود المحاسبين في هذا البلد الصديق ، منع المشروع من تقديم حسابات اصولية لاغراض عملية دمج الحسابات الختامية ، والميزانية العمومية .



التحليل المالي

١ - نسبة التداول :

ان نسبة السيولة التي تمثل رأس المال العامل في المؤسسة تعتبر جيدة ، خصوصا اذا علمنا ان الجواب الخطي لها يجب ان يكون ٢ :١ في حين ان النسبة السائدة في المؤسسة بشكل عام هي ٣ :١ وذلك على أساس المعادلة :

المعادلة :

مجموع الموجودات المتداولة والموجودات الاخرى

مجموع المطلوبات المتداولة

٤٦١٩٢٠٢٤

١٥٢٠٣١٢١ = ٣,٠٣٨

وبناء عليه فان نسبة التداول في المؤسسة تكون ٣ :١

هذا ولما كانت نسبة الديون الى مجموع الموجودات المتداولة والتي تكون جزءامنها نسبة ٤٥٪ والمشتركة معها في معادلة نسبة التداول والتي بلغ مجموعها في نهاية العام (٢٠٩٩٤٢٩٢) دولارا ، ولما كانت هذه النسبة تنطوي على عنصر من عناصر المخاطرة ، نظرا لانها تشكل عنصرا واحدا من العناصر التي يتكون منهـا بنــد الموجودات المتداولة ، حيث يوجد بالاضافة الى عنصر المدينين العنـاصر المدينة الاخرى ، كالبضائع والمواد بالمخازن بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٤ ، وسلف المستخدمين والصندوق القومي والتأمينات المستردة والنقد لدى البنوك والصناديق ، واذا ما نظرنا للموضوع بتجرد وقررنا استبعاد رقم المدينين كلية من الموضوع نظرا لانطوائه على أحد عناصر المخاطرة واجرينا حساب معادلة نسبة التداول على هذا الأساس ، لوجدنا ان نتيجة المعادلة جيدة وذلك حسب البيان التالي :

٤٦١٩٢٠٢٤	مجموع بند الموجودات المتداولة الاخرى
٢٠٩٩٤٩٣	ينزل عنصر المدينون
٢٥١٩٧٥٣١	صافي بند الموجودات المتداولة

معادلة التداول

صافي بند الموجودات المتداولة

مجموع بند المطلوبات المتداولة

٢٥١٩٧٥٣١ = ١,٦٦

١٥٢٠٣١٢١

ان نتيجة التداول بعد استبعاد رقم المدينين بكامله اصبحت ١:١,٦٦ وهي نسبة جيدة وقريبة من النسبة الخطية ٢ :١



في الحقيقة يجب ان لا ينظر للموضوع بمنظار التشاؤم ، خصوصا وان رقم المدينين وموضوعهم المحاسبي ليس على هذه الدرجة من السوء ، لذا يجب ان يعدل مدى الرؤية لتصبح الصورة اكثر تعبيرا ووضوحا . ان استبعاد رقم المدينين بأكمله من المعادلة ينطوي على طمس للحقيقة وتشويه للصورة ، ولكي نتجنب هذا المحظور فلا بد من اعادة النظر في رقم المدينين واستبعاد الجزء الذي يحتاطه ، وفي هذه الحالة يمكن الوصول الى الوضع الحقيقي ونسبة التداول الحقيقية . ولدى تطبيق هـذا المبدأ يتضح لدينا ان نسبة التداول الناتجة عن تفاعل الارقام تبقى جيدة وقريبة من نسبة التداول النمطية وذلك حسب البيان التالي :-

٤٦١٩٢٠٢٤	مجموع بند الموجودات المتداولة والموجودات الاخرى
٨٩٥٨٩٥٧	ينزل رقم المدينين غير التجاريين
٣٧٢٣٣٠٦٧	رقم المدينين المعتمد لاغراض احتساب المعادلة

معادلة التداول

صافي بند الموجودات المتداولة والموجودات الاخرى

مجموع عناصر بند المطلوبات المتداولة

٣٧٢٣٣٠٦٧

--- = ٢,٤٤

١٥٢٠٣١٢٢

وهكذا تتضح الصورة لتعلن ان نسبة التداول في مؤسسة « صامد » هي ٢.٤٤ :١ وهي نسبة جيدة ومعقولة .

٢ ـ النسبة السريعة :

وكخطوة تكميلية لموضوع نسبة التداول (رأس المال العامل) فانه يمكن أن نلجأ الى معادلة النسبة السريعة التي تستثني بضاعة المخزون السلعي من الموجودات المتداولة ، والجواب النمطي لها هو ١ : ١ ، أي أن قيمة الموجودات المتداولة المتبقية اذا ما حولت الى نقد سائل ستغطي جميع التزامات المؤسسة قصيرة الأجل ، وفيما يلي خطوات احتساب هذه النسبة ابتداء من النقطة التي تم التوصل اليها في المعادلة السابقة :

صافي بند الموجودات المتداولة	٣٧٢٣٣٠٦٧
ينزل منه قيمة المخزون السلعي بتاريخ ٣١/١٢/٨٤	٧٥٨٣٤٩٢
صافي بند الموجودات المتداولة	٢٩٦٤٩٥٧٥

المعادلة السريعة = الموجودات المتداولة ـ المخزون السلعي / مجموع بند المطلوبات المتداولة

= ٢٩٦٤٩٥٧٥ / ١٥٢٠٣١٢١ = ١.٩٥

ان نتيجة التحليل السابق تظهر أن النسبة السريعة هي ١:١.٩٥، وهي نسبة تزيد عن الجواب النمطي لهذه النسبة بمقدار الضعف تقريبا ، وبناء عليه فان أوضاع السيولة مطمئنة لدى المؤسسة وتعتبر من أعلى النسب المتعارف عليها في مستويات المال والتجارة وذلك ما نحرص عليه دائما وفاء لالتزاماتنا وأهدافنا وحرصا على ما يمكن أن نواجه من مخاطر ترتبط بالأوضاع السياسية . وفيما يلي بيان يوضح مدى السيولة التي يتمتع بها رأس المال العامل لدى المؤسسة ، علما بأنه كلما زادت نسبة العناصر الشديدة السيولة مثل النقدية لدى البنوك والصناديق والذمم المدينة كلما دل ذلك على سيولة رأس المال العامل.ولايضاح ذلك يجب توضيح نسبة كل عنصر من عناصر الموجودات المتداولة بالنسبة الى المجموع الكلي .

بيان	النسبة
بضائع ومواد بالمخازن في ٣١/١٢/١٩٨٤	١٦٪
مدينون مختلفون	٤٥٪
الصندوق القومي / الادارة المالية	٧٪
نقد لدى البنوك والصناديق	٢٩٪
موجودات أخرى	٣٪
	١٠٠٪

يتضح من البيان اعلاه ان نسبة رقم المدينين الى مجموع عناصر بند الموجودات المتداولة تمثل ٤٥٪ ، وأن نسبة رقم النقد لدى البنوك المختلفة وفي الصناديق يمثل ٢٩٪ وان مجموع النسبتين معا ٧٤٪ ، وتعتبر هذه النسبة من وجهة نظر التحليل المالي نسبة رائدة .

٣ ـ نسبة الديون الى الملكية :

ان النسب التي كشف عنها في التحليل السابق ستبقى مهزوزة ما دام بقاء عنصر المخاطرة الكامن قائما . ويقصد بعنصر المخاطرة هنا قيمة الديون جميعها ، وتشترط نسبة الديون الى الملكية ان لا تزيد على ٥٠٪، والملكية في حالة المؤسسة تمثل مجموع عناصر بند حقوق المركز الرئيسي والبالغة حسب الميزانية العمومية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٤ (٢٣٠٢٠٩٩١) دولارا ، اما الديون فهي نفس الديون التي أشير اليها في النسب السابقة ، ولدى تطبيق احتساب معادلة نسبة الديون الى الملكية هذه ، يتضح ان معدل الزيادة في هذه النسبة عن الجواب النمطي تصل الى ٤١٪ ، وذلك حسب البيان التالي :

معادلة نسبة الديون للملكية

= الديون / الملكية / حقوق المركز الرئيسي = ٢٠٩٩٤٢٩٣ / ٢٣٠٢٠٩٩١ = ٩١٪



ان النسبة الظاهرة اعلاه والتي تزيد عن النسبة المعتادة بمقدار ٤١٪ ، ان دلـت على شيء فانما تدل على ضعف نسبة التحصيل ، الأمر الذي يضطر الادارة العامة آسفة ان تركز على هـذا الموضوع وتطلب من جميع مدراء المراكز والفروع بذل جهود اكبر لمعالجة هذا الانحراف وذلك من أجل تسوية الأوضاع وتصحيح المسيرة والعودة بهذه النسبة الهامة الى وضعهـا الطبيعي ، ويكون ذلك بمتابعة عملية التحصيل اليومي والأسبوعي والشهري متابعة جدية ومستمرة .

٤ ـ نسبة الرافعة المالية :

ان موضوع مدى مساهمة أموال الغير الممثلة بالقـروض طويلة الأجل في تمـويل مـوجودات المؤسسة والذي يجب ان تقف عليه الادارة العامة يقاس بواسطة هذه النسبة :

المعادلـــة الديون طويلة الأجـل ÷ مجموع الموجودات × ١٠٠٪

= ١٢٥٨٤٢٨٧ ÷ ٥٠٨٠٨٤٠٠ × ١٠٠٪

= ٢٥٪

وهكذا يتضح ان مساهمة القروض طويلة الأجل الممنوحة للمؤسسة من أجل تمويل مشروعاتها المختلفة كانت بنسبة ٢٥٪ :

٥ ـ نسبة الأقتراض الى الملكية :

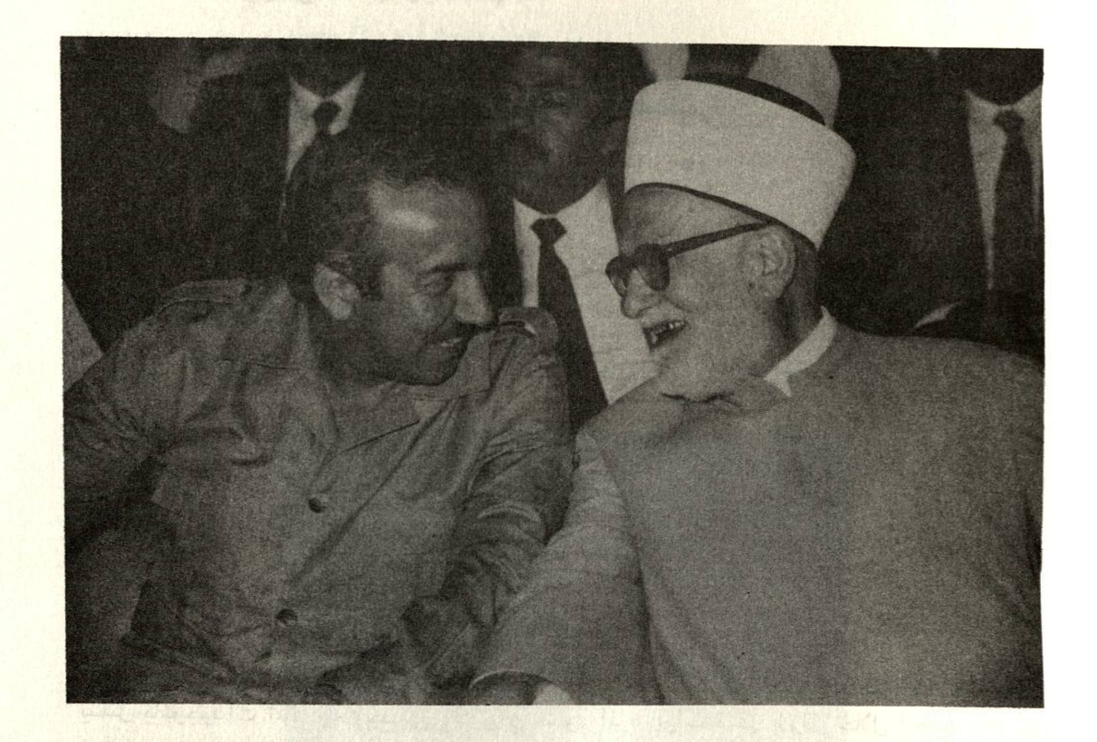
يستفاد من هذه النسبة تحديد معدل نسبة الالتزام طويل الأجل الى حقوق الملكية ، وتشترط كثير من القوانين وانظمة الهيئات الرسمية ان لا تزيد هذه النسبة عن ١٠٠٪ ، معنى انها يجب أن لا تزيد مبالغ القروض طويلة الأجل عن مجموع حقوق اصحاب المشروع ، ويتم احتساب هذه النسبة حسب المعادلة التالية :ـ

المعادلة مجموع الديون طويلة الأجل ÷ حقوق المركز الرئيسي × ١٠٠٪

= ١٢٥٨٤٢٨٧ ÷ ٢٣٠٢٠٩٩١ × ١٠٠٪

= ٥٦٪

وهذه النسبة تعتبر جيدة لأنها تقل عن حقوق المؤسسة بنسبة مقدارها ٤٤٪ اذا اعتبر أن الحد الطبيعي الاقتراض هو ١٠٠٪ والافتراض هنا يمثل الالتزام الذي تلتزم به المؤسسة تجاه مؤسسات شقيقة أو صديقة .



٦ ـ نسبة كفاءة الادارة بشكل عام :

ويقصد من هذه النسب الحكم على مدى كفاءة الادارة في تحقيق الارباح الصافية ، ومن هذه النسب العائد على القيمة الصافية ، والعائد على الاستثمار ، ومعدل دوران رأس المال العامل ، وفيما يلي احتساب هذه النسب :

أ) نسبة العائد على القيمة الصافية :

المعادلـــة صافي الربـح ÷ القيمة الصافية (مجموع حقوق المؤسسة) × ١٠٠٪

= ٤٥٩٠١٠٤ ÷ ٢٣٠٢٠٩٩١ × ١٠٠٪

= ٢٠٪

ب) نسبة العائد على الاستثمار

المعادلـــــة

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأموال المستثمرة}} \times ١٠٠\%$$

$$= \frac{٤٥٩٠١٠٤}{٥٠٨٠٨٤٠٠} \times ١٠٠\%$$

$$= ٩\%$$

جـ) معدل دوران رأس المال العامل

المعادلة

$$\frac{\text{صافي المبيعات والايرادات}}{\text{رأس المال العامل (الموجودات المتداولة)}} \times ١٠٠\%$$

$$= \frac{٢٣٧٠٥٨١٦}{٤٦١٩٢٠٢٤} \times ١٠٠\%$$

$$= ٥١\%$$

ان النسبة المعتدلة والمقبولة بالنسبة لهذه المعادلة يجب أن تكون ١٠٠٪ أي قلب رأس المال العامل الذي يتمثل بالموجودات المتداولة يجب أن يكون في حدود المرة الواحدة على الأقل خلال العـام ، اذ كلما ارتفعت هذه النسبة كلما ارتفعت نسبة الأرباح ا لصافية :

٦ ـ مؤسسة صامد وهذه النسب :

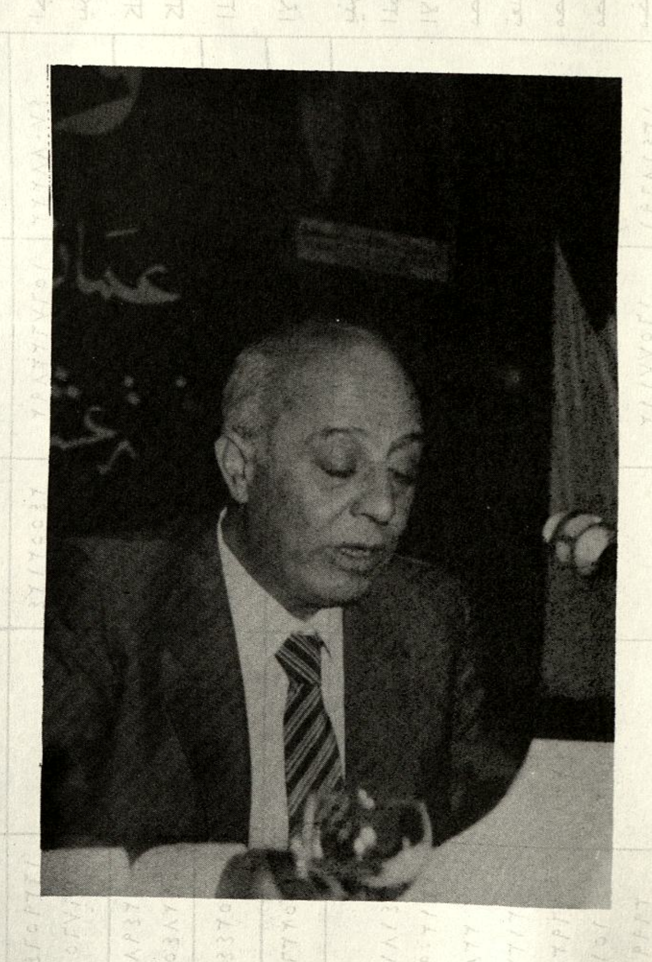
ان مؤسسة « صامد » وان كانت تقوم بأعمال تجارية وصناعية وزراعية الا انها ليست تاجرا ، حيث ان لها أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة والمرسومة لها ، تخرجها من اطار التجارة والتجار ، وما تطبيق النسب المالية على نشاطاتها الا لأن هذه النشاطات لا تترجم الا بوحدات نقدية . ومن وجهه النظر الأخرى ، فانه لا مانع من تطبيق الأمور العلمية المتعلقة بالتحليل المالي على نشاطتها نظرا للفائدة التي تعود على المؤسسة بشكل عام نتيجة تطبيقها .

نتائج مختلف النشاطات التجارية والصناعية :

ندرج فيما يلي بيان المتاجرة والأرباح والخسائر للمؤسسة كما هو بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٨٤ موضحا بمجموعات نوعية تمثل المزارع والمكاتب والمعارض التجارية ، والشركات التـابعة والمركز الرئيسي،كل منها على حدة . وسنحاول تفصيل النتائج النهـائية لكـل مجموعـة على حـدة زيادة في الايضاح . (انظر صفحة الجداول اللاحقة).

وفيما يلي قائمة بأرباح وخسائر المـزارع التابعـة للمؤسسـة والتي تعبر عن نتيجـة النشاط الاقتصادي لها لعام ١٩٨٤ :

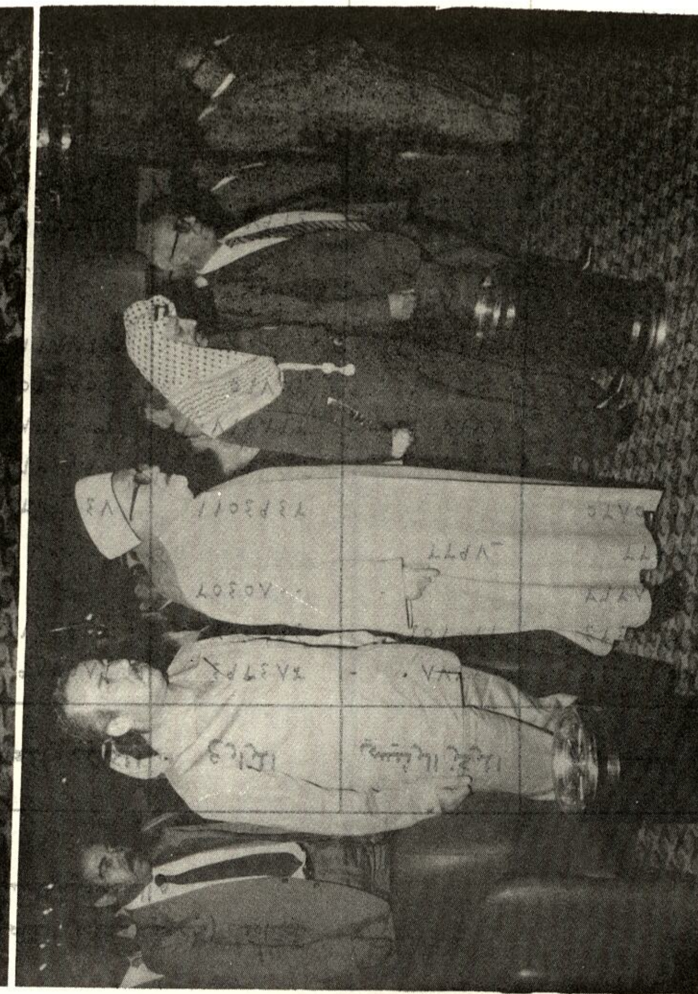
صافي خسارة مزرعة كوناكري	١٤٢١١٨١٨
صافي خسارة مزرعة بيساو	٦٤٧٣٣٢٩
صافي خسارة مزرعة الحديدة	١٦٩٣١٥٨٢
صافي خسارة مزرعة الصومال	١٦٨٧٥٥٠
صافي خسارة مزرعة السودان	٨١١٣٣٥
مجموع صافي خسارة المزارع لعام ١٩٨٤	٤٠٠٨٥٦١٤



بيان المتاجرة والارباح والخسائر للسنة المنتهية في ١٩٨٤/١٢/٣١

	المجمـوع	المركز الرئيسي	المزارع	المكاتب والمعارض	الشركات التابعة
المبيعات والايرادات	٢٣٧٠٥٨٠٧٨١	٤١٠٨٦١٨٠٨	١٧٣١٩٤٣٢	١٢٩١٨٦٩٣٦٧	٦٥٠٥٣٠١٧٤
المشتريــات					
بضاعة أول المدة	٢٣٩١٩٦٤١٦		٩٦٤٥٨٠	٢٣٢٠٦١٥٣٧	٦١٧٧٠٢٩٩
مشتريات خلال العام وبضاعة مصنعة	١٤٠٠٠٦٧٨٢٣		٢٣٥٨٧٥٤٤	١٣٣٥٥٦٢٣٥٥	٤٠٩١٧٩٢٤
اجمالي المشتريات	١٦٣٩٥٦٤٢٣٩		٢٤٥٥٢١٢٤	١٥٦٧٦٢٣٨٩٢	٤٧٠٨٨٢٢٣
ينزل بضاعة اخر المدة	(٥٧٦٧٦٥٤٠٥)		(١٠٢٤٧٤٤)	٥٧٠٩٣٠١٠١	(٤٨١٠٥٦٠)
كلفة البضاعة المباعة	١٠٦٢٤٩٨٨٣٤		٢٣٥٢٧٣٨٠	٩٩٦٦٩٣٧٩١	٤٢٢٧٧٦٦٣
كلفة المشاريع (التعهدات)	٥١٢٨٤٥٥٦٨				٥١٢٨٤٥٥٦٨
المجمـوع	١٥٧٥٣٤٤٤٠٢		٢٣٥٢٧٣٨٠	٩٩٦٦٩٣٧٩١	٥٥٥١٢٣٢٣١
الارباح الاجمالية (الخسارة الاجمالية)	٧٩٥٢٢٦٣٧٩	٤١٠٨٦١٨٠٨	(٦٢٠٧٩٤٨)	٢٩٥١٧٥٥٧٦	٩٥٤٠٦٩٤٣
ينزل					
المصاريف الادارية والعمومية	٢٤٤١٨١٠٤٨	١٠٦٤٠٠١٤	٢٧٨٨٤٠٤٨	١٣١٦٠٨٦٤٤	٧٤٠٤٨٣٤٢
الاستهلاكات	٢٣١٢٠٩٠٦	٢٢٢٢٧١	٥٩٩٣٦١٨	٧٤٦٧٢٩٩	٩٤٣٦٧١٨
مصاريف ترميم المباني	٢٢٨٣٧١			٢٢٨٣٧١	
تعديل مصاريف سنوات سابقة	٣١٣٧١٢٠			٣١٣٧١٢٠	
مصاريف الفروع لدى المركز	١٦٩٣٥١٥٣	٧٨٣٤١٣٨		٩١٠١٠١٥	
مصاريف اخرى	١٥١١٦٢-	٢٣٤٠٢-			١٢٧٧٦٠-
مخصصات مختلفة	٣٩٩٩٥٨٠٣			١٦٥٧٧١١٢	١٣٤١٨٦٩١
الاحتياطي القانوني	٧٨١٦٦٧٨			٧٨١٦٦٧٨	
خسائر في الطريق	١٤٥٠٢-			١٤٥٠٢-	
ايرادات تحملية من هل اراب والحركة	(٥٧٦٥٥-)			(٥٧٦٥٥-)	
اجمالي المصاريف العامة والاستهلاكات	(٣٣٦٢٢٥٩٧٩)	(٢١٠٣٧٦٢٣)	(٣٣٨٧٧٦٦٦)	(١٧١٦٣٠٩٣٩)	(١٠٩٦٧٩٧٥١)
	٤٥٩٠١٠٤٠	٣٨٩٨٢٤١٨٥	(٤٠٠٨٥٦١٤)	١٢٣٥٤٤٦٣٧	١٤٢٧٢٨٠٨





«صامد» (جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين) جدول المصاريف الادارية والعمومية للسنة المنتهية في ١٩٨٤/١٢/٣١

	الشركات التابعة	المكاتب والمعارض	المزارع	المركز الرئيسي	المجمــوع
المصاريف الادارية والعمومية	١٨٩٠٠٤٥	٩٨٣٥٨٩	٤٩٣٤٨٣	٨٧٢٤٠	٣٤٥٤٣٥٧
كهرباء ومياه	١٢٠٩١٣٥	٢١٨٨٤١٣	٢٠٠٠٦٤	٦٥١٠٢٣	٤٢٤٨٦٣٥
صيافــة	٨٢٣٣٤		٢٥٤٥٨٠٠		٢٦٢٨١٣٤
محروقــات				٣٣٩٧_	٣٣٩٧_
دراسات الجدوى الاقتصادقة واستشارات	٨٥٧٠٦٠	٣٢٧٣١٤٧	١١٥٤٩٤٢		٥٢٨٥١٤٩
صيانــة	٩٠٤٥٧٩	١٦٣٤٧٩٠			٢٧٤٣٩٥١
م. سيارة	١٠٥٧١٦٨٥	٧١٨٣١٠٣٦	١٠٧١٧٨٩٢	١٩٠٢٦٧٨	٩٥٠٢٣٢٩١
رواتب واجور وعلاوات	٥٠٣٩٦٨	٨٥٣٠٨٥٥	٥٦٧٥٣	١٠١٢٥٠	٩١٩٢٨٢٦
هاتف وبريد وتلكس	٢٦٥٠٦٦	١١٨٧٦٧		١٣٥٢٢٢٨	١٧٣٦٠٦١
هدايا ومعدات	٣٦٦٦٦			١٦٩٦٠٣	٢٠٦٢٦٩
صحــف ومجلات		٢٠٤٢١٢			٢٠٤٢١٢
مصاريف عيد صامد	٢٤٨١٨٥٣٠	١٠٥٢١٣١٥	١٦٨٧٩٢٤		٣٧٠٢٧٧٦٩
ايجـارات	٧٢٠٠٠١	٦٦٦٦٦٧			١٣٨٦٦٦٨
اجور تدقيق الحسابات	٥٥١٩٩٧	١٤٠٥٢٩٦			١٩٥٧٢٩٣
ضرائب ورسوم		١٩٨٠_			١٩٨٠_
ضمان اجتماعي	٢٤٧٢_				٢٤٧٢_
فروقات صرف العملة	٢٤١٠٨٥٠			٢٩٧٦٧٢	٢٧٠٨٥٢٢

	الشركات التابعة	المكاتب والمعارض	المزارع	المركز الرئيسي	المجمــوع
مواصــلات	٦٠٢٧٤٢٢	٧٠٧٤٠٧٥	١٧٥١٧٥٢	٤٢٢١٤٠٤	١٩٠٧٤٦٥٢
سفر للخارج وفنادق واقامات	٣٧١٢٩٥	١٥٠٧٤١	٢٧٩٤٦	١٥٩٣١٥	٧٠٩٢٩٧
مصاريف بنكيــة	٣٨٤٥٧٠٠	١٧٧٤٩٢١	٤٥٤٥٨٠	١٣٢٢٨١	٦٢٠٧٤٨٢
اعباء ادارية اخرى (م. مختلفة)	١٣٧٣_	٦٠٧٦٩٥			٧٤٤٩٩٥
اجور عمال مؤقتين	٧٣١٢٨٠	١٨٧٧٨١			٩١٩٠٦١
تأمين ضد الحوادث/ م. جمركية وتأمين	٥٤٦٦٢٢	١٥٧٨٣٢١	٣٤٠٢٦	٥٨٨١٢٠	٢٧١٧٠٨٩
قرطاسية ومطبوعات	٥٢٥٥٨٨٤	٢٧٤٣١		٣٥٢٥_	٥٦٣٥٨١٥
اكراميات ومكافآت	١٣٣٣٣٣	٣٦٤٣٨			١٦٩٧٧١
اتعاب محاماه ورسوم دعاوي ومصاريف قضائية		١٢٥٣٠٥٠	١٣٠٠٩٤٠	٦٥٠_	٢٦١٨٩٩٠
مساعدات وتبرعات	٨٣٠١٠٣٦				٨٣٠١٠٣٦
طبابة وعلاجـات		١٩٣٨٦٤			١٩٣٨٦٤
الاستهلاكــات	٨٢٩٦٦	١٣١٥٢			٩٦١١٨
اعلان ودعايــة	٧٢٦٩	١٢٥٧٧٨			١٣٣٠٤٧
عمولــة	٢٥٤_	٢٠٥٩٧١	١٢٩٠٩٠٨		١٥٢٢٢٧٩
مواد تنظيف ومصاريف حراسة وتموين	٢٥٤_	٢٠٥٩٧١	١٢٩٠٩٠٨		٩٧٣٢_
اعمال مقاولين من الباطن	٩٧٣٢_				٩٧٣٢_
تعبئة وتغليــف		٦١٦٤٥			٦١٦٤٥
لــوازم		١٤٢٠٥١	٥٧٩١٦٨٣		٥٩٣٣٧٣٤
اجور نقل وشحــن	١٨٩٣٤	١١٦٠٨٣٦٠			١١٦٢٧٢٩٤
تعويض خدمة مدفوع	١٥٢١١٦٠	١٣٠٢٢٥٣			٢٨٢٣٤١٣
موجودات هالكة وخسائر بيع موجودات	١٠٠٠٤٢٥	٣٣٨٥٧٤٢	١٧٠٧٧٣		٤٥٥٦٩٤٠
رسوم مــدارس		٣٢٣٢٨٨		٢٥٠٠٠_	٥٧٣٢٨٨
المجمــوع	٧٤٠٤٨٣٤٢	١٣١٦٠٧٦٤٤	٢٧٨٨٤٠٤٨	١٠٦٤٠٠١٤	٢٤٤١٨١٠٤٨

يلاحظ من الجدول السابق ان جميع المزارع التابعة للمؤسسة حققت خسائر بلغ مجموعها ٤٠٠٨٥٦ دولارا، الأمر الذي يجب ان يستدعي انتباه الادارة العامة لاعادة النظر في برامج عمل هذه المزارع والخطط الموضوعة لها.

مع العلم ان تقييمنا لحساب الارباح والخسائر لهذه المشاريع هو من باب التحوط الدائم والمستمر للوضع المالي السليم للمؤسسة وللمحافظة على احتياطها بشكل سليم. ومما هو جدير بالذكر ان هذه المشاريع الزراعية ما زالت في دور التأسيس وان بنيتها الانتاجية لم تكتمل بعد وقد مر العديد منها بظروف ادارية ومالية وتداخلات خارجة عن نطاق ارادتنا الأمر الذي يوجب علينا بذل المزيد من الجهد والتخطيط العلمي الصحيح لتداركه.

اما المعارض والمكاتب التجارية فقد كان حظها أوفر من المزارع بالنسبة لتحقيق الربح، والجدول التالي يوضح أي من هذه المعارض والمكاتب قد حقق ربحا وأي منها حقق خسارة:

٤٥٣,٦٠١٩٢	صافي ربح مكتب الشارقة
٢٩,٥٩٢٣٨	صافي ربح مكتب ومعرض اليمن الشمالي
ـ١٠٢,٠٠٠	صافي ربح معرض عدن
٢٦٩,٢١٤٨٧	صافي ربح معرض بغداد
٤٧,٣٠١١٠	صافي ربح معرض الكنغو برازافيل
(ـ٢٩,٧٠٢)	صافي (خسارة) مكتب اليونان (في مرحلة التأسيس)
ـ١١٢,٠٠٠	صافي ربح معرض الجزائر
(٩,٥٤١٤٦)	صافي خسارة مكتب ـ ايطاليا (مرحلة التأسيس)
١,٠١٣,٩٥٢١٠	صافي ربح المكتب التجاري ـ لبنان
(٥٨٧,١٦٦٣٣)	صافي (خسارة) صامد ـ لبنان
(١٣٦,٩٥٥٤٢)	صافي (خسارة) معرض السودان
(٢٨,٨٥٠٧٩)	صافي (خسارة) مكتب عمان.
١٢٣٥٤٤٦٣٧	مجموع صافي الربح

وبالنسبة لموقف الشركات الاستثمارية التابعة للمؤسسة من حيث مقدرتها على تحقيق الربح، فانه يتضح من الجدول التالي ان بعض هذه الشركات التي تتخذ من لبنان مقرا لها حققت خسارة هذا العام وبعضها الآخر حقق ربحا لاعتبارات خاصة، وبشكل عام فان النتيجة النهائية لنشاطات هذا القطاع كانت سلبية كما يظهر من النتائج التالية:

٣٨,٣٥٨,٤٧	صافي ربح مؤسسة «صامد» للطباعة والنشر
(٣٦,٥٠٤٤٦)	شركة التبريد
(١٢,٣٧٤٥٢)	شركة المواد الغذائية
(ـ١٣٦,٤٠٨)	شركة السينما
(١٢٤٧٢٤ ٢٤)	شركة الانشاءات

١٢٨,٩٢٤٦٧	شركة «أراكو ـ صنعاء»
(١٤٢,٧٢٨٠٨)	صافي (خسارة) الشركات التابعة.

واخيرا يتضح من النتائج السابقة وقائمة بيان المتاجرة والارباح والخسائر السابقة ان النسبة التي حققتها الادارة العامة لأنشطة الفروع الأخرى لديها والتي تمثل نسبة ٨٤٪، قد اضيفت الى صافي الارباح السابقة التي تمخضت عنها عملية الجمع، ومن ثم تضاف لحقوق المؤسسة بالميزانية العمومية، حيث انها نتيجة أنشطة وتضافر كافة الفروع وليست الادارة العامة.

العلاقات الدولية

شهدت حركات التحرر الوطني في التاريخ المعاصر مختلف اشكال الدعم والمساندة الدولية وشتى درجات الاعتراف الدولي بشرعية التمثيل والتجسيد السياسيين الذي حققته هذه الحركة التحررية أو تلك للحقوق والطموحات السياسية للشعب الذي تمثله. الا ان هذه العلاقة بين حركات التحرر الوطني من جهة والمجتمع السياسي الدولي من جهة أخرى، شهدت ارتقاء نوعيا يعتبر ارقى اشكال الاعتراف الدولي الرسمي، عبرت عنه اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني الموقّعة بين مجموعة من الدول وبين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي مثلتها بها جميعا «مؤسسة صامد».

فقد جرى العرف الدولي على ان تكون أطراف اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني دولا كاملة السيادة والشرعية. ومن هنا، فان قيام مؤسسة «صامد»، باعتبارها المؤسسة الاقتصادية للثورة ونواة القطاع العام، بابرام مثل هذه الاتفاقيات، يسجل سابقة في تاريخ العلاقة بين حركات التحرر الوطني



والمجتمع السياسي الدولي، كما يشكل ارتقاء نوعيا بهذه العلاقة، فمثل هذه الاتفاقيات تمثل اعلى اشكال الاعتراف واوثق درجات التعاون بين الدول المستقلة كاملة السيادة.

وعبر مسيرتها قامت مؤسسة «صامد» بتوقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني مع عدد من الدول العربية والافريقية والاشتراكية. وفي السنوات الاخيرة، تم توقيع اتفاقيات مماثلة مع جمهورية المجر الشعبية وجمهورية بولندا الشعبية وجمهورية مالي. وقد سبق لوزير التجارة الخارجية في جمهورية المانيا الديمقراطية ان علق على توقيع اتفاقية مماثلة بين حكومته ومنظمة التحرير الفلسطينية قائلاً: «لم يسبق لحكومته أو لأية حكومة اخرى ان ابرمت اتفاقية على هذا المستوى مع حركة تحرر وطني. الا اننا ندرك مغزى ابرام هذه الاتفاقية الآن: نحن نعلم مع من نوقع هذه الاتفاقية ولماذا نوقعها. نحن نوقع مع منظمة التحرير الفلسطينية، ونريد ان ننقل اعترافنا بها من القضية السياسية الى الأرض».

ولا بد لي أن أشير كذلك الى الأهمية الخاصة لتوقيت قيام مؤسسة «صامد» بتوقيع بعض هذه الاتفاقيات.

ففي الشهور الاخيرة من عام ١٩٨٣، واجهت ثورتنا فصلا جديدا من المؤامرة الرامية الى ضرب وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وزعزعة مكانتها الدولية، الا ان المجتمع السياسي الدولي ادلى بشهادته لدى توقيع اتفاقية التعاون مع منظمة التحرير وجمهورية المجر الشعبية في أواخر شهر تشرين اول ١٩٨٣، مؤكدا ان شرعية منظمة التحرير الفلسطينية تظل حصينة ممتنعة على كل من يسعى الى النيل منها او الاستحواذ عليها. ومن جهة اخرى، فان توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع جمهورية بولندا قد جاء مباشرة في اعقاب انتهاء اعمال الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، الأمر الذي كان له دلالته البالغة.

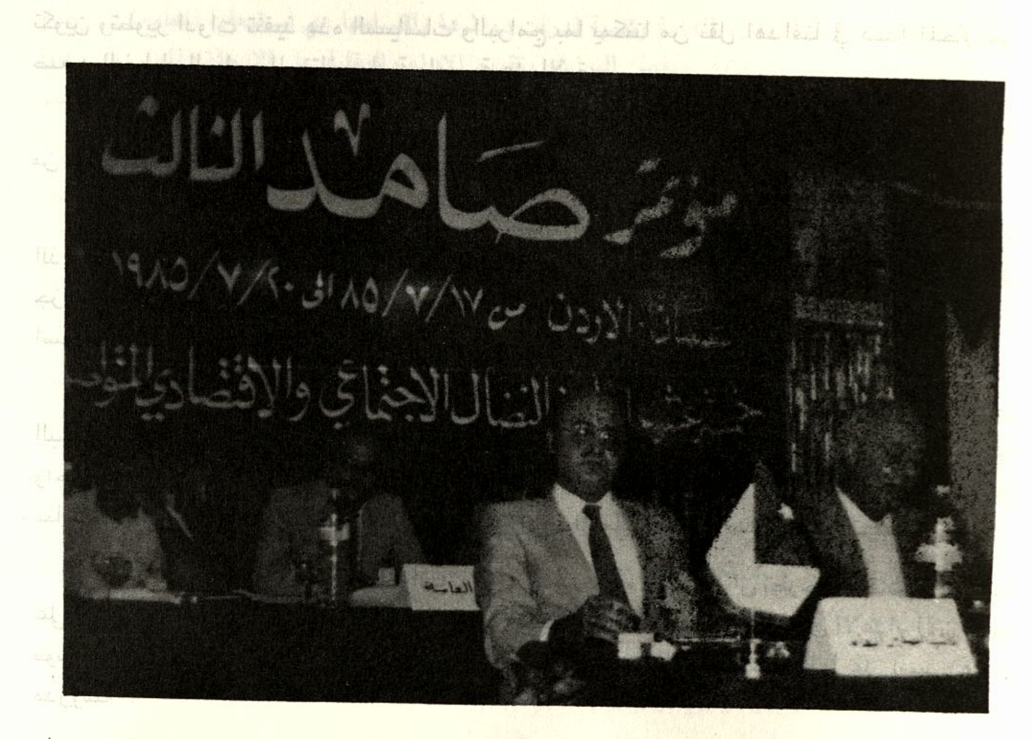
ولا شك ان هذه الانجازات على صعيد العلاقات الدولية لم تأت من الفراغ، وانما هي حصيلة سنوات طويلة من الجهد والعمل في مجال التعاون الاقتصادي مع العديد من الدول ومن الزيارات المتكررة لمسؤولي «صامد» ومدراء فروعها في الكثير من البلدان الصديقة.

ولا يسعنا في «صامد» الا ان نشعر بالاعتزاز كلما أثمرت جهودنا ونشاطاتنا في المجالات الاقتصادية مكاسب جديدة لمكانة منظمة التحرير الفلسطينية في المجتمع الدولي.

دعم الصمود في الأرض المحتلة

تمثل قضية دعم الصمود في الأرض المحتلة حجر الزاوية في عملنا الفلسطيني العام ، وبالتالي في عمل كل مؤسسة من مؤسسات الثورة الفلسطينية . واذا كان هدفنا الاستراتيجي الرئيسي هو تحرير الأرض ، فان صمود شعبنا على أرضه هو القضية المحورية والشرط المسبق لانجاح كل نشاطاتنا الهادفة الى تحرير الأرض .

ويقع على عاتقنا في مؤسسة « صامد » مسؤولية تامة في هذا المجال بحكم المهام الموكلة اليها والأهداف المرسومة لها . ولنستذكر معا توجيهات الأخ/أبو عمار رئيس اللجنة التنفيذية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية في رسالته الى عمال « صامد » في ١/١/١٩٨٢ التي جاء فيها :



« لن يكتمل عملكم ويأخذ مداه ، ولن تأخذ مؤسستكم دورها الحقيقي والفاعل ما لم تمتد نشاطاتها وبقوة الى أبناء شعبنا الصامد الصابر البطل داخل الأرض المحتلة لتساهم في دعم صمودهم ونقل تجربتكم اليهم ».

ولقد سعت مؤسسة « صامد » الى ان تقوم بدورها في هذا المجال متلمسة كافة السبل والوسائل لذلك ومعبئة كافة مصادرها وعلاقاتها بهدف انجاز دورها على اكثر من صعيد ، خاصة ما يتعلق منها بتسويق منتجات الأرض المحتلة عبر فروعها ومعارضها دعما منها للمنتجين الذين يعانون من مختلف اشكال الحصار الاقتصادي .

واذا كانت مؤسسة « صامد » تستكمل الآن مراحل اعادة البناء ، الأمر الذي يسمح لها ان تؤدي دورها بشجاعة وفعالية اكبر من ذي قبل، فانها لا تملك الا ان تطرح قضية دعم الصمود برمتها للمراجعة والتقييم ، ان من حيث المنهج او الوسائل او النتائج المتحققة ، ذلك اننا في « صامد » نؤمن ان الشرط المسبق لامكانية تحقيق انجازات ملموسة على الأرض يتمثل في الجمع بين الاستراتيجية الواضحة وتملك الاطار المؤسسي القادر على تكوين وتطوير ادوات التنفيذ ومتابعة السيطرة على تحقيق برامج وسياسات تنبع من هكذا استراتيجية . ومع تقديرنا الكبير لكل الجهود التي تمت على صعيد دعم الصمود ، فاننا نرى انه لا بد لنا من اوضاح بعض المسائل للتأمل واعادة النظر ، فثمة المسألة المتعلقة باستراتيجية دعم الصمود ، وما اذا كنا قد حددنا بالفعل هكذا استراتيجية ، وبالتالي برامج وسياسات تنفيذية نابعة عنها وقابلة للمراجعة والتقييم مرحليا ، وثمة مسألة ما اذا كنا قد نجحنا في

تكوين وتطوير ادوات تنفيذ هذه السياسات والبرامج بما يمكننا من نقل اهدافنا في هذا المجال من صعيد الخطط والبرامج الى نتائج مادية ملموسة على الأرض .

وثمة تساؤل عن نجاعة سياسات وبرامج دعم الصمود في ظل غياب اطار للتنمية ، واذا ما انتقلنا من الصعيد الفلسطيني الى الصعيد العربي فثمة مسائل كثيرة اختار منها هنا مسألتين:

الأولى : تتعلق بما اذا كنا بالفعل قد بذلنا الجهود الكافية للتوضيح لمن يعنيه الأمر ان هذا الفتات الذي يقدمه بعض العرب لا يمثل (على قلة حجمه) دعمنا لأهلنا في مواجهة الاحتلال بقدر ما يمثل جزءا يسيرا من متطلبات درء اخطار المطامع الصهيونية في مصادر ثرواتهم بغض النظر عن حسن استغلالهم لها .

فالمساهمة العربية في دعم الصمود انما تهدف الى تحقيق أمن الدول العربية بتثبيت الحاجز البشري الفلسطيني امام التوسع الصهيوني . اما المسألة الثانية : فهي تلك المتعلقة بالمقاطعة العربية وأحكامها ، التي تؤدي ، عن غير قصد فيما نأمل ، الى المساهمة في خنق صناعات الداخل وتضييق منافذ تصديرها الى الاقطار العربية . ولا شك ان هذه المسألة تستحق منا دراسة متعمقة .

وأمام هذه التساؤلات المتعددة والهامة ، رأت مؤسسة « صامد » ان تطرحها للنقاش والدراسة على أوسع نطاق بهدف التوصل الى تحديد الاستراتيجية والبرامج العملية . ويجري الاعداد الان لندوة موسعة تبحث القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأساسية تمهيدا لوضع حلول لها على أسس علمية مدروسة .

التوجهات المستقبلية :

لقد كانت نتائج العدوان الصهيوني عام ١٩٨٢ والمتمثلة في خسارتنا لمعظم مصانعنا ومراكزنا الانتاجية في لبنان حافزا لنا على تركيز جهودنا طوال هذه المرحلة على اعادة البناء والتوسع . واذا كانت مؤسسة « صامد » قد أخذت الآن حجما اكبر من حجمها قبيل عام ١٩٨٢ بفضل ما تحقق من انتشار وتوسع ، فاننا نرى اننا لم نستكمل بعد مهماتنا في اعادة البناء والتنظيم .

ومن جهة أخرى ، فان اوضاعا ومسؤوليات جديدة قد نجمت عن حرب المخيمات الاخيرة ، الأمر الذي اضطرنا الى اعادة البناء من جديد ، ليس على صعيد مصانع المؤسسة في بيروت فحسب ، بل وعلى صعيد اعادة بناء وترميم مخيمات أهلنا وتوفير فرص العمل من جديد لهم .

واذا كنا نعتبر اننا لم نستكمل مرحلة اعادة البناء للمؤسسة ككل ، فانني أعني على وجه التحديد ان هذا الانتشار والتوسع والتطوير الذي تم انجازه بعد عام ١٩٨٢ قد أصبح يتطلب منا ان نولي اهتماما اضافيا لاعادة البناء والتنظيم الداخليين للمؤسسة بهدف الحفاظ على مركزية ووحدة القرار والتخطيط والرقابة . فالأوضاع الجديدة التي نشأت بعد عام ١٩٨٢ قد فرضت تطبيق اللامركزية الا انه لا بد من ترشيد وعقلنة هذه اللامركزية بما يحفظ لها مرونة التحرك وحرية المبادرة وبما يحفظ وحدة المؤسسة ككل . واذا ما كان علينا الاستمرار في التوسع الأفقي بانشاء مراكز جديدة ودخول نشاطات وتجارب جديدة ، فانه يتعين علينا الآن ان نواكب هذا التوسع الأفقي بما يفي بمتطلباته من النمو

الرأسي في بناء وتطوير الادارة العامة وتنمية قدرات دوائرها وأقسامها على استيعاب المعلومات ووضع اطر السياسات العامة ومتابعة تنفيذ البرامج وتقييم الاداء والرقابة على الانجاز والممارسة . اننا نعتبر ان نجاحنا في بناء الادارة العامة المركزية هو الشرط المسبق لامكانية المحافظة على وتيرة النمو والتوسع وفق معايير رشيدة وعقلانية .

الا ان استغراقنا في مهام اعادة البناء والتنظيم وفي مواصلة الانتشار والتوسع لا يغنينا من أمرين أساسيين يعتبران مسألة حياة أو موت للمؤسسات الكبرى المتعددة الفروع والنشاطات وهما : التقييم الواقعي للاداء العام للمؤسسة ، والنظرة البعيدة الشمولية للادوار التي يتعين على مؤسستنا ان تؤديها باعتبارها نواة القطاع العام الفلسطيني .

لقد عرض تقريرنا هذا مختلف أوجه نشاطات المؤسسة الحالية وخططها والمشروعات القائمة قيد التنفيذ وخطط التوسع على المدى القصير . وقد عرض التقرير بوضوح وواقعية الانجازات والاخفاقات كذلك ، وتعرض الى الصعوبات التي تواجهها هذه المشروعات او تلك بوضوح وجلاء .

واذا كنا قد عرضنا في تقريرنا تقييما للوضع الحالي لكل قطاع من قطاعات النشاط ، فان الحديث عن التوجهات المستقبلية للمؤسسة يستند الى اعتبارين : الأول هو أن تقييم الوضع الحالي لنشاط المؤسسة هو الأساس المحدد لامكانات وحدود الانجاز في المرحلة القادمة . والثاني ، هو أن التطورات القادمة والتي توضحت اتجاهاتها العامة للوضع الاقتصادي الاجتماعي لشعبنا الفلسطيني



في مختلف اماكن تواجده تمثل بالنسبة لنا الاطار العام للمهام والمسؤوليات المستقبلية لمؤسسة «صامد» وبتعبير آخر فان توجهاتنا المستقبلية تقوم على حل تلك المعادلة الصعبة في المواءمة بين امكانات تطوير قدراتنا الذاتية الواقعية وبين استجابتنا لتلبية الضرورات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تفرضها التطورات المقبلة للوضع الفلسطيني العام . ويمكننا ان نرصد مؤشرات التطورات المقبلة للوضع الاقتصادي الاجتماعي الفلسطيني العام كما يلي :ـ

١ ـ في الأرض المحتلة تتصاعد حدة ازمة الاقتصاد الاسرائيلي المنهار وانعكاسات ذلك التصاعد على تردي الأوضاع الاقتصادية لشعبنا تحت الاحتلال نتيجة للقمع والاستغلال بمختلف اشكاله القومية والطبقية ، الأمر الذي يتطلب منا جهودا اضافية وخاصة في دعم صمود شعبنا وتوفير امكانيات تشبثه بالأرض ووقف الهجرة .

٢ ـ في التجمعات الفلسطينية وخاصة في المخيمات الفلسطينية في لبنان حيث تتطلب الأوضاع الاقتصادية الصعبة السائدة وضيق فرص العمل امام أبناء شعبنا توسيع وتنمية النشاطات الانتاجية التي تساهم في حل مشكلات البطالة وسوء الأوضاع الاجتماعية والتي تشكل بدورها دافعا من دوافع الهجرة .

٣ ـ بدأت التجمعات الفلسطينية المتمركزة في دول الخليج والدول النفطية تعاني من آثار الكساد والتضخم والانحسار العام للموجة النفطية الأمر الذي أدى الى بدء موجة الهجرة المعاكسة بعودة العاملين في تلك المناطق من فلسطينيين ومصريين وأردنيين وسوريين الى المناطق التي كانوا قد هاجروا منها ، الأمر الذي سيشكل في المستقبل القريب ضغوطا كبيرة على اقتصاديات تلك الدول ستنتج عن الانخفاض المطرد في تحويلات العاملين من الخليج من جهة ، ومن ازدياد العرض في سوق العمل ، الأمر الذي يهدد بانتشار البطالة ما لم تواجه هذه الظاهرة مبكرا بتوفير فرص العمل ومصادر الدخل القومي والفردي عبر انشاء المشروعات التنموية ذات الطاقة التشغيلية العالية .

٤ ـ ان العلاقات الاقتصادية الدولية تمثل بعدا هاماً من أبعاد أي كيان سياسي . وهي في حالتنا الخاصة ، تمثل مصدرا لا غنى عنه لتطوير مجال عملنا الاقتصادي ولتعزيز علاقاتنا على المستوى الدولي ولتحقيق مكتسبات جديدة لترسيخ الشرعية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية كما أن المشروعات التنموية التي نقيمها في هذا الاطار تساهم مرحليا في استيعاب جزء من الفنيين والمتخصصين من أبناء شعبنا وتنمية قدراتهم على تأسيس وادارة المشروعات التنموية الكبيرة .

وازاء هذه المؤشرات فان توجهات عملنا المستقبلي والذي كان قد تحدد في المدى القصير في تقريرنا هذا عن كل قطاع من قطاعات النشاط وبرامج العمل فيه سيقوم بمواجهة المتطلبات والاحتياجات التي تعكسها هذه المؤشرات ، الأمر الذي يتطلب منا بالدرجة الأولى ، بذل جهود اضافية في تنمية قدراتنا وتعبئة مصادرنا التمويلية والبشرية بما يمكننا من اداء دورنا المرسوم لنا . واذا كان معيار ادائنا الأول هو مدى تحقيقنا لهدفنا الأسمى في دعم الصمود الاقتصادي ـ الاجتماعي لشعبنا في الأرض المحتلة أساسا وفي لبنان ومناطق التمركز الأخرى ، فان علينا ان ندرك ان هذه الأوضاع



الاقتصادية ـ الاجتماعية لا تمسنا وحدنا ، وانما تمس كذلك أقطارا وشعوبا اخرى في المنطقة.فثمة مصاعب في تحقيق التنمية في الأقطار العربية غير النفطية مثل مصر والأردن وسوريا والسودان ، وثمة الاثار المدمرة للحرب العراقية الايرانية في المرحلة الحالية ، وتحديات ومتطلبات اعادة البناء في البلدين بعد الحرب في المرحلة المقبلة . ان هذه النظرة الشاملة للأوضاع تتطلب منا أن نسعى الى أن تكون جهود عملنا الاقتصادي رافدا متواضعا في الجهود التنموية المطلوبة، في تلك الأقطار . ومن هنا علينا ان نسعى الى ايجاد الأطر الناجعة لتنسيق الجهود ودراسة انشاء مشروعات مشتركة تحقق المصالح الواحدة في أكثر بلد عربي ، وان تخص دراسة امكانية ايجاد اطر للتعاون في الجهود التنموية في الأردن بالذات بعناية خاصة ، نظرا لما يجمعنا من تحديات ومهام واحدة وعمل سياسي مشترك .

واذا كنا نضع امام مؤسسة « صامد » هذه التوجهات والمهام ، فذلك لأن السنوات الخمسة عشر التي انقضت من تجربتها الاقتصادية ـ الاجتماعية قد اكسبتها الخبرات المتنوعة والثمينة في مجالات النشاط الصناعي والزراعي والتجاري ، ومكنتها من تملك الوسائل والأشكال العينية العملية التي تمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة لها .

ويمكننا اجمال هذا كله بحقيقة اساسية وهي أن مؤسسة « صامد » معامل ابناء شهداء فلسطين ، قد كرست نفسها ، بصفتها القاعدة الاقتصادية للثورة الفلسطينية واداتها الرئيسية في هذا المجال، نواة للقطاع العام الفلسطيني. وقد كونت لنفسها، عبر النجاحات والتجارب والتعلم من الاخفاقات ، الاطار المؤسسي القادر على ادارة وتنفيذ النشاطات الاقتصادية في مختلف

القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية ، وهي قد خاضت وتخوض هذه التجارب في اماكن متباعدة ومتباينة من هذا العالم ، الأمر الذي وفر لها خبرات متنوعة ثمينة . وهي قد كرست نفسها كذلك ، عبر علاقاتها الدولية ، الاداة الرئيسية لعلاقات منظمة التحرير الفلسطينية الاقتصادية من المجتمع الدولي .

ان مؤسسة « صامد » وهي تقوم بهذا الدور البارز والهام في اطار منظمة التحرير الفلسطينية في مجالات تخصصاتها الاقتصادية التجارية والزراعية والصناعية ترى انها وبكل تواضع قد استطاعت ان تحقق مكتسبات هامة على صعيد العلاقات العربية والدولية والتي سبق ان اشرنا اليها مما كان له تأثير هام على تطوير العلاقات السياسية التي لا شك تتأثر بطبيعة العلاقات الاقتصادية وتطورها .

ومن زاوية هذا المفهوم وعلى أرضية هذه الحقيقة المادية الثابتة والملموسة فان «صامد» تطرح نفسها بكل الثقة والاطمئنان امام القيادة السياسية لتأخذ هذا الدور بشكل رسمي بغض النظر عن الأشخاص المسؤولين فيها والقائمين عليها . وبغير ذلك فان التناقض سيبقى قائما وان تكرار الجهد سيبقى مستمرا ، وان الشلل في التمثيل الفلسطيني في المحافل والمؤتمرات العربية والدولية سيبقى هو سمة عملنا في هذا الاطار .

وفي ختام تقريرنا هذا ، اسمحوا لنا أن نتوجه بكل التحية والتقدير والمحبة الى الأهل الصامدين فوق تراب وطنهم عمال ومواطنين مؤكدين لهم اننا في « صامد » كنا وما زلنا وسنبقى والى ان نلتقي فوق تراب وطننا سوية معهم ولهم،قضيتهم هي قضيتنا الأولى والأهم وصمودهم هو محور تفكيرنا وأساس عملنا .

واسمحوا لنا في الوقت نفسه ان نتوجه وبنفس القدر من التحية والمحبة والتقدير الى أهلنا وعمالنا الصامدين في مخيمات الصمود والعودة في لبنان مؤكدين لهم اننا كما بنينا ما تهدم سنة ١٩٨٢، وكما أعدنا بناء ما تهدم سنة ١٩٨٣ سنعيد بناء ما تهدم من مصانعنا هذا العام بقناعة تامة أن هذه المعامل التي هي ملكهم ومصدر رزقهم وعنوان تجربتهم ستبقى مستمرة الى ان تنتقل محمولة على أكتافهم على ظهر سفينة العودة .

واسمحوا لنا كذلك ان نتوجه بالتحية والتقدير والمحبة الى جميع الدول التي وقفت معناكثورة ووقفت معنا كمؤسسة ووقعت معنا اتفاقات للتعاون الاقتصادي والتقني وفتحت قنوات هذا التعاون معنا بكل الثقة والمحبة والتقدير وفي طليعتها الدول الاشتراكية والاتحاد السوفييتي صديق شعبنا .

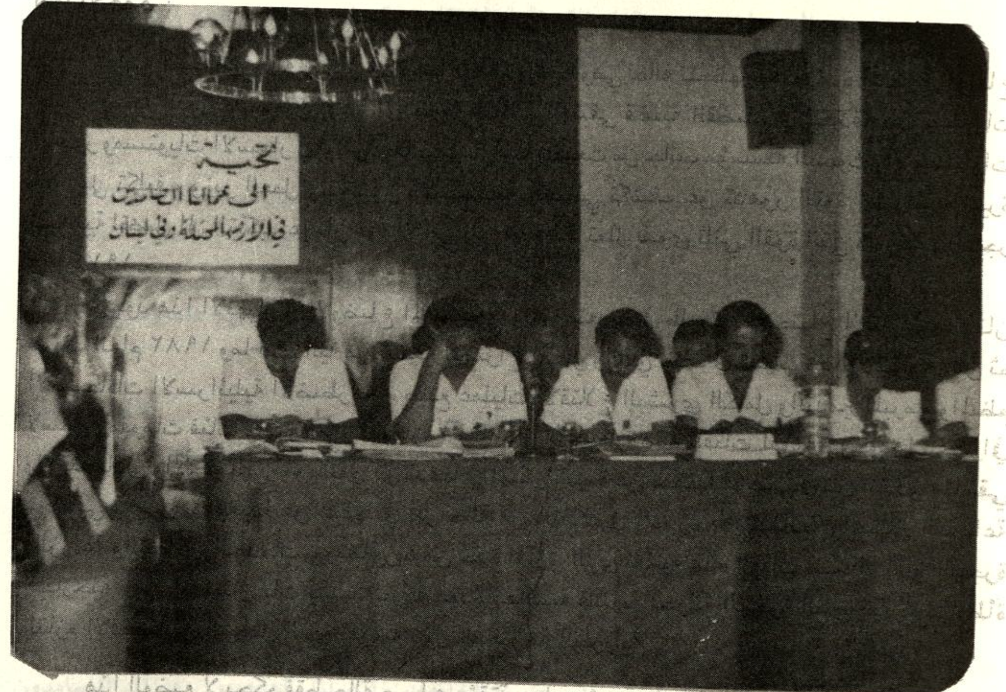
واسمحوا لنا كذلك ان نتوجه بالتحية الى جميع عمال العالم في نضالهم لنيل حقوقهم .

وفي الختام تحية التقدير والمحبة للأردن الشقيق على استضافته لمؤتمرنا هذا ومشاركته لنا فيه ، وتحية الى كل الأخوة الذين شاركونا مؤتمرنا .

ولتعزز ولتنهض مؤسساتنا ..

تقارير فروع صامد

لبنان



يأتي هذا اللقاء المبارك بتوقيته فيما تستعد جماهيرنا في مسارها الكفاحي لمواجهة هجمة شرسة اخرى من أعدائها الحاسرين والموهين ، وبمكان انعقاده ، على مرمى حجر من الأهل وعلى عتبة الوطن المحتل ، وبما يحمله من مهام ، كتعبير عن ادراك قيادة « صامد » للأهمية الحاسمة التي تكتسبها مسألة توطيد وتطوير الصلات بين واقع التجربة والطموحات المنوطة بها ، واتاحة المجال واسعا أمام المعرفة العميقة والخبرات المتعددة الجوانب لدى المبدأين.والمثابرين للانخراط في غمرة النقاشات الجادة التي تشهدها محطات العمل افقيا وعموديا في « صامد ».

ان فتح وتعميق هذا الحوار المسؤول والموضوعي والديمقراطي حول المهمات وسبل حلها ، يشكل استمرارا للتقاليد الاصيلة وجسرا جديدا من جسور التواصل النوعي والراقي في هموم المؤسسة وجماهيرها ، ويمثل مستوى نوعيا راقيا في تطور العلاقات الكفاحية بين مواقع العمل وطلائعها ، وتأكيدا على التفاف الجماهير الشعبية حول التحرير . وتجسيدا خلاقا لاماني وطموحات اهلنا في التقدم الاجتماعي .

ومما لا شك فيه ان هذه القضايا لا تهم اسرة « صامد » فقط ، بل كل جماهير الثورة التي يعنيها الموقع المميز الذي تحتله « صامد » في رحم الثورة ولتأمين ذلك برزت الحاجة الملحة لان تكون عملية التحضير لهذا اللقاء عملية فكرية وسياسية وتنظيمية تأخذ ابعادها من حيث سعة وعمق المشاركة ، ضمانا لصياغة عميقة للقضايا التي يطرحها التطور الاجتماعي والسياسي لأهلنا . تأكيداً على ترسيخ وتوطيد الديمقراطية كأسلوب للعمل في الحياة السياسية الفلسطينية .

أيها الأخوة :

يعاني أهلنا من حالة انهيار في اوضاعهم المعيشية وهي حالة تتمظهر ومنذ عدة أشهر في ارتفاع حاد في نسبة الذين ينضمون يوميا الى سوق البطالة ، وتبقى قضية القضايا في العلاقة بين مستويات الاجور ومستويات الاسعار في لبنان . فاحدث دراسة وضعت من جانب مؤسسة البحوث والاستشارات بناء على تكليف وزير العمل والشؤون الاجتماعية اللبناني تكشف عن تدهور القوة الشرائية لليرة اللبنانية لتصل الى التأكيد على ان قوة الأجر عام ١٩٨٤ لا تمثل سوى ثلثي القوة التي كان عليها الأجر عام ١٩٧٤ .

ويعود هذا الانهيار في الاوضاع المعيشية لعوامل متعددة في طليعتها الاجتياح الاسرائيلي للبنان صيف العام ١٩٨٢ وما ادى اليه من تسعير للصراع الأهلي والذي اتخذ في اعقاب هذا الاجتياح ومن ثم الانسحابات الاسرائيلية الاضطرارية ، طابع عمليات الاقتلاع البشري الكامل والتدمير المبرمج والمنظم لأسس ومقومات فئات واسعة من السكان ، مما ادى الى خسارة هذه الفئات لمقومات وجودها الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي الى قذفها في اماكن بعيدة عن سكنها الاصلي في ظل انغلاق مناطقي - طائفي بغيض ، وبعيدا عن عملها في ظل حالة من التفكك في الدورة الاقتصادية واختناق الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات ، ومما يزيد من حدة المأزق الذي تعانيه هذه الفئات انسداد افاق الهجرة الخارجية ، بل ان لبنان بات يشهد حركة عودة معاكسة قسرية لحركة الهجرة التاريخية تحت وطأة التأزم الاقتصادي الشامل الذي تعيشه دول البحبوحة البترولية .

هذا الوضع لا يحكم فقط حالة صراع مؤقتة ، بل ويؤسس لحالة مستقبلية تعبر عن نفسها اذا لم يتم تداركها على المستوى الجغرافي والديمغرافي والاجتماعي وبالتالي الاقتصادي لمعيشة فئات واسعة من السكان في لبنان .

اذا كانت هذه العوامل التي اوجدها الاحتلال الاسرائيلي قد فعلت فعلها على المستوى اللبناني ، فان عوامل اضافية مستجدة قد تضافرت مع هذه متراكمة من عوامل التاريخ الراهنة في حياة شعبنا ، واقصد بذلك الاستباحات المتدرجة للدم الفلسطيني .

خلاصة القول ان جماهيرنا تمر في ظروف بالغة الحدة ، واذا كان الانهيار الاقتصادي هو احد

العوامل في حالة البطالة التي نعيشها فان تطور الوضع السياسي ومنحاه المذهبي القذر في أكثر من منطقة يدفع ثمنه العمال والعاملات من دمائهم ودائما من خبزهم .

يأتي كل هذا على قاعدة تراجع مدى فعل صمامات الأمان الاقتصادية السابقة .

أيها الأخوة :

شكلت « صامد » دوما عوامل حاسمة في تأمين توازن ما ، يعمل لصالح الفلسطيني وأخيه اللبناني على تأمين الصمود المعيشي الى حد كبير ، ففي صيف عام ١٩٨٢ تعطلت اكثر المؤسسات الخدماتية ، وأصيبت القطاعات المنتجة بضربات قاصمة .

أيها الأخوة :

ادركنا منذ البدء ان جدوى خيار الاستثمار لا تقاس بكميات المال فحسب ، بل هي ترتهن باستقامة شروط التثمير السياسي والاجتماعي لهذا العمل أيضا وأساسا . وفي طليعة هذه الشروط التي ناضلنا في « صامد »» من أجل تثبيتها ، شروط تأطير الجماهير ضمن ظاهرة التعبئة بروافدها المختلفة وتياراتها المتنوعة .

ما اريد ان الفت أنتباهكم الخاص اليه ، هو ان لنا في لبنان عشرات من الورش والمشاغل والمصانع هناك في الجنوب الحبيب المحتل ، وهنا في بيروت وضواحيها ، وهناك في البقاع ، وهنالك في الشمال ، وعندما يملك الانسان معرفة فعلية بالظروف التي احاطت بعملنا منذ ان اجتاح العدو الصهيوني لبنان ، ومعرفة وثيقة بالسقف الذي يرتفع فوق رأسنا ، فانه يتفهم عثراتنا واخطاؤنا وانجازاتنا .

السنم معي في ان ايامنا في السنتين الماضيتين لم تكن كلها سمنا وعسلا . بل خليطا من طعم الحنظل وقلق المترقب وتوجس الخائف واصرار الرسل وارادة الحياة وتفاؤل الانبياء ؟

بهذه الخطة العجيبة من المشاعر واجهنا قدرنا نحن في « صامد » وأبحرنا في بحر الهموم والآمال .

بعد ان اتصلنا بقيادة « صامد » في الخارج ، حددنا اهدافنا للاشهر الاخيرة من عام ١٩٨٢ بالحفاظ على الذات . ذات « صامد »، عمالا ومصانع ، او بالاحرى ما تبقى من هؤلاء واولئك بكل الوسائل المتاحة آنذاك . شجعنا المترددين ، عذرنا الخائفين ، اتصلنا بالهاجرين ، فتزايد الصامدون المسكون بالجمر ، وتم حصر ما تبقى لنا من موجودات بشرية ومادية .

تم تقديم كل المستحقات كاملة لعمالنا ، بل تمت اضافة مائتي ليرة شهريا وربع مخصص شهري لكل واحد منهم للتخفيف من وحش الغلاء آنذاك .

ثم انتقلنا الى اعادة تأسيس البنى التحتية للمؤسسة من نواة ادارية وفنية تتولى اعادة التشغيل التجريبي من جديد . وتتولى الوفاء بكل التزامات « صامد » تجاه الاخرين . وبالفعل فقد تم خلال اسبوع تسديد كل مستحقات الموردين الذين كان لهم شيئا في ذمة « صامد ».

وما ان اطلت علينا بدايات عام ١٩٨٣ ، الا وكنا قد حددنا شعارنا لهذا العام ، وكان هذا الشعار هو جمع الشظايا واعادة الحياة لها .

نظمنا من عاد من عمالنا ، وفي البدء تمت زيادة المخصصات الاجمالية لعمالنا بنسبة ١٠٪ لكل منهم وتم صرف مخصص شهر كامل لكل العمال اسميناه شهر الصمود في وجه الغلاء وتم تشغيل الصالح من مصانعنا في المرحلة الاولى وفي المرحلة الثانية رممنا مصانعنا المتضررة ، واعدناها الى الحياة . ثم نظمنا قنوات الاتصال بادارتنا المركزية في عمان ، وبكافة فروع المؤسسة خارج لبنان . واجهنا مصاعب السوق المحلي وندرة المواد الاولية فيه واهتزاز الثقة المحلية بجدوى التعامل مع المؤسسات الفلسطينية .

لعلكم تذكرون أيها الاخوة اننا كنا نبحر في نهايات عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣ في بحر من الالغام الطافية وغير الطافية . ابحرنا وكنا نصر مهما حصل على تقليل الخسائر الى حدها الأدنى .

هذا الابحار في بحر الالغام كان احيانا بلا منارة تهدي وسط الضباب ، فأخطأنا حينا واصبنا احيانا كثيرة وعذرنا اننا حاولنا واجتهدنا ، وحينها كانت العين بصيرة واليد قصيرة كما يقول مثلنا الشعبي .

ومع نهاية عام ١٩٨٣ ، كانت شعاراتنا لعام ١٩٨٤ قد حددتها ظروف البطالة التي تحيط بشعبنا الفلسطيني في لبنان ، وبظروف الغلاء التي تكاد ان تلتهم مداخيل عمالنا في « صامد » فالتوسع الافقي في فرص العمل كان طموحا لنا في عام ١٩٨٤ . ونحن نعيش الايام الأخيرة من هذا العام نعتز بالقول بان هذا الطموح قد تحقق بعد ان افتتحنا عام ١٩٨٤ ستة معامل واجرينا توسيعات على معامل اخرى استوعبت بمجموعها حوالي ٢٠٠ عامل ، مما رفع طاقتنا العمالية الى اكثر من ألف ومائتي عامل في بيروت وضواحيها فقط .

اما الغلاء الذي كاد ان يلتهم مداخيل عمالنا في « صامد » انذاك ، فقد قررنا مواجهته عبر عدة معالجات . فقد رفعنا منذ بداية عام ١٩٨٤ الاجمالي الكلي لمخصصات كل عمالنا بنسبة ١٠٪ وايضا رفعنا بعض الرواتب المتدنية ، ووفرنا بعض وسائط النقل المحدودة الطاقة لنقل العمال من مساكنهم الى مواقع عملهم وكنا قد وفرنا فرصا اسكانية قليلة لبعض عمالنا في ما تبقى من عقارات « صامد » وبكلفة بسيطة .

وافتتحنا كافتيريا للعمال وحضانة تضم اطفال عمالنا في المؤسسة ووفرنا فرصا للعمل الاضافي لمن يريد ان يحسن دخله الشهري بأجر قيمته مرة ونصف من القيمة العادية من الاجر . وبالفعل فقد وصلت قيمة العمل الاضافي في المؤسسة الى ٢٥٪ من قيمة الاجور المدفوعة عن العمل الرسمي .

بالاضافة الى ذلك فقد قدمت تسهيلات استلافية وشرائية لعمالنا استفاد منها ٨٠٪ من مجموع عمالنا اما عن طريق القروض او شراء منتوجات « صامد » بأسعار خاصة . ناهيكم عن المساعدات التي قدمت لبعض عمالنا عندما كانوا يواجهون عادة بطارىء ما يقتضي تقديم يد العون لمواجهة ما طرأ عليهم من مصاعب .

احصاءات انتاجية :

واذا ما تركنا الارقام تحكي ، فستقول ارقامنا المتاحة للجميع ، باننا قد انتجنا :

٢٣٢٥٢٥ قطعة ملابس جاهزة

٢٨٣١٤٨ علبة حلاوة وطحينة

٢٩٢٨٠ علبة راحة

٦٥٤٧٠ قطعة ليف

١١٦٠٠ شنطة مدرسية

١٧٤٩٧ قطعة تطريز

١٢٧٣٠٠ حجر

١٠,٠٠٠ كيس ناريت

وزاد عدد عمالنا فقط في عام ١٩٨٤ مائتي عامل وزادت اجمالي مخصصاتنا لهذا العام عن العام الماضي بنسبة ٥٤٪ نتيجة التوسع في العمالة وزيادة الاجور وتعديلها ونتيجة للتوسع في العمل الاضافي .

ويبقى في جعبة انجازاتنا لعام ٨٤ شيء اخر نعتز به فعلا . فنحن منذ فترة وجيزة نخوض غمار تجربة جديدة في ممارسة الشورى في المؤسسة عبر انتخاب ثلثي المجلس التنفيذي للمؤسسة انتخابا مباشرا من العمال فمجلسنا التنفيذي يتشكل الان من اربعة عشر عضوا منتخبا من العمال وسبعة فقط معينين . وفي مخططنا لتطوير هذه التجربة اعادة انتخاب كل المجلس انتخابا مباشرا من العمال .

أيها الاصدقاء :

عندما كنا نستقبل عام ١٩٨٥ صممنا ان يكون شعارنا لهذا العام ١٩٨٥ التوسع الكمي والتحسين النوعي .

على صعيد التوسع الكمي كان في جعبة « صامد » مخططات جاهزة للتوسع الافقي والعمودي لخلق فرص جديدة للعمل في لبنان حيث سيتم تأسيس خمسة مصانع جديدة ستسهم بالتأكيد في تخفيف عبء البطالة عن شعبنا في لبنان وفي زيادة اسرة « صامد » وفي رفع طاقتها الانتاجية .

اما بالنسبة للتحسين النوعي ، بتحسين جودة انتاجنا وتنويعه فكان بارزا في مخططاتنا للعام القادم ، ليلبي هذا التحسين احتياجات مراكز التوزيع في الخارج وذوق المستهلك هنا واحتياجاته الفعلية . ولاجل ذلك سيتم الارتقاء في ميكانيكيات التنسيق ما بين خطط الانتاج والتوزيع والتمويل لتجنب مخاطر الاختناق الانتاجي الذي ألم بنا في بعض الفترات من عام ١٩٨٤ . اما عمالنا فقد كانوا الجزء الأكبر من اهتمام قيادة « صامد ».

حيث طلب منا تطوير التجربة الديمقراطية في المؤسسة باتجاه توسيع قاعدة المشاركة العمالية في الادارة ، واعداد برنامج لرفع الكفاءة الفنية لعمالنا من خلال ايفادهم في دورات تدريبية للخارج ومن خلال استضافة مدربين اجانب في بعض فروع الانتاج . بالاضافة الى ذلك تقديم بعض المنح الدراسية لابناء عمالنا الراغبين في استكمال دراساتهم الجامعية في الخارج . ودفع الوعي العمالي الى الامام

باعادة اصدار مجلة العامل في « صامد » في اقرب فرصة ممكنة . ودراسة مشروع تفصيلي متطور لتوفير الضمان الصحي والاجتماعي وتطبيقه بشكل يشمل عمالنا وأسرهم ويوفر لهم الرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة . وافتتاح ناد يقضي فيه عمالنا مع أسرهم اوقاتا مشتركة ويمارسون فيه هواياتهم الرياضية .

ايها الاخوة والاصدقاء :

ولم تغب موجة الغلاء الضاربة عن بال الادارة المركزية لصامد . بل هي في البال دائما ومن اجل ذلك فقد تقرر رفع المخصصات بنسبة ٢٠٪ لكل أسرة .

وعن القدم الهمجية في حرب الابادة الاخيرة المعلنة على الدم الفلسطيني فيما اصطلح على تسميته بحرب المخيمات فحدث كما جرى لنا هناك ولا حرج .

اكاد اقول ان جراح « صامد » شيء يسير مما تعرض له اهلنا من استباحة للوجود المادي والمعنوي حيث انتهكت كل الحرمات في شهر المحرمات . اعتدى على الارواح وعلى الاعراض وعلى الممتلكات . ويعتصرنا التجمل والحزن والغضب عندما تضطرنا الوقائع المقارنة ولو بحمولة بما فعله الصهاينة وافرازاتهم المحلية عندما استباحوا مخيماتنا وما فعلته القدم الهمجية في أهلنا مؤخرا

ايها الاخوة :

ولاننا لسنا مرغمين على التنازل عن سذاجتنا ، وعن براءتنا ، وعن عباءتنا الفلسطينية المناضلة التي نعيش في احضانها عزيزين كي لا تحمل على اكتافنا وفي عيوننا كل الذل على حاجز مقاد بعد آخر ، يسألوننا فيه من انت ومن اين من أين جئت والى أين ؟

استلهمنا توجيهات القائد العام/الأخ ابو عمار وتعليمات الاخ/ ابو علاء على الرغم من ازمتنا الخانقة هناك ، بادرنا فورا باعادة البناء وبتوليد امكانياتنا لمواقع عمل جديدة ابشركم بان شغلنا ما تبقى لنا من مصانع وهي ثلاثة وافتتحنا مصانع جديدة وهي أربعة ، ونرمم خمسة مصانع مدمرة ستدور عجلتها خلال أسبوع .

الان نستطيع الزعم ان قرار العدو باقتلاع صامد وتدميرها اكثر من مرة ، فرض علينا امرين :

الأول : استواء المؤسسة على القمع الأمني .

الثاني : استعصاءها على التفكيك السياسي فهي واحة فعلية لكل المناضلين والمحرومين بغض النظر عن هويتهم الدينية او الجنسية او الايديولوجية البعيدة عن متاهات الانحراف السياسي .

ويدرك جميع افراد اسرة المؤسسة في لبنان ان « صامد » الوطنية تحتاج دائما الى مقدار من التماسك اكثر من أي وقت مضى فهي تشهد منذ مدة طويلة سباقا بين اسرة المؤسسة على منع التفكيك وتقطيع الاوصال ومحاولات التوليد التي تفكك النسيج الاجتماعي لصامد الذي شكل في جميع الظروف الأساس الفعلي لمشروع وطني ووحدة حقيقية متنامية بين عمالنا .

لقد افرزت هذه المحاولات عددا من المسائل والقضايا على جميع الصعد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتشكل هذه القضايا في ضوء التحليل العلمي لواقع التطور الاجتماعي ابرز محاور الوضع

الراهن ، لذا فان الوقوف امامها واثارة نقاش عميق ومسؤول بصددها في ضوء التوجهات الوطنية المنفتحة يمثل حلقة اساسية من حلقات التقدم وسبيلا هاما لكي يقيم العقل الجماعي ما انجزناه خلال السنوات المنصرمة سلبا وايجابا ولكي يحدد المهمات اللاحقة لتطور العملية الثورية .

اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ضخامة وجذرية الاحداث التي تشهدها تجمعاتنا الفلسطينية والتحولات التي يراد اتباعها في صفوف شعبنا فان الحلقة المركزية للنهوض بعمق الى مستوى التصدي الفعال للانشطة المعادية الداخلية والخارجية ، ولمهام صياغة البناء الاقتصادي والاجتماعي للثورة تبرز في هذه المرحلة الى مكان الصدارة اشكالا معينة من اشكال المهمات منها :

١ ـ في سبيل التأثير على الجماهير لتشكل سمات وعي اقتصادي واجتماعي دينامي للواقع الاجتماعي ولمهات تغيره لا بد من اتساع قاعدة انتشار هذه المؤسسة في كل اماكن تواجد الفلسطينيين في الاقطار العربية الشقيقة وخاصة في دول الطوق ، وتحويلها الى مؤسسة فاعلة ومؤثرة في حياة الفلسطيني والثورة ، من خلال اكتسابها مواقع هامة في السياسة العامة التي يجري تحقيقها عبر التنظيم الهيكلي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

تنبع اهمية هذا الدور المتطابق مع اهداف الدائرة الاقتصادية من ادراكنا المتزايد لطبيعة وابعاد صراعنا الدائر مع اعدائنا ومن حولنا ، فالصراع الاقتصادي هو شكل من اشكال هذا الصراع الممتد جغرافيا وتاريخيا ، وهو أحد الميادين الرئيسية لتجلي الصراع بيننا وبين اعدائنا وهو في ظروفنا واوضاعنا شكل رئيسي تحترم في اطاره المجابهة بين نهج التضييق والسحق والمحق الذي يمثل مصالح اعدائنا وهم ويا للأسف كثر وبين نهج التأطير الداعي لقدرات شعبنا لعلكم تذكرون ايها الاخوة كيف جاءت الهجمة الصهيونية في عام ١٩٨٢ لتجسد بالملموس هذه المجابهة . واليوم تتخذ هذه المجابهة شكلها الملموس في محاولات عرقلة وتشويه وافراغ التوجه الوطني لصامد من مضمونه الشرعي .

٢ ـ نتيجة لشح الموارد ومحدوديتها بالنظر الى المهام الاقتصادية والاجتماعية الجسيمة المطروحة في خطتنا ، نحو زيادة وتسريع الانتاج وتحسين الحياة المعيشية لجماهيرنا وعمالنا وبناء الهياكل الاساسية لهم . فان استمرار العجز في الميزانية سيكون له نتائج ضارة على المدى البعيد اذا لم تحقق روافد جديدة . وعليه فان الامر يتطلب معالجات واجراءات فعالة لترشيد الانفاق وتوجيه الموازين المالية توجيها عقلانيا واختيار الاولويات وفق معايير صارمة واعادة ترتيب البرامج التمويلية الشاملة لا بد ان يتحدد اتجاهها الرئيسي في تعزيز خدمة اهلنا اينما وجدوا على الصمود .

٣ ـ تعميق وتعزيز التنسيق بين مختلف فعاليات المؤسسة واكسابها طابعا ملموسا وفق ادراك علمي سليم لاهداف الثورة وفعاليتها واستخدام مختلف الوسائل والقدرات المهنية والفنية والتنظيمية لتوطيد الصلة .

٤ ـ ان تطوير التعبئة في اوساط الجماهير يتطلب العمل على تطوير القاعدة المادية لهذا العمل وهي مواصلة جهود مجلة « صامد » الاقتصادي على معالجة بعض المفاهيم الرائجة في بعض الفترات وبشكل خاص في داخل الثورة ، والتي تختزن الدور الريادي لصامد في السعي

لتحويلها الى مؤسسة تجارية فقط بهدف اضعاف الدور السياسي لها علما بان الكثير قد انجز على صعيد الممارسة للعملية الثورية ، وتجسد ذلك في كون صامد هي الموجهة للتطور الاقتصادي للثورة امام العديد من الاصدقاء (توقيع اتفاقيات معارض ، تبادل خبرات) . وتشكل نشاطات صامد وقرارات هيئتها القيادية اساسا لنشاطات الثورة الاقتصادية وغدت عملية اختيار المؤسسة لعقد الاتفاقيات سلاحا هاما من اسلحة الثورة لتوطيد دورها القيادي . ان ذلك لم يكن يعني بالضرورة ان دور صامد القيادي سيجد طريقه الى التحقيق بيسر وسهولة وبشكل تلقائي بل هو عملية نضالية معقدة يرتبط امر ممارستها بالظروف الملموسة لتطور العملية الثورية بجانبيها الموضوعية والذاتية ، وبتطور اساليب العمل على الصعيد الداخلي او على الصعيد الجماهيري .

هذه أمور تشكل في مجموعها أساسا حقيقيا لممارسة « صامد » لدورها القيادي وموضوعيا لا يشكل واقع ان المؤسسة هي التي تمسك بزمام الوضع الاقتصادي الى حد ما ، شرطا كافيا لممارسة دورها القيادي ، ولا يعني ذلك بحال من الأحوال ان رغباتها ستجد بالضرورة طريقها للتنفيذ بشكل آلي . ان فهمنا لطبيعة الدور القيادي للثورة يكمن اساسا في ممارسته للنفوذ الفكري والسياسي والتنظيمي في الحياة السياسية الفلسطينية وقدرتها على تنظيم هذه الحياة .

٥ ـ ولقد كان ولا زالت التكوين الفكري والسياسي لابن « صامد » في مراتبها العمودية والافقية محور التعبئة للاعضاء القدامى والجدد من خلال نظام التثقيف الوطني والمهني الا ان هناك حاجة ملحة للعمل على تطوير مضمونة واساليب هذا النشاط من خلال اعادة اصدار مجلة « العامل في صامد » بما يمكن اعضاء المؤسسة من ترسيخ ايمانهم وقناعاتهم العميقة بالثورة ومساراتها على نحو يستجيب للمهام الكبيرة التي يضطلع بها .

٦ ـ شهدت « صامد » تطورا كميا ونوعيا كبيرا خلال السنوات المنصرمة على ان تطور عملية انمائها يضع امامنا مهمات ملحة للنهوض بمستوى اعداد الاجيال الجديدة مهنيا وعلميا وفنيا . وعلى هذا الطريق وبعد انقضاء هذه السنوات منذ بدء تجربة التدريب المهني ، تبرز الحاجة مجددا للوقوف امام مهمة تحسين وتطوير القدرات الفنية .

ان نوعية التدريب هي المهمة التي ينبغي توجيه الجهود لحلها في ميدان التدريب وربطه بالرواتب . حيث يشكل تحسين الوضع المعيشي للعديد من العمال حافزا لمواصلة عملية الارتقاء لقدراتها العلمية والعملية في ضوء سياسة المؤسسة . اذن لا بد من تأمين امكانات التأهيل واخضاعها لمتطلبات المؤسسة والثورة واحتياجات الجماهير ويكفل التوزيع العقلاني والمخطط للقوى العاملة ، وتعزيز ارتباطها بقضايا المجتمع وتشكل اضافة نوعية حقيقية للكوادر المتخصصين في « صامد ».

٧ ـ تحتل قضية التجديد الديموقراطي في المؤسسة مكانة هامة في عملية التغيير والبناء الثوريين للمؤسسة ، وتحقق على هذا الطريق العديد من الخطوات الهامة بما في ذلك انشاء المؤسسات القيادية . ولمواصلة هذه العملية في اطار خلق شروط الديمقراطية الفعلية والجذرية فان الحاجة الماسة تقتضي النظر في تقييم الوضع الراهن . وفي هذا السياق فان من بين المهام التي ينبغي

العمل على تحقيقها استكمال هياكل المؤسسة على المستويين المركزي والاقليمي مع الاستمرار في بناء واعداد الكادر القيادي المؤهل لقيادة التحولات مع السعي لوضع برامج التنمية بقدر عال من المنهج والقدرة على تحقيق مهمة الديمقراطية لتعميق مضمونها التقدمي والانساني للديموقراطية .

٨ ـ أسألكم ايها الاخوة ، اما آن الاوان لوضع نظام للتقاعد في المؤسسة ؟

أيها الأخوة :

ان المهام المستقبلية امام مؤسستنا تزداد ضخامة وجسامة وبالتالي تزداد تعقيدا وتتطلب جهودا مضاعفة لحل الموضوع انطلاقا من التقييم الموضوعي لحصيلة نضالنا من اجل التنمية مرورا باستخلاص دروس التجربة وتعيين حلقات القوة والوقوف وانتهاء بوضع الاتجاهات الرئيسية التي تستوعب مهمات المستقبل وتضع بالحسبان كل العوامل القائمة معا سيستجد لها لكي تتمكن اجهزتنا التخطيطية على كافة المستويات في المراكز والفروع من ان تضع خطة التنمية للسنوات القادمة .

ان مجمل هذه الاقتراحات ينبغي ان يوجه لتحقيق مهمات وشروط التغيير الجذري والشامل لوعي أهمية المؤسسة على طريق بناء الانسان الجديد المسلح برؤية علمية انسانية لقضايا التطور الاجتماعي . الانسان الجديد المساهم بوعي ونشاط ومسؤولية عالية في عملية التجسيد الثوري للمجتمع .

أيها الأخوة :

في هذه اللحظة ، ارى امامي الشهداء الابرار ، كل الشهداء الابرار ، لكل شهيد من أمتنا سقط مقارعا العدو الرحمة ، ولكل اسرة شهيد عهد على الوفاء بالاهداف والاستمرار بالتجربة وتحقيق الطموح . ولكل من تحمل عبء البدايات ولكل من يتحمل قسطا من عبء المسيرة تقديرنا واعتزازنا . وللقيادة المركزية لصامد وعلى رأسها الأخ ابو علاء تحياتنا وتقديرنا .

ولقيادتنا الفلسطينية وعلى رأسها الأخ/ أبو عمار شكرنا لرعايتهم الدؤوبة لصامد .

ولكم جميعا ولكل أسرة « صامد » هنا وهناك الشكر والتقدير والمحبة ولكل من سهر الليالي يعد لهذا اللقاء بجهده وفكره تقديرنا وشكرنا ولأهلنا في الوطن المحتل وفي المنافي محبتنا وتقديرنا وتحياتنا .

وانها لثورة حتى النصر ،،،،،،

د . سمير ايوب

الامارات العربية المتحدة



كان عام ١٩٨٢ عام العدوان الاسرائيلي على م . ت . ف. في لبنان ولقد نجم عن هذا العدوان آثار على مجمل الأوضاع الفلسطينية بما فيها مؤسسات الثورة المختلفة ومن ضمنها مؤسسة « صامد وكان لا بد لنا من التعامل مع هذه المتغيرات بالاصرار على اعادة ترتيب اوضاع مؤسساتنا واعادة بناء اجهزتها ومشاغلها للحفاظ على مسيرتها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

وقد كان لنا مع مجموعة الكوادر الادارية والفنية التي خرجت من بيروت الى عدن مبادرة انجاز أول مصنع « لصامد » بعد العدوان الاسرائيلي / مشغل الشهيد فايز بيرقدار للملابس الجاهزة ، والذي تم افتتاحه في احتفالات انطلاقة الثورة وانطلاقة « صامد » في عدن في ١٩٨٣/٢/١ . كما بادرنا الى انشاء مشغل للاثاث ايضا في عدن في ١٩٨٣/٣/١٥ .

وانطلاقا من الظروف الموضوعية المستجدة اعتمدت « صامد » في عملها ما بعد ٨٢ على سياسة مركزية التخطيط والتوجيه ووحدة القرار ولا مركزية الادارة والتنفيذ .

وكان لزاما علينا انطلاقا من تحمل مسؤوليتنا ككوادر في مؤسسة « صامد » ان نباشر دراسة اوضاع المعارض وتقييم نشاطتنا في مناطق تواجدنا أو المناطق الممكن الاتصال بها فقمنا بدراسة وتقييم نشاط المعارض في كل من عدن وصنعاء والامارات بالاضافة الى دراسة الأسواق وامكاناتها الاستيعابية

بالنسبة لمنتجاتنا وافاق التوسع والعقبات والخطوات اللازمة للمباشرة بها من أجل اعادة تنظيم وتنمية نشاطاتنا التسويقية في هذه المناطق ومن خلال نتائج هذه الدراسة اعتمدت الادارة في الاجتماع الذي عقد في صنعاء في منتصف شهر فبراير سنة ١٩٨٣ برئاسة الأخ / أبو علاء مدير عام المؤسسة وحضور الأخوة سمير أيوب ، موسى أيوب ، صائب بامية ، التوجه باعتماد مركز الامارات العربية المتحدة للاشراف المباشر على نشاطات منطقة الخليج واليمنين والعراق ـ

كان عام ١٩٨٣ عام اعادة تشغيل مصانع لبنان وانشاء مصانع أخرى « لصامد » في عدن (ملابس جاهزة وأثاث) كما تم انشاء الشركة المشتركة اليمنية الفلسطينية لانتاج الملابس الجاهزة (اراكو/ صنعاء)،كذلك اولت « صامد » في اطار سياستها الجديدة .. اهتماما اكبر للنشاط التجاري وتم افتتاح عدد كبير من المكاتب والمراكز التجارية في دول عربية وافريقية واوروبية .

وفي اطار هذه السياسة الجديدة بادرنا بافتتاح اول مكتب تجاري « لصامد » في دولة الامارات العربية المتحدة في ١٩٨٣/١/١ تبعه كذلك المكتب التجاري « لصامد » في صنعاء في ١٩٨٣/٢/١ .

أود هنا أن اشير بكل اعتزاز أن دعم شعبنا لاستمرار مسيرة « صامد » شكل قوة دفع ومساندة فعالة في مرحلة اعادة بناء هذه المؤسسة الاقتصادية الفلسطينية بالرغم من كل الظروف والهجمات ، ان هذا الدعم النابع من قناعة شعبنا بأن « صامد » ملك للشعب الفلسطيني تخدم قضيته المصيرية وتساهم في التصدي للمشاكل الاجتماعية تمثل في الامارات بمساهمة جماهير شعبنا هناك في تأمين تغطية كافة تكاليف بناء مشغل الشهيد فايز بيرقدار ومصنع الأثاث في عدن وتأمين كافة الآلات والمعدات اللازمة بالاضافة الى تقديم المعونة لتسهيل افتتاح المكتب التجاري في الامارات والتعاون لانجاح اعماله وعلى كافة المجالات .

كما أود أن أشير ومن خلال قناعتنا بأهمية وضرورة تعميق قنوات اتصالاتنا العربية ومن خلال أهمية اعتماد قيادتنا في م ت . ف . لمؤسسة «صامد » المؤسسة الاقتصادية للثورة الفلسطينية ومن خلال تكليفنا من قبل الادارة لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في اتحاد غرف التجارة العربية الى مساهمة اتحاد غرف التجارة والصناعة لدولة الامارات العربية المتحدة في عملية اعادة بناء «صامد » هذه المساهمة التي تعتز بها لما شكلته من قوة دفع معنوية في مرحلة اعادة البناء .

كما نشير الى المساهمة الرمزية أيضا لمنظمة العمل العربية في عملية اعادة بناء « صامد » والتي تم اقرارها في مؤتمر العمل العربي الذي عقد في عمان في مارس ٨٣ والذي يعكس تقدير العمل العربي المشترك لهذه المؤسسة ولأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والعمالية .

اكتسب مركز الامارات اهمية بعد حصوله على كافة التسهيلات من دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة طبقا لقرارات مجلس الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

اعتمدت برامج عملنا في عام ٨٣ اساسا لتحقيق الأهداف التالية :-

١ ـ الحفاظ على الأسواق الموجودة أصلا واعادة تقييمها بهدف تنميتها وتنشيطها وكذلك الحفاظ على كافة المكتسبات والتسهيلات الممنوحة لنا في تلك الأسواق .

٢ ـ استيعاب وتسويق الجزء الأكبر من منتجات مشاغلنا في لبنان وكذلك منتجات مشاغلنا المشتركة في الخارج .

٣ ـ فتح أسواق جديدة للمساهمة في تنمية النشاط التسويقي « لصامد » بشكل عام وكذلك النشاط التجاري .

٤ ـ تطوير مشغل الشهيد فايز بيرقدار كرديف لمشاغل لبنان يساهم في تغطية بعض احتياجات معارض عدن خاصة في ظروف لبنان الغير مستقرة .

ومن أجل تنفيذ هذه البرامج كان من الضروري القيام بدراسة تفصيلية للأسواق ودراسة احتياجاتها من الأصناف والموديلات والمقاسات المطلوبة وتوجيه الانتاج ليتناسب مع متطلبات هذه الأسواق .

وبالرغم من عدم التجاوب والتجانس بالنسبة للموديلات والمقاسات المطلوبة ونوعية الانتاج المرسل لكل سوق على حدة فاننا نسجل النتائج التي تم تحقيقها لعام ٨٣ من خلال الأرقام التي تعكس حجم هذا العمل الجاد والملتزم من قبل كافة العاملين في « صامد » في هذه الأقطار .

ملاحظات عامة على عام ١٩٨٣

١ ـ تم اضافة اسواق جديدة في كل من الامارات وقطر وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية وان كانت دراستنا للوضع الاقتصادي في منطقة الخليج بالنسبة لعام ٨٣ لم تشجعنا لتنمية نشاطاتنا التجارية بسبب الركود الاقتصادي ومشاكل السيولة النقدية في هذه الأسواق ـ

٢ ـ تطور ايجابي بالنسبة لمبيعات معارض عدن مقارنة بالسنوات السابقة بحيث حقق قفزة نوعية بمضاعفة مبيعاته عن عام ٨٢.

٣ ـ لم نستطع تغطية الحصة الممنوحة « لصامد » في بغداد وان كان حجم ما تم بيعه في بغداد فقط البضاعة المرسلة للمعرض الدولي ولم يتم عقد أي صفقة مع المؤسسات الرسمية في ذلك العام .. بسبب قصور المراكزالانتاجية والادارية من تأمين النماذج للاصناف المطلوبة لعرضها على المؤسسات في حينه .

٤ ـ لم تحقق صنعاء البرنامج المحدد وذلك يعود لأسباب اهمها :ـ

أ ـ عدم وصول البضاعة المطلوبة بالموديلات والمقاسات المطلوبة .

ب ـ عدم متابعة احتياجات هذا الفرع بالشكل المطلوب من قبل المركز مع مركز لبنان ومع الادارة .

جـ ـ التركيز على تصريف المنتجات الغذائية على حساب المنتجات الأخرى .

ونشير أخيرا بالنسبة لعام ٨٣ الى التعاون الايجابي الذي لمسناه وبمفهوم التنسيق والتكامل من خلال مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في مناطق العمل المتواجدين بها وعلى جميع المستويات مديرا وكوادرا لهذه المكاتب وبشكل خاص مكتب منظمة التحرير في بغداد وفي عدن .

كما أشير الى مساهمة فروع « صامد » في تأمين احتياجات القوات وتقديم كافة التسهيلات اللازمة من خلال الامكانات والخبرات المتوفرة لدى « صامد » في اماكن تواجد هذه القوات وبشكل خاص في كل من عدن وصنعاء .

أما بالنسبة لعام ٨٤ وبعد تقييم نتائج عام ٨٣ وتحقيق نوع من التوازن والاستقرار في العمل على مستوى المؤسسة ككل وبعد تنظيم وسائل الاتصال اللازمة من والى الادارة والمراكز والفروع ، تم

وضع برنامج العمل التفصيلي لمركز الامارات والفروع له من خلال تحقيق الأهداف التالية :ـ

١ ـ وضع أسس التنظيم الاداري والمالي لكافة الفروع .

٢ ـ تنمية حجم التسويق في عدن من خلال فتح معارض جديدة في المحافظات خارج العاصمة .

٣ ـ التركيز على ضرورة تغطية جزء من حصتنا الممنوحة من قبل العراق .

٤ ـ مضاعفة حجم مبيعات فرع اليمن الشمالي .

٥ ـ تطوير امكانات مركز الامارات بحيث يساهم بتأمين بعض احتياجات الفروع الأخرى وكذلك تطوير حجم التسويق في أسواق الامارات وعبره لأسواق أخرى في الخليج .

ولتنفيذ برنامج العمل التفصيلي كان لا بد من اتخاذ الخطوات التالية :ـ

أولا : على صعيد فرع عدن

أولا : على صعيد فرع عدن

أ ـ افتتاح معرض في محافظة ابين ومعرض في محافظة المكلا .

ب ـ الاعتماد على التسويق بالجملة لتصفية بعض الأصناف المكدسة والتي يصعب تسويقها في المعارض بسبب عدم تجانسها مع الأذواق والمقاسات المطلوبة لهذه السوق .

جـ ـ التركيز على تأمين البضاعة خلال عام ٨٤ من قبل المركز لهذا الفرع وحسب الأصناف والموديلات والمقاسات المطلوبة .

د ـ تأمين تسويق معظم انتاج الاثاث لمصانع لبنان والمرسل لهذا السوق .

ثانيا : على صعيد فرع بغداد

أ ـ تم ارسال نماذج متنوعة من منتجات «صامد» الى المركز التجاري في بغداد الذي قام بعرضها على المؤسسات العراقية ونجح في توقيع عقد صفقة كبيرة .

ب ـ الاستفادة من فترة معرض بغداد الدولي بارسال الكميات المطلوبة وحسب اختيار فرع بغداد للاصناف من المركز .

ثالثا : فرع اليمن الشمالي

أ ـ تطوير في حجم مبيعات المكتب التجاري لا سيما بالنسبة للمواد الغذائية .

ب ـ الحصول على موافقة الجهات الرسمية لادخال وتسويق منتجات معمل الحلاوة والطحينة في لبنان لأسواق اليمن والتي استوعبت الجزء الأكبر من منتجات هذا المعمل .

جـ ـ تأمين احتياجات هذا السوق وحسب الأصناف والكميات المحددة من قبل الفرع أوعلى أساس دراسة السوق .

د ـ المساهمة بتأمين جزء من احتياجات قوات الثورة الفلسطينية المتواجدة في أرض اليمن الشقيق .

هـ ـ التركيز على تطوير وتنمية عمليات البيع بالجملة وكذلك تنمية ومضاعفة مبيعات معرض صنعاء .

أما على صعيد التنظيم الاداري والمالي فقد تم اعتماد الجهاز الاداري لكل فرع كما تم فرز محاسب متفرغ يشرف على كامل حسابات الفرع .

أما بالنسبة لعام ٨٥ فكان لا بد من اعادة تقييم تجربة السنتين السابقتين واعتماد الخطط المركزية « لصامد » ووضع برامج تنفيذية وتفصيلية لكافة الفروع في اطار الخطة والأهداف العامة المركزية .

ولقد كان لاجتماع بغداد في نوفمبر ٨٤ أهمية خاصة من حيث وضع برامج الخطة الانتاجية التسويقية لعام ٨٥ بالنسبة للمؤسسة بشكل عام وبالنسبة للبنان ومركز الامارات والفروع التابعة له بشكل خاص وقد كان هذا الاجتماع برئاسة الأخ أبو علاء مدير عام « صامد » وحضوري والأخ سمير ايوب مدير « صامد » في لبنان .

كما تم اجتماع مكمل في عدن في نهاية نوفمبر ٨٤ حضره كل من الأخوة محمد نصر الله ومحمد قاحوش مسؤولي فرعي عدن وصنعاء وحضوري حيث تم اقرار البرنامج التسويقي لهذين الفرعين في اطار البرنامج العام المعتمد في بغداد .

وانطلاقا من المعوقات التي حدثت في فترة الستة شهور الأولى من هذا العام بالنسبة للبرنامج التسويقي لمركز الامارات والفروع التابعة له بشكل خاص والناتجة عن :ـ

أولا ـ الاحداث المتتالية في لبنان واخرها الهجمة المتآمرة على مخيمات بيروت وما نتج عنه من دمار الم بالمخيمات وكذلك بمعامل «صامد » في لبنان وادى عدم امكانية لبنان من تأمين حصص الأسواق المعتمدة حسب البرنامج التسويقي المعتمد . ونحن اذ نقدر ظروف اخوتنا العاملين لنا أن نثمن عاليا جهودهم الجبارة ادارة وعمالا من أجل استمرار عجلة الانتاج والعطاء بالرغم من كل الظروف المعقدة والصعبة والتي تعيق عملهم .

ثانيا ـ من عدم وصول البضائع الأخرى من مصادر معاملنا المشتركة في الخارج وحسب البرنامج الزمني المعتمد ادى الى خلل في تنفيذ البرنامج التسويقي في مركز الامارات والفروع وأدى ايضا الى ضرورة تأمين بدائل مؤقتة لتأمين هذه الاحتياجات خاصة في خلال فترة رمضان والأعياد والتي تعتبر مواسم مهمة لتنشيط عملية التسويق .

بالرغم من هذه المعوقات فاننا نوجز التوجهات للبرنامج الفعلي لعام ٨٥ لتحقيق الأهداف التالية :ـ

١ ـ استيعاب اغلب انتاج مصانع لبنان في أسواق مركز الامارات والفروع التابعة له وكامل انتاج مصنع الأثاث والحلاوة والطحينة .

٢ ـ استيعاب نسبة ٦٠٪ من انتاج المصانع المشتركة في هذه الأسواق .

٣ ـ مضاعفة حجم مبيعات فرع اليمن الشمالي من خلال :ـ

أ ـ انشاء معرض جديد في تعز

ب ـ توسيع دائرة النشاط التجاري للمكتب التجاري على صعيد المؤسسات اليمنية والتجار اليمنيين .

٤ ـ تطوير حجم المبيعات في فرع اليمن الديمقراطي من خلال تطور حجم العمل في معرض ابين والمكلا ومن خلال المعارض المؤقتة في المحافظات الأخرى .

٥ ـ تغطية كامل أو أغلب حصتنا الممنوحة من الحكومة العراقية .

٦ ـ الاهتمام بتنمية المبيعات خلال المعرض الدولي في بغداد وذلك بالتركيز على تأمين الأصناف بالموديلات والمقاسات والنوعية لهذا السوق .

٧ ـ اعادة تقييم حجم مصروفات الفروع ووضع موازنات تقديرية لها بهدف تخفيضها .

٨ ـ تطوير امكانيات مركز الامارات وذلك من خلال تطوير الكادر الاداري لهذا المركز واستقطاب كفاءات جديدة نظرا للتطور المستمر في حجم العمل بالنسبة لهذا المركز داخل الامارات وكذلك في الفروع الأخرى التابعة مباشرة لهذا المركز او ذاك والتي يساهم المركز بتأمين جزءا اساسياً من احتياجاتها .

يهمنا أن نشير الى أنه وبعد زيارتنا والأخ أحمد دعدع الى تنزانيا حيث تم الاتفاق على افتتاح الأسواق الحرة في دار السلام وكذلك اتمام دراسة السوق لكل من زنجبار ودار السلام وبعد انجاز المواقع الخاصة بمعرض « صامد » في زنجبار والأسواق الحرة فيها باشرنا بتحضير احتياجات المعرض والأسواق الحرة حيث سيتم ارسال الشحنة الأولى بطائرة شارتر من الامارات خلال هذا الشهر وذلك لأهمية افتتاح المعرض والأسواق الحرة قبل منتصف الشهر القادم .

طبيعة علاقة صامد مع هذه الدول الشقيقة :

أولا : اليمن الديمقراطي

من المعروف أن جمهورية اليمن الديمقراطي هي الدولة العربية الوحيدة التي وقعت اتفاقية عامة للتعاون الاقتصادي والفني بين اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وجمهورية اليمن الديمقراطي ومن المعروف أيضا ان اللجنة التنفيذية قد فوضت « صامد » بتوقيع هذا الاتفاق الذي لا بد أن نتوقف عنده بالشكر والتقدير لجمهورية اليمن الديمقراطي .

علما أن جمهورية اليمن الديمقراطية قد كانت من اوائل الدول العربية التي قدمت كافة الاعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية لمؤسسة صامد ولمنتجاتها دعما للأهداف النضالية في مرحلة التحرر الوطني .

ولقد انعكست هذه العلاقات كبند هام في مجمل العلاقة الفلسطينية مع جمهورية اليمن الديمقراطي .

وأرى من المفيد أيضا أن أشير الى أن صامد وفي اطار هذا التعاون قد قامت بتصميم وبناء مبنى صالة المؤتمرات الكبرى في عدن كعمل هندسي انشائي لا شك انه موضع اعتزاز وفخر وقد حظى بتقدير كبير من كافة المسؤولين في جمهورية اليمن الديمقراطية . كما قامت « صامد » ايضا على ساحة اليمن الديمقراطي بتنفيذ جملة من الانشاءات العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية في عدن وبعض المنشآت الخاصة بالقوات .

ذلك الدور الذي وان كان للعملية التجارية فيه أهمية خاصة فان حجم تاثيره الايجابي كان كبيراً على العلاقة السياسية ونقل صورة عن ابداعات شعبنا ومدى قدرته وجديته في الأداء

ثانيا : الجمهورية العربية اليمنية

اتخذت علاقتنا في الجمهورية العربية اليمنية شكلين من أشكال التعاون - الأول هو المعارض الخاصة بمنتوجات صامد وتسويقها هناك معفاة من الرسوم الجمركية والعوائد الأخرى بالاضافة الى العمل التجاري في مجال العطاءات والمناقصات والأعمال التجارية العادية من خلال المكتب التجاري في صنعاء، اما الشكل الثاني فهو الذي تطور بعد العدوان الصهيوني على م . ت . ف في لبنان ١٩٨٢ ، وارتفع الى مستوى العمل المشترك في مشروعات صناعية ذات أهمية فائقة للطرفين وقد تمثل ذلك في مصنع اراكو لصناعة الملابس الجاهزة الذي استطاع بعد التعديلات الادارية والتي اجريت عليه ان يكفي احتياجات القوات العسكرية للجمهورية العربية اليمنية والمدارس والعمال .

صائب بامية

العراق



انه لمن دواعي سروري أن أقف أمامكم لألقي كلمة مزرعة فلسطين فرع العراق من خلال مؤتمر صامد الثالث وهذا المؤتمر ان دل على شيء فانه يدل على أننا شعب حضاري وأن نضالنا المتميز عن نضال أية حركة تحرر أخرى في العالم لأنه نضال ليس على صعيد البندقية فقط ولكنه امتد ليشمل جميع الأصعدة العسكرية والاعلامية والاقتصادية والاجتماعية وقدرنا أيها الاخوة دائما أن نكون نحن طليعة هذه الأمة العربية في النضال واثبات الذات امام عدونا الصهيوني ويكفينا فخرا واعتزاز بأننا استطعنا وبرغم امكانياتنا المادية الضعيفة وامكانياتنا الفنية العالية المتمثلة بكوادرنا أن نترجم صداقتنا العربية الافريقية الى مشاريع ملموسة من خلال مشاريعنا الزراعية في عدة بلاد افريقية وكما أن هذه التجربة الخلاقة للمشاريع الزراعية التي من خلالها تتعرف الشعوب علينا كشعب حضاري بدأت تنتشر لتشمل بلاداً أخرى ومنها العراق حيث بدأنا العمل في شهر تشرين اول سنة ١٩٨٤ مع فريق مع الأخوة المهندسين لتأسيس مزرعة فلسطين هناك حيث قمنا بعملية فحص للتربة حيث ثبت انها أرض ملحية تحتاج الى الاستصلاح والغسيل ولقد تعهدت وزارة الزراعة العراقية مشكورة بالقيام بعمليات الاستصلاح وحتى لا نضيع وقتنا ومجهوداتنا مع اخواني المهندسين فقد قررنا أن نستأجر حقولاً لتربية الدجاج اللاحم وبنفس الوقت بناء مجمع كامل لتربية الدواجن وبناء حظائر لتسمين الحملان .

وقبل أن أشرح لكم نشاطنا بالنسبة لمشروع الدواجن هذا لا بد لي أن انوه هنا على أنه من الضروري ان نخفف قدر الامكان من سيادة الأساليب التقليدية في العمليات المزرعية وضآلة حجم رأس المال الذي يترتب عليه انخفاض الكفاءة الانتاجية للموارد الاقتصادية المستخدمة وتظهر هذه السمة في ارتفاع متوسط التكاليف الانتاجية للوحدات المحصولية المنتجة من ناحية وتدني نوعيتها مقارنة بمثيلتها في الدول المصدرة للمحاصيل الزراعية ولذلك نحن بصدد تطوير عملنا والارتقاء به في المجال الزراعي بالتركيز على الدراسات والخطط المسبقة ذلك ان عدم وجود دراسة اقتصادية متكاملة للمشاريع قبل انشائها تؤدي الى خطط شبه شهرية تتغير وفق مزاج كل زائر من الادارة العامة اووفق مزاج العاملين بالمزرعة .

ولا بد من التنبيه الى أهمية التسويق الزراعي وذلك لأن عدم ايجاد اسواق لتصريف المنتجات الزراعية قد يضطرنا لبيعها في الأسواق المحلية لتلك البلاد المضيفة لنا وبأسعار زهيدة جدا الأمر الذي ينعكس بالتالي على المردود وعدم تحقيق الجدوى الاقتصادية وعدم القدرة على تمويل المشاريع وخطط التطوير والتوسع التي هي سمة صامد الآن رغم كل ما لحق بهذه المؤسسة الرائدة من خسائر فادحة نتيجة الاجتياح الصهيوني للبنان .

الجدوى الاقتصادية لمشروع تربية دجاج اللاحم في العراق

ان العراق ورغم انه ينتج سنويا حوالي ثلاثة واربعون الف طن من اللحم الأبيض الا أنه ما زال يستورد حوالي خمسة آلاف طن سنويا أي أن العراق لم يصل بعد الى الاكتفاء الذاتي من لحوم الدواجن لذلك فان قيام مشروع لتربية دجاج اللحم في العراق سيجد سوقا سهلا مع عدم الخوف من التنافس ..

خطة الانتاج : هناك نوعان من الطرق التي يمكن اتباعها في انتاج فروج اللحم وذلك تبعا لحالة السوق وسعة المشروع وهذه الطرق هي :

١ = نظام الوجبات المتداخلة (النظام الأسبوعي)
٢ = نظام الوجبة الواحدة (تربية الكل وذبح الكل)

ونحن سنتبع الوجبات المتداخلة حتى يكون الانتاج متواصل وحتى لا تكون كمية الدجاج المطروح للسوق كبيرة وبمدة زمنية محدودة رغم وجود مخازن مبردة .. وبهذه الطريقة يكون الحصول على الصيصان سهلا بعمر يوم واحد نظرا لكونه على شكل وجبات اسبوعية وباعداد محدودة .. وكذلك فان قدرة المجزرة الصغيرة تكون كافية للكمية الانتاج الصغير .. وكما أن رأس المال يكون صغيرا في البداية وبعد ذلك نستطيع تغطية المصاريف من المبيعات ولا يخفى انه اذا حصل حالة مرضية في القطيع بنظام الوجبة الواحدة فان الخسائر قد تكون فادحة ...

التكاليف الاجمالية ..
١ ـ التكاليف الرأسمالية :
هنجارات التربية
يتكلف الهنجار الواحد ٢٠٠٠٠ دينار
أي ان التكلفة الكلية للهنجارات = ١٠/ ٢٠٠٠٠ = ٠٠٠ ٢٠٠ دينار

تكاليف المعدات الكلية = ١٠/ ٦٤٠٠ = ٦٤٠٠٠ دينار
التكاليف الاجمالية = ٠٠٠ ٢٦٤ دينار
التكاليف التشغيلية (التكاليف المتغيرة)

نوع التكلفـــة	ما يلزم الفروج الواحد
ـ ـ قيمة الصوص بعمر يوم واحد	١٦٠ ف
٢ ـ قيمة اعلاف لمدة ٥٢	٣،٥ / ١٤٠ = ٤٩٠
٣ ـ قيمة اضاءة	٦٠
٤ ـ قيمة محروقات	٥
٥ ـ قيمة فرشة	٥
٦ ـ أدوية ولقاحات ومطهرات	١٠
٧ ـ استهلاك ابنية وتجهيزات	٥٥
٨ ـ اجور عمال وادارة	٥٠
مجموع التكاليف للفروج الواحد	٨٣٥

٩ ـ تكاليف نسبة النفوق = ٨٣٥ / ٥ ÷ ١٠٠ = ٤٢ تقريبا

١٠ ـ = التكاليف الكلية ٨٧٧

الايرادات :
بما أن وزن الفروج حي يصل بعمر ٥٢ يوما الى ١٨٠٠ حجم
ووزن الفروج مذبوح = ١٨٠٠ × ٧٠ ÷ ١٠٠ = ١٢٦٠ جم

وسعر كجم فروج مذبوح = ١١٠٠ فلس
قيمة الفروج ١١٠٠ × ١،٢ = ١٣٢٠ فلس
وتكاليف ذبح الفروج الواحد = ٥٠ فلس
أي أن صافي ثمن الفروج الواحد = ١٣٢٠ ـ ٥٠ = ١٢٧٠
الربح الصافي لكل فروج = ١٢٧٠ ـ ٨٧٧ = ٣٩٣
الربح السنوي = ٦٥٠,٠٠٠ × ٣٩٣ = ٢٥٥ ، ٤٥٠ دينار
واذا حسبنا قيمة الفائدة على رأس المال = ٣٠٠٠٠٠ × ١٤ = ٤٢٠٠٠ دينار

الربح الصافي السنوي = ٢٥٥ ، ٤٥٠ ـ ٤٢٠٠٠ = ٢١٣٤٥٠٠ دينار
من هذه النتيجة الحسابية نستنتج بأن مشروع تربية الدجاج اللاحم في العراق مشروع مربح من الناحية الاقتصادية ناهيك عن الدعاية الاعلامية التي سنكسبها وهذا كله يصب في مصلحة الثورة الفلسطينية .

الجدوى الاقتصادية لتسمين الأغنام / في العراق

غالبا ما يكون نظام الرعي هو المتبع في العراق ما عدا محطات التربية الحكومية وبعض المربين... ويعد الشعب العراقي من اكثر مستهلكي لحوم الأغنام في الدول العربية وبناء على ذلك فان مشروع تسمين الحملان من المشاريع المربحة في العراق وذلك على ضوء الدراسة الاقتصادية التالية :

أولا : التكاليف الرأسمالية
تكاليف البناء = ٢٠٠٠٠ دينار
تكاليف التجهيزات = ٢٥٠٠ دينار
التكاليف الكلية = ٢٢٥٠٠ دينار

ثانيا : التكاليف المتغيرة
سعر الحمل بعمر ٣ اشهر = ١٥ دينار
سعر الدريس اللازم لمدة ثلاثة اشهر = ٥.٤ دينار
سعر العلف المركز اللازم = ٣.٨ دينار
رعاية ادارة لمدة ٣ اشهر = ٠.٧ دينار
الكلفة الكلية للحمل = ٢٤٠٠٠ دينار
الايرادات = ٣٥ دينار للحمل الواحد
الربح الصافي = ٢٤.٣٥ = ١١ دينار
واذا كانت الوجبة الواحدة ١٥٠٠ رأس
عدد رؤوس الأغنام في السنة الواحدة = ٣/١٥٠٠ = ٤٥٠٠ رأس
الربح الصافي = ٤٥٠٠ /١١ = ٤٩٥٠٠ دينار

يتضح لنا من ذلك بأن مشروع تسمين الحملان مشروع مربح وسهل ولا يحتاج الى رأسمال كبير ...

ايها الأخوة والأخوات

بالنسبة للحقول المستأجرة ورغم أنها دون المواصفات النموذجية للتربية فقد بدأنا بالتربية في أوائل شهر اذار سنة ١٩٨٥ واستطعنا حتى الآن أن نربي حوالي ٣٨٠٠٠ فروج وبأعمار مختلفة .. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان عملنا في هذه الحقول جعلنا نتعرف على المشاكل الرئيسية التي تعاني منها صناعة الدواجن في العراق حيث اننا نستطيع ان نبدأ بمشروع الدواجن الكبير ونحن على أتم الاستعداد لتفادي جميع المشاكل التي صادفتنا من خلال عملنا في الحقول المستأجرة .

أيها الأخوة والأخوات

ان مجمع الدواجن سيشتمل على :ـ
١ ـ حقول تربية الدجاج اللاحم وعددها عشرة حقول بطاقة سنوية اجمالية تصل الى ٦٥٠ الف فروج سنويا .

٢ ـ معمل للعلف بطاقة انتاجية تصل الى ٢ طن / ساعة .
٣ ـ مفقس بطاقة ٥٦٠٠٠ صوص .
٤ ـ مجزرة آلية بطاقة ٢ طن / ساعة وطاقة تخزينية تصل الى ١٤٠ طن .

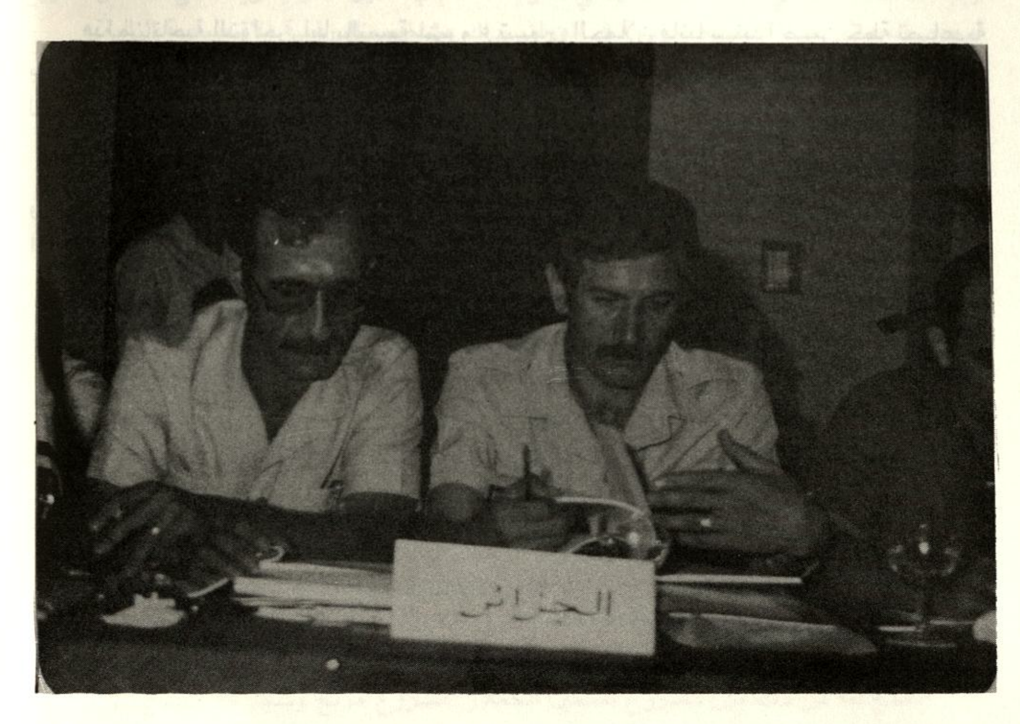
هذا من ناحية الدواجن أما بالنسبة لمشروع تسمين الحملان فاننا سنبدأ ضمن خطة تصاعدية ببناء مزارب للتسمين وبطاقة سنوية تصل الى ٤٥٠٠ رأس في بداية الخطة التي ستبدأ في أيلول ١٩٨٥ لتصل الى ٩٠٠٠ رأس في نهاية الخطة في تشرين ثاني ١٩٨٦ .

هذه مجمل النشاطات التي قام وسيقوم بها مشروع صامد الزراعي في العراق وبهذه المناسبة وباسم مؤسسة صامد فانني أحيي واثمن مجهودات الأخ عزام الأحمد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في العراق لما قام به من دعم ورعاية لنشاطات المؤسسة في بغداد .

وانها لثورة حتى النصر

المهندس محمود حسين

الجزائـــر



شكلت العلاقة الفلسطينية الجزائرية عبر سنوات الكفاح الطويل لشعبنا وضعا مميزا كنتيجة طبيعية ومنطقية لالآم الشعبين وتضحياتهما وان تفهم القيادة السياسية والشعب الجزائري الشقيق منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية في الفاتح من يناير ١٩٦٥ نابع من حتمية انتصار الشعب والثورة الفلسطينية.

ومن هنا فان الموقف الاستراتيجي والدائم للثورة الجزائرية من الثورة الفلسطينيـة انعكس ايجابيا على مؤسسة «صامد».

فمنذ السنوات الاولى لاستقلال الجزائر شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في معرض الجزائر الدولي في سنة ١٩٦٧، في جناح حركات التحرير حيث كان الجناح يعكس كافة أوجه الكفاح والنضال الفلسطيني بالملصق والصورة والكلمة، الى ان بدأت «صامد» تشارك في هذا المعرض بدأ من عام ١٩٧٤ فالى جانب الملصق هنـاك التراث الفلسـطيني من المطرزات ومنتـوجات أهلنـا في الارض المحتلة ومنتوجات «صامد» المختلفة وكانت صامد تسوق منتوجاتها المتواضعة في ذلك الوقت في داخل الجناح خلال فترة المعرض الدولي، وكان الشعب الجزائري يقبل على الشراء مؤمنا بأن الاقـدام على هـذه المنتوجات ما هو الا دعم ومساندة للشعب الفلسطيني.

وجاءت المرحلة الاخيرة في سنة ١٩٧٩ عندما تولت «صامـد» الاشراف وبشكـل مباشر عـلى

المشاركة في معرض الجزائر الدولي واصبحت تمثل منظمة التحرير الفلسطينية في كـافة المعـارض الدولية. فانتقلت نقلة نوعية. فأخذت تشارك في جناح مستقل في مقر المعارض الدولي. والاقبال على جناح فلسطين ومنتوجات «صامد». كان الظاهرة المميزة في كل عام. وكان آخرها في المعرض الأخير هذا العام حيث اكتفت كافة وسائل الاعلام الجزائرية بابراز صورة جناح فلسطين كاشعـار بافتتـاح معرض الجزائر الدولي.

ان التسهيلات والمساعدات التي قدمها الجزائر على مدار السنوات السابقة لتقييمها تقييما عاليا وما زال طموحنا اكبر بكثير. بحيث تأخذ «صامد» وضعا اكثر استقرارا وذلك من حيث الاعفاء الجمركي واقامة المعرض الدائم وذلك على قدر التزامات «صامد» اتجاه اهلنا وشعبنا في الارض المحتلة ولبنان اذ اننا ولغاية هذه السنة فان نشاطنا ما زال يتركز اصلا على المعرض الدولي فقط.

وهذا يتطلب منا مزيدا من الحرص على نوعية المنتوجات وجودتها. واجراء الاتصالات الرسمية مع الاخوة في الجزائر لتحقيق هذه الغاية.

وأنوه هنا بان الكادر المتفرغ لصامد كان حتى العام الماضي اثنين فقط بالاضافة الى الاخوة في كادر مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالجزائر الذين وقفوا الى جانب المؤسسة داعمين ومساندين لانجاح كافة نشاطاتها واخص بالذكر هنا الاخوة يعقوب الغصين والاخ رياض زيد الذي انضم الى المؤسسة في سنة ١٩٨٤.

ان مرحلة ما بعد سنة ١٩٨٢ اخذت ابعادا جديدة بحيث اصبحنا اكثر التزاما في تسويق الكثير من منتوجات المؤسسة في لبنان وذلك نتيجة الاوضاع الأمنية هناك والحاجة الماسة الى الاستمرار في الانتاج وتشغيل اليد العاملة التي لم يبق لها مورد عمل آخر ففي سنة ١٩٨٣ كان حجم الواردات من لبنان يساوي حجم الواردات للسنوات الاربع السابقة، مما ساعدنا في توفير رصيد مالي كبير كانت المؤسسة في أمس الحاجةله. لتغطية احتياجات اعادة بناء المصانع المتضـررة حتى لا تتوقف عجلة الانتاج في بيروت، وقمنا في مع نهاية سنة ١٩٨٣ بكافة الاجراءات المالية اللازمة لعملية التمويل ولكن مع تحرير معتقلي انصار في نهاية سنة ١٩٨٣. وفور وصولهم الى الجزائر. بادرت المؤسسة بتغطية كافة احتياجاتهم المالية ومنذ اليوم الاول وذلك شعورا منا بالمسؤولية. وبعد ذلك وتحديدا في شهر شباط ٨٤ صدر قرار الأخ القائد العام والقاضي بتغطية الاحتياجات المالية لمحرري انصار والقوات المتواجدة في الجزائر من رصيد مؤسسة «صامد» هناك وعليه فقد قمنا وهذا فخر للمؤسسة بتغطية هذه الاحتياجات على مدار خمسة عشر شهرا وكان اجمالي ما سلم يتجاوز...خمسة عشر مليون دينار جزائري وذلك تأكيدا لأحد أهداف «صامد» الا وهو خلق الاكتفاء الذاتي للثورة الفلسطينية. ولكن للأسف وحتى هذا التاريخ بقيت الأمور المالية ما بين المؤسسة والادارة المالية معلقة في الوقت الذي كان المفروض دعم المؤسسة والتعاون معها على أساس الصالح العام وخدمة للاهداف النبيلة. لهذه المؤسسة والثورة.

ان معاناة الفرع والارباكات التي حصلت كنتيجة لعدم تسديد الاستحقاقات المالية التي مضى عليها اكثر من سنة ونصف خلقت وضعا مربكا بين الادارة العامة للمؤسسة والفرع

وتشكل علاقة فرعنا بالفروع الاخرى جانبا هاما ونذكر من بين هذه الفروع فرعين فقط.

١ ـ على مستوى الفروع الانتاجية (بيروت).

شكلت هذه العلاقة على مدى سنوات ٧٩ ـ ٨٥ ظاهرة فريدة في التعامل اذ ان الفرع كان وما زال على استعداد لتقبل كافة المنتوجات التي تنتجها هذه الفروع.
ولكن هناك عدد من الملاحظات لا بد من ذكرها في هذا المكان لاهميتها. اذ اننا على ابواب مرحلة عمل جديدة.

٢ ـ **فرع الشارقة**:

ـ يشكل هذا الفرع بحكم موقعه حق ترانزيت لاعادة التوزيع ونتفهم جيدا الاسباب التي خلقت هذا الوضع ولكن مع ذلك لنا ملاحظات نورد هنا أهمها.

١ ـ يتم الشحن والارسال الى الفرع دون علم مسبق وتنسيق كافي لتفادي الكثير من المشاكل.

٢ ـ ارسال البضائع دون ارسال فاتورة توضع الكميات والاسعار مما يشكل ارباك في محاسبة الفرع.

١ ـ الاهتمام اكثر بالتعبئة ونوعيتها وذلك لتعرض الكثير من البضائع للتلف والضياع.

٢ ـ الاهتمام بالملاحظات التي قدمت وتقدم دوما من الفرع خاصة فيما يتعلق بالنوعية والكمية.

٣ ـ عدم ارسال مواد ونوعيات غير مطلوبة حتى لا تتكدس وتشكل عبئاً في التخزين والتسويق.

٤ ـ احترام مواعيد وصول البضائع في وقتها المحدد وخاصة في فترة المعرض الدولي.

نأمل من هذين الفرعين برغم الظروف الصعبة والموضوعية التي يمران بها ان نرتقي معهما في العمل الى اعلى المستويات لتحقيق انتاج افضل لدعم المؤسسة والعمل على تطويرها.

وهذا المؤتمر دليل على وضوح الرؤيا في المؤسسة والتي نأمل ان يكون التخطيط والبرمجة العلمية أحد أهم شعارات هذه المرحلة التي نحن في اشد الحاجة الى هذا التخطيط لتفادي الكثير من المشاكل والعراقيل.

وليكن شعارنا العمل. العمل حتى التحرير،،

والسلام عليكم.

منير سلامة

الكونغو برازافيل



يطيب لنا في هذه المناسبة التوجه بالشكر والتقدير للادارة العامة على اتاحتها فرصة هذا اللقاء للتباحث بكل موضوعية ومن موقع تحمل المسؤولية في كل القضايا التي تدعم مسيرة مؤسستنا واغناء تجربتها في الخمسة عشر سنة الماضية وفتح افاق جديدة للمستقبل لدراستها والتخطيط لتنفيذها لضمان استمرار المسيرة وللوصول الى غاياتها النبيلة.

ايها الأخوة

أن لجمهورية الكونغو الشعبية وضع مختلف الى حد كبير عن مناطق اخرى وأن هناك أموراً لا بد من أخذها بعين الاعتبار لوضع الأسس السليمة للمرحلة المقبلة ومن هذه الأمور قد يستغرب المرء كيف ان بلدا يحكمه حزب يساري متطرف وبنفس الوقت يرتبط اقتصاده وعملته بمن حكموه سنوات طوال وهي فرنسا. ولقد فاض الكيل من هذه السيطرة الاقتصادية المقبولة على مضض الى حد ان رئيس الدولة قال في آخر خطاب له: دعنا لا نخدع انفسنا ونقول اننا مستقلون فما دام اقتصادنا ليس بأيدينا فاننا ما وصلنا الاستقلال بعد. وعليه فان الشغل الشاغل لمناقشات اللجنة المركزية الأخيرة بين ٢٠ـ٣٠/٦/٨٥ كان الوضع الاقتصادي والارتباطات الاقتصادية السالفة وكيفية الخروج من هذا المأزق فالجميع ينظر ويفكر في الأساليب التي تساعدهم على التحرر من تلك الارتباطات الاقتصادية القديمة التي جعلتهم غير قادرين على تنفيذ الجزء الأكبر من مشاريع خطتهم التنموية الأولى.

ومن اللقاءات مع المسؤولين اخبرونا بصريح العبارة ان المخرج الوحيد هو التعاون مع الاصدقاء الحقيقيين وعلى رأس قائمة هؤلاء الأصدقاء م.ت.ف ومؤسساتها ولصامد «في اذهانهم صورة مميزة حيث انها الجناح الاقتصادي للثورة الفلسطينية التي بامكانهم الاستفادة من الامكانات العلمية والفنية التي لا يخفى على أحد منهم عظيم شأنها. اما التقدير والاحترام الشعبي لـ م.ت.ف وكل فلسطين لا يقل قدرا عن الموقف الرسمي فمن عاش بينهم ولمس شعورهم تجاه الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني منذ سنة ١٩٨٢ وخاصة الأشهر الأخيرة يخجل من نفسه ولكنه يتنفس الصعداء حين يجد ان بين ادغال القارة السوداء ما زال هناك شعور انساني.

ومن هنا فقد تم تأسيس لجنة الصداقة الفلسطينية الكونغولية يوم ٨٥/٥/١٢ وبرئاسة عضو المكتب السياسي وزير العمل والشؤون الاجتماعية وان ممثلي «صامد» في ذلك البلد هم أعضاء فاعلون في هذه اللجنة وهذا كما يساعدنا ويسهل لنا العمل ويقوي علاقاتنا مع المسؤولين في ذلك البلد .

ان هذا الشعور يعرفه المسؤولون في م . ت . ف من مواقف ذلك البلد في المحافل الدولية تجاه قضيتنا .

وعليه فانني اضع بين ايديكم هذا الموقف السياسي من قبل الكونغو وشعور المسؤولين وغير المسؤولين في الدولة وحاجتهم الماسة الى القدرات العلمية والفنية ورغبتهم في الخروج من مأزق ارتباطهم الذي وضعهم في وضع اقتصادي مهزوز ونظرتهم الينا اضع كل هذا بين يدي متخذي القرار لترجمة القول والكتابة والتواقيع الى خطوات عمل فعلي.

ومحاولة لاكمال الصورة فلا بد من الحديث عن امكانات الكونغو الاقتصادية فالكونغو على الساحل الغربي لوسط القارة الافريقية يمتد عمقه حوالي ١٧٠٠ كم داخل القارة وعرضه حوالي ٧٠٠ كم يمر فيه اكبر انهار افريقيا من شماله الى جنوبه وهو نهر الكونغو وتمتاز الكونغو بأن لديها اشهر الغابات في القارة الافريقية وخاصة الغابات التي زرع قسم منها في الآونة الأخيرة والتي هي أفضل انواع الأخشاب لصناعة الورق وهو بلد منتج للبترول وهناك شركات تعاقدت حديثا للتنقيب في مناطق جديدة وهنا اقول ان علاقاتهم البترولية مع فرنسا في وضع مأساوي حيث أن حصة الكونغو ٢٥٪ وهذه النسبة تعتمد على ذمة وأمانة الشركات وسبب ذلك عدم توفر الكفاءات الفنية الوطنية لحراسة حقوق الجهة الكونغولية ينتج الكونغو البن والكاكاو وقصب السكر والفواكة الاستوائية والحمضيات وقد قامت هناك صناعات خفيفة في مناطق تواجد هذه الفواكة مثل مصنع عصير المانج في المنطقة الجنوبية.

أهم مدينتين في الكونغو هما برازافيل العاصمة السياسية وسكانها (٧٠٠,٠٠٠) آخر احصاء وتبعد عن الساحل الأطلسي ٥١٠ كم حيث تقع العاصمة الاقتصادية بونت نوار وفي المدينتين سكة حديد وطيران داخلي وتتطلع الحكومة الى تنفيذ مشروع طريق برازافيل بونت نوار الاستراتيجي اقتصاديا وسياسيا.

واذا كان هناك اهتمام لدينا في هذا الأمر فيمكن طرح تفاصيله ومناقشته مع اللجان المختصة.

ان سمعة الكونغو المالية في الدوائر الدولية افضل بكثير من سمعة الدول الافريقية الأخرى وسبب ذلك هو وفاء الكونغو بتسديد التزاماتها المالية واعتقد ان تلك نقطة مشجعة للتعامل مع بلد كهذا وعملة الكونغو الفرنك الافريقي تعد من العملات الصعبة لأن ارتباطها المباشر بالفرنك الفرنسي وليس من قيود ادخال وتحويل العملة من والى البلد .

ان جمهورية الكونغو الشعبية عضو مؤسس وفاعل في الاتحاد الجمركي لدول وسط افريقيا وهي الكونغو - الكاميرون - الغابون - تشاد - جمهورية افريقيا الوسطى .

ومن مميزات هذا الاتحاد حرية تبادل الافراد والأموال والبضائع ..

ان نظرة الى الأرض الافريقية والتركيز على منطقة افريقيا الوسطى نجد ان للكونغو موقعا استراتيجيا مهما ، اضف الى ذلك ان حكومة الكونغو هي الحكومة التقدمية الوحيدة في تلك المنطقة والمحاطة بعدد من الدول المسيطر عليها من الدول الاستعمارية وأهمها زائير والتي تقع على الضفة الثانية من نهر الكونغو وقد قامت الحكومة الزائرية باعادة علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني ولهذا فالحكومة الكونغولية تتطلع الى تقوية علاقات التعاون بيننا وبينها لتدعيم موقفها الاقتصادي والسياسي تجاه شعبها والشعوب الافريقية المجاورة وما كانت زيارة رئيس الكونغو الى بعض الدول الاشتراكية في الشهر الماضي الا كرد على زيارة رئيس دولة زائير للكيان الصهيوني وتوقيعه مع قادة هذا الكيان بعض الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية.

من هذه المنطلقات والمواقف الايجابية والمؤيدة والتي تقفها حكومة جمهورية الكونغو الشعبية تجاه قضيتنا وشعبنا انطلقت « صامد » بتنفيذ خطوتها الأولى في ذلك البلد وكان ذلك في العام ١٩٧٧ حين قدمت جمهورية الكونغو معرضا لبيع منتوجات « صامد » بعد ان منحت هذه المنتوجات وكافة البضائع الأخرى التي ترغب «صامد» بادخالها الى البلد اعفاء كاملاً من الرسوم والضرائب.

وكانت نتائج العمل في هذا المعرض جيدة ومشجعة مما أدى الى التفكير في فتح معرض ثان وتم تحقيق هذه المعارض في شهر تموز من العام الماضي حيث تم افتتاح معرض كبير « لصامد » وسط العاصمة مما أدى الى مضاعفة حجم المبيعات والأرباح ، واننا الآن نفكر بافتتاح معرض ثالث في نفس المدينة نأمل ان يتم تحقيقه وذلك خلال النصف الثاني من هذا العام وأيضا هناك امكانية لفتح معارض أخرى في مناطق مختلفة من الكونغو ولكن هذا مرتبط بالقرار الذي ستتخذه الادارة العامة بصدد تنفيذ بعض المشاريع او الاستثمارات بالتعاون مع الدولة وهو ما سنعرضه عليكم فيما يلي:

لقد تم تبادل الزيارات بين المسؤولين في الكونغو ومؤسستنا في الفترة السابقة ووقعت اتفاقيات نتيجة لذلك أهمها اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والزراعي سنة ١٩٧٩ ولكن لظروف وأسباب معينة لم يتم تنفيذ هذه الاتفاقية .

وقد بقي تنفيذ هذه الاتفاقية مجمدا الى منتصف العام ١٩٨٤ حين قامت الادارة العامة بتعيين مدير لفرع الكونغو مهمته القيام بالدراسات واعادة النظر في هذه الاتفاقيات وتقديم التوصيات والاقتراحات الى الادارة العامة لاتخاذ القرار المناسب.

وبعد الدراسة والقيام بالاتصال مع المسؤولين الكونغوليين يتبين لنا أن أبواب العمل أمام «صامد» مفتوحة على مصراعيها وأن المسؤولين الكونغوليين يفضلون التعامل والتعاون مع « صامد » على أية جهة أخرى ، ولقد طرح علينا المسؤولون العديد من المشاريع لاختيار ما يناسبنا منها ، ونود ان نذكر هنا اننا باتصالاتنا مع المسؤولين كان أمامنا مبدأ لم ولن نحيد عنه وهو انتقاء المشاريع التي لا تحتاج الى رأسمال كبير وجدواها الاقتصادية مضمونة ومردودها سريع حيث ان المرحلة التي تحد بها مؤسستنا لا تتحمل المغامرة مهما صغرت . ومن هذا المبدأ تم اختيار مشروعين للبدء في الاستثمار في ذلك البلد وهي مشروع الشركة المختلطة ومشروع استثمار قطعة ارض في وسط المدينة .

١ ـ مشروع الشركة المختلط

هو عبارة عن افتتاح مكتب تجاري للاستيراد والتصدير له الأولوية والأفضلية في التعامل مع الدولة ويمكنه القيام ببعض النشاطات التجارية داخل البلد ومن أهم هذه النشاطات افتتاح سوبرماركت ، ولقد تم الوصول الى مشروع اتفاق بهذا الشأن وأهم بند من بنود هذا المشروع هو الحصول على الاعفاء الجمركي الكامل والتسهيلات الحكومية وحرية تحويل الأرباح . وستبحث تفاصيل هذا المشروع مع الجهات المختصة .

٢ ـ مشروع استثمار قطعة الأرض

لقد تم الحصول على قطعة ارض وسط المدينة مساحتها / ٩٠٠٠ تسعة آلاف متر مربع في أحسن وأجمل موقع في المدينة ويمكننا استثمارها بشروط سهلة جدا ولنا كامل الحرية في طريقة ونوعية الاستثمار وقد تبين لنا من دراسة الأمر أن أفضل طريقة لاستثمارها هو بناء عمارة تجارية وسكنية تدرس تفاصيلها مع الجهات المختصة . هذا بالاضافة الى أنه يمكن استغلال اجزاء من هذه العمارة ان قامت لنشاطات تجارية اخرى لصامد مثل فرن متكامل، ستوديو، معارض تجارية أخرى لصامد وسوبر ماركت، بالاضافة الى نشاطات أخرى تدرس في حينها. ان بناء هذه العمارة سيكون الحجر الأساسي لتأسيس شركة للمقاولات تقوم بنشاطات في هذا المجال وهذا ايضا نود مناقشته بالتفصيل مع المعنيين في هذا الأمر .

حضرات الأخوة :

عودة الى حديثنا عن عملنا التجاري في ذلك البلد ، اود هنا قبل كل شيء ان اؤكد على نقطة اساسية ارجو من الأخوة في الادارة العامة والمسؤولين الذين سيقومون بمناقشة ودراسة المرحلة المقبلة للعمل في الكونغو أخذها بعين الاعتبار والتركيز عليها وعدم القفز عنها تحت اي ظروف وهي ان العمل في المعارض الموجودة حاليا أو المنوى اقامتها في المستقبل يجب أن يبقى مستقلا في كافة النواحي المالية والادارية والتنظيمية عن النشاطات الاستثمارية الأخرى ولدينا الأسباب لذلك وستطرح هذه الأسباب مع الأخوة المعنيين .

في نهاية حديثنا اليكم نود أن نلقي الضوء على بعض المشاكل والعقبات التي واجهتنا في المرحلة السابقة والتي نعتقد ان كافة الفروع تواجهها والتي نأمل من الادارة العامة العمل على حلها والتصدي لها لتسهيل العمل وتطوير أساليبه والوصول بالمؤسسة الى المستوى الذي نطمح جميعنا بوصولنا اليه .
وأهم هذه المشاكل والعقبات هي :ـ

١ ـ ملاحظة عدم التعاون بين المكاتب التجارية والفروع والمعارض، فنحن نعتقد ان التعاون والاتصال المباشر بين المكاتب التجارية والفروع يسهل كثيرا من العمل ويعطي ديناميكية وحيوية غير متوفرة الآن .

٢ ـ ملاحظة عدم التنسيق الكافي بين الادارة العامة والفروع ، وهذا يسبب مشاكل نحن في غنى عنها ونستطيع تجنبها خصوصا مع توافر الاتصالات السلكية واللاسلكية من تلكس وهاتف دولي .

٣ ـ ارسال بضائع غير مناسبه للفرع الذي ترسل اليه هذه البضاعة ، لذا نرجو من

الأخوة المسؤولين عن اختيار وشحن البضائع للفروع التأكد قبل الاختيار والشحن من صلاحية هذه البضاعة للبيع في البلد الذي سترسل اليه هذه البضائع وتوضع في المستودعات فقط . واننا نعتقد ان الادارة العامة تشاركنا هذا الرأي .

٤ ـ ملاحظة عدم أخذ رأي المسؤول المباشر عن تسويق البضائع عن نوعية ما يصلح للبيع لديه .

اننا نود التأكيد هنا بأنه يجب أن يكون للمسؤول المباشر عن تسويق البضائع في الفرع المعني الدور الأول والكلمة الأولى في اختيار نوعية البضائع لأنه هو الذي يعرف ما يصلح للبيع لديه ويفهم اذواق الناس وهذا مما يساعد على سرعة دوران البضائع وعدم تكديسها في المستودعات لأنه عندها يكون هو المسؤول عن تسويق ما اختاره من بضائع .

٥ ـ عدم دراسة الأسعار المرسلة من قبل الادارة العامة :
وهنا نود أن نشير الى أن الفرع هو فرع للمؤسسة وليس تاجر غريب وان ارباح أي فرع هي في النهاية أرباح للمؤسسة ككل، لذلك يجب دراسة الأسعار المرسلة من الادارة العامة الفرع المعني دراسة جيدة وترك هامش ربح معقول للفرع وهذا أيضا ما يشجع مدير الفرع أو المعرض على بذل مجهود اكبر للحصول على أعلى قدر ممكن من الأرباح للمؤسسة .

٦ ـ نلاحظ عدم وجود أي اتصال بين الادارة المالية المركزية والفروع ، لذلك نقترح ان تقوم الادارة المالية بارسال كشوفات حساب الفرع المعني لكل شهر بالبريد او بواسطة التلكس وذلك لمطابقتها في الادارة المركزية لدى الفرع بحساب الفرع لدى الادارة المركزية وحل جميع الاشكالات ان وجدت في حينها وليس الانتظار الى آخر المقام .

اخيرا أيها الأخوة، ندعو لكم بالتوفيق والنجاح في عملكم لما فيه خير وتطوير المؤسسة ولمؤتمركم هذا بالنجاح والوصول الى غاياته التي عقد من أجلها .

وفقكم ووفقنا الله
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. خليل أبو علي

غينيا بيساو



يعتبر مشروع التضامن الفلسطيني في غينيا بيساو من أهم المشاريع الزراعية وأكبرها. ليس في هذا الكلام مبالغة أو مفاخرة وانما باعتراف كل من زار المشروع من وزراء ووكلاء وزارات أو خبراء أجانب وخاصة مبعوثي الأمم المتحدة الذين يجرون دراسات اقتصادية في البلد. وتعلق الدولة آمالاً كبيرة على مشروعنا وتعتبره حاليا نموذجا يقتدي به على الصعيد الزراعي، حيث مشاريع الدولة الزراعية لا تحرز أي تقدم يذكر بالرغم من الامكانيات الكبيرة التي لديها وتجدر الاشارة هنا الى أن الدولة لا يوجد لديها دراسات عن طبيعة الأرض والأمراض والآفات التي تصيب المزروعات أو على صعيد أصناف وأنواع المحاصيل والمنتوجات الزراعية التي يمكن أن يناسب مناخ وظروف البلد الطبيعية. ولكننا استطعنا من خلال عملنا وفي فترة قصيرة أن نتوصل الى نتائج ايجابية ونحرز نجاحات جيدة في هذا المجال.

لقد بدأ العمل في مشروع صامد الزراعي في بيساو منذ ما يقارب الخمسة أعوام وبغض النظر عن عدم وجود دراسة مسبقة وافية عن طبيعة العمل وامكانيات البلد الاقتصادية وظروفها والأرض التي أقيم عليها المشروع كانت عبارة عن غابة متشابكة وبعد الاستصلاح تبين أنها أرض رملية معدمة بغض النظر عن هذا وذاك. فقد واصلنا العمل واضعين نصب أعيننا هدفا حدده الأخ مدير عام مؤسسة صامد حين قال: (يجب أن نخلق شيئا من لا شيء).

وهكذا بالفعل حدث، فرغم الصعوبات والمشاكل والاخطاء استطاع المشروع أن يشق طريقة ويتقدم العمل فيه الى أن وصل لمرحلة الانتاج ووضعه الحالي.

لقد اصبحت المساحة المستغلة من المشروع الآن حوالي ١٢٠ هكتاراً منها في هذا العام تم استصلاح اربعين هكتار تحتل جزءا بسيطا منها المباني التي تشمل سكن الكوادر والمشروعات ومبنى الادارة ومحطة التوليد الكهربائي والمنجرة والمحددة وكراج الميكانيك وكذلك الآبار الارتوازية ومجموعها ثلاثة وبعض المنشآت الصغيرة.

وأمّا باقي الأرض فهي مستغلة ومزروعة تتخللها الطرقات بين القطع الزراعية وقد حضرت لجنة حكومية في أوائل هذا العام وقامت بتحديد أرض المشروع بـ ٧٠٠ هكتار كمرحلة أولى وسنقوم بموسم الجفاف القادم باستصلاح المزيد من الأرض بقدر المستطاع.

ينقسم المشروع في عمله حاليا الى قسمين رئيسيين هما: ـ

١ ـ القسم الزراعي

٢ ـ القسم الصناعي

فيما يخص القسم الزراعي لقد تم انجاز ما يلي: ـ

١ ـ الاناناس: ان مجموع شتول الأناناس المزروعة الآن وصل الى ثلاثمائة وأربعون ألف شتلة. وللوهلة الأولى يبدوا هذا الرقم صغيرا جدا خاصة وأن العمل وزراعة الاناناس بدأت قبل أربع سنوات لكن هذا العدد ضخم جدا بالنسبة لغينيا بيساو حيث لا تتوفر الشتول ويعتبر مشروعنا هو المنتج الأول للأناناس، ليس فقط من حيث الكميات بل من حيث الجودة أيضا وفي هذا العام تم انتاج أربعين طن من الاناناس ويتم التحضير الآن لزراعة ما يتم الحصول عليه.

١ ـ من شتول المشروع وهي الطريقة الوحيدة التي نستطيع بواسطتها زيادة المساحة المزروعة وفي خطتنا زيادة العدد الى النصف مليون شتلة.

٢ ـ الموز: مجموع ما تم زراعته الآن حوالي ٢٣ ألف شجرة موز من النوع الجيد.

٣ ـ مانجا: ٣٥٠٠ شجرة وسيتم رفع العدد الى خمسة آلاف شجرة هذا العام.

٤ بوجايا: هناك خمسمائة شجرة تمت زراعتها في العام الماضي وفي خطتنا زيادة العدد الى ٢٠٠٠ شجرة الحد الأدنى.

٥ ـ الحمضيات ومجموعها ١٧٠٥ شجرة معظمها من الليمون والباقي برتقال ومندرين وهي الآن في طورها الأول من الانتاج ولم نضع في خطتنا التوسع في هذا المجال لعدم توفر الأصناف الجيدة وجميعها أصناف محلية.

٦ ـ الافوكادو: لأول مرة في تاريخ غينيا بيساو الزراعي سيتم ظهور ثمار الافوكادو في الأسواق وقد نجح بشكل يدعو الى الفخر والاعتزاز حيث تم زراعة ٦٨٥ شجرة منها أكثر من خمسين شجرة بدأت الانتاج وبكميات كبيرة ونظرا لصعوبة الحصول على شتول الافوكادو فقد قررنا زيادة العدد ويجري التحضير لزراعة جميع ما نحصل عليه من بذور من انتاج المشروع وهي عملية صعبة وطويلة ولكن ليس هناك أمامنا مخرج آخر

هذا بالاضافة الى أشجار الكاجو التي تمت زراعتها على سور المشروع وعلى الطرقات.

أما بالنسبة للخضروات فقد تم تحقيق نجاحات كبيرة في معظم الاصناف وخاصة البندورة حيث اعطى الهكتار الواحد ثلاثين طنا من النوع الجيد والحجم الكبير وبما ان الخضروات ليست من المزروعات الدائمة فتزرع لتغطية السوق المحلي وحسب الطلب. الا اننا لا نعتبر هذا كثيرا بالنسبة لطموحاتنا وبالرغم من امكانيات البلد المحدودة بل المحرومة وظروف البلد الاقتصادية القاسية جدا فان هذا التقدم والخبرة على المستوى الزراعي يعتبر انجازا كبيرا لغينيا بيساو والجميع يتحدث عن عمل الفلسطينيين وقدرتهم وامام هذا النجاح وطموحاتنا توجد صعوبات وعقبات جمة. فبالاضافة الى عدم توفر المواد الاولية من شتول وبذور ومعدات زراعية واسمدة كيماوية منها والعضوية وبالشكل المطلوب، والتي نحتال عليها كثيرا ونؤمن الحد الادنى من احتياجاتنا من السوق المحلية عند وجودها، ومثال على ذلك قمنا بالحصول على اسمدة كيماوية وبعض المعدات الزراعية مجانا واحيانا نشتري بعض المواد مثل مضخات رش المبيد والسماد العضوي والادوية الكيماوية وغيرها. بالاضافة الى ذلك فان التربة فقيرة جدا وهي عبارة عن شاطيء رملي للمحيط الاطلسي الذي لا يبعد ١ كم عن المشروع يضاف الى ذلك الامراض والحشرات الضارة فالتربة موبوئة بكثير من الامراض والحشرات وكما ذكرت فان طموحاتنا تتعدى ما تم انجازه ونطمح الى الخروج من الحلقة التي تدور حولها على صعيد الانتاج وتسويقه في السوق المحلي رغم ضعفه فاننا نطمح ايضا الى زيادة الانتاج وزيادة الانتاج تحتاج الى سوق للتصريف وهذه المشكلة تواجهنا، حيث نخططلتصديره الى الخارج وتصطدم خططنا بالواقع الاليم الذي تعيشه البلد. حيث المواصلات تكاد ان تكون معدومة فلدى البلد طائرة واحدة تسير رحلاتها الى دولتين مجاورتين فقط والطرق البرية ليست معبدة وسيئة للغاية. وبالرغم من هذا فقد اجرينا ونجري محاولات كثيرة وجدية على هذا الصعيد وهناك امل في كسر الجمود في التصدير وفتح ثغرة ولو صغيرة الى البلد المجاور اي غامبيا حيث جرت زيارة ميدانية الى السوق في غامبيا وشارك بها كل من الاخوة مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وساتر ذيب والمهندس الزراعي للمشروع بالاضافة الى زيارات سابقة ونستطيع ان نقول انه اذا توفرت المواصلات فبامكاننا تسويق منتجاتنا هناك. وعلى هذا الصعيد ايضا قمنا بطلب شبكة ري بالاضافة الى الشبكة الموجودة وقدرتها ري ٤٥ هكتار وسنقوم بحفر بئر ارتوازي جديد.

اما الجانب الآخر الا وهو القسم الصناعي فهو يتمثل في المنجرة والمحددة اللتين تكملان بعضهما البعض فقد اقتصر عملهما في البداية على تجهيز المشروع بما يحتاجه من اثاث وتجهيزات اخرى بالاضافة الى بعض التصنيعات القليلة لافراد يعلمون بوجود منجرة في المشروع وفي الفترة الاخيرة اي ابتداء من بداية عام ١٩٨٤ بدأت المنجرة تأخذ دورها تدريجيا وحسب الامكانيات المتوفرة لدينا وبالاخص على صعيد الكادر الفني فقد قمنا بعرض انتاجنا داخل البلد وعلى جميع من يزر المشروع مما ادى الى توافد العديد من ذوي الاهتمام. واطلعوا على المنجرة وعملها والنماذج التي تم تصنيعها وبعد ذلك قمنا بتجهيز بعض السفارات والكثير من الزبائن بشكل فردي وبعض الوزارات وعلى سبيل المثال وليس الحصر فقد طلب الرئيس تجهيز سفارة غينيا بيساو في كوناكري وكذلك قمنا بتصدير مقاعد دراسية الى غامبيا وتأثيث مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالاضافة الى العديد من الطلبيات التي تنتظر دورها مع العلم انه توجد للدولة منجرة كبيرة بالاضافة الى اصحاب المهنة الافراديين. الا ان جودة الانتاج وسرعة الانتاج جعلت الكثيرين يتوجهون الى المشروع الفلسطيني. وكما هو الحال في الزراعة فان طموحاتنا أكبر على الصعيد الصناعي ونصطدم بنفس مشكلة الأسواق والمواصلات للتصدير.

ولا بد من الاشارة هنا الا أن تكاليف التصنيع تعتبر الى حد ما كبيرة نظرا لاضطرارنا لتأمين جميع احتياجات المنجرة ما عدا الأخشاب طبعا من أسواق البلدان المجاورة لعدم توفرها في السوق المحلية، وان حصل توفر بعضها لا تستطيع الحصول على الكميات المناسبة وهذا يعني دفع المزيد من العملة الصعبة في الوقت الذي نحاول فيه التخفيف من مصاريف المشروع من العملة الصعبة ولهذا يتم التركيز على مشكلة التسويق في الاسواق الخارجية وبالنسبة للمصاريف فان هدفنا الآن الاعتماد في تغطية مصاريف المشروع من انتاج المشروع نفسه واستطيع أن أقول أننا في هذا العام حققنا تقدما ملحوظا في ذلك ولو ألقينا نظرة على الواردات والمصاريف من ١/١/١٩٨٥ الى ٣٠/٦/١٩٨٥ فاننا نجد أن الكلفة تميل لصالح الاولى.

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع القول أن أفاق تطور العمل والتوسع تدعو للتفاؤل اذا ما حلت المشاكل التي تواجه المشروع كمشكلة التصدير وتوفير المواد اللازمة التي لا يمكن ايجادها في السوق المحلي وكذلك مشكلة الكادر الفني.

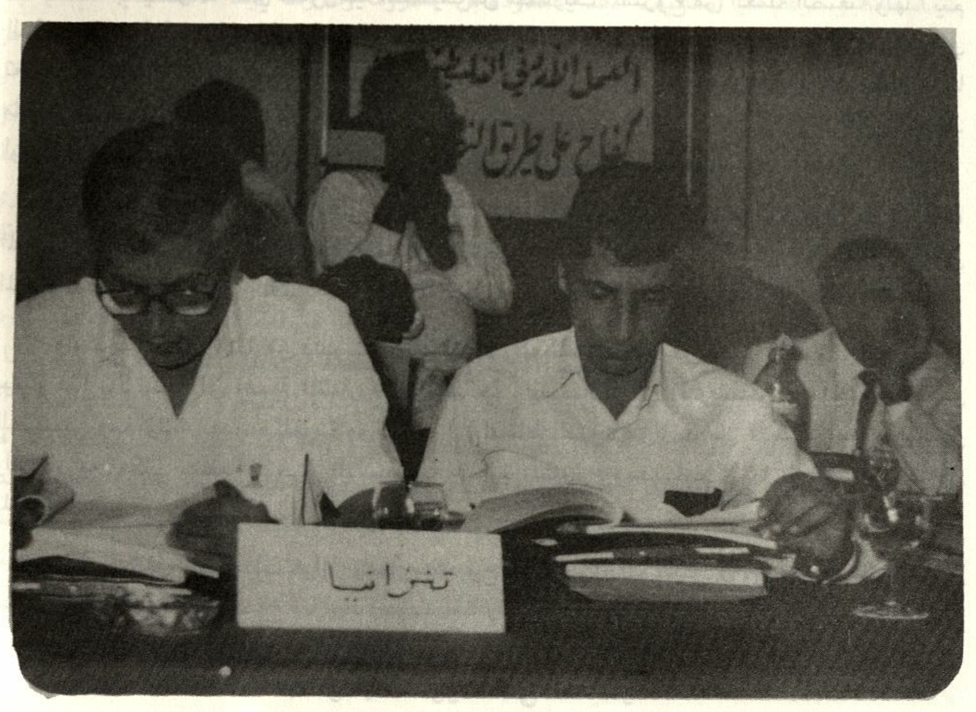
وأوكد على الكادر هنا لان ذلك يتصل بالالتزام والعطاء والقدرة على تحمل الظروف الحياتية في بيساو هذا بالاضافة الى أهمية المشاريع الاقتصادية والسياسية في أفريقيا في مواجهة التغلغل الصهيوني ومحاولاته العديدة للعودة من جديد الى النقاط السوداء ولا بد من الاشادة هنا بالتنسيق والتعاون بين مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وادارة المشروع مما ساهم في حل العديد من مشاكل المشروع.

وأخيرا أنقل لكم تحيات كوادر وعمال مشروع التضامن الفلسطيني في بيساو وتنمياتهم لمؤتمر صامد الثالث التوفيق والنجاح بما يخدم مؤسستنا وقضيتنا العادلة.

«وانها لثورة حتى النصر»

أحمد عمر

تنزانيا



مشروع تنزانيا ما يزال تحت التأسيس .. حيث بدأ العمل به منذ ستة اسابيع .. وسيتم افتتاح معرض صامد والسوق الحرة في زنجبار اوائل الشهر القادم بعد اكتمال وصول البضاعة ، فيما تستكمل مباحثات مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية الاخ عبد العزيز ابو غوش لتوقيع اتفاقية فتح سوق حرة في دار السلام عاصمة تنزانيا التي تم الاتفاق المبدئي حولها .

وخلال الفترة القصيرة هذه يمكننا ملاحظة الاتي :ـ

١ ـ نوصي الادارة العامة بدراسة سياسة التسعير المنوي تطبيقها وذلك نظرا لانخفاض مستوى المعيشة ..

٢ ـ نوصي بضرورة الاهتمام بعدم تكديس البضاعة حيث ان القدرة الشرائية تبدو محدودة وعدد سكان جزيرة زنجبار وملحقاتها نصف مليون نسمة .

٣ ـ نوصي بضرورة الاهتمام بعملية التعبئة والشحن .

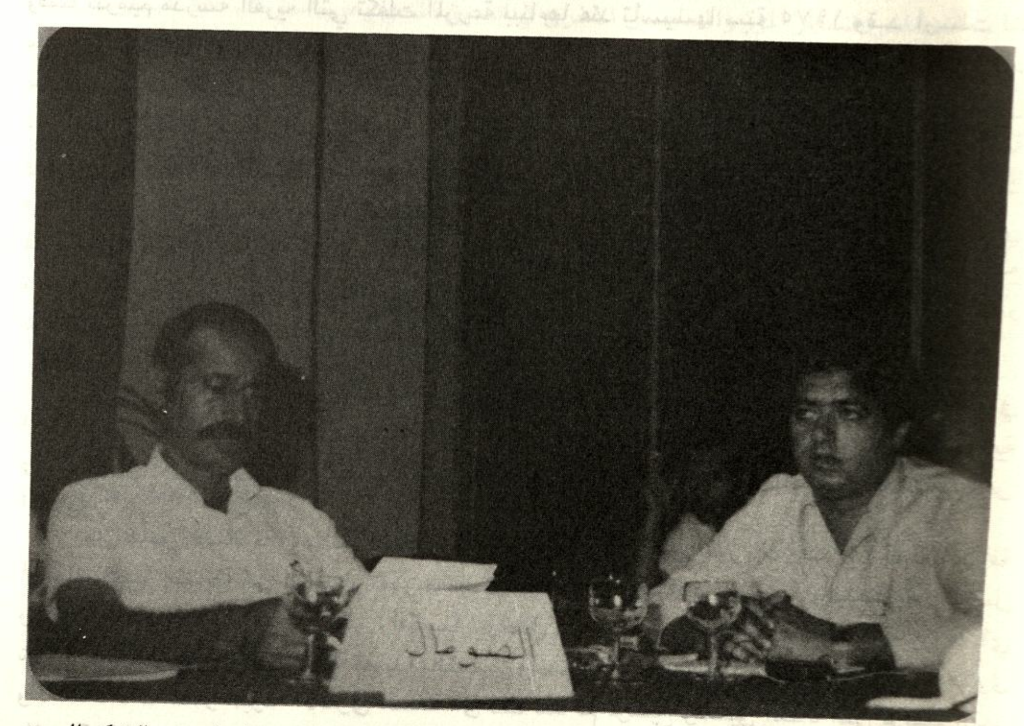
٤ ـ نوصي بتنويع الموديلات والتخفيف من كمية المقاسات الكبيرة والاهتمام بنوعية المرسل .

نأمل ان نستطيع تحقيق اماني واهداف المؤسسة بالتعاون مع الادارة العامة.

وانها لثورة حتى النصر

عاطف ميداني

الصومال



يسرني في هذا اليوم الذي ينعقد فيه المؤتمر الثالث لمؤسسة « صامد » ان أتوجه بالشكر العميق للادارة العامة لدعوتنا للمشاركة في هذا المؤتمر لمناقشة أوضاع المشاريع والانجازات التي حققتها الكوادر الفلسطينية اضافة الى ذلك الانجازات التي حققت في البلدان الشقيقة والصديقة من خلال المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية .

ان الانجازات التي حققتها مشاريع « صامد » في دول كثيرة وخاصة الدول الافريقية قد ساهمت مساهمة فعالة في مساعدة سكان المناطق التي تتواجد فيها هذه المشاريع وذلك عبر تدريب العمال الافارقة على الاعمال الزراعية والميكانيكية والتجارة والحدادة ، ان هذه المشاريع قد ساهمت باستيعاب أيدي عاملة افريقية اضافة الى الخبرة التي يكتسبونها فمثلا المشروع الزراعي المتمثل بمزرعة فلسطين في الصومال قد استوعب حوالي المائتين عامل منهم الدائمين والعمال الموسميين. هذا وان وضع المشروع الزراعي الآن في الصومال قد بدأ يتحسن بعد سبعة أشهر من الجفاف الشديد الذي ضرب دولا افريقية كثيرة ومن ضمنها الصومال وأثيوبيا التي ينبع من أراضيها النهران جوبا وشبيلي اللذان يغذيان الصومال بمياه الري ولقد خسرنا خلال هذه المدة الكثير حيث كان من أسوأ سنوات الجفاف منذ سنين خلت ، ونتيجة لذلك فقد تحملت مزرعة فلسطين في الصومال بتوفير ماء الشرب لسكان المنطقة البالغ عددهم عشرة آلاف نسمة حيث كانوا سابقا يعتمدون على الشرب من مياه

النهر كان هذا العمل مبادرة منا ولقد شكرنا عليها من قبل السلطات المحلية ، اضافة لماء الشرب فقد قمنا باغاثة السكان المحليين بمعونات عينية تتمثل بالمواد الغذائية الضرورية والادوية اضافة الى ذلك قامت المزرعة ببناء مسجد للقرية وقد كلف بناء هذا المسجد مبلغ ما يزيد عن (٥٠٠٠٠) شلن صومالي وقمنا بترميم مدرسة القرية التي تكفلت المزرعة ببناءها عند تأسيسها سنة ١٩٧٥ وقد أرسلت لنا مديرية التربية والتعليم الشكر والامتنان لمؤسسة « صامد » على هذا العمل الذي قمنا به والذي زاد من قوة الترابط بيننا وبين الشعب الصومالي عامة والسكان المحليين خاصة وكان هذا الشيء ملموس جدا عند استقبال السكان المحليين لوفود الادارة العامة حيث استقبلوا استقبالا حارا مزوجهاء المنطقة والسكان ونتيجة لهذا الجفاف الشديد بدأنا بتنفيذ خطة لتوفير المياه لتقينا من شر الجفاف اذا حدث وقمنا بالخطوة الاولى بتعميق بركة مساحتها ٢٠٠ دونم وحفرت على عمق يزيد ٢,٥ متر بذلك تستوعي هذه البركة كمية من المياه وتزيد عن نصف مليون متر مكعب ولقد كلف حفر هذه البركة حوالي ربع مليون شلن صومالي اضافة الى ذلك سنبدأ في القريب العاجل بحفر البركة الاخرى وتعميقها التي تقدر مساحتها بـ ٣٥٠ دونم وستحفر على عمق ٣ امتار لتستوعب كمية من المياه تقدر بمليون متر مكعب .

اما بالنسبة للآبار الارتوازية فيوجد لدى المزرعة ٣ آبار ارتوازية ولكن بالنظر الى فقدان الوقود في اوقات كثيرة وغلاء أسعاره علاوة على ان الآبار محفورة على اعماق قليلة فانها تصبح غير اقتصادية وخاصة لري الموز الذي يحتاج الى مياه كثيرة ولذلك فانني اقترح حفر ٣ آبار باعماق واقطار اكبر من الحالية .

من ضمن خسائرنا في موسم الجفاف فقدنا مساحات كبيرة من الموز تقدر بـ ٢٥٠ دونم اضافة الى ذلك فقدنا مساحة من الخضار تقدر مساحتها بـ ٦٠ دونم كانت مزروعة بالبندورة والبصل والفلفل ، الباذنجان،البامية ، الخيار ، الكوسا ، وخلال سبعة شهور من الجفاف لم نستطع زراعة أي شيء .. اما الان فان وضع المزرعة قد بدأ بالتحسن واصبح لدينا اطمئنان من جراء حفر البركة الاولى والاستعدادات لحفر البركة الاخرى اضافة الى ذلك فقد تم توسيع وتعميق القناة التي تربط النهر بالمزرعة وكان هذا على شكل اشتراك بين المزارع على تسديد نفقات حفرها وتعميقها لاستيعاب كمية اكبر من مياه النهر .. الخطة الموجودة الآن لدينا هي ان يكون في المزرعة مساحة من الموز تقدر بـ ٧٥٠ دونم اضافة الى ذلك زراعة٧٥٠دونم من السمسم وزراعة مساحات من البطيخ والشمام والذرة بـ ١٠٠ دونم بسياج شبكي والموجود لدينا في المزرعة لتجنب فتك قطعان الخنازير البرية بالمحصول اضافة الى ذلك زراعة مساحات محدودة من الخضار تقدر بـ ٣٠ دونم لاستهلاك الكوادر الفلسطينية ولبيع الكمية الأخرى للسوق المحلي .

المشاكل التي تعاني منها المزرعة كما يلي :ـ

١ ـ اكبر المشاكل التي تعاني منها الصومال هو وجود حيوانات برية بكمية كبيرة تفتك بمحاصيل كثيرة،من هذه الحيوانات كميات كبيرة من الخنازير وفرس النهر والنيص . هذه الحيوانات تفتك بالذرة والشمام والبطيخ ونحاول قدر الامكان مكافحتها مع السكان المحليين وتساعد في ارسال مسلحين واخراجها من المزارع .

٢ ـ مشكلة البذور: تعتمد على استيراد البذور المحسنة من الخارج والغير متوفرة في الصومال.

٣ ـ مشكلة قطع الغيار للآليات : تقريبا شبه مفقودة ونعتمد على استيرادها من الخارج .

٤ ـ السرقات الفردية من سكان المنطقة وتكون هذه السرقات حوالي ٢٠٪ من انتاج المزرعة .

٥ ـ قلة الأيدي العاملة في موسم الأمطار .

٦ ـ انخفاض أسعار الموز والمحاصيل الأخرى في السوق المحلي وعدم استيعاب هذا السوق .

بعد ان عرضنا المشكلات الأساسية يمكنني أن اقول بثقة اننا بجهود كبيرة تجاوزنا مشكلة الجفاف واصبح في امكاننا ان نتحمل شهور طويلة من الجفاف بعد ان تم انجاز المشروع المائي الذي سيوفر مخزوناً كبيراً من المياه لشهور طويلة.ووفقا لخطة التوسع التي تحدثت عنها فسيصل حجم الانتاج في بداية عام ١٩٨٧ الى ٧٥٠ دونم موز و٧٥٠ دونم سمسم بالاضافة الى مساحات من الخضار . الا ان المشكلة الوحيدة الاساسية الاخرى هي مشكلة اذن التصدير للمنتوجات والتسويق الخارجي . وحل هذه المشكلة لا يتوقف على جهود ادارة المشروع الزراعي وحده وانما كذلك عن تنسيق جهود الادارة العامة مع جهود المكتب التنفيذي في الصومال ومكتب منظمة التحرير الفلسطينية في مقديشو . اما فيما يتعلق بالانتاج فان كوادر المشروع كفيلة بتحقيق التوسع في تطوير الانتاج وخدمة مشروعات التنمية وتطوير التعاون الاقتصادي بين الثورة الفلسطينية والصومال .

المهندس عصام عمران

غينيا كوناكري



قبل البدء بالحديث عن أنشطتنا المختلفة في كوناكري لا بد من اعطاء لمحة عامة عن الحياة من مختلف جوانبها لتساعدنا على رسم صورة اوضح لطبيعة نشاطاتنا واهمية استمرارنا في هذا الاتجاه .

أ ـ الاهمية الجغرافية :

تعتبر غينيا همزة وصل اساسية في منطقة غرب افريقيا ومن يسيطر عليها يسهل عليه السيطرة والتأثير على المناطق المجاورة لها . فهناك ست دول افريقية مجاورة لها هي « سيراليون ، ليبريا ، ساحل العاج ، مالي ، السنغال وجمهورية غينيا بيساو »، بالاضافة الى كونها ميناءا مهما وحيويا على الأطلسي ومن أقرب البلدان الافريقية الى الأميركيتين .

ومن هنا كان وما يزال الصراع قويا لادخالها ضمن دائرة النفوذ بين الدول الكبرى وتزداد اهمية غينيا الجغرافية اذا ما علمنا أن قبائلها الرئيسية الثلاث والتي تشكل فيها دولة غينيا الحديثة ، وهي « القوة » ذات الاصول العربية والسوسو والمالنكي ، وتشكل جزءا مهما من وضعها الديموغرافي .

ومن هنا كان اهتمامنا منصبا في الفترة الأخيرة على محاربة التواجد الصهيوني والذي يطرق أبواب القارة الآن بوسائل مختلفة لما قد تسببه هذه الحالة من انتكاسة لمجمل نشاطاتنا في المنطقة .

ب ـ الاهمية الاقتصادية :ـ

يقول خبراء الاقتصاد الغربيون ان غينيا ستصبح خلال العشر سنوات القادمة بالنسبة الى غرب افريقيا ، كالسعودية بالنسبة للخليج والعالم العربي ، والأراضي الغينية تحتوي على ثروات هائلة غير مستغلة حتى الآن حيث تحتوي تربتها على الثروات الطبيعية الكثيفة والمعادن على اختلاف أنواعها وهي تنتج في العام ٧٠٨ آلاف طن من الالمنيوم .

و ١٢,٢٢٠٠,٠٠٠ طن من القصدير وفيها أكبر احتياط مكتشف في العالم حتى الآن .

و ١٠٠,٠٠٠ قيراط من الألماس بالاضافة الى اكتشافات واسعة في هذا المجال سيرفعها الى ثالث دولة في العالم بعد جنوب افريقيا ـ والاتحاد السوفياتي .

وبالاضافة الى كميات هائلة من الحديد والنحاس والذهب فضلا عن اكتشافات ذات أهمية للبترول ، وتبلغ الديون حوالي ١,٥ مليارون ، تستطيع غينيا تسديدها في أقل من عام .

بالاضافة الى أن غينيا وبالرغم من الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها أكثر من ٣٤ دولة جنوب الصحراء فهي لا تزال تتمتع بكميات هطول امطار معقولة جدا ، وعادة تصل الى حوالي ستة أشهر في السنة .

بالاضافة الى الانهار والسدود التي لو أحسن استغلالها لخلقت طفرة واسعة في مجالات الصناعات الزراعية المختلفة .

وهذا ما يفسر تكالب الدول والشركات والمؤسسات الاجنبية المختلفة لايجاد موطىء قدم على الأراضي الغينية في هذه المرحلة .

ج ـ الوضع السياسي :ـ

ان الحديث عن الوضع السياسي في غينيا وتأثيره على الاقتصاد سيقودنا بالتأكيد للحديث عن تجربة الرئيس أحمد سيكوتوري ، والتي استمرت ربع قرن من الأمن ، فمثالية الرئيس قادته الى نظرية أن الأرض والثروات الطبيعية يجب أن يستغلها اصحابها الحقيقيين حيث قام بحبس نفسه وشعبه ردحا من الزمن اغلق خلالها البلاد ، وحاول انشاء مؤسسات جديدة وفقا لمفاهيمه الخاصة للتطور ، وقد أدت هذه الحالة في ظل غياب الادارات الحديثة والقاعدة المادية المناسبة لذلك ، الى شلل كامل في جميع هياكل الدولة ومؤسساتها وساعدت على تفشي مظاهر الفساد والرشوة ، فطيلة الربع قرن الماضية لم تبنى بناية واحدة في كوناكري ، ولا طرق ولا ماء ولا كهرباء بالاضافة الى اختفاء الخدمات بشكل شبه كامل ، واختفت كذلك الشرائح الاجتماعية فالكل في فقر مدقع ما عدا المنتفعين من النظام والسلطة ، وكان سيكوتوري بحسه العميق يدرك ذلك ادراكا جيدا فقد حاول في الفترة الاخيرة من حياته القيام ببعض الاصلاحات ولكن اية محاولة لترميم النظام لم تكن مجدية على الاطلاق .

ولكن سحر سيكوتوري الخاص ، وشخصيته الخارقة ، ونزاهته النسبية كانت دائما هي الحكم وهي نقطة التوازن عند كل منعطف في تاريخ البلاد .

وعندما استلم العسكريون السلطة بعد رحيل الفقيد ، كانت غينيا تعاني من حالة الفوضى الشاملة

في جميع هياكل ومؤسسات الدولة ، وبالتالي فان الرغبة وحدها لن تكون كافية لتغيير منهجية استمرت اكثر من عشرون عاما ، على ان الشيء المؤكد حتى الآن أن هناك توجها حقيقيا لدى السلطة لاتباع النظام الليبرالي في الاقتصاد ، مع ما يرافقه من انفتاح في العلاقات الخارجية والداخلية ، ولكن وضمن هذا التوجه فهناك الكثير من المشاكل التي يجب التغلب عليها وايجاد حلول سريعة لها ، سنأتي على ذكرها فيما بعد .

وضمن هذه المعطيات بدأنا العمل في كوناكري ، بحذر شديد تحدونا رغبة اكيدة في النجاح لما فيه خير ثورتنا وشعبنا .

أولا : ١/١ نشاط المكتب التجاري الحالي :-

بدأت في الواقع فكرة القيام بنشاطات تجارية مختلفة في كوناكري بخلاف المشروع الزراعي بدأت تتبلور في وقت متأخر نسبيا لمجموعة الظروف السياسية التي سبق عرضها، وبالتحديد فقد بدأت الافكار تتبلور بعد وفاة سيكوتوري ولم نبدأ العمل بهذا الاتجاه الا في بداية ١٩٨٥ بعد الهدوء النسبي الذي رافق استلام العسكريين السلطة . حيث تم استئجار مكتب وتم تجهيزه بضرورات العمل ، ونستطيع القول أن الستة اشهر الاولى كانت مرحلة تاسيسية تم فيها تنفيذ العمل ، وتجهيز بعض المشاريع ، بالاضافة الى بعض النشاطات التي تخص المشروع الزراعي .

١ - أ - القيام بجميع مشتريات المشروع الزراعي سواءا من السوق المحلية او الاسواق الدولية المختلفة .

ب - القيام بجميع عمليات التسويق المحلية مثل البيض والدجاج ، والخارجية متمثلة في الاناناس ، وتجهيز لجميع العقود القانونية اللازمة لذلك .

٢ - تم تجهيز المعرض التجاري بالكامل واستصدار ترخيص شامل له في مجالات البيع والشراء المختلفة وقد استلمنا مجموعة من البضائع المخصصة للمعرض ونأمل أن يبدأ في عمليات البيع مباشرة بعد عودتنا بانتظار وصول باقي البضاعة .

٣ - القيام بالدراسات اللازمة والبدء بتنفيذ المشاريع التالية :-

أ - ترخيص شامل للمكتب التجاري - استيراد - تصدير .

وقد واجهنا في هذا المجال عقبتين رئيسيتين :-

١ - لقد كان للدولة موقفا خاصا من موضوع الفصل بين المزرعة والمكتب التجاري والضمانات بخصوص ذلك ، خصوصا وأن جميع معدات المشروع الزراعي معفاة من الرسوم الجمركية . حيث تم حل هذه المشكلة بالعمل على ايجاد تسمية SAMED Internatiol TRADING Company كعمل من خلال المكتب التجاري

٢ - هنالك مرسوم جمهوري صدر بخصوص تنظيم التجارة يتطلب ايداع مبلغ ١٥٠ الف دولار في البنك المركزي الغيني كضمانة لاي تلاعب في المستقبل ونعمل الآن على حل هذه المشكلة حيث هنالك وعد بأن لا تتعدى حصتنا مبلغ ٢٠ الف دولار .

٣ - نحاول في هذا المجال ايجاد مخرج للاعفاءات الجمركية ، بحيث لا تتعدى النسبة الجمركية على بضائعنا بنسبة ١٥٪ وفق النظام المعمول به للدول الاكثر رعاية

وبالمقابل فاننا نقوم باجراء الدراسات اللازمة لاسعار المنشأ لمختلف المواد الانشائية والغذائية ومن مصادر مختلفة تمهيدا للبدء في نشاطاتنا في هذا المجال .

ب - تم الانتهاء من دراسات وتسجيل الشركة الفلسطينية للانماء الريفي وهي تحت اسم SOPAGRO وهي شركة فلسطينية مئة في المئة وهي ذات شقين ١) الاول في مجالات الحفر والتنقيب على المياه والمعادن في جميع الأراضي الغينية ، ونأمل بوصول بعض الخبراء لاستكمال بعض الدراسات الفنية مع الدولة في هذا المجال بالاضافة الى المساعدة في ايجاد التمويل اللازم . بما قد يعود به من نفع كبير على نشاطاتنا المختلفة ، بالاضافة الى انه قد تم فتح حساب خاص باسم الشركة بمبلغ مليون سيلي ، اي ما يعادل الخمسين الف دولار .

الشق الثاني وهو شركة زراعية وهي كذلك فلسطينية مئة في المئة للعمل في كافة المجالات الزراعية وخصوصا زراعة الصويا ، لتزايد اهمية هذا النوع من الزراعة عالميا ، وقد ترك المجال مفتوحا بخصوص الشركة الزراعية لممارسة اعمالها في الوقت المناسب .

ج - بالاضافة الى الدراسات التالية والتي سيرد تفصيلها فيما بعد :-

١ - دراسات بخصوص الحصول على قطعة ارض لانشاء بناء عليها لغرض الاستثمار .

٢ - دراسات بخصوص انشاء شركة بناء لما قد تحققه من أرباح في المستقبل .

٣ - دراسات بخصوص انشاء مخبز آلي .

ثانيا: ٢/١ الطموح والتوقعات :

اننا نطمع هذا العام بالبدء بالنشاطات التالية :-

أ - المعرض :

اننا نأمل وصول باقي البضائع المرسلة لنا، في القريب العاجل لكي يتم افتتاح معرضنا في كوناكري، حيث استلمنا الجزء المرسل من هنغاريا ودمشق حيث نأمل ان يكون الاقبال عليها جيدا .

ولا يسعني في هذا المجال الا الطلب والتأكد على أن تكون لنا حرية حركة مناسبة بهذا الخصوص، كون أن هنالك اسواقا مجاورة تتمتع بقربها من السوق ورخص اسعارها ونوعيتها المنافسية، حيث سيتم مناقشة هذا الأمر بالتفصيل مع الأخوة في الادارة العامة، بحيث يمكننا في المستقبل من تقديم كل ما يلزم من هذه البضائع لمعرضنا في مالي وفي غامبيا واية معارض جديدة في المنطقة.

ب - بخصوص المكتب التجاري :-

فاننا نأمل اعتماد الميزانية والتي سنعرضها أمامكم لما توفره لنا من سرعة في الحركة خصوصا وان هنالك كثير من الصفقات التجارية التي تحتاج الى البت فيها بسرعة كما اننا نحاول في هذا المجال الاتصال مع بعض الدول الشرقية بخصوص الاسمنت والحديد ومواد البناء الاخرى لرخص اسعارها ولوجود حركة بحرية شبه دائمة في هذا المجال في منطقتنا.

ج - اما بخصوص المخبز الآلي :-

فاننا نامل الانتهاء منه خلال فترة لا تتجاوز شهرين بعد موافقتكم وسترد تفصيلاته فيما بعد.

وبخصوص المشروع الزراعي فاننا نامل في هذا المجال ان نتمكن من استيراد جميع المعدات والآليات اذا ما اعتمد الميزانية لذلك بالتنسيب مع الاخ مدير المشروع

ثالثا : ٣/١ الوضع الاقتصادي في البلد المضيف - الايجابيات السلبيات في التوسع

نتيجة لظروف المقاطعة والحصار التي عاشتها غينيا منذ بداية الستينات لم يحدث أي تطور في المجالات الاقتصادية والانتاجية واختفت تماما الصناعات الخفيفة وشلت مرافق الحياة العامة وانعدمت الحركة العمرانية.

وقد كان الخروج من منطقة الفرنك الافريقي في نهاية الستينات خطوة غير موفقة لما كان لها من تأثير سلبي على الاقتصاد ورؤوس الاموال الاجنبية ومختلف نواحي الحياة وبالرغم مما تحمله من بعد قومي ونزوع حقيقي نحو الاستقلال الكامل.

وبالتالي فان الوضع الاقتصادي في غينيا بالرغم من مرور سنة ونصف على تسلم العسكريين للسلطة يراوح مكانه للاسباب التالية :-

١ - افتقار البلاد الشامل للهياكل الاساسية للتطور الاقتصادي ، شبكات الطرق - شبكات الكهرباء - المواصلات الجوية السدود الخ.

٢ - الافتقار الشامل للكوادر الادارية الكفؤة واللازمة لمثل هذه المرحلة لقيادة وادارة المؤسسات

٣ - انتشار الرشوة والفساد ويعود ذلك الى الانخفاض الحاد في مستوى المعيشة وتدني الدخل الفردي.

٤ - حالة الفوضى في المجالات المالية والتجارية وانشطتها المختلفة واكبر مثال على ذلك عدم وجود غرفة تجارة حتى الان تقوم بتنظيم التجارة ووضع ضوابط بها ، بالاضافة الى الفرق الحاد في سعر العملة ففي حين يبلغ السعر الرسمي للسيلي ٢٤٥ سيلي مقابل الدولار فان سعر الدولار في السوق السوداء هو ٣٢٠ سيلي هذا بالاضافة الى التذبذب الحاد في السوق السوداء ففي عام ١٩٨١ كان السعر ٧٥-٨٠ سلي للدولار الواحد ، فهو ينخفض ويرتفع حسب العرض والطلب كما ان قسما كبيرا من مؤسسات الدولة تتعامل جميعها وبشكل مفتوح بالسوق السوداء.

٥ - عدم التجانس في المجموعة العسكرية الحاكمة ونزعة العسكريين الحادة نحو الفساد تؤثر الى حد كبير على برامج التطوير والانماء هذا فاننا نامل ان تؤدي التغييرات الاخيرة الى ايجاد حالة من الاستقرار النسبي الذي سينعكس بالتاكيد على شكل الاداء الحكومي وسيقود الى دعم برامج الانعاش الاقتصادي خصوصا اذا ما ادركنا ان المجموعة العسكرية التي حاولت القيام بالانقلاب الاخير هي التي تمثل الاتجاه السيء في الحكم وجميع المشاركين من رموز الرشوة والفساد.

ولكن في اعتقادنا بان جميع هذه الظواهر السابقة الذكر هي ظواهر مؤقتة ستنتهي في فترة قد لا تتجاوز السنة وبالرغم من هذا فهنالك الكثير من الايجابيات.

١ - ان غينيا تبحث الآن عن حل جذري يتمثل في خلق حالة من الطائفية والضمان لرؤوس الاموال الاجنبية ويتمثل ذلك في تغير العملة في فترة قد لا تتجاوز نهاية هذا العام حيث أن هنالك دراسات مختلفة من صندوق النقد الدولي ونادي باريس الذي يضم مجموعة من الدول الصناعية المحولة والدائنة والذين وافقوا من حيث المبدأ على تقديم ضمانة بحوالي ١,٥ مليار دولار لربط غينيا بالفرنك الافريقي او لتعويم السيلي مقابل الدولار.

٢ - ان بلدا كغينيا بحاجة الى التطوير في جميع المجالات الصناعية والزراعية والعمرانية وجميع مرافق الحياة الأخرى وهذا يتطلب بالتاكيد تدخلا نشيطا من رؤوس الاموال الأجنبية.

٣ - ان تمتع غينيا بالثروات المعدنية الهائلة يشكل احد اهم الحوافز لتدخل الدول والمؤسسات والشركات الاجنبية والاوروبية منها على وجه الخصوص والذين يعتبرون غينيا هي فرصة العمر.

٤ - ان تدخلنا الان في مجالات الانماء والاستثمار المختلفة سيقود الى حالتين مهمتين.

أ - سيكون رادعا حقيقيا امام الهجمة الصهيونية ليس في غينيا فقط بل وفي المناطق والبلدان المجاورة.

ب - سيؤدي هذا الى ايجاد جالية فلسطينية قد تساهم في السنوات القليلة القادمة الانتشار والتوسع ويكون لديها القدرة على التأثير في القرار في بعض الدول الافريقية خصوصا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان العلاقات الشخصية مهمة جدا في افريقيا او يمكن ان تساهم الى حد كبير في تحديد ورسم سياسات كثير من الدول.

وتكتسب هذه القضية اهميتها في ظل الظروف الصعبة والمعقدة التي يعاني منها شعبنا

الفلسطيني في بعض مناطق الشتات وبالتالي فاننا نؤكد على اهمية زيادة نشاطاتنا المختلفـة في غينيا وغيرها من الدول الافريقية كمجال حيوي لا غنى عنه في السنوات العشر القادمة على الاقل .

وهذا يتطلب برمجة واضحة لاهدافنا ومعرفة ما نريده بالضبط من هذه الدول والمجالات التي نستطيع التدخل فيها وبكفاءة مستفيدين من ظاهرة الدعم النسبي المتوفر حتى الآن لقضية شعبنا وثورتنا .

ان جهدا متميزا وواضحا في هذا المجال يمكن القيام به وبسرعـة من خلال « صـامد » لان المعلومات المتوفرة لدينا تشير الى ان الفرنسيين يحضرون لعودة تاريخية الى غينيا وبالتالي سيكون من الصعوبة بمكان ايجاد موطىء قدم حقيقي ولكن هناك سؤالا واضحا ومحددا وهو هل أن القدرات المتاحة لمؤسستنا قادرة على توفير التمويل اللازم للمشاريع قيد البحث ولمثل هذا التدخل .

رابعا :ـ ٤/١ الوضع القانوني للمؤسسة في البلد المضيف (عوائق ـ ايجابيات)

تستمد المؤسسة وضعها القانوني في غينيامن القرار التاريخي الذي اصدره الرئيس الراحل احمد سيكوتوري والقاضي باهداء قطعة الارض الذي يقـوم عليها مشـروعنا الزراعي الآن كهـدية لمؤسسة ابناء شهداء فلسطين وقد طور هذا القرار بعد زيارة الاخ المدير العم للمؤسسة « صامد » كممثل لمنظمة التحرير الفلسطيني وقد كانت جميع اتصالاتنا مراسلاتنا مع الدولة ومؤسساتها المختلفة تتم بمكتب م .ت .ب حتى ذلك التاريخ .

ويهدف تطوير العمل بدأنا بفتح قنوات مع مؤسسات الدولة الرسمية مستفيدين من توقيع اتفاقيـة التعاون وذلك لتسير اعمالنا لما فيه خير للمؤسسة وجميع مراسلاتنا الآن غير مباشرة الى مؤسسات الدولة وأجهزتها المعنية بأنشطتنا المختلفة باستثناء الامور القانونية البحتة التي تمس وجودنا القانوني حيث يقوم بتسويقها وتنسيقها مكتب م .ت .ف .

وباعتقادنا فان هذا التوجه هو خدماة للثـورة والمؤسسـة ضمن حسابـات المستقبل وتـطور الاوضاع السياسية وبالمقابل فان جميع نشاطاتنا المختلفة تتم بالتنسيق الكامل مع الاخوة في مكتب م .ت .ف في كوناكري .

ومن الامثلة على ذلك أن تسجيل شركة SOAGRO والمعرض والمكتب التجاري وغيرها تمت جميعها مباشرة بين صامد ومؤسسات الدولة المعنية وهذا ليس انتقاصا من مكتب م .ت .ف بل لأن المكتب مر بظروف صعبة ومعقدة وعانى لفترة طويلة حالة شلل شبه كاملة .

ولا يسعني في هذا المجال الا أن أرحب بتعيين الأخ أبو محمد كممثل للمنظمة في كوناكري وبأن حالة الشلل السابقة والتي عانى منها مكتب م .ت .ف والتي استمرت حوالي خمس سنوات قد انتهت ويحدونا أمل كبير بأن المرحلة القادمة ستكون مرحلة تعاون وعطاء عافية خير ثورتنا وشعبنا .

خامسا :ـ ٥/١ مقترحات لتحسين الاداء وتطوير العمل :ـ

اذا ما تم الاخذ باقتراحاتنا والدراسات المقدمة بخصوص التطوير النوعي لنشاطاتنا في غينيا شركة بناء بناية بغرض الاستثمار مكتب/ تجاري لغرض فرن كهربائي الخ ـ بالاضافة الى أية نشاطات اخرى محتملة فانني اقترح التالي :ـ

١ ـ تعيين مدير فرع في غينيايتمتع بصلاحيات اتخاذ القرارات المناسبة لادارة النشاطات المقترحة والاشراف عليها :

٢ ـ ينقل الأخ صالح عرفات للعمل في نطاق المشاريع المختلفة في كوناكري او للاشراف على احد الانشطة المقترحة .

٣ ـ تعيين الأخ عماد عيود نائب مدير مشروع في كوناكري بصلاحيات مناسبة وسيكـون اشراف كوناكري عليه مكملا لما يتمتع به من مواصفات جيدة قيمة في هذا المجال .

سادسا : ٦/١ تقييم الكادر الموجود

المكتب التجاري

١ ـ مدير المكتب التجاري عبد الحفيظ نوفل .

٢ ـ مروان سالم حيث تم تعيينه كمسؤول مبيعات في المعرض التجاري.

٣ ـ ترى من المناسب تعيين محاسب في المكتب التجاري حيث يقوم الآن الأخ ساتر بهـذه المهمة يساعده احد الكوادر المحلية .

٤ ـ ففي الفترة الحالية على الأقل يمكن الاعتماد والاستعانة بكثير من الكوادر الغينية وهذه الطريقة تؤثر كثيرا على المؤسسة بخصوص الرواتب والسكن .

وبعد فان نظرة فاحصة على مشاريع صامد في غينيا كوناكري ستقودنا بالتأكيد الى نقطتين مهمتين :ـ

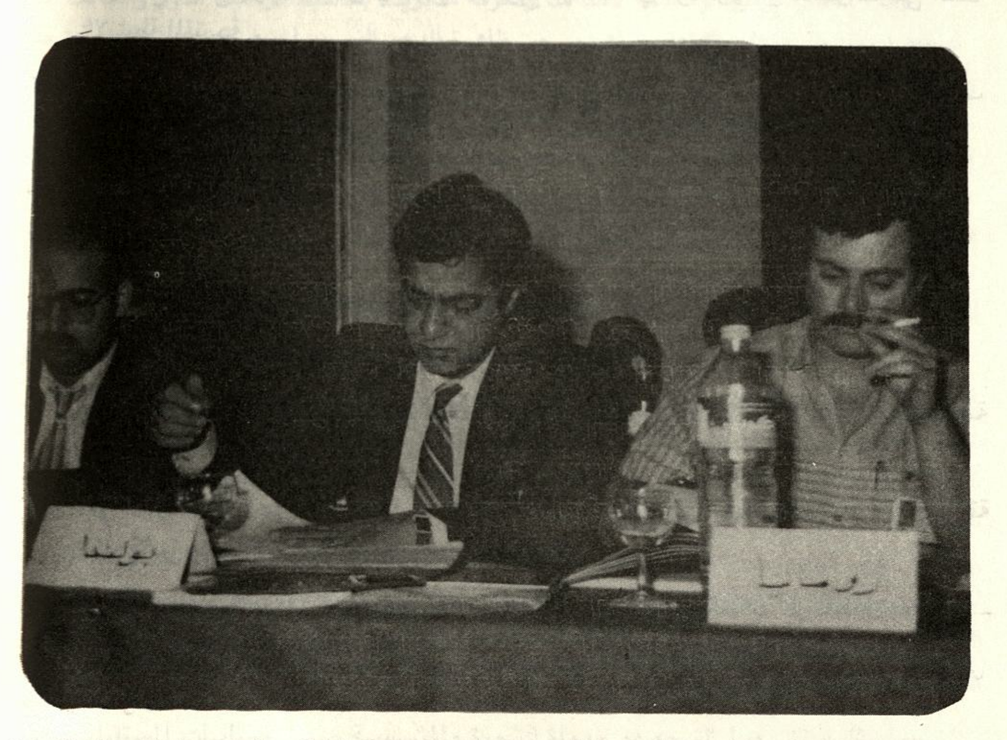
اولا :ـ الفائدة والربح السريع فجميع هذه المشاريع تسترد استثماراتها في فترة لا تصل الى خمس سنوات.

ثانيا :ـ ستشكل مثل هذه المشاريع حالة تعاون متطورة لاثبات قدرتنا على التدخل وبنجاعة في مجالات التطوير الاساسية في هذا البلد في المجالات الزراعية والصناعية والعمرانية ، وستقود حتما الى حالة متطورة في مجالات التعاون المثمر والبناء لما فيه خير ثورتنا وشعبنا ، ومثالا يحتذى به في العلاقات مع الدول الافريقية الاخرى .

وانها لثورة حتى النصر

عبد الحفيظ نوفل

رومانيا



اسمحوا لي في بداية هذا التقرير المبسط ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأخوة في الادارة العامة « لصامد » الذين عملوا جاهدين من أجل تحقيق هذا اللقاء والذي ان دل على شيء فانما يدل على اصرار وتصميم الانسان الفلسطيني بان يبقى شامخا عالي الرأس بالرغم من الالام وفقدان الاحباء ولنعاهدهم على المضي قدما في طريق الثورة حتى النصر .

ان لقائنا اليوم ، ما هو الا دلالة واضحة لفكرة العمل الدؤوب من أجل التخطيط ووضع البرامج الكفيلة لتنهض بمؤسساتنا الاقتصادية داخل وخارج الوطن المحتل ، ومن اجل رفع مستوى الحياة الاجتماعية للانسان الفلسطيني وتأمين حياة حرة وكريمة لعائلات شهدائنا الابرار في وقت يتكالب فيه علينا الصغار ولكننا نثبت دائما اننا راسخين رسوخ شجر الزيتون في الارض المقدسة وشامخين شموخ النجوم في السماء .

في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها شعبنا وثورتنا ، قامت مؤسستنا « صامد » بتكثيف النشاطات والاتصالات مع كافة الاصدقاء الذين وقفوا مع ثورتنا أيام الشدائد ، ومن بين هذه الدول كانت جمهورية رومانيا الاشتراكية الصديقة .

ونظرا للعلاقات الوطيدة التي تربط منظمة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الروماني كانت اللقاءات المثمرة في بداية هذا العام في العاصمة الرومانية بين وفد « صامد » برئاسة الأخ أبو

علاء المدير العام من جهة وبين الرفيق فاسيلي بونجان وزير التجارة الخارجية الروماني والمدراء العامين لعدد من مؤسسات التجارة الخارجية من ناحية أخرى .

ومن الجدير بالذكر ان صامد تشارك سنويا في المعرض الدولي الذي يقام في بوخارست ومنذ عام ٧٦ هذا وقد تم انجاز عقد اولي للتبادل التجاري بقيمة حوالي مليوني دولار في فترة لا تتجاوز الستة اشهر هي عبر مكتب « صامد » في رومانيا هذا وسنقوم في الفترة القصيرة القادمة بانجاز عقد آخر قيمته حوالي ثلاثة ملايين دولار .

كما تم تقديم عدة مشاريع مشتركة تهم مصلحة الطرفين في مجالات صناعية عديدة ومختلفة منها الألبسة الجاهزة والاحذية ومجالات اخرى ذات الاهتمام المشترك الغير مباشر كاقامة مشاريع فلسطينية رومانية مشتركة في مجالات مختلفة في بعض دول العالم الثالث الصديقة .

كما وافقت الحكومة الرومانية على افتتاح ملحقية تجارية « لصامد » في العاصمة بوخارست هذا ويتم الآن وضع اللمسات الأخيرة على مشروع البروتوكول الاقتصادي والتقني والعلمي بين منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة « بصامد » من ناحية وبين الحكومة الرومانية ممثلة بوزارة التجارة الخارجية من ناحية اخرى .

ومن الجدير بالذكر ان « صامد » تشارك سنويا وباسم م . ت . ف في المعرض الدولي الذي يقام سنويا في بوخارست ومنذ عام ١٩٧٦ .

هذا ونظرا لمعرفتنا بان رومانيا تنتهج سياسة اقتصادية مفتوحة مع جميع دول العالم ، ففي الوقت الذي تحافظ فيه على علاقات وثيقة مع المنظومة الاشتراكية تقيم علاقات اقتصادية وسياسية جيدة مع الدول العربية .

كما نجد في الوقت نفسه بان لرومانيا علاقات اقتصادية قوية مع الدول العربية حيث يتواجد مندوبي شركات التجارة الخارجية الرومانية على المساحات العربية من الكويت الى المغرب ، وفي الوقت نفسه تحافظ على علاقاتها التقليدية مع الكيان الصهيوني .

هذا وقد تم اعداد تقرير شامل عن الاوضاع الاقتصادية لرومانيا وعن المشاكل التي تعاني منها وعن الخطة الخمسية السابقة والخطة القادمة حتى بداية التسعينات والاهتمامات التي يبديها المسؤولون في الحزب والدولة حتى تستطيع ان تجد قواسم مشتركة للتعاون المشترك وحتى نستطيع ان نعمل على ايقاف نمو العلاقات الاقتصادية القائمة مع الكيان الصهيوني والتي تجد من يشجع تنميتها ، علما بان هذه العلاقات تشهد جمودا في الفترة الحالية وخاصة بعد القرار الرئاسي بتغليب التصدير على الاستيراد من أجل تسديد الديون الخارجية ، وكما نعلم بان للاقتصاد دورا هاما في القرار السياسي الروماني .

هذا ونطمح في تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والفنية والتقنية مع رومانيا في كافة المجالات والتي تخدم المصلحة العامة وتعود بالفائدة على مؤسسة « صامد » .

وانطلاقاً من الفترة الزمنية القصيرة التي خطتها « صامد » للعمل على الساحة الرومانية الا اننا سنعمل على دفع عجلة التعاون المثمر والبناء ذات الاهتمام المشترك نحو الأفضل ، وسنعمل على

تلافي الاخطاء التي قد نقع فيها من خلال التشاور المستمر مع الادارة العامة .

هذا وبالرغم من الطموح الكبير الذي يملأ قلوبنا لتحقيق ما يقره مؤتمرنا من خطة عمل للسنة القادمة سنعمل على :

١ ـ الاسراع في « فتح » مكتب « صامد » خلال فترة قصيرة قادمة ، ونرجو ان تقر الادارة العامة مشروعي الملاك والموازنة المقدم كما تراه مناسبا وحسب الاحتياجات الضرورية الآن .

٢ ـ متابعة الاتصالات مع الرفاق الرومان في الحزب والدولة من اجل توقيع مشروع البروتوكول المشترك للتعاون الاقتصادي والتقني والعلمي بين منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بمؤسسة « صامد » وبين الحكومة الرومانية ممثلة بوزارة التجارة الخارجية .

٣ ـ وضع دراسات ميدانية لمجالات التعاون المشترك ورفعها للادارة العامة لاعطاء قراراتها المناسبة ونحن بصدد انجاز عدد من المشاريع المستقبلية حسب ما وردت في تقرير الادارة العامة ، وآمل من كافة الفروع الاخرى اعتماد مبدأ الدراسات وتزويد الادارة العامة بها مسبقا وعدم تحميل الادارة العامة فقط مسؤولية الخطة العامة وانما يجب الوقوف بشجاعة امام الواقع ، لاننا نتحمل جميعا مسؤوليات النجاح والتقصير كل ضمن اختصاصه وموقعه .

٤ ـ تنفيذ كافة طلبات الادارة العامة على الساحة .

٥ ـ الحصول على عدد من المقاعد للدراسات المهنية في المعاهد الرومانية من اجل اعداد الشباب الفلسطيني ضمن اطار « صامد » للسنة القادمة .

هذا وفي الوقت نفسه نرجو من الاخوة في الادارة العامة وضع الخطط المناسبة والكفيلة بتنظيم وتقوية العلاقات بين الفروع والادارة من ناحية وبين الفروع فيما بينها من ناحية اخرى حتى نستطيع الوصول الى تنظيم علاقة أفضل .

كما واقترح وضع لوائح مالية موحدة تحكم عمل جميع الفروع ، وكذلك طباعة سجلات الحسابات وسندات الصرف والقبض وسجلات الاثاث والمعارض مركزيا من قبل الادارة العامة وتوزيعها على الفروع .

كما اقترح ان يتم العمل من اجل الحصول على كافة الوثائق الاعلامية من أشرطة سينمائية او فيديو وغيرها والتي تبرز التراث الشعبي الفلسطيني والعمال على ايجاد مكتبة توثيقية لها . وأرجو من اخوتي في الادارة العامة ان يلاحظوا ضرورة الرد السريع على المعاملات والطلبات التي تحتاج ردا فوريا او خلال فترة محددة وان لا تبقى الفروع التجارية الخارجية وخاصة المتواجدة منها في اوروبا في وضع لا تستطيع به ان ترد على استفسار المؤسسات التي تتعامل معها وبالرغم من توجيه الشكر لهم جميعا على الجهود المبذولة من أجل اعادة تقوية مؤسستنا « صامد » لتقف مرة اخرى عاليا في مواجهة كافة التحديات التي تواجهها من متطلبات اجتماعية واقتصادية لشعبنا في كافة اماكن تواجده .

كما وأرجو ان نؤكد جميعا على ضرورة رفع توصية من المؤتمر للقيادة السياسية لحركة « فتح » ولـ م . ت . ف لان تعتمد مؤسسة « صامد » دائرة اقتصادية تهتم بالتعاون الاقتصادي والفني

والتقني عربيا ودوليا ولا سيما انها تمثل الذراع الاقتصادي العملي وعلى أرض الواقع (لـ م . ت . ف) في كافة الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية وسياسية معنا .

ولنعتبر ان هذه قضية اساسية « لصامد » يجب النضال من أجل تحقيقها من أجل ان تاخذ مؤسستنا « صامد » دورها الطبيعي ضمن دوائر ومؤسسات م . ت . ف .

وانها لثورة حتى النصر

محمد شريح

بولندا

اتقدم بالشكر والتقدير للاخوة في الادارة العامة على الجهد الكبير في تنظيم عقد المؤتمر الثالث لصامد خاصة في هذه الظروف القاسية التي تمر بها ثورتنا وشعبنا.

فلقد استطاعت صامد ـ وعلى مدى ١٥ عاما ان تحرز العديد من الانجازات الاقتصادية والاجتماعية السياسية على الساحة الفلسطينية والعربية والعالمية ، بحيث فتحت مراكز الانتاج والتأهيل وأوجدت فرص العمل لابنا الثورة الفلسطينية مما مكنها ان تكون السند والدعامة الاقتصادية للثورة الفلسطينية وابناء شعبنا الفلسطيني وبالتالي اصبحت احدى الدعائم الأساسية داخل وخارج الوطن.

فعلى المستوى العربي رسخت التواجد الاقتصادي والتراثي الفلسطيني عن طريق :

- انتاج التراث الشعبي الفلسطيني للمحافظة عليه وترسيخ فلسطينيته في المجتمع العربي .
- انتاج مختلف البضائع ودخولها الاسواق والبيوت العربية .
- المشاركة في المعارض الدولية في العواصم العربية .
- تشغيل رؤوس الاموال الفلسطينية واقامة المشاغل الانتاجية بما يدر الفائدة لتلك لدول .

- تسويق البضائع الاجنبية من الدول الصديقة في الاسواق العربية .
- توقيع الاتفاقيات الاقتصادية .
- المشاركة في مهرجانات الافلام وابراز الثقافة والنضال الفلسطيني .

وعلى المستوى الدولي استطاعت صامد ان تخلق وجودا اقتصاديا ، سياسيا وثقافيا عن طريق :ـ

- توقيع الاتفاقيات الاقتصادية/ الفنية مع حكومات الدول الصديقة مما ساهم في توسيع العلاقات الفلسطينية في مجالات مختلفة اصبحت فيها العلاقة الاقتصادية احدى الدعائم لهذه العلاقات
- المشاركة في المعارض الدولية وابراز الوجود الحضاري الفلسطيني . الامر الذي خلق الجو الملائم لتعاون طويل الامد وتطوير في المجالات الاقتصادية/ الفنية على اساس المنفعة المتبادلة ، وعلينا اتخاذ الاجراءات اللازمة لخلق واقامة اكثر الظروف الملائمة لتطوير هذا التعاون الاقتصادي الفني ، والقيام بالدراسات الاقتصادية بهدف تنفيذ الخطط والمشاريع الاستثمارية المشتركة .

ويمكننا الان على الساحة البولندية ان نقول : لقد كانت صامد ، بعد توقيع البروتوكول السياسي مع حكومة جمهورية بولندا الشعبية باقامة ممثلية م . ت ف المبادرة والرائدة في توثيق العلاقات الفلسطينية البولندية ، في عالم ١٩٧٧ وقعت اتفاقية التعاون مع المجلس الاعلى لاتحاد التعاونيات البولندية وعلى اساسه ارسلت اول مجموعة من كوادر المؤسسة لدورة تدريبية في مراكز الانتاج البولندية . هذا وطوال الوقت مارست صامد نشاطها بالوفود والاتصالات المتبادلة وبالاخص زيارات الاخ مدير عام المؤسسة لتثبيت وجودها الفعلي والمادي وترسيخ وتوثيق العلاقات الثنائية مع بولندا . وبهذا عملت على التعريف للنواة الاقتصادية الفلسطينية وسط العديد من المؤسسات الاقتصادية والانتاجية البولندية ، تكلل في العام ١٩٨٤ بتوقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع وزارة التجارة الخارجية لجمهورية بولندا الشعبية . وبهذا حصلت صامد على امتيازات ونعتقد الان وبالاستناد الى هذه الاتفاقية وبعد تنفيذية خطوة عملية اننا قادرون على مواجهة العديد من العقبات امام نشاطات مكتبنا في بولندا خاصة وبعد الازمة البولندية وبعض الممارسات التقليدية السابقة في المؤسسات البولندية التجارية .ولانجاز ذلك قام المكتب بنشاطات اولية اعلامية للتعريف بصامد سواء عن طريق توزيع مجلات صامد للمؤسسات البولندية مع ترجمات لبعض مواضيع المجلة في الصحافة البولندية والتلفزيون . واكدت المؤسسات التجارية البولندية في اللقاءات الثنائية على اهمية التعاون الفلسطيني البولندي ، وذلك نابع من خبرتها واحتكاكها بالتواجد الفلسطيني في المنطقة العربية وافريقيا حيث سيمكنها ذلك من فتح ابواب السوق للمنتوجات البولندية بما فيه المنفعة المشتركة لجميع الاطراف .

ونستطيع توثيق اطر هذه العلاقات بـ :

- تقديم الخدمات والتبادل البضائعي .
- زيارات الوفود التجارية العربية الى بولندا وبالعكس .

ـ تشجيع الاطراف العربية والفلسطينية الاقتصادية والتجارية للمشاركة في المعارض الدولية في بولندا .

ـ اقامة معارض للمنوجات البولندية ـ بالاشتراك مع بولندا ـ في العواصم العربية ولقد اعربت العديد من المؤسسات التجارية البولندية عن رغبتها بذلك وعن استعدادهـا لتغطية تكاليف شحن المعروضات وعلى الطرف الاخر تحمل نفقات ايجاد القاعة المناسبة واقامة شخصية في بولندا ، على ان تباع المعروضات في النهاية بالاتفاق مع صامد ولفائدة الطرفين .

وقد حصل مكتب صامد في وارسو على مقترحات من مؤسسات التجارة الخارجية البولندية بتفويض صامد وكيلا لها في العديد من الاقطار العربية والافريقية في مجالات :

ـ الصناعات الخفيفة والثقيلة.

ـ السياحة .

ـ المناقصات والعطاءات : انشاءات ، مقاولات بناء ، كهرباء ، تعبيد الطرق ، وانشاء المزارع .. الخ

ـ الثقافة ، الافلام السينمائية والتفزيونية .

ـ التبادل البضائعي التجاري : حيث اعلنت عن استعدادها للتبادل بالحمضيات وبالاخص الليمون ، وهذا له بعده السياسي ، وكذلك المساعدة في تسويق الحمضيات الفلسطينية مقابل نسبة تدفع بضائع(حمضيات) في اسواق اوروبا الغربية .

كما اعربت العديد من المؤسسات عن رغبتها في الاستثمار المشترك في الدول العربية والافريقية في مجالات الحفريات الجيولوجية والزراعية والغذائية . ونحن الان في المرحلة النهائية لتنفيذ مثل هذه المشاريع في تنزانيا . ولقد قمنا باجراء الاتصالات بين الشركات العربية والمؤسسات البولندية التجارية والانشائية للدخول المشترك في العديد من العطاءات والمناقصات في المنطقة العربية . وكذلك في مجال الرياضة لاستقبال الفرق الرياضية العربية للتدريب والمباريات في بولندا وبالعكس . واستطعنا انجاز اتفاق تعاون لانتاج الافلام الوثائقية والروائية وافلام الاطفال .

١ ـ المشروع الزراعي مزرعة دواجن لانتاج ١٥ طن من الدجاج اللاحم كل شهرين والتوسع لكي يتسع لـ ٤٠ الف طن كل فوج

٢ ـ مشروع الافلام الروائية ـ فيلم الصورة الاخيرة في الالبوم ـ حيث يبدأ العمل بالتنفيذ في شهر أب/ ١٩٨٥ بالمشاركة الثنائية

اهداف مكتب صامد / وارسو

انطلاقا من ان مكتب صامد / وارسو كغيره من فروع ومكاتب صامد ، جزء من المؤسسة ـ الادارة العامة المركزية التي تشمل المؤسسات الانتاجية والخدمات ومرتبط بالبرنامج العام ، فهو يقوم بدور تنفيذي ومبادر لتنفيذ هذا البرنامج وكذلك بدور اعلامي دعائي للثروة الاقتصادية البولندية للخارج وبالعكس . ومن اجل العمل على :

ـ تسويق منتوجات المؤسسة ومنتوجات بولندا والمشاركة في التبادل التجاري والبضائعي البولندي للخارج وبالعكس وتقديم الخدمات التجارية .

ـ التعاون مع مؤسسات التجارة الخارجية البولندية في التصدير والاستيراد وهذا له اثره في الوسط البولندي وتنفيذ جزء من سياسة التصدير التي تعود بالمنفعة المشتركة للطرفين .

فعلى المؤسسة ـ الادارة العامة ـ والمكاتب في الخارج ان تعمل على جمع وتبادل المعلومات حول :

ـ الاسعار في الاسواق التي تتعامل معها صامد لكي تستطيع المكاتب مناقشة العروض التجارية والحصول على الاسعار المناسبة .

ـ احتياجات تلك الاسواق .

ـ التجارة والتبادل التجاري في الاسواق العالمة ، واتجاهات الاسواق ، الجمارك والضرائب .

ـ القوانين التجارية في مناطق تواجد المكاتب الخاصة بالاستيراد والتصدير .

ـ مد المركز بالمعلومات حول المناقصات والعطاءات وبالاخص في المناطق التي لدى المؤسسة امكانية التاثير والنجاح فيها .

ـ الحصول على الردود والاجابات بما يخص العروض التجارية .

وعلى الساحة البولندية يمكننا تشجيع الشركات العربية للاستثمار في بولندا والمشاركة في معارض بولندا وعلى سبيل المثال هناك المعارض الدولية التالية في العام ١٩٨٥ :

٨/٢٧ ـ ٨/٣١/ ١٩٨٥ معرض دولي للمناجم ومصانع الصلب والطاقة (مدينة كاتوفيتس)

٩/١٧ ـ ٩/٢١/ ١٩٨٥ معرض محلي بولندي (لمختلف البضائع البولندية)

١٠/٢٢ ـ ١٠/٢٦/ ١٩٨٥ معرض دولي للمنتوجات الزراعية والغذائية ومعدات والات الزراعة معرض التعاونيات (الحرفية).

١١/١٧ ـ ١١/٢٤/ ١٩٨٥ معرض الفن للدول الاشتراكية .

وفي العام ١٩٨٦ ،

٤/١٥ ـ ٤/١٨/ ١٩٨٦ معرض المعدات الطبية

٤/١٥ ـ ٤/١٨/ ١٩٨٦ معرض النسيج والملابس ومعدات والات تصنيع الاحذية .

٥/٢ ـ ٥/٨/ ١٩٨٦ معرض الاثاث.

٥/٤ ـ ٥/٨/ ١٩٨٦ معرض الالات ومعدات تصنيع الخشب.

٦/٨ ـ ٦/١٥/ ١٩٨٦ المعرض الدولي العام .

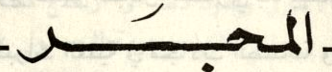
١٠/٢٢ ـ ١٠/٢٦/ ١٩٨٦ معرض التعاونيات ومنتوجاتها معرض دولي للمنتوجات الزراعية والغذائية ومعدات والات الزراعة.

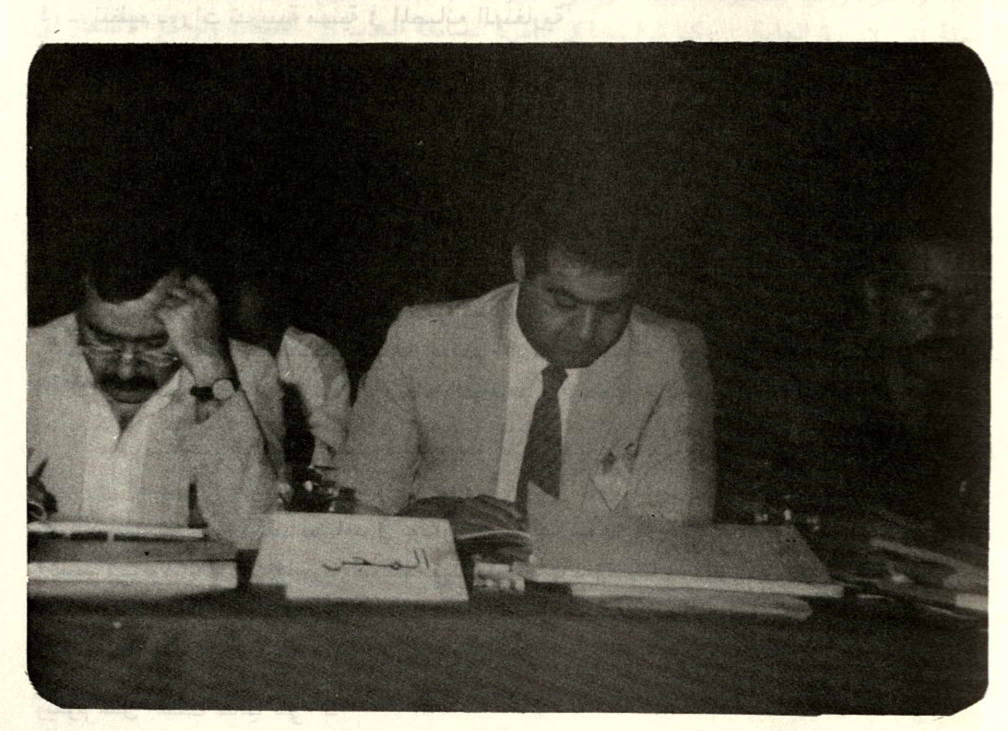
١١/١٦ ـ ١٩٨٦/١١/٢٤ معرض الفن للدول الاشتراكية .

لقد مرت بولندا بأزمة اقتصادية ، ولكنها استطاعت الان ان تستعيد نسبة كبيرة من طاقاتها الانتاجية وتقوم بالتصدير لجزء من منتوجاتها . ولكننا نواجه الصعوبات هنا بسبب ان الحكومة البولندية مضطرة الى تصدير جزء من منتوجاتها الى الدول الغربية لتسديد مدفوعات الديون المتراكمة عليها .

ومن هنا تأتي اهمية السعي وعلى اعلى المستويات السياسية والاقتصادية ـ لتمتع صامد بالحصانة ـ من أجل المشاركة بالاستثمار داخل وخارج بولندا وبقية الدول الاشتراكية ، حيث تتواجد هناك الامكانية التشريعية والقانونية في صدور مرسوم خاص برلماني بذلك في أول جلسة تعقد للبرلمان الجديد بعد الانتخابات القادمة في شهر تشرين أول/ ١٩٨٥ ، اذ أن ذلك له أثره السياسي في انعاش الاقتصاد البولندي والمساهمة في تنفيذ قسط من برنامج الحكومة البولندية الخاص « بالاصلاحات الاقتصادية الجديدة » للخروج من الازمة الاقتصادية بما يعود بالفائدة المتبادلة . وجدير بالذكر ان القانون البولندي يسمح للشركات والأفراد الاجانب بالاستثمار في بولندا في جميع المجالات .

عمر باجي





لا بد في بداية تقريري هذا من التنويه بالجهود الكبيرة التي بذلها الاخوة في الادارة من اجل انجاح مؤتمر صامد الثالث وبالدور الكبير الذي لعبوه في اعادة البناء الهيكلي والتنظيمي للمؤسسة وهذا الذي سمح في توسع اعمالها وانتشار مكاتبها لتطال معظم الدول الصديقة والشقيقة .. وقد شكل هذا الصمود وهذا التوجه الرد المناسب على المؤامرات المحاكة لتفتيت مؤسسات الثورة الفلسطينية .

ايها الاخوة :ـ

تربطنا بجمهورية هنغاريا الشعبية علاقات سياسية جيدة ، انعكست بمواقف التضامن الاخوي مع قضايانا على الساحة الدولية ، وبعلاقات اقتصادية تطورت باستمرار وتوجت بالتوقيع على بروتوكول التعاون المشترك الاقتصادي والفني لدى زيارة الاخ المدير العام لجمهورية هنغاريا الشعبية وبحضور عدد من كوادر صامد وذلك في تشرين الاول ١٩٨٣ .. وقد كان لتوقيع الاتفاق هذا بين منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا بصامد وبين جمهورية هنغاريا الشعبية الممثلة بوزارة التجارة الخارجية . انعكاسات ايجابية سياسيا واقتصاديا خاصة وانها جاءت في وقت واجهت فيه الثورة مؤامرة للتشكيك بمركزها على الصعيد الدولي .

١ ـ وتضمنت الاتفاقية في بنودها العريضة ان يعمل الطرفان على تطوير التعاون الاقتصادي والصناعي والزراعي والفني .

٢ ـ ان يعمل الطرفان على تطوير حجم التبادل التجاري بما يخدم مصلحة كل منهما

٣ ـ يتم تبادل الدراسات والخبرات الفنية في مجالات الصناعة والزراعة .

٤ ـ تنظيم دورات تدريبية مهنية في المصانع الهنغارية .

٥ ـ تقدم جمهورية هنغاريا الشعبية عدد من المقاعد الدراسية لطلابنا في الجامعات والمعاهد الفنية العليا .

٦ ـ يعمل الطرفان على القيام بمشاريع مشتركة .

وتعود علاقتنا التجارية مع هنغاريا الى اوائل الثمانينات وقد شملت استيراد المواد الغذائية والادوات المنزلية والملابس ، ولا يسعنا هنا ان نحيطكم بحجم التبادل لعدم توفر البيانات الاحصائية عن تلك الفترة .. وقد تم التعاقد معهم على شراء الالات لاقامة مصنع للاحذية الرياضية في الناعمة واستقبلت مصانعهم ومعاهدهم المهنية العديد من كوادر صامد الذين اوفدوا لتلقي التدريب الفني وللاضطلاع على الخبرات في مجال الانتاج الصناعي ، وتطبيق اساليب العمل الحديثة .

وقد ساهمت الزيارات المتكررة للاخ ابو علاء المدير العام والازدياد المضطرد في حجم التبادل التجاري السنوي في السنوات الاخيرة في تطوير وتعزيز عمل المكتب مما دفع وزارة التجارة الخارجية على السماح لنا بفتح مكتب لصامد في بودابست .. كما ساعد على ذلك قيامنا بانشاء شبكة واسعة من الاتصالات مع الشركات المجرية المختلفة بهدف تعريفها بمؤسسة صامد .. وسعينا من اجل الحصول على عروض اسعار لبضائعهم ارسلت تباعا الى الادارة العامة قسم التسويق ، وعلى دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض مشاريع صامد في افريقيا .

ويقوم عمل المكتب حاليا على :ـ

١ ـ العمل بارشادات الادارة العامة فيما يتعلق بعقد الاتفاقات التجارية بين صامد ومؤسسات التجارة الخارجية المجرية ، وقد بلغ حجم التبادل التجاري في الفترة السابقة اربعة ملايين دولار امريكي .

٢ ـ تلزيم الشركات المجرية القيام بدراسات الجدوى لمشاريع صامد في افريقيا .

٣ ـ القيام بدور الوسيط التجاري وقد استقبلنا في بودابست عددا من التجار العرب لهذه الغاية .. كما نسعى في سبيل الحصول على مواد اولية لصالح الشركات المجرية من الاسواق الغربية .

٤ ـ مساعدة الشركات المجرية في الدخول الى بعض الاسواق في اوروبا الغربية وسنقوم في ايلول القادم بزيارة مشتركة معهم الى كل من النمسا وفرنسا .

٥ ـ القيام بزيارات دورية لمصانع الالبسة الرجالية والنسائية لمراقبة الانتاج والتعرف على مراحله كي نتفادى التأخير في استلام البضائع .

ولا بد لنا في هذا المجال من الاشارة الى جملة من الصعوبات التي تعترضنا في تحقيق المزيد من التبادل التجاري .. وياتي في مقدمتها ارتفاع اسعار بعض المنتجات الاستهلاكية والغذائية في هنغاريا

عن مثيلاتها في الدول الاشتراكية الاخرى ويعود ذلك الى ارتفاع كلفة الانتاج المحلي وارتفاع اسعار المواد الخام المستوردة من الخارج .. وياتي ثانيا صعوبة الحصول على عروض اسعار من الشركات المجرية في فترة زمنية قصيرة نسبيا .. وياتي اخيرا عدم البت السريع سلبا ام ايجابا بالعروض .. المرسلة الى الادارة العامة .. وكنا تدارسنا في الفترة السابقة العديد من العينات ولوائح الاسعار الى دائرة التسويق ولم نتلق الى الان اجوبة كي ننقلها الى الشركات المجرية .. وهذا ما يؤدي الى فقدان الرصيد المعنوي الجيد الذي تتمتع به مؤسستنا .

ولكننا في المقابل لا نستطيع الا التنويه بالمساعدة التي تقدمها لنا وزارة التجارة الخارجية لجهة الحصول على افضل الاسعار (طبعا داخل المجر) وهي عادة اقل بكثير مما يعطى للاخرين ، وكذلك لجهة الحصول على تسهيلات كبيرة في الدفع . ونحن نقوم حاليا بالسعي لاجراء التبادل التجاري على اساس المقايضة بعد ان ابدت الشركات المجرية رغبتها بذلك ، مما سيؤدي الى فتح اسواق جديدة امام منتوجات اهلنا في الاراضي العربية المحتلة .

ان النتائج المحققة في السنوات الماضية ، والدعم الذي تقدمه لنا الحكومة المجرية ، والارشادات الحكيمة للاخ المدير العام والاخوة في الادارة العامة ، تدعونا الى العمل الجاد لتنفيذ كل ما سيصدر عن مؤتمركم الكريم من قرارات خاصة بالعمل التجاري ، كما سنعمل على :ـ

١ ـ تنفيذ كافة طلبات الادارة العامة .

٢ ـ تقديم دراسات حول انشاء شركات مختلطة بين مؤسسة صامد وغرفة التجارة المجرية .

٣ ـ وضع تقرير مفصل عن العلاقات التجارية العربية ـ الهنغارية .

٤ ـ فتح السوق المجري امام منتوجات الاراضي المحتلة ، ومنتوجات مزارعنا في افريقيا بالتنسيق مع الادارة العامة ، ومدراء الفروع .

٥ ـ زيادة عدد المقاعد الدراسية الممنوحة لصامد في الجامعات والمعاهد الفنية المجرية .

وانها لثورة حتى النصر

جان قابنجي

إيطاليا



دعوني ابدأ كلمتي هذه بالشكر للاخ ابو علاء لدعوتنا لحضور هذا الاجتماع وكلنا جزء من عائلة « صامد ».

لقد تأسس مكتبنا في ايطاليا حديثا في ١٥/١٢/١٩٨٤ ولهذا نسألكم بان تكونوا صبورين معنا ، فكما تعلمون فاننا نحتاج الى بعض الوقت لمعرفة متطلبات كل بلد من البلدان .

في الحقيقة ان السبب الرئيسي لحضورنا هذا الاجتماع هو التعرف اكثر الى الاخوة في مكاتب « صامد » وكي يكون التعاون على نحو افضل في المستقبل .

تتلخص خططنا المستقبلية في فتح مجالات العمل بين" صامد" وبلدان اوروبا الغربية وأوروبا الشرقية والبلدان العربية . ونحن نعتبر هذا العام هو عام التأسيس ونأمل ان يكون عام ١٩٨٦ هو عام العمل ، ونتطلع الى أفضل السبل في التعاون معكم .

باروني

توصيات اللجان / قرارات المؤتمر



لجنة دعم الصمود في الارض المحتلة ولبنان

عقدت لجنة دعم الصمود في الأرض المحتلة ولبنان اجتماعها وقد انتخبت اللجنة الاخ عزت ابو الرب رئيسا لها والاخ سمير ايوب مقررا لها . وبعد المناقشة المستفيضة للمؤتمر حول توصيات اللجنة اقر ما يلي : -

أولا : الأرض المحتلة

١ - تلتزم صامد بدعم مؤسسات التدريب والتأهيل المهني ومؤسسات الانتاج الحرفي واليدوي الوطنية في الأرض المحتلة وتسويق منتجاتها .

٢ ـ خلق المؤسسات التابعة لصامد داخل الأرض المحتلة وبالطريقة التي تراها مناسبة .

٣ ـ تضع صامد كافة امكانياتها للمساهمة في تسويق منتوجات الأرض المحتلة وخاصة الحمضيات وتعطيها الأولوية بالنسبة لمشترياتها في جميع المجالات بالتنسيق مع مؤسسات الثورة المعنية .

٤ ـ التنسيق مع الفعاليات السينمائية والفنية الموجودة في الأرض المحتلة والاستفادة من المؤسسات المعنية بذلك في مجال الحصول على المواد اللازمة للعمل السينمائي والفني .

٥ ـ تقوم صامد وبالتنسيق مع الجهات المعنية بدراسة امكانية اصدار سندات خاصة بدعم الصمود .

٦ ـ الاسراع في عقد ندوة عن الصمود التي وردت في التقرير المركزي لبحث القضايا الاقتصادية والاجتماعية داخل الاراضي المحتلة والتوجيه لوضع الحلول لها .

ثانيا : ـ لبنان

يتعرض شعبنا الفلسطيني في لبنان لحملة تصفية تستهدف وجوده ومؤسساته وبيوت سكنه مما يتطلب من صامد الاهتمام بهذه الساحة الرئيسية لانشطتها . وبعد المناقشة الكاملة قرر المؤتمر : ـ

١ ـ اعتبار عام ٨٥ عام اعادة البناء لمؤسسات صامد التي دمرت في لبنان . واعتبار جرائم المصادرة والتخريب التي ارتكبت بحق مؤسسات صامد ، جرائم قانونية تحتفظ صامد بحقها في مقاضاة مرتكبيها من انظمة وعملاء .

٢ ـ توسيع المراكز الانتاجية الموجودة في لبنان وزيادة عدد العاملين في مؤسسات صامد .

٣ ـ توسيع وجود مؤسسات صامد داخل المخيمات في لبنان وتحقيق شعار معملا واحدا على الاقل في كل مخيم واقامة مراكز لصامد في المواقع الجغرافية الأمنية والانتشار في وحدات انتاجية صغيرة في المخيمات .

٤ ـ الطلب من الجهات المعنية في منظمة التحرير الفلسطينية لتزويد صامد بالدورات التدريبية التي تقدم لنا (وتستفيد منها كوادر صامد في لبنان وغيرها .

٥ ـ الاستعانة بالهيئات والمؤسسات العربية والدولية المختصة التي لها مراكز في لبنان للاستفادة منها في مجالات التدريب والدعم .

٦ ـ تساهم صامد في عملية اعادة بناء المخيمات حسب الامكانيات المتاحة .

٧ ـ قرر المؤتمر ان تحافظ المؤسسة على وضعها القانوني والرسمي القائم لاستمرار قدراتها على اداء رسالتها . وان تنمي علاقاتها بكافة القوى الخيرة في لبنان وتوضح أهدافها لتشكل حماية مستمرة لها .

٨ ـ صرف مساعدة صمود تقدر كمخصص شهر واحد تدفع فوراً لجميع عمال فرع لبنان . وقد أحال المؤتمر التوصيات التالية الى لجنة صياغة البيان الختامي : ـ

١ ـ ادانة مصادرة المصانع التابعة لصامد من قبل المنشقين وتخريب هذه المصانع .

٢ ـ الاشادة بمواقف القوى الوطنية التي قدمت الدعم والحماية لمؤسسات صامد .

٣ ـ توجيه الشكر للدول والمؤسسات التي تقدم لمؤسسة صامد الدعم والتي تقدم التسهيلات لانجاز عملها .

٤ ـ توجيه الشكر للدول العربية والصديقة التي تدعم صمود شعبنا في الداخل ودعوة الدول العربية الى الايفاء بالتزاماتها في دعم صمود الداخل .



لجنة الانتاج والعمل التجاري

بعد أن ناقش المؤتمر توصيات لجنة الانتاج والعمل التجاري قرر ما يلي : ـ

اولا : الانتاج الصناعي

في لبنان

١ ـ قرر المؤتمر اعادة بناء المصانع التي تهدمت في لبنان خلال هذا العام نتيجة للعدوان الذي تعرضت له مخيمات الفلسطينيين في بيروت/ لبنان ـ صبرا ـ شاتيلا ـ برج البراجنة .

٢ ـ اعادة بناء جميع مصانع «صامد» التي تهدمت أثناء الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢ في الجنوب اللبناني وفي مخيمات عين الحلوة، القاسمية، المية ومية، الرشيدية والنبطية .

٣ ـ قرر المؤتمر أن تعمل ادارة «صامد» في لبنان لبذل كافة المساعي لاستعادة معاملها في مخيمي البارد والبداوي في شمال لبنان .

٤ ـ يطلب الى جميع الفروع الصناعية وخاصة في لبنان تزويد الادارة العامة بكافة المعلومات المطلوبة في الاستمارات المرفقة بتقرير الادارة العامة .

٥ ـ دراسة امكانية التوسع في مصانع «صامد» في لبنان بهدف استيعاب اكبر عدد من العاملين .

في جمهورية غينيا بيساو

١ - قرر المؤتمر تأمين الاحتياجات اللازمة لتحويل هذا المصنع الذي تتوفر فيه كل عوامل النجاح الى مصنع انتاجي وفق الشروط العلمية الصحيحة.

٢ - ان تسهم ادارة المصنع وبمساعدة الادارة التجارية المركزية في «صامد» لتسويق منتوجاته وتصديرها الى الخارج وخاصة من الاخشاب.

٣ - أن يتم تعزيز كادر هذا المصنع بالكوادر الفلسطينية الفنية الملتزمة وذات الخبرة اللازمة لتتمكن من تحقيق الجودة المطلوبة في عملية الانتاج.

٤ - يطلب المؤتمر من دائرة الانتاج الصناعي متابعة موضوع البنك الاسلامي بشأن مشروع «صامد» في بيساو في سبيل دعم المشروع.

في جمهورية اليمن الديمقراطي والجمهورية العربية اليمنية

ان المؤتمر وبعد الاستماع الى تقرير الادارة العامة، وتقارير الفروع المعنية يقرر :

في اليمن الديمقراطي

١ - قرر المؤتمر تأمين بعض الآلات ذات الاختصاص لمعمل صناعة الملابس الجاهزة في اليمن الديمقراطي وتأمين احتياجاته من المواد الخام واللوازم.

٢ - توفير الكفاءات الفنية اللازمة للنهوض بنوعية الانتاج.

٣ - فصل حساباته تماما عن حسابات المعارض والانشطة الاخرى في جمهورية اليمن الديمقراطي.

في الجمهورية العربية اليمنية

١ - مصنع الملابس الجاهزة : - قرر المؤتمر السعي لدى ادارة الشركة المختلطة في صنعاء أن : -

أ - يفصل حسابات مصنع الملابس الجاهزة عن حسابات مصنع الغزل والنسيج.

ب - تسليم كميات الانتاج اولا بأول وتأمين احتياجاته من المواد الخام.

جـ - يؤمن احتياجاته من الآلات ذات الاختصاص واذا ما تم تأمين ذلك فان المؤتمر يرى أن هذا المصنع سيكون ذو فائدة كبيرة. وسينعكس ذلك على العلاقات الاخوية في الجمهورية العربية اليمنية.

٢ - مصنع الادوات المنزلية : - ان المؤتمر يوصي بانهاء وضع هذا المعمل بشكل نهائي واعتماد التوصية المقدمة في تقرير الادارة العامة، نظرا لضخامة الالتزامات التي من الممكن أن تترتب فيما لو تقرر استكمال دورته وبنيته على أساس الانتاج المقترح ويوصي المؤتمر بما يلي : -

أن يتم التنسيق مع اللجنة العلمية التي هي الجهة الاكثر كفاءة وقدرة لتقرير افضل السبل للاستفادة من هذا المعمل ورفع تقريرها الى القيادة السياسية حول ذلك.

الخطط المستقبلية :

تدارس المؤتمر المشروعات الصناعية المقترحة للتوسع في كل من : -

١ - مصر

٢ - تايلاند

٣ - رومانيا

٤ - بولندا

٥ - الجمهورية العربية اليمنية - تفويض الادارة العامة بدراسة الجدوى الاقتصادية لاقامة معمل للسجاد هناك.

وهو اذ يحيي كل مبادرة تقوم على أساس الدراسة العلمية الصحيحة والدقيقة قبل الاقدام على أي مشروع يوصي : -

١ - ضرورة اعتماد دراسة الجدوى الاقتصادية الصحيحة والدقيقة لكل مشروع قبل اقراره.

٢ - ضرورة دراسة الامكانات المادية المتاحة لتنفيذ المشروع ورصد كافة الامكانات المطلوبة له.

٣ - دراسة الناحية القانونية وحق الاستثمار واستلام العائدات بموجب اتفاقات واضحة مع السلطات الرسمية في البلد المضيف.

٤ - توفير الجهاز الاداري والمالي والفني اللازم والضروري لاقامة اي من المشاريع في هذه الاقطار مع مراعاة شروط توفير العمالة الفلسطينية فيها كلما أمكن ذلك.

كما قرر المؤتمر : -

١ - أن تكثف المؤسسة من تواجدها حيث التواجد الفلسطيني والتجمعات الفلسطينية سواء :

- بجانب القوات لتشغيل عائلاتهم.
- او بجانب التجمعات الفلسطينية في المخيمات وأن تعتمد في اقامة مثل هذه المشاريع العمل اليدوي الذي يحقق هدف تشغيل أكبر عدد ممكن من الايدي العاملة.

٢ - ان تطرق المؤسسة ابواب التصنيع المجدي اقتصاديا لتحمل عبء التصنيع الذي يقام لاسباب اجتماعية وتشغيلية.

٣ - ان تكثّف المؤسسة من اقامة مراكز التدريب المهني والدورات المهنية في الخارج والاستفادة من الخبراء العرب والاجانب كلما كانت هناك ضرورة لتطوير العمل واكتساب أكبر قدر من التقنية التي تحقق جودة عالية في الانتاج.

٤ - انطلاقا من التزام «صامد» بدعم الصمود واهتماماتها الفائقة فان المؤتمر يوصي بأن تعمل «صامد» على دعم الصناعات في الوطن المحتل مع التركيز على تبني الصناعات الحرفية.

٥ - وفي اطار العمل الاردني الفلسطيني المشترك فان اللجنة الصناعية توصي بأن تسعى ادارة «صامد» لدى الحكومة الاردنية لاقامة مشروعات تنموية في اطار الخطة العامة للحكومة الاردنية وتوجيهاتها وبما يساهم ولو مساهمة بسيطة في تنشيط الحركة الاقتصادية في الاردن الشقيق وفتح قنوات التعاون المشترك في كافة المجالات.

٦ - العمل على تطوير مشاغلنا ومعاملنا نوعيا الى صناعات اكثر تطورا.

ثانيا : الانتاج الزراعي

١ ـ يحيي المؤتمر استجابة مؤسسة «صامد» والتزامها بقرار القيادة السياسية باقامة هذه المشاريع الزراعية في بعض الدول الصديقة في القارة الافريقية كتعبير عن تقدير منظمة التحرير الفلسطينية لمواقف هذه الدول من القضية الفلسطينية وشرعية النضال الفلسطيني.

٢ ـ تقييم المشروعات:

يرى المؤتمر ضرورة مراجعة التقييم الاولي الذي تم في صيف عام ١٩٨٤ للمشروعات الزراعية في كل من كوناكري وبيساو والصومال واستكمال التقييم ليشمل مشروعات «صامد» الاخرى بحيث يشمل التقييم جردا شاملا لجميع الموجودات الثابتة والآليات والمعدات والمباني والاراضي المزروعة والمستصلحة والانشاءات من سدود وبحيرات صناعية وشبكات ري واجراء تقييم دقيق لجميع هذه الموجودات بحيث تكون أساس التخطيط والمتابعة لمشروعات القطاع الزراعي في «صامد» وذلك بالتنسيق بين ادارة الانتاج الزراعي وادارة التخطيط والدراسات وادارة الرقابة المالية والتفتيش في الادارة العامة للمؤسسة.

٣ ـ مشروعي الحديدة / اليمن ـ مصر

تداول المؤتمر اوضاع المشروعين ويرى أن المشروعين يشتركان في حقيقة أن شرائها واختيار مواقعها وتقدير اعتمادات تأسيسها قد تم من جهات خارج نطاق الادارة العامة لمؤسسة «صامد» ونظرا للمشكلات التي يعاني منها كل من المشروعين يوصي المؤتمر بما يلي : ـ

أ ـ **مصر** : يوصي المؤتمر أن تقوم الادارة العامة بدراسة الوضع القانوني لملكية الارض والتحقق من دقة المعلومات المتباينة حول المساحة الفعلية للمشروع وبجانب نتائج الدراسة التي تم تكليف مؤسسة الخبراء العرب «تيم» باعدادها عن المشروع وذلك تجنبا للوقوع في مشكلات حول ملكية الارض ومساحة المشروع قد تكون مؤسسة «صامد» في غنى عن تحمل مسؤولية نتائج ذلك.

ب ـ **الحديدة** : يرى المؤتمر من خلال تقرير الادارة العامة وتقرير الفرع المختص أن المشكلات المتعلقة بموقع المشروع وطبيعة الارض غير الملائمة للانتاج الزراعي المجدي وارتفاع تكلفة التمويل تتطلب تشكيل لجنة لتقييم وضع المشروع وتقدير الامكانية العملية لتحمل مسؤولية تشغيله او اقتراح الحلول الممكنة.

٤ ـ مشروع السودان الزراعي

يقرر المؤتمر اعتماد مبدأ تطوير قدراتنا وخبراتنا الذاتية في تطوير مشروعاتنا الزراعية بشكل عام، وفي تطوير المشروع الزراعي في السودان بشكل خاص باعتماد المخطط الذي قامت ادارة «صامد» باعداده بديلا عن مخطط الخبراء المجريين وذلك تنمية لقدراتنا وخبراتنا في تطوير المشروعات الزراعية.

٥ ـ خطط التوسع

يقرر المؤتمر اعتماد خطط التوسع والتطوير المعدة لمشروعاتنا الزراعية في العراق وغينيا



كوناكري وغينيا بيساو والاسراع بانهاء الدراسات المتعلقة بمشروع الارانب في مصر ومشروع التسمين في تنزانيا. كما يوصي المؤتمر الادارة العامة بدراسة امكانية قيام مشاريع التصنيع الزراعي في مشاريعنا الزراعية.

٦ ـ في التنظيم

أ ـ يقرر المؤتمر أن تقوم الدائرة الزراعية في الادارة العامة بالاشراف على تأمين مستلزمات الانتاج والتوسع المعتمدة في الخطط مثل الآليات وقطع الغيار والمواد الزراعية.

ب ـ يوصي المؤتمر الادارة العامة بمتابعة توقيع اتفاقيات قانونية تحفظ للمشاريع حقوقها.

ثالثا : الانتاج الاعلامي والسينمائي

١ ـ مجلة « صامد الاقتصادي »

أ ـ يوصي المؤتمر بضرورة العمل على تطوير مجلة «صامد الاقتصادي» والاستمرار في سياسة المحاور الخاصة التي انتهجتها من أجل أن تغطي كافة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها شعبنا الفلسطيني في الوطن المحتل، مع الحرص على التنوع في الموضوعات في كل عدد من اعدادها.

ب ـ العمل على تطوير العلاقة مع الباحثين الفلسطينيين في الارض المحتلة ودفعهم الى المساهمة في المجلة وتزويدها المستمر بابحاثهم ودراساتهم.

جـ - يوصي المؤتمر كافة فروع «صامد» بتزويد المجلة بتقارير دورية حول نشاطاتها، ليصار الى نشرها في المجلة بشكل منتظم.

د - يوصي المؤتمر كافة الفروع بضرورة الاهتمام بتوزيع المجلة، وجمع الاشتراكات لها من الاصدقاء والمعنيين والمؤسسات ذات العلاقة.

هـ - البحث عن مؤسسات للاعلان في مجلة صامد الاقتصادي.

و - دراسة امكانية اصدار عدد سنوي من مجلة صامد الاقتصادي باللغة الانجليزية.

٢ - الدراسات والنشـر

أ - يوصي المؤتمر بالعمل على زيادة تنشيط عمل دار صامد للدراسات والنشر ووضع برنامج عمل للدار يأخذ بعين الاعتبار نشر الكتب والكراسات والمراجع المتعلقة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الوطن المحتل ومناطق الشتات.

ب - العمل على تطوير جهاز التوزيع في المؤسسة من اجل ايصال منشوراتها الى كل أماكن تجمعات شعبنا الفلسطيني، والعمل على ايصال هذه المنشورات بشكل واسع الى الارض المحتلة بشكل خاص.

جـ - يقرر المؤتمر توسيع شبكة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي في الارض المحتلة ووضع خطط للتعاون البحثي والنشر المشترك معها.

٣ - القطاع السينمائي والتلفزيوني

أ - يوصي المؤتمر بضرورة العمل على اعادة تفعيل معمل السينما الخاص بالمؤسسة.

ب - يدعو المؤتمر الى اعادة تشكيل القطاع السينمائي ورفده بالكوادر الفنية اللازمة كي يقوم بدوره في وضع برنامج عمل للانتاج والتوزيع السينمائي الروائي والوثائقي، والاسراع في تنفيذ الخطط الموضوعة له وفي مقدمتها انتاج الفيلم الروائي الاول الذي ستنتجه المؤسسة بالتعاون مع جمهورية بولندا الشعبية.

جـ - يقرر المؤتمر الشروع الفعلي في تأسيس قسم الانتاج التلفزيوني، والهادف الى انتاج البرامج الثقافية والمسلسلات الدرامية المتعلقة بأوضاع شعبنا ومشكلاته.

د - يدعو المؤتمر الى العمل على تطوير العلاقة مع الفعاليات الفنية في الوطن المحتل ومشاركتها في مشاريعنا السينمائية والتلفزيونية، ودعم مشاريعها في هذا المجال.

رابعا : النشاط التجاري :

اولا : يحيي المؤتمر المجهودات القيمة التي بذلتها الادارة العامة خلال الفترة الزمنية القصيرة التي اعقبت العدوان الصهيوني عام ١٩٨٢، في اطار المحافظة على المؤسسة وأنشطتها وتدعيم وضعها والتي تمثلت باقامة مكاتب تجارية شملت اربع قارات، والتوسع في اقامة معارض «لصامد» وتنشيط العملية التجارية بشكل اصبحت تمثل معه واحدة من أهم الانشطة في دورة رأس المال العامل.

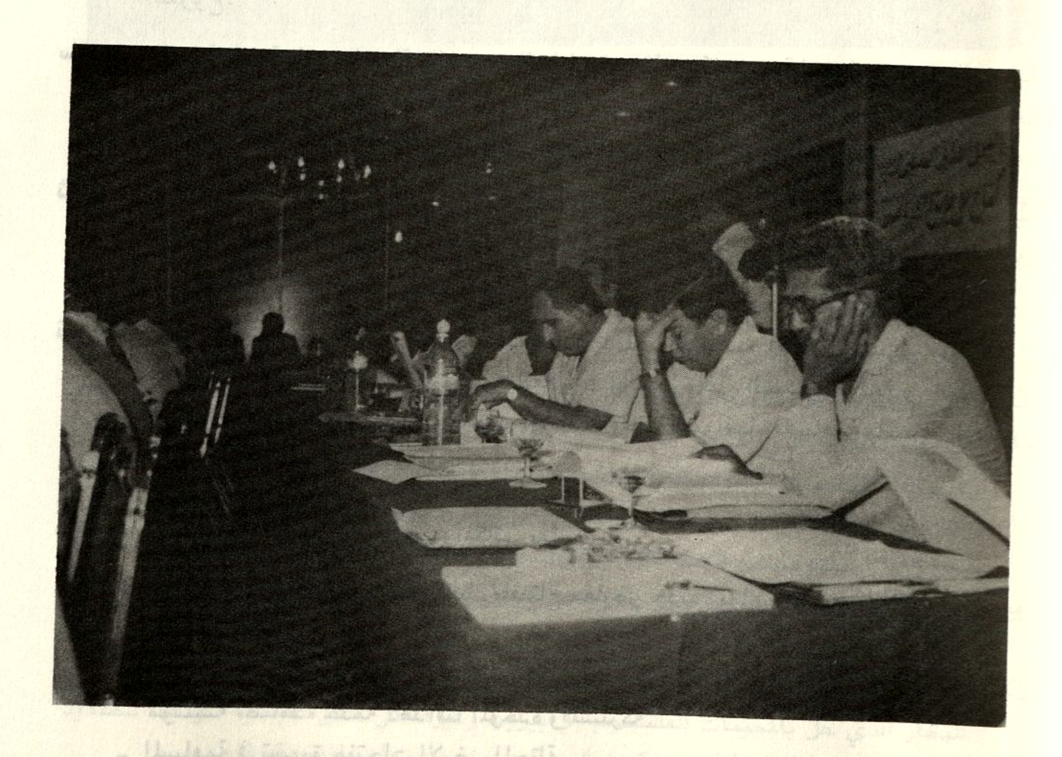
كما يحيي المؤتمر جميع الاخوة مدراء المكاتب والمعارض والمؤسسات التجارية التابعة

للمؤسسة على المجهودات الكبيرة التي بذلوها استجابة لهذا التوجه. وفي سبيل تنشيط العمل التجاري كوسيلة وحيدة لتنشيط العملية الانتاجية، هذا علاوة على أهميتها الكبيرة في تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الشقيقة والصديقة.

ثانيا : تسويق المنتجات الزراعية:

يرى المؤتمر أن بعض مشروعات «صامد» الزراعية والتي بدأت تدخل مرحلة العطاء والقدرة على التصدير، تعاني من مشكلتين تتعلقان بامكانية التصدير الزراعي لمنتجاتها. الاولى تتعلق باسعار واسواق التصدير خصوصا فيما يتعلق بتصدير الاناناس والمانجا، والثانية تتعلق بتأمين رخص التصدير. خصوصا فيما يتعلق بتصدير الموز والسمسم من الصومال. ونظرا للاهمية الكبيرة التي يمثلها تأمين التصدير المجزي لمنتجات المشروعات الزراعية وبما ينعكس من تحقيق عائدات يمكن الاستفادة منها في التوسع والتطوير الزراعيين فان المؤتمر يوصي بما يلي : -

أ - تأمين عقود تصدير المنتجات الزراعية بشكل عام بحيث لا تقتصر مسؤولية مدراء المشروعات والمسؤولين عن الانتاج وانما تتحمل مسؤوليته المكاتب التجارية للمؤسسة والمنتشرة في كثير من البلدان بشكل عام والمكتب التجاري المتواجد في بلد الانتاج بشكل خاص. ذلك بالاضافة الى مسؤولية مكاتب م.ت.ف.



ب - أن تقوم الدائرة الزراعية بالتنسيق مع مدير مكتب «صامد» التجاري ومكتب م.ت.ف. في الصومال ببذل جهود مضاعفة لتأمين امكانية تصدير المنتجات الزراعية واستصدار الترخيص الحكومي اللازم لذلك على أن تتفق هذه الجهود مع جهود المكاتب التجارية في الخليج واليمنين في تأمين تسويق المنتجات.

كما أن المؤتمر وهو يعرض لهذا النشاط الهام من أنشطة «صامد» لا بد له من أن يتوجه بالشكر والتقدير الى جميع الدول الشقيقة والصديقة التي قدمت كافة التسهيلات والاعفاءات الجمركية لمنتوجات مؤسسة «صامد» مما ساعدها على تحقيق الانجازات في هذا المجال.

ثالثا : يوصي المؤتمر الدائرة التجارية بضرورة الاسراع بتقديم خطة شمولية تفصيلية لاحتياجات الاسواق (كما ونوعا وجودة) لتتمكن مراكز الانتاج من التقيد الفعلي مع هذه الاحتياجات.

رابعا : الاهتمام بتطوير الانتاج والتركيز على الجودة وتطوير الموديلات بما يساعد على مواجهة المنافسة المستمرة وفي مختلف الاسواق المتواجدين فيها.

خامسا: الالتزام بالمقاسات المطلوبة والمحددة من قبل كل فرع حسب احتياجاته واسواقه.

سادسا: الالتزام بالبرنامج الزمني للتسليم المحدد سلفا في الخطط الانتاجية منعا لأي خلل او ارباك للفروع.

سابعا : العناية التامة بامور التعبئة والشحن والبيانات المرفقة مع كل شحنة لضمان وصول البضاعة بالشكل المطلوب حفاظا على قيمتها وضمان تسويقها وكذلك للتأكد من توافق الكميات والنوعية للبيانات المرفقة وكذلك تشكيل لجان الجرد للبضاعة المستلمة حال وصولها.

ثامنا : أن تلتزم كافة المعارض والفروع وتحت كافة الظروف ومهما كانت الاسباب بتحويل حصيلة مبيعاتها شهريا للادارة العامة حتى تكون أكثر قدرة على مواجهة الالتزامات وتأمين الاحتياجات.

تاسعا : يطلب المؤتمر من الادارة العامة أن تعتمد في عملية التوسع الافقي الاسس المعتمدة في الدراسة العلمية الاقتصادية وتقوية العلاقات والقدرة على التسويق وتفادي المخزون، وملائمة الاصناف المنتجة لاحتياجات «صامد» وقدرة اسواقها، المساهمة بانجاح الحضور السياسي في البلد المضيف.

عاشرا: يوصي المؤتمر مدراء المعارض والمكاتب بما يلي : -

- استطلاع آفاق التوسع في نفس البلد بافتتاح معارض جديدة بما يساهم بشكل أكبر في تسويق منتجات المؤسسة.
- مواصلة الاتصال الدائم مع قوات الثورة المتواجدة في البلد المضيف لحصر طلباتها من خلال مؤسسة «صامد» خدمة لاهدافنا الموحدة والمشتركة.
- المساهمة في تسويق منتجات الارض المحتلة.



لجنة التنظيم والادارة

اجتمعت لجنة التنظيم والادارة بكامل اعضائها وتم انتخاب الأخ/زهير حمزه رئيسا والأخ/رستم الشامي مقررا. وبعد مناقشات مستفيضه في المؤتمر لتوصيات اللجنة قرر ما يلي : -

١ - ضرورة اعداد نظام داخلي للمؤتمر.

٢ - وبعد المناقشة المستفيضة للنظام الاداري المقترح ضمن الملاحق والنماذج، فان اللجنة اذ تحيي الجهد المشكور الذي بذل في اعداد هذا النظام فقد وجد ان مسودة التنظيم الاداري لا تفي بالغرض كتنظيم عام للمؤسسة خاصة فيما يتعلق بالعمال لذا يوصى ان يحال موضوع النظام الاداري الى المجلس التنفيذي للمؤسسة على ان يشترط مراعاة نسب تشكيلته التي كانت قائمة عام ١٩٨٢ لتقوم بوضع الهيكل الاداري والتنظيمي بصورة أوفى وينتهي من تقديم اقتراحاته في مدة لا تزيد عن نهاية العام الحالي يتم بعدها العمل بالنظام المقترح مؤقتا لحين المصادقة عليه من المؤتمر القادم.

٣ - نظرا لسوء الأوضاع الاقتصادية في لبنان وتدني القيمة الشرائية لليرة اللبنانية بالاضافة الى الدمار الذي حل بالمخيمات الفلسطينية في بيروت وغيرها من المدن اللبنانية، ودعما للصمود البطولي لأهلنا في لبنان الذي يشكل عمال صامد جزء منهم فان المؤتمر قد قرر : -

اعادة دراسة رواتب العاملين في لبنان من قبل المجلس التنفيذي المركزي بمشاركة ممثلين عن العمال فيه واضعين في الاعتبار نسبة التضخم وارتفاع الأسعار وتكلفة اعادة البناء على أن يتم تسوية هذا الموضوع بعد عرضه على الادارة المركزية خلال شهرين من تاريخه .

٤ ـ فيما يخص علاوة الأولاد قرر المؤتمر دفع علاوة لكل ولد حسب اللائحة الخاصة بذلك .

٥ ـ فيما يخص نظام تعويض نهاية الخدمة قرر المؤتمر الاستمرار في العمل بالنظام المعمول به حاليا في المؤسسة .

٦ ـ فيما يخص الكادر المالي ودرجات السلم الوظيفي قرر المؤتمر اعتماد الكادر كما ورد في الملحق في الصفحة الرابعة ودراسة امكانية تخصيص علاوات خاصة للعاملين في المناطق الصعبة كحوافز .

٧ ـ اقرار اللوائح الداخلية فيما يخص : ـ
- نظام اصابات العمل .
- نظام الاجازات .
- نظام الضمان الصحي .
- نظام التقاعد والشيخوخة .

٨ ـ العمل على احياء اللجان النقابية الثورية لتأخذ دورها الطبيعي المنصوص عليه في النظام الخاص بها اضافة الى دورها السابق في المجالس المشكلة في المؤسسة حيث تسمح الظروف بذلك .

٩ ـ وعلى صعيد العمل الاجتماعي قرر المؤتمر : ـ
- اقامة مراكز للتدريب المهني في اماكن تجمعات الفلسطينيين مع اعطاء الأولوية للبنان .
- دعم مراكز التدريب المهني داخل الأرض المحتلة والمساعدة على اقامة مراكز جديدة .
- اعطاء الأولوية في العمل والتدريب المهني لأسر الشهداء .
- السعي مع الدول الشقيقة والصديقة ومكتب العمل الدولي والمؤسسات الدولية والعربية لاعداد دورات لعمال وكوادر صامد وخاصة الكادر النسائي .
- قرر المؤتمر بان يؤخذ بالاعتبار عند اعداد النظام الداخلي للمؤتمر بزيادة عدد العمال الممثلين في هذا المؤتمر .

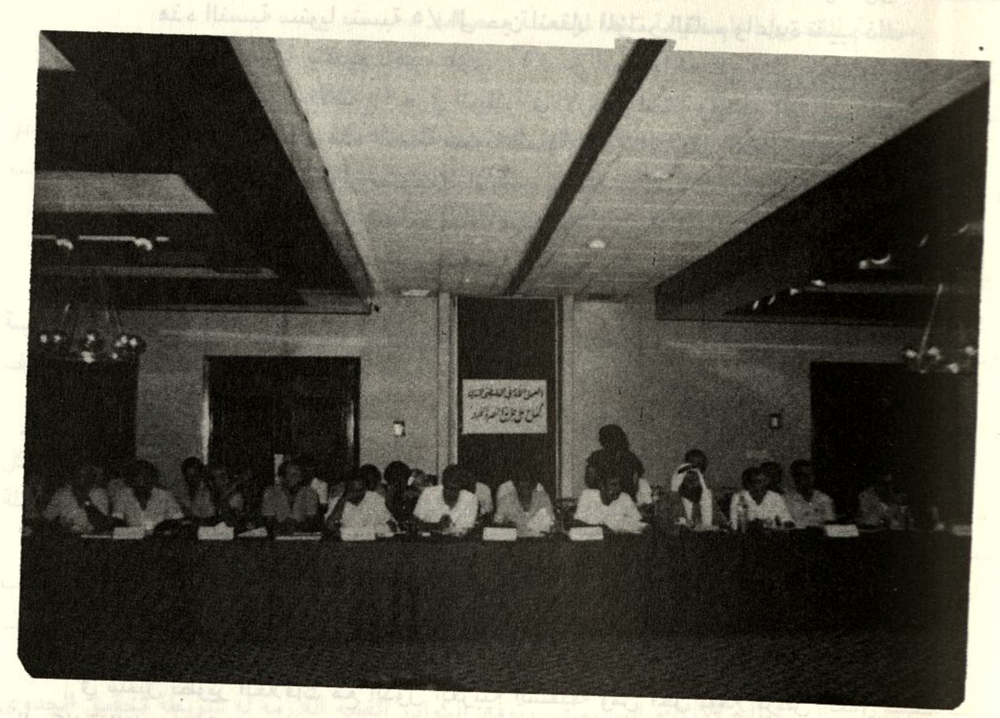
فيما يخص غلاء المعيشة المرفقة مع الملاحق فان المؤتمر يرى ان ارقام غلاء المعيشة المدرجة غير واقعية لذلك فانهّ يقرر اعادة النظر بنسب غلاء المعيشة والاستنارة بالانظمة التي تراها مناسبة.

لجنة الخطة العامة والمالية والعلاقات مع المنظمات الشعبية:

بعد أن ناقش المؤتمر توصيات اللجنة اتخذ القرارات التالية لتكون أسس عمل الادارة العامة خلال الفترة القادمة الى حين انعقاد المؤتمر القادم عام ١٩٨٨ م .

البـــاب الأول :

أولا : تلتزم خطة المؤسسة القادمة بالمبادىء والأهداف المحددة للمؤسسة .



ثانيا : أ) تتبع المؤسسة أفضل الأسس العلمية أساسا واسلوبا لعملها في الخطة القادمة . كما تلتزم بدراسات الجدوى الاقتصادية المسبقة لأي مشروع من مشاريعها المستقبلية ورصد الأموال واعتماد الكوادر ذوي الكفاءات العالية في كل مجال من مجالات التخصص . والتقيد بالتنفيذ وفق الخطة المقررة مسبقا .

ب) تضع الادارة العامة خططا مرحلية للادارات الفرعية مسترشدة بالخطة العامة من أجل تحقيقها على أكمل وجه .

ثالثا : تضع الخطة القادمة في اعتبارها :

أ) اعطاء الأولوية لتشغيل ابناء الشهداء ، فالمتضررين في سبيل الثورة ، فالعمال العاطلين عن العمل في المخيمات الفلسطينية واماكن التجمع السكاني الفلسطيني .

ب) تلتزم المؤسسة بتطوير مراكز التدريب والتطوير المهني والسعي لدى الدول الصديقة والشقيقة لاستقبال اعداد اكثر من عمالنا وكوادرنا للتدريب في جميع المجالات وذلك بانشاء وتطوير المجال الاداري والمهني والتقني وغيرها من المجالات .

رابعا : في اطار دعم الصمود :

١ ـ تلتزم المؤسسة باعطاء الأولوية في انشطتها لتسويق منتوجات شعبنا في الأرض المحتلة دعما لصمودهم وثباتهم فوق الأرض ، على ان تضع المؤسسة نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من

انشطتها التجارية والتسويقية لصالح منتوجات الأرض المحتلة كخطوة اولى ، تتصاعد هذه النسبة سنويا بنسبة ٥٪ الى حين انعقاد المؤتمر القادم واعادة تقييم ذلك .

٢ ـ تلتزم المؤسسة بتقديم دعم سنوي ١٠٪ من ارباحها لصالح دعم الصمود الفلسطيني يقدم لمؤسسات الانتاج الحرفي الوطنية في الأرض المحتلة ومعاهد التدريب المهني المرتبطة بها على أن تزداد هذه النسبة سنويا بنسبة ٢,٥٪ الى حين انعقاد المؤتمر القادم .

٣ ـ تلتزم المؤسسة بابراز منتوجات الأرض المحتلة في كافة معارضها الدائمة واجنحتها في المعارض الدولية التي تشارك بها لما لذلك من أهمية فائقة .

٤ ـ يرحب المؤتمر بالجهد الذي تقدمه مجلة « صامد الاقتصادي » في مجالات تقديم الدراسات المتخصصة حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا الفلسطيني فوق ارضه المحتلة وتوصي باستمرار هذا النهج اساسا لابحاثها طيلة الفترة القادمة ولحين انعقاد المؤتمر القادم .

خامسا : شؤون لبنان :

يوصي المؤتمر بالتركيز في مرحلة القادمة على اعادة بناء وتطوير نشاطات المؤسسة في لبنان لدعم صمود المخيمات الفلسطينية ومواجهة الأعباء الاجتماعية الناتجة عن الهجمة التصفوية ضد شعبنا هناك وذلك باقامة المصانع والمشاغل في مراكز التجمع السكاني الفلسطيني والمناطق المساندة لنضالنا .

سادسا : المشروعات التنموية مع الأقطار العربية :

في سبيل تطوير العلاقات مع الدول العربية الشقيقة ومن أجل توفير فرص العمل للتجمعات السكانية الفلسطينية المتواجدة في عدد من الأقطار العربية الشقيقة فان المؤتمر يوصي بدراسة امكانية تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية التنموية الخاصة « بصامد » او المشتركة مع بعض تلك الأقطار حسب الامكانيات المتاحة شريطة التحقق من الجدوى الاقتصادية المدروسة مسبقا وذلك بما يساهم في خدمة جهود التنمية وبما يؤمن فرص العمل . على أن تعطي العلاقات الاقتصادية وبالتنسيق مع القيادة السياسية جهدا خاصا .

سابعا : النشاط الاقتصادي الزراعي :

يوصي المؤتمر ببذل كافة الجهود الممكنة لاعادة تنظيم وتطوير النشاطات الزراعية في المؤسسة ونقلها الى مرحلة العطاء المجزى وذلك بتطبيق برامج عملية للتوسع وبتطوير النشاطات التسويقية والتصديرية لتلك النشاطات وتأمين كافة مستلزمات التوسع واعادة التنظيم .

ثامنا : النشاط التجاري :

يوصي المؤتمر الخطة بالتوسع في النشاط التجاري وذلك على المستويين التاليين :

أ ـ التوسع في اقامة مراكز تسويقية ومعارض دائمة لمنتوجاتنا في البلدان الشقيقة والصديقة والمشاركة في المعارض الدولية كلما أمكن ذلك .

ب ـ التوسع في انشاء مكاتب تجارية على أسس مدروسة وبما يحقق الجدوى الاقتصادية المشروطة بذلك حيثما أمكن ذلك من ضرورة الاشتراك بالمعارض الدولية .

جـ ـ الطلب الى القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن يكون هناك ملحقا تجاريا في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية تابعا لمؤسسة « صامد » .

تاسعا : النشاط الصناعي :

يوصي المؤتمر الخطة بالتوسع الصناعي للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية مع التركيز على اقامة مراكز صناعية جديدة في البلدان التي تراها مناسبة وذلك لضرورة تحقيق التناسب بين النمو الكبير المتحقق في القطاعين الزراعي والتجاري مع القطاع الصناعي .

عاشرا : النشاطات الاعلامية والثقافية :

نظرا للأهمية الكبيرة لهذا القطاع من نشاط المؤسسة الذي يتكامل مع نشاطاتها الانتاجية والتجارية ويحقق الصورة الحضارية للمؤسسة وينشر تجربة المؤسسة جنبا الى جنب مع التعريف بقضايانا الوطنية ، يوصي المؤتمر الخطة بما يلي :

١ ـ تطوير مجلة صامد الاقتصادي من حيث مستوى الابحاث وكفاءة التحرير واعادة النظر بشكل شامل بتنظيم وادارة التوزيع الذي يشكل نقطة ضعف رئيسية تنعكس على عدم انتشار المجلة وبالتالي تبديد الجهود المبذولة فيها .

٢ ـ تنشيط عمل دار « صامد » للدراسات والتوزيع والنشر بوضع برنامج لنشر الدراسات والكتب المرجعية والرسائل الأكاديمية المتعلقة بقضايانا الوطنية خاصة ما يتعلق منها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

٣ ـ اعادة تنظيم قطاع الانتاج السينمائي وتوفير الكوادر الفنية اللازمة له شريطة تحقيق الجدوى الاقتصادية .

حادي عشر : العلاقات الدولية :

يوصي المؤتمر بتطوير وتنمية العلاقات الدولية للمؤسسة وذلك عبر السعي الى توقيع المزيد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني والتقني مع الدول الصديقة وتنشيط التعاون مع تلك الدول التي تم بالفعل توقيع مثل هذه الاتفاقيات معها الى المراحل التنفيذية .

البـــاب الثـــاني

وبعد أن أخذ المؤتمر علما بالميزانية العمومية للمؤسسة لعام ١٩٨٥ وناقش بنودها ، وبعد دراسة تقرير الادارة العامة / بند الشؤون المالية فان ، المؤتمر يقرر :

أولا :

١ ـ قرر المؤتمر توحيد النظام المحاسبي في جميع فروع وأنشطة « صامد » الصناعية والزراعية والتجارية ، والسينمائية وغيرها وتطبيق الأسلوب الذي قدمته الادارة العامة بهذا الخصوص .

٢ ـ اعتماد النماذج المقدمة من الادارة العامة للكشوف والتقارير الشهرية المطلوبة .

٣ ـ التأكيد على كافة الفروع والمكاتب والمشاريع بتقديم موازين المراجعة الشهرية وجميع الكشوف

التحليلية المرفقة بها في نهاية كل شهر ، بحيث تصل الى الادارة العامة في الخامس عشر من الشهر التالي وبدون أي تأخير .

٤ - الطلب الى الادارة العامة تقديم ملاحظاتها الشهرية لجميع الفروع والمكاتب والمشاريع عن حسابات كل شهر على حدة وعن اية فروق بين حسابات الفرع والمراكز .

٥ - ان تحتفظ الفروع والمكاتب بجميع مستنداتها وسجلاتها لديها ، وفي مكان أمين، وان تكتفي بارسال موازين المراجعة الشهرية والكشوف التحليلية المرفقة بها للادارة العامة .

ثانيا : - مدققو الحسابات : -

ان المؤتمر يقرر بأن يتعاقد كل فرع من فروعها الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها مع مدقق حسابات قانوني مقيم في البلد المضيف يتولى تدقيق حساباتها (كمراجع خارجي) واعداد ميزانياتها السنوية .

ثالثا : - الميزانيـــات : -

حتى تتمكن الادارة من توحيد جميع حسابات المؤسسة ولكافة مشاريعها في ميزانية واحدة في مطلع كل عام قرر المؤتمر :

١ - ان تقدم ادارة المؤسسة ميزانية تقديرية لكافة نشاطاتها القائمة والمعتمد للتنفيذ حسب الخطة العامة مستندة الى الميزانيات السنوية التقديرية لأعمال الفروع والمكاتب للعمل بموجبها .

رابعا : - التدفق النقدي : -

لاحظ المؤتمر ان التدفق النقدي للمؤسسة لا يتناسب مع حجم الالتزامات الضخمة التي تترتب عليها لتأمين احتياجات المشاريع وخطط التوسع المستقبلي - لذلك فان المؤتمر وامام هذا الواقع يقرر : -

١ - ان تلتزم كافة الفروع بتحويل الأرصدة المتجمعة في حساباتها المعتمدة سواء النقدية او البنكية في نهاية كل شهر بالتلكس لحسابات المركز الرئيسي .

٢ - ان يبذل مدراء الفروع كل الجهود من أجل : -

- تفادي تراكم المخزون في المستودعات لتوفير السيولة النقدية .
- مواصلة الاتصال مع الجهات الرسمية في الدول المضيفة لتحويل الأرصدة الشهرية بالطرق القانونية والأصولية خاصة تلك الدول التي تتبع سياسة الرقابة على التحويل .

٣ - ان تبذل الادارة العامة مجهوداتها لاستحصال ديونها وتقليصها الى أقل حد ممكن لتوفير السيولة النقدية .

٤ - ان تسعى الادارة العامة « لصامد » لدى :-

أ - صناديق وبنوك التنمية العربية والاسلامية .

ب - الدول الصديقة والشقيقة .

كلما أمكن ذلك للحصول على قروض طويلة الأجل لتمويل مشروعاتها التي تندرج في اطار الأهداف الاجتماعية والنضالية شريطة ان تكون بشروط ميسرة وبفوائد مخفضة .



خامسا : - المصروفات العمومية : -

لتحقيق الأهداف المرسومة للمؤسسة ولمواجهة التزاماتها فان المؤتمر يقرر : - ترشيد الانفاق وضبطه وعدم تجاوز حدوده المقررة وخاصة فيما يتعلق بمصاريف المهمات والسفر والفنادق بين الفروع ومصاريف الهدايا والمصروفات الادارية الأخرى .

وكذلك اتباع افضل السبل وأقلها تكلفة في عمليات شحن البضائع ومحاولة الاستعاضة بالشحن البحري او البري بدلا من الشحن بالطائرة وكلما امكن ذلك .

سادسا : - المشروعات الزراعية : -

لقد درس المؤتمر مشروعات المؤسسة التي ما زالت تشكل عبئا ماليا مستمرا ومصدرا للانفاق وقرر : -

١ - اعادة تقييم اوضاع هذه المشاريع ، ووضع الخطط والبرامج العلمية الصحيحة لاستكمال بنيتها للانتقال من مرحلة التأسيس الى مرحلة الانتاج المجزي - وخاصة كوناكري وبيساو والصومال - التي شارفت مراحل التأسيس فيها على الانتهاء .

٢ - يقرر المؤتمر اعتماد الخطة التي قدمتها الدائرة الزراعية لمشروع السودان ، كخطة اولية بديلة عن المشروع الذي أعده المجريون والتي ترى اللجنة ان تكاليفه كبيرة ، على ان يتم اعتماد الخطة التي اعدها الخبراء المجريون في حالة الحصول على تمويل من البنك الاسلامي للتنمية .

٣ ـ يقرر المؤتمر : ـ

أ ـ اعادة تقييم المشروع الزراعي في مصر من كل جوانبه ويطلب الى الادارة العامة مواصلة العمل مع الخبراء العرب « تيم » في هذا المجال .

ب ـ اعادة تقييم مشروع الحديدة في اليمن الشمـالي واعتماد الخـطة اللازمة للنهـوض به استنادا الى دراسة الجدوى الاقتصادية التي تعد لهذا الغرض .

٤ ـ يطالب المؤتمر الادارة العامة ببذل الجهود الضرورية للحصول على تفاصيل مشروع « سوريا » الزراعي والذي بلغت تكاليفه حتى الآن مبلغ ثلاثة ملايين دولار امريكي .

يقرر المؤتمر في سبيل المحافظة على ممتلكات المؤسسة استكمال كافة المعلومات المطلوبة سواء دراسات الجدوى او المالية او القانونية التي تحفظ حق المؤسسة والثورة في ممتلكاتها ، وفي جميع الحالات فان اللجنة وعلى ضوء الدراسات الاقتصادية التي ستعد لهذين المشروعين تطلب الى الادارة العامة ان تكون اكثر حرصا وحذرا في اقامة اية مشاريع لا تتحق من جدواها الاقتصادية المسبقة .

سابعا : ـ المشروعات الصناعية :ـ

ان المؤتمر وبعد الاطلاع على تقرير الادارة العامة يقرر بأن يتم مجددا احصاء دقيق وشامل لجميع المصانع التي تملكها المؤسسة في جميع الاقطار وتثبيت موجوداتها في السجلات المركزية حسب الأصول النظامية والقانونية المحاسبية .

ثامنا : ـ مؤتمر الفعاليات الاقتصادية :ـ

ان المؤتمر يقرر مساهمة « صامد » الفعالة في مؤتمر الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية الذي دعا الى عقده مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني منذ مدة طويلة ويرى فيه مساهمة في دعم الصمود الفلسطيني داخل الأرض المحتلة ، وخطوه هامة في سبيل تفاعل « صامد » مع المؤسسات الفلسطينية الاقتصادية الخاصة .

تاسعا : ـ الوضع المالي : ـ

تدارس المؤتمر الوضع المالي المقدم من الادارة العامة في تقريرها للمؤتمر الثالث وهي اذ تقدر الجهود الكبيرة التي بذلتها معظم الفروع والمكاتب وفي كافة الأقطار ، والجهود التي تبذلها الادارة العامة في الرقابة والمتابعة والتدقيق والاحتفاظ باحتياط سليم للمحافظة على وضع مالي سليم للمؤسسة لمواجهة كل الاحتمالات فانه يقرر : ـ

١ ـ استمرار المحافظة على جميع اشكال الاحتياطات الرأسمالية الاختيارية والقانونية واحتياطات الطواريء وزيادتها لمواجهة جميع الاحتمالات .

٢ ـ تفادي الثغرات المتمثلة في :ـ

أ ـ حصر موجودات المؤسسة وتثبتها وتوحيدها في السجلات المركزية.

ب ـ تقييم وحصر وتدقيق موجودات المشاريع الزراعية .

جـ ـ التدقيق في عمليات التبادل التجاري بين الفروع حتى لا يحقق فرع انجازات على حساب فرع آخر .

د ـ اهتمام الادارة العامة باستكمال دورة رأس المال بشكل اكثر فعالية وكفاءة .

هـ ـ تنشيط جهاز الرقابة والتفتيش في الادارة العامة وتنظيم جولاته على جميع الفروع في كافة المواقع .

عاشـــرا :

١ ـ قرر المؤتمر ان تشرع المؤسسة حالا باقامة مراكز للتدريب على الصناعات الالكترونية واستيعاب الدورات التدريبية واقامة مراكز التجمع والانتاج لهذه الصناعة

٢ ـ ان تبادر المؤسسة لاعداد خطة خمسية في اطار الالكترونيات لتكون شعار عملها في المرحلة القادمة وحال انعقاد المؤتمر القادم .

حادي عشر : التراث الشعبي الفلسطيني

نظرا لما للتراث الشعبي الفلسطيني من أهمية فائقة في نضال شعبنا وثورتنا ـ ونظرا لأن « صامد » تعامل مع جزء هام من هذا التراث فقد قرر المؤتمر :ـ

ان تستمر صامد في المهمات المحددة لها باتخاذ كافة الوسائل اللازمة للمحافظة على التراث الشعبي الفلسطيني ـ والمبادرة بالاتصال مع كافة المؤسسات والاتحادات والجمعيات الدولية المعنية في هذا الموضوع لتقديم المقترحات اللازمة للقيادة السياسية لاتخاذ التوصيات اللازمة بذلك.

ثاني عشر : التعاون الاقتصادي :

قرر المؤتمر توسيع وتطوير عمل صـامد في مجـال التعاون الاقتصـادي مع الدول الشقيقـة والصديقة ، وتشكيل لجنة دائمة لهذا الغرض .

الباب الثالث

قرر المؤتمر توثيق العلاقة بين مؤسسة « صامد » وكافة التنظيمات الشعبية الفلسطينية بما يكفل امداد المؤسسة بالكوادر المتخصصة بالاضافة الى دعم « صامد » لكافة نشاطات التنظيمات الشعبية على كافة الأصعدة .

البيان الختامي الصادر عن مؤتمر صامد الثالث

تحت شعار « خمسة عشر عاما من النضال الاقتصادي والاجتماعي المتواصل » عقدت مؤسسة « صامد » معامل ابناء شهداء فلسطين مؤتمرها الثالث في العاصمة الاردنية ـ عمان خلال الفترة من ١٧/٢٠:٧/٧/٨٥ ، لتقييم نتائج اعمالها خلال الفترة التي اعقبت العدوان الصهيوني على الشعبين الفلسطيني واللبناني ومجازر القتل الجماعية التي تعرض لها شعبنا على يد العدو الصهيوني وحلفائه في مخيمي صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢ ، وهجمة التصفية التي يتعرض لها الان شعبنا في المخيمات استكمالا لمخططات الامبريالية والصهيونية في تحطيم البندقية الفلسطينية المقاتلة واقتلاع شعبنا من لبنان وصولا الى تصفية القضية الفلسطينية .

وقد افتتح المؤتمر الاخ/ابو عمار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية وشارك في اعماله ، كما حضر الافتتاح سماحة الشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ومعالي وزير شؤون الارض المحتلة في المملكة الاردنية الهاشمية وعدد من المسؤولين الاردنين .

كما شارك في حفل الافتتاح عدد من الاخوة اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المتواجدين في عمان وعدد من الاخوة اعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة « فتح » وعدد من الاخوة اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وقيادة قوات الثورة الفلسطينية وبعض الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية والاردنية . كما شارك في افتتاح المؤتمر معالي امين القدس الاخ روحي الخطيب .

هذا ، وقد شارك في اعمال مؤتمر « صامد » ستون عضوا من اعضائها العاملين ومدراء فروعها ومشاريعها الذين توافدوا من اربع قارات اضافة الى عدد كبير من الاخوة مدراء مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد تميز مؤتمر « صامد » الثالث في مدينة عمان بانعقاده هذه المرة على مقربة من الوطن والاهل ، الصامدين الصابرين المصممين على مواصلة المقاومة والنضال حتى استرجاع الحقوق المغتصبة والوطن المحتل .

لقد أكد الاخ/أبو عمار في كلمته للمؤتمر على نفس التوجهات الاستراتيجية التي ظل يؤكدها في رسائله السنوية لعمال « صامد » مشيدا بانجازات المؤسسة على كافة المستويات ، وداعيا الى تطويرها باعتبارها المؤسسة الاقتصادية للثورة الفلسطينية وصولا الى تحقيق الأهداف الاستراتيجية النبيلة التي رسمت لها بخلق نواة اقتصاد وطني فلسطيني يجابه

التحديات المطروحة علينا في كل الظروف والاوقات . كما كان للمداخلات التي قدمها الاخوة المشاركون من اعضاء المؤتمر والقيادات الفلسطينية ومدراء مكاتب « صامد » الذين واكبوا عملية بناء المؤسسة اغناء للتجربة ومساهمة في بلورة القرارات التي ستسترشد المؤسسة بها وتلتزم بتنفيذها خلال المرحلة القادمة .

هذا وقد انبثقت عن المؤتمر اربع لجان هي : ـ

١ ـ لجنة دعم الصمود في الأرض المحتلة ولبنان .
٢ ـ لجنة الانتاج والعمل التجاري .
٣ ـ لجنة التنظيم والادارة والعمل الاجتماعي .
٤ ـ لجنة الخطة العامة والمالية والعلاقة مع المنظمات الشعبية .

وبروح المسؤولية الكاملة، والحرص على المصلحة العليا والمشاركة الديمقراطية المسؤولة فقد أقر المؤتمر توصيات اللجان الأربع بعد ادخال التعديلات عليها، والتي انطلقت من الاسس التالية: ـ

اولا : العمل الفلسطيني العام

١ ـ لقد ناقش مؤتمر « صامد » الثالث ما يجري على الساحة الفلسطينية من أحداث نتيجة تفريط بعض الاطراف باستقلالية القرار الوطني على حساب المصلحة الوطنية لارتباطهم بأولئك الذين يسعون الى تنصيب انفسهم على القضية والشعب .
ان مؤتمر « صامد » الثالث وقد راقب كل ذلك بمسؤولية كاملة ، ليتوجه الى الجميع وفي كافة المواقع بالدعوة الى تغليب المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني على كل المصالح والحسابات الصغيرة ، ونبذ الخلاف وتوحيد الجهد ، والالتفاف حول القيادة الوطنية الشرعية لشعبنا واعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية على قاعدة قرارات المجلس الوطني ، وخاصة في دورتيه السادسة عشرة المنعقدة في الجزائر والسابعة عشر المنعقدة في عمان .

٢ ـ يؤكد مؤتمر « صامد » تمسكه بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني وبالقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية المنتخبة من المجالس الوطنية بقيادة الأخ/أبو عمار . ويهيب المؤتمر بشعبنا التصدي لكافة محاولات الالتفاف حول شرعيتها ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني مهما كانت المسميات ، حفاظا على منجزات ثورتنا وحقوق شعبنا الوطنية .

٣ ـ يؤكد المؤتمر تمسكه بالكفاح المسلح طريقا أساسيا لتحرير فلسطين ، والعمل على تجميع كافة القوى العربية من اجل ذلك ، وتطوير العلاقات مع القوى والدول الصديقة الداعمة لنضال شعبنا وحقوقنا الوطنية المشروعة .

٤ ـ ان مؤتمر « صامد » يرى في اتفاق العمل الاردني الفلسطيني المشترك ، وعلى ارضية الثوابت الاساسية للعمل الفلسطيني المرتكزة الى قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية ، خطوة هامة على طريق التحرك السياسي من اجل الحفاظ على حقوقنا الوطنية المشروعة .

٥ ـ يرى المؤتمر ان استمرار الحرب العراقية الايرانية باثارها المدمرة على الشعبين العراقي والايراني وعلى اقتصاديات البلدين والمنطقة ، يشكل تهديدا للمنطقة جميعها ولخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها اضافة الى ما يشكله من تهديد لقضاياها النضالية وفي طليعتها قضيتنا المركزية ، قضية فلسطين . ويهيب المؤتمر بجميع القوى الخيرة والفعالة والشقيقة والصديقة بذل المزيد من الجهود لايقاف لهيب هذه الحرب .

ويثمن المؤتمر تجاوب العراق الشقيق مع الجهود المبذولة لايقاف هذه الحرب ويناشد الحكومة الايرانية التجاوب مع هذه المساعي حقنا للدماء ووقفا للنزيف المستمر .

ثانيا : دعم الصمود في الارض المحتلة

يتوجه المؤتمر بكل تحيات الاكبار والاعتزاز والتقدير الى شعبنا الصامد الصابر البطل داخل الارض المحتلة ، ويهيب بكافة الدول والشعوب العربية لتقديم جميع أشكال الدعم والمساندة لهذا الصمود .

وحيث ان قضية دعم الصمود الفلسطيني داخل الارض المحتلة تمثل واحدا من الاهداف الاساسية لمؤسسة « صامد » فقد قرر المؤتمر اتخاذ الخطوات التالية : ـ

١ ـ تبذل ادارة « صامد » وفروعها في كافة اماكن تواجدها جهودا اكبر في سبيل تسويق منتجات الارض المحتلة ودعم صناعاتها الحرفية بنسبة تصاعدية من الارباح المتحققة من نشاطات المؤسسة .

٢ ـ انطلاقا من فهمنا بأن عملية دعم الصمود في الارض المحتلة هي عبارة عن حركة تنظيمية دائمة ومستمرة لجماهير الشعب الصامد في مجالات تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية فقد قرر المؤتمر ان تدرس مؤسسة « صامد » مع كافة الجهات ذات الاختصاص كافة الاشكال التنظيمية الهامة والوسائل الناجعة في تعزيز دعم الصمود والعمل على نقل تجربتها الى داخل الارض المحتلة .

ثالثا : المخيمات الفلسطينية

بحث المؤتمر ما تعرضت له مخيماتنا الفلسطينية في لبنان منذ الاجتياح الصهيوني للبنان في عام ١٩٨٢ وما تبعها من هجمة القوى الفاشية الكتائبية على مخيمات بيروت والقوى العميلة على المخيمات في طرابلس عام ١٩٨٣ وما تتعرض له مخيماتنا الان في كل لبنان من هجمة شرسة على يد عناصر من حركة امل بدعم من اطراف عربية شريكة في مخطط تصفية منظمة التحرير وتحطيم البندقية الفلسطينية واقتلاع وجود شعبنا من لبنان .

ان المؤتمر اذ يدين هجمة التصفية هذه اهدافا وادوات ليشيد بالتصدي الباسل لها ويطالب بدعم هذا التصدي بكل اشكال الدعم رافضا اتفاقية دمشق الرامية الى سحب السلاح من يد ابناء شعبنا تمهيدا لاقتلاعه من هناك وتهجيره الى مناطق اخرى ضمن مؤامرة الوطن البديل .

وقد قرر المؤتمر ان تقوم « صامد » باعتبارها المؤسسة الانتاجية للثورة الفلسطينية

والتزاما بالاهداف الاجتماعية والنضالية التي حددت لها باتخاذ الخطوات التالية : ـ

١ ـ ترميم واعادة تشغيل جميع المعامل التي دمرت في بيروت والعمل بكافة الامكانيات وانشاء معامل جديدة تساهم في استيعاب اكبر عدد من العمال الذين يعانون من ضيق فرص العمل ، وتوسيع دائرة التشغيل والتدريب في المخيمات الفلسطينية والعمل على اقامة عدد من المشاغل في المناطق اللبنانية الوطنية المساندة لنضالنا .

٢ ـ قرر المؤتمر ان تساهم مؤسسة « صامد » باعادة تعمير المخيمات الفلسطينية بالتعاون التام مع اللجان الشعبية فيها كلما كان ذلك ممكنا .

وبعد ان انتهى المؤتمر من تقييم اعمال المؤسسة للمرحلة الماضية اتخذ جملة من القرارات والتوجهات المستقبلية الهامة في مجالات اعمال المؤسسة وانشطتها الادارية والتنظيمية والمالية والاقتصادية (الصناعة ـ الزراعة ـ التجارة ـ والسينما والنشر) ، كما ناقش المؤتمر اوضاع العمال واكد على تكريس المكتسبات التي حققها عمال « صامد » عبر نضالاتهم .

وفي اطار تطلعاتها المستقبلية فقد كلف المؤتمر ادارة المؤسسة تشكيل لجان دائمة للاهتمام بمتابعة اتفاقات التعاون الاقتصادي والتقني والفني مع الدول الصديقة والشقيقة ، وللتراث الشعبي الفلسطيني . كما اقر خطة مستقبلية في مجال تطوير اعمال المؤسسة باتجاه التكنولوجيا الحديثة والبدء فورا باعدا الكوادر الفنية لهذا الغرض .

إن مؤتمر « صامد » وهو يختتم اعماله ليتوجه بتحيات الشكر الى الحكومة الاردنية الشقيقة لاستضافتها مؤتمرنا هذا . ويطمح المؤتمر الى تنمية اطر العلاقات الاقتصادية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية لتسير جنبا الى جنب مع علاقات التعاون في المجالات الاخرى .

كما يثمن المؤتمر عاليا جهود العاملين في « صامد » من اداريين وعمال في كافة مواقعهم على الجهود التي بذلوها طيلة المرحلة الماضية في اعادة البناء واستمرار عجلة الانتاج رغم كل الاخطار والمصاعب كما يحيي جهودهم جميعا في تكريس المؤسسة ذراعا اقتصاديا حقيقيا للثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني .

ويتوجه مؤتمر « صامد » بكل التحية والمحبة والتقدير والاجلال الى أهلنا وعمالنا في الارض المحتلة الصامدين الصابرين في وجه الاحتلال متشبثين بأرضهم متمسكين بحقوقهم مؤكدين في كل المناسبات التفافهم حول منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني .

كما يتوجه المؤتمر بكل التقدير والاعتزاز لجميع الدول الشقيقة والصديقة التي فتحت ابوابها لمؤسسة « صامد » للتعاون الاقتصادي والتقني جنبا الى جنب مع العلاقات السياسية والدبلوماسية المتنامية مع منظمة التحرير الفلسطينية . ويحيي المؤتمر اخيرا جميع المنظمات العربية والدولية وبنوك التنمية العربية والاسلامية التي قدمت الدعم والرعاية لمؤسسة « صامد » .

تحية الى جميع السواعد العاملة في كل مكان

قطاع الصناعة في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧

تهدف هذه الورقة الى دراسة الاثار الناجمة عن الاحتلال الصهيوني للمناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ / الضفة الغربية وقطاع غزة على قطاع الصناعة وامكانيات وسبل التصدي لها في اطار الدفاع عن وجود الاقتصاد الفلسطيني والتصدي لمحاولات تدميره كأحد أهم ركائز دعم صمود الشعب الفلسطيني في وطنه.

مرتكزات البحث:

١ ـ مقدمة
٢ ـ ابرز ملامح القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة قبيل الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧.
٣ ـ اثر الاحتلال الصهيوني على القطاع الصناعي في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.
أ ـ أهداف السياسة الاقتصادية الصهيونية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.
ب ـ نتائج السياسة الاقتصادية الصهيونية على القطاع الصناعي للمناطق المحتلة.
٤ ـ الخلاصة
٥ ـ تصور لحماية وتدعيم القطاع الصناعي الفلسطيني في المناطق المحتلة.
٦ ـ مصادر البحث.

أولاً: مقدمة:

تقع فلسطين على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بين خطي الطول ٣٤،١٥و٣٥،٤٠ درجة: شرقي غرينتش وخطي العرض ٢٩،٣٠

تقع فلسطين على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بين خطي الطول ٣٤,١٥ و٣٥,٤٠ درجة: شرقي غرينتش وخطي العرض ٢٩,٣٠ و٣٣,١٥ شمالا، وفي موقع استراتيجي هام كان محط انظار الغزاة من الخارج منذ اقدم العصور.

تبلغ مساحة فلسطين ٢٧,٢٠٠ كم٢ وقد تم احتلال الجزء الأكبر منها ٧٨,٣٪ ٢١٣٧٥كم٢ عام ١٩٤٨. واقيم فوقه الكيان الصهيوني الذي يسمى «اسرائيل» وانقسمت المساحة المتبقية خارج الاحتلال الى كيانين منفصلين الضفة الغربية وتبلغ مساحتها ٥٥٧٢ كم٢، وقد تم ضمها الى امارة شرق الأردن لتشكل معها ما عرف بعد ذلك بالمملكة الأردنية الهاشمية والجزء الثاني قطاع غزة وتبلغ مساحته ٣٨٠ كم٢، وقد خضع للادارة المصرية، ولم يتسن بسبب ذلك اقامة دولة فلسطينية فوق الأجزاء التي بقيت خارج الاحتلال الصهيوني.

* وزعت هذه الدراسة في مؤتمر «صامد» الثالث، وهي من اعداد الباحثة غانية ملحيس.

لقد نشطت الحركة الصهيونية منذ أوائل القرن الحالي بالاعتماد على الرأسمالية اليهودية والعالمية وخاصة الأمريكية وبالتعاون مع الانتداب البريطاني الملتزم وفق نصوص صك الانتداب باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين في تهجير اليهود الى فلسطين وبالتالي تغيير الخريطة الديموغرافية لسكان فلسطين وتوفير القاعدة البشرية لقيام الكيان الصهيوني. وفي حين لم تكن تتجاوز نسبة اليهود في فلسطين قبل الانتداب البريطاني عام ١٩١٨، ٨٪ من اجمالي السكان (٥٦,٠٠٠ نسمة معظمهم حديثو الهجرة الى فلسطين) تضاعف عددهم ثلاث مرات خلال الأحد عشر عاما الأولى من الانتداب البريطاني ووصل عددهم عام ١٩٣١ الى ١٧٤,٦١٠ نسمة مشكلين ١٧٪ من اجمالي السكان. وتمكنت الصهيونية العالمية بالتواطؤ مع الحركة النازية وبدعم من الامبريالية العالمية / وتسهيلات من سلطات الانتداب البريطاني من توجيه اعداد هامة من اليهود باتجاه فلسطين، فوصل عددهم عام ١٩٤٦ الى ٦٠٨,٢٣٠ نسمة مشكلين ٣١٪ من اجمالي السكان. وبانتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٤٨ كانت الخريطة الديمغرافية لفلسطين قد تغيرت جذريا واصبح ٣١,٥٪ من سكانها مستوطنين صهاينة ولم ولم تكتف الحركة الصهيونية بذلك بل عملت بمختلف الوسائل والسبل على تهجير السكان الأصليين. فلقد وضح للصهيونية العالمية المدعومة من الامبريالية العالمية ان نجاح مشروعها في اقامة الكيان الصهيوني في فلسطين يقتضي بالضرورة طرد السكان الفلسطينيين من بلادهم وقد كتب مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل في مذكراته كما حررها روفائيل باتاي، علينا أن نستولي على الممتلكات الخاصة او العقارات التي تخصص لنا، وسنحاول دفع السكان المعدمين عبر الحدود عن طريق ايجاد اعمال لهم في الأقطار التي يمرون بها في حين نسد في وجوههم سبل العمل في بلادنا[٢]. وبفعل هذه السياسة تم طرد معظم سكان فلسطين الأصليين من بلادهم ولم يتبق منهم بعد قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ في المناطق المحتلة الى ١٥٦[٣] الف نسمة مقابل عدد اليهود ١٦,٧[٤] الف نسمة مشكلين ٨٢,١٪ من اجمالي السكان، واستمر تدفق اليهود على فلسطين بعد ذلك حتى وصل عددهم عام ١٩٨٢ الى ٣٣٧٢,٢[٥] الف نسمة مشكلين ٨٦,٨٪ من اجمالي السكان.

ومن الناحية الأخرى ونتيجة لوقوع فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني فقد تم تشتيت الشعب الفلسطيني الذي قدر تعداده عام ١٩٨٢ بأكثر من ٤ مليون نسمة لا يزال يقيم منهم ١,٩١٢ الف فلسطيني في أرض فلسطين، ٣٦٪ منهم في الجزء المحتل منذ عام ١٩٤٨ (٦٩٠,٨[٦] الف نسمة) و٣٩٪ في الضفة الغربية (٧٤٧,٥ الف نسمة)[٧] و ٢٥٪ في قطاع غزة (٤٧٦,٣ الف نسمة)[٨] ويقيم حوالي ٢٧,٥٪ من الفلسطينيين ١,١ مليون نسمة في الضفة الشرقية لنهر الأردن ويتوزع البقية والذين يشكلون ٢٤,٧٪ من اجمالي الفلسطينيين على الدول العربية وخاصة لبنان وسوريا والكويت وبعض دول الخليج الأخرى. وتبلغ نسبة الفلسطينيين المتواجدين في الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا الغربية ٤,٣٪ من اجمالي عدد الفلسطينيين.

اتسم الاقتصاد الفلسطيني في بداية القرن الحالي بالملامح العامة لاقتصاد دول العالم الثالث في التصنيف الاقتصادي العالمي، حيث يغلب عليه الطابع الزراعي وقد شهد تحولا نوعيا غير ناجم عن تطور ذاتي للاقتصاد الفلسطيني وانما نتيجة عوامل خارجية أهمها المشروع الصهيوني الهادف الى اقامة وطن لليهود في فلسطين وسياسة الانتداب البريطاني الملتزم بانجاز هذا الهدف. ولعل ابرز مظاهر هذا التحول ما شهدته فلسطين من تدفق لرؤوس الأموال والعمال الصناعيين اليهود بهدف اقامة القاعدة الاقتصادية للكيان، فتركز المهاجرون اليهود في ساحل فلسطين واقاموا المستوطنات الجماعية

القائمة على أساس الاكتفاء الذاتي بشكل كبير باعتبارها افضل وسيلة لنجاح عملية الاستيطان والاستيلاء على الأرض ولتمكينها من النمو والقدرة على مواجهة سكان البلاد الأصليين. كما أقاموا صناعات جديدة وسيطروا على الصناعات الكبيرة والآلية واحتكروا امتياز شركات الكهرباء والماء واسسوا مصانع الاسمنت الكبرى وبحلول عام ١٩٣٩ كان اليهود الذين بلغت نسبتهم الى اجمالي السكان ٢٩,٦٪ يملكون ٤١٪ من اجمالي الأموال المستثمرة في الصناعة والبالغة ١٠,٩ مليون جنيه فلسطيني* بينما لم تزد ملكية العرب الذين يشكلون ٧٠,٤٪ من السكان عن ٦,٥٪ والنسبة الباقية كانت استثمارات في شركات الامتياز البريطانية التي آلت فيما بعد للكيان الصهيوني.

ولم تكن فلسطين حتى مطلع القرن الحالي قد دخلت ميدان التصنيع مثلها مثل بقية الدول العربية في المنطقة - باستثناء بعض الصناعات التحويلية البسيطة والتي تعتمد بشكل اساسي على الانتاج الزراعي كطحن الحبوب واستخراج الزيوت وصناعة الصابون ودباغة الجلود والصناعات الخشبية والخمور أو ما يتعلق بمواد البناء. ولكن مع موجات الهجرة اليهودية وتدفق اليد العاملة الفنية من اوروبا وتدفق رؤوس الأموال، شهدت فلسطين حركة تصنيعية واسعة، وقد بلغ عدد المصانع عام ١٩٣٩/ ١٢١١ مصنعا لم تزد ملكية العرب وقتذاك عن ٢٧,٨٪ تحتل المواد الغذائية المرتبة الأولى، ثم الغزل والنسيج والحدادة وصناعة الأخشاب وكانت غالبية المصانع العربية اقرب الى الورش الحرفية بينما امتلك اليهود اكثر من ثلثي المصانع القائمة واحتلت الصناعات المعدنية المرتبة الأولى تليها صناعة الأغذية والملابس والكيماويات والمطاط والمجوهرات وفي عام ١٩٤٢،لم تكن قيمة الانتاج الصناعي العربي تزيد عن ١٥٪ من مجمل الناتج الصناعي في فلسطين ولم تتجاوز نسبة العاملين العرب في الصناعة ١٠٪ معظمهم يعملون في مصانع وليسوا عمالا صناعيين نتيجة للشعار الذي رفعته الحركة الصهيونية «العمل العبري» وحرمان السكان الأصليين من العمل في الصناعات الكبيرة والمتقدمة بسبب سيطرة اليهود عليها.

وفي المجال الزراعي وعلى الرغم من أن ملكية اليهود عام ١٩٤٨ لم تزد عن ٥,٦٪ (١٠) من مجموع الأراضي في فلسطين الا ان حصتهم من الأراضي الخصبة وصلت الى ٢٠٪(١١) من مجموع الأراضي الزراعية وبقيام الكيان الصهيوني ارتفعت ملكية اليهود الى ٧٧٪ من أراضي فلسطين وهكذا فقد سيطر اليهود على معظم مصادر الدخل القومي الفلسطيني واقاموا قاعدتهم الاقتصادية على انقاض الاقتصاد الفلسطيني.

لقد اتسم الاقتصاد العربي في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨ بالضعف والتبعية فصغر حجم الاقتصاد العربي، إضافة الى أن السياسة الاقتصادية للكيان الصهيوني والتمييز السياسي والعوائق المؤسسية قد حرمت السكان العرب من حرية اتخاذ المسار المناسب في تنمية مواردهم، كما انها قادت الى التفتت المستمر للموارد الطبيعية العربية لا سيما في الأرض والمياه، والتمييز ضد مناطق التركز العربي فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة والمرافق مثل رأس المال والكهرباء والطرق والاسكان والخدمات العامة، وتم تحويل القطاع الزراعي الذي كان عصب الاقتصاد الفلسطيني الى قطاع هامشي واسهم ذلك في ازدياد تبعية هذا الاقتصاد، وانخراطه ضمن النظام الاقتصادي الصهيوني، وهكذا نجحت السياسة الاقتصادية الصهيونية في منع بروز قطاع اقتصادي فلسطيني خاص بالتجمع السكاني الفلسطيني في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨. ففي عام ١٩٧٦ مثلا لم تزد ملكية العرب

(*) الجنيه الفلسطيني وقتذاك كان يعادل استرليني.

للمؤسسات الصناعية عن ثلاثة، اثنتان منها صغيرة وتعمل في مجال الخياطة والثالثة تنتج المواد الحديدية.(١٢)

ثانيا: ملامح الاقتصاد الفلسطيني في المناطق الفلسطينية التي بقيت خارج الاحتلال الصهيوني حتى عام ١٩٦٧ الضفة الغربية وقطاع غزة.

لم تشكل الأراضي الفلسطينية التي بقيت خارج الاحتلال الصهيوني عام ١٩٤٨ وما اصطلح على تسميتها بعد ذلك/ الضفة الغربية وقطاع غزة / وحدات اقتصادية-سياسية سكانية متكاملة، بل كانتا قبل ذلك جزءا من فلسطين مترابطتان معها بعلاقات طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية، وكانت تلك المناطق اقل تطورا في فلسطين مقارنة بالمناطق الشمالية والغربية، وجاءت حرب ١٩٤٨ لتقطع اوصال الوطن الفلسطيني وليقام فوق الجزء الأكبر منها والأغنى موارداً والأكثر تطورا، الكيان الصهيوني، وليخضع الجزء الذي اصطلح على تسميته «بالضفة الغربية للحكم الأردني وقطاع غزة للادارة المصرية، وقد شكلت المنطقتان/ الضفة الغربية وقطاع غزة/ المستوعب الأول للاجئين الفلسطينيين فبلغ عدد سكان قطاع غزة عام ١٩٥٣-٣٠٦,٢٧٢(١٣) نسمة ٦٨٪ منهم من اللاجئين القادمين من الأراضي التي اقيم فوقها الكيان الصهيوني وبلغ عدد اللاجئين في الضفة الغربية عام ١٩٥٢ حوالي ٢٠٤(١٤) الف نسمة وشكلوا ٢٧,٥٪ من سكان الضفة الغربية البالغ تعدادهم في ذلك الحين ٢٨٦، ٧٤٢ الف نسمة.

لقد فقدت الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام ١٩٤٨ قسما هاما من مواردها وفعالياتها الاقتصادية داخل فلسطين المحتلة، حيث كانت تلك المناطق تستكمل جزءا كبيراً من احتياجاتها الانتاجية والاستهلاكية من باقي اجزاء فلسطين وعن طريق موانئها ومرافقها اذ كان اقتصادها يرتبط بعلاقات متعددة بالاقتصاد الفلسطيني ككل سواء في سد احتياجات سكانها او كمصدر لدخل الجزء الأكبر منهم.

لقد نتج عن اقامة الكيان الصهيوني الاستيطاني في الجزء الأكبر من فلسطين ظهور تشكيلات اجتماعية جديدة في المناطق الفلسطينية التي بقيت خارج الاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك في الدول العربية المجاورة وهي ما اصطلح على تسميتها بمخيمات اللاجئين، وسوف نعرض بايجاز لاهم التطورات التي شهدها قطاع الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ٤٨-١٩٦٧.

ابرز ملامح القطاع الصناعي في الضفة الغربية ١٩٥٠-١٩٦٧:

ارتبط اقتصاد الضفة الغربية حتى عام ١٩٦٧ باقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية ذو البنية الاقتصادية الضعيفة والقدرة المحدودة جدا على استيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الذين اجبروا على مغادرة اراضيهم عام ١٩٤٨ وتبدو محدودية هذه القدرة بشكل كبير اذا علمنا ان عدد سكان الضفة الغربية عام ١٩٥٢ بلغ اكثر من ٧٤٢ الف نسمة يشكلون حوالي ٥٦٪ من سكان المملكة الأردنية الهاشمية انخفض تعدادهم عام ١٩٦٧ الى حوالي ٦٦٤ الف نسمة يشكلون حوالي ٣١٪ من سكان المملكة، وقد استوعبت الضفة الشرقية الجزء الأكبر من المهاجرين بينما توزع الجزء الآخر وبتشجيع ودعم من القوى الامبريالية الى الدول العربية لا سيما النفطية منها التي تتاح فيها فرص العمل.

لقد ركزت خطة التنمية الصناعية الأردنية اهتمامها في تنمية الصناعات الرئيسية في الضفة الشرقية التي كانت اقل نموا من الضفة الغربية وتركيز الاستثمارات فيها، وبالرغم من وجود بعض المبررات لضعف النمو الصناعي / كعدم توفر رؤوس الأموال والنقص في المواد الخام المحلية وصغر السوق المحلية الا أنه رغم وجود هذه العقبات امام الصناعة بشكل عام فقد تطورت الصناعة في الضفة الشرقية بشكل أفضل بمراحل من تطورها في الضفة الغربية، وعلى الرغم من وجود بعض الاعتبارات الموضوعية لاختلاف وتائر التطور بين الضفتين كتوفر المواد الخام في الضفة الشرقية بشكل اكبر وتركز المواصلات فيها وقربها من خطوط الاتصال مع الخارج، وبعدها النسبي عن خطوط وقف اطلاق النار مع العدو الصهيوني وان كان في ذلك بعض ما يبرر تركيز المشاريع الصناعية الكبيرة كمصفاة البترول ومصانع الاسمنت في الضفة الشرقية الا أنه لم يكن هناك أي مبرر واضح لمنع الترخيص لانشاء اي مشروع في الضفة الغربية يتجاوز رأسماله ١٠,٠٠٠ دينار أردني / ٢٨,٠٠٠ دولار وكذلك تركز الدعم الحكومي على صناعات الضفة الشرقية بحيث لم تحظ صناعات الضفة الغربية باكثر من ٣,٢٪[١٥] من الدعم الحكومي اي ١٧٨,٨٠٦ دينار من مجموع ٥.٤٤٥,١٣٩ دينار ساهمت بها الحكومة في الصناعة. لقد ارتفع عدد المؤسسات في الضفة الغربية خلال الفترة ٥٤ـ١٩٦٣ من ٢٥٤ مؤسسة الى ٢٧٧ مؤسسة في حين ان عددها في الضفة الشرقية ارتفع من ١٧١ [١٦] الى ٢٨٤ مؤسسة وبقي عدد العاملين في الضفة الغربية شبه ثابت خلال هذه الفترة في حين تضاعف عدد العاملين في الضفة الشرقية. وكان لا بد أن تؤدي هذه السياسة الى بروز فوارق هامة ومتعددة بين أوضاع الضفتين الاقتصادية والاجتماعية فعلى الرغم من الهجرة الواسعة للقوى العاملة من الضفة الغربية الى الشرقية والخارج خلال الفترة ٥٠ـ١٩٦١، فقدت الضفة الغربية خلال تلك الفترة اكثر من ١٦٩,٠٠٠ نسمة من سكانها بينما اضافت الضفة الشرقية الى سكانها ما لا يقل عن ١٢١,٠٠٠ نسمة[١٧] وبقيت البطالة (بأنواعها) متفشية في الضفة الغربية على الرغم من أن نسبة العاملين اقتصاديا في الخارج من الضفة الغربية بلغت ١٦,٣٪ من مجموع القوى العاملة اقتصاديا بينما لم تتجاوز هذه النسبة ٣,٢٪ بالنسبة للضفة الشرقية، وبقيت الأجور على امتداد الفترة ٥٢ـ١٩٦٧ في الضفة الشرقية اعلى منها في الضفة الغربية وقد لعب انعدام فرص العمل وانعدام وجود صناعة قادرة على النمو والاستيعاب دورا في ذلك[١٨]

وهكذا فان التطور الصناعي في الضفة الغربية خلال ١٩٥٢ـ١٩٦٧ ارتكز على تطوير الصناعات الموجودة اصلا قبل عام ١٩٤٨ ولم تدخل اية صناعات جديدة باستثناء صناعة البلاستيك وتعليب الأغذية واستمر الطابع الاستهلاكي [١٩] المميز لصناعات الضفة الغربية حيث تحتل صناعة الأغذية المرتبة الأولى وتشكلت مصانعها عام ١٩٦٨ ،٢٦٪ من مجموعة المصانع في الضفة الغربية، يليها صناعة الأثاث والمفروشات ١٨,٥٪ فصناعة المنتجات المعدنية ١٢,٢٪ والأحذية ١١,٤٪ وعلى الرغم من أن عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية كان حوالي ٦٠٪.[٢٠] من اجمالي عدد المؤسسات الصناعية في الضفتين الا أن الأغلبية العظمى من المؤسسات الكبيرة كانت تتواجد في الضفة الشرقية، ولهذا كان الانتاج الصناعي القائم في الضفة الشرقية يزيد ثلاثة اضعاف ما هو عليه في الضفة الغربية كما ان القيمة المضافة المحققة في الضفة الغربية كانت تعادل ثلث القيمة المضافة في الضفة الشرقية. وبقي الطابع الحرفي يسيطر على صناعات الضفة الغربية ولم يتجاوز اسهام صناعات الضفة الغربية في الناتج الاجمالي المحلي للملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٦٦ عن ٤٪ في حين اسهمت الضفة الشرقية بـ

١١٪ كما لم يتجاوز اسهام الضفة الغربية في تحقيق الناتج المحلي الاجمالي في نفس العام ١٩٦٦ عن ٣٦٪ في حين اسهمت الضفة الشرقية بـ ٦٤٪ وفي حين بلغت نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي في الضفة الغربية عام ١٩٦٦ حوالي ٢٢٪ لم تتجاوز نسبة العاملين في الصناعة التحويلية ٨,٩٪ من مجموع القوى العاملة في الضفة و٤٠٪ من مجموع القوى العاملة في القطاع الصناعي. ويبين الجدول التالي حصة الصناعة في الضفة الغربية والأردن ككل من الدخل الاجمالي والاستخدام والاستثمار والصادرات[٢١].

	المملكة الأردنية الهاشمية	الضفة الغربية
حصة الصناعة من مجموع الدخل القومي الاجمالي.	١٠٪	٦٪
حصة الصناعة من الاستخدام	٩٪	٧٪
حصة الصناعة من الاستثمار	٥٪	٣٪
حصة الصناعة من الصادرات المنظورة	٤٧٪	٢٢,١٪

بعد حرب ١٩٤٨ وجد قطاع غزة نفسه مفصولا عن بقية اجزاء فلسطين، وتولت السلطات المصرية مسؤولية ادارته، ولم ينتهج النظام المصري سياسة الضم للقطاع فكان قطاع غزة معزولا عن مصر أيضا بسبب وجود شبه جزيرة سيناء كحاجز طبيعي من ناحية، ولامتناع السلطات المصرية عن تطبيق السياسات والقوانين الاقتصادية المصرية على القطاع من ناحية أخرى. ولقد واجه قطاع غزة بعد عام ١٩٤٨ مشاكل اقتصادية كبيرة ناجمة عن ضيق المساحة وافتقاره للمواد الأولية، والطاقة، ورؤوس الأموال بالاضافة الى الكثافة السكانية الكبيرة الناجمة عن تدفق اعداد ضخمة من اللاجئين من المناطق التي اقيم فوقها الكيان الصهيوني حيث بلغت نسبة اللاجئين الى السكان عام ١٩٥٣ ٧٠٪، ولم يشهد قطاع غزة قبل عام ١٩٤٨ قيام صناعات تذكر باستثناء تلك الصناعات البسيطة الناتجة عن تركز الثروة الحيوانية فيه كصناعة دبغ الجلود وصناعة الألبان والتي تقوم اساسا على تلبية احتياجاته المحلية وكان الطابع الزراعي هو الغالب على اقتصاديات القطاع. ولم تأخذ السلطات المصرية / بصفتها الادارة المشرفة على قطاع غزة / المبادرة لتطوير اقتصاد القطاع، الأمر الذي جعل الاستثمار مقصورا على المبادرة الفردية التي اتجهت لقطاع الزراعة حيث تتوفر المياه والسوق / تلبية الاحتياجات المحلية. وللتجارة.

ولم يحظ قطاع الصناعة بقطاع غزة بأهمية تذكر حيث لم يزد اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٧ عن ٣,٣٪ بينما تجاوزت مساهمة الزراعة ٢٦٪[٢٢] واكثر من ذلك فقد كان للسياسة الاقتصادية التي اتبعتها الادارة المصرية اتجاه القطاع ومعاملته كمنطقة شبه حرة وفي ظل غياب سياسة تنموية للدولة اكبر الضرر على تلك الصناعات التي كانت قائمة حتى عام ١٩٤٨، والتي كانت اقرب للحرف اليدوية المرتبطة باحتياجات السكان كما ذكرنا كالمطاحن والغزل اليدوي وصناعة الفخار، ولقد تدهورت هذه الصناعات تدهوراً شديداً فانخفض ما تستوعبه صناعة النسيج من ٢٥٠٠ عامل عام ١٩٥٣ الى ٧٥٠ عامل عام ١٩٥٩ الى ٦٠٠ عامل عام ١٩٦٠ وانخفض عدد الأنوال من ٢٠٠٠ نول عام ١٩٥٣ الى ٥٠ نول عام ١٩٥٨، كما هبطت واردات القطاع من الغزل من ٢٨٣ طن عام ١٩٥٣ الى ٦٠ طن عام ١٩٦٠ بينما ارتفعت وارداته من النسيج خلال نفس الفترة من ١٥ طن الى ٢٩٠ طن[٢٣]

كما أن اعتبار قطاع غزة كسوق شبه حرة أدى الى القيام باجراءات تناسب هذا الدور من تسهيلات جمركية وتشجيع النشاطات التجارية للاستيراد واعادة التصدير والخدمات الأمر الذي يتناقض بطبيعته مع احتياجات القطاع الصناعي للحماية الجمركية لتأمين نموه، اضافة الى ان تركيز الاستثمارات في الأعمال التجارية/ مجالات الاستيراد واعادة التصدير/ تم على حساب الاستثمار في القطاع الصناعي ولم تزد رؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي عام ١٩٦٠ عن ٣٧٢ الف جنيه مصري وقدر اجمالي الانتاج الصناعي للقطاع في ذلك العام بحوالي ٥١٩[٢٤] الف جنيه مصري ويبلغ متوسط رأس المال المستثمر في الصناعة للمصنع الواحد عام ١٩٦٠ ٤١٠,٨ جنيه والمتوسط العام لعدد العمال ٢,٢ عامل باستثناء مصنع الحمضيات الذي كان متوسط عدد عماله عام ١٩٦٠/ ٧٥ عامل الأمر الذي يؤكد الطابع الحرفي للقطاع الصناعي في قطاع غزة.

ثالثا: اثر الاحتلال الصهيوني على القطاع الصناعي في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧

أدت حرب حزيران ١٩٦٧ الى وقوع بقية اجزاء الوطن الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني، بالاضافة الى أراض عربية أخرى، هضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية، وقد نجم عن ذلك من الآثار الضارة على اقتصاد المناطق المحتلة ما يوازي الاثار التي أحدثتها حرب ١٩٤٨، وأدت الى أحداث تغييرات جذرية للعلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة بين تلك المناطق واقتصاديات الدول العربية المجاورة ومن جهتها واجهت المناطق الفلسطينية الاحتلال وهي تفتقر الى أهم مقومات الصمود والتصدي لأهداف السياسة الاقتصادية للكيان الصهيوني الرامية الى تدمير الأساس المادي للوجود الفلسطيني عبر ربط والحاق ودمج اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الصهيوني، فالبنية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أشرنا، كانت هشة وضعيفة ومرتبطة كليا باقتصاد الأردن بالنسبة للضفة الغربية، سواء يتعلق باعتمادها شبه الكامل على المواد الخام الأردنية او المستوردة عبر الأردن وقيام صناعاتها بتلبية احتياجات الصناعات في الضفة الشرقية لبعض المنتجات واعتمادها الأساسي على السوق الأردنية لتصريف منتجاتها، ولم يكن وضع قطاع غزة افضل، وأن كان ارتباطه بالاقتصاد المصري أقل نسبيا وبما يلائم احتياج الادارة المصرية لسوق شبه حرة.

ومن المهم التعرض لأهداف السياسة الاقتصادية للكيان الصهيوني في المناطق المحتلة قبل دراسة آثار الاحتلال على القطاع الصناعي.

أ ـ اهداف السياسة الاقتصادية للكيان الصهيوني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

تهدف الحركة الصهيونية الى تحقيق مشروعها في اقامة وطن ليهود العالم في المنطقة العربية الممتدة من الفرات الى النيل، تشكل فلسطين قاعدة انطلاق نحو تحقيق هذا الهدف، وقد نجحت الحركة الصهيونية حتى عام ١٩٨٢ في توطين ٣,٣٧٣ الف يهودي من مختلف انحاء العالم يشكلون ٢٦٪[٢٥] من اجمالي يهود العالم، رغم ان نسبتهم في فلسطين لم تزد عن ٠,٥٪[٢٦] في مطلع القرن الحالي ولم تتجاوز ٦٪[٢٧]

في أيار عام ١٩٤٨ عند اقامة الكيان الصهيوني، بمعنى آخر فان اقامة الكيان الصهيوني في فلسطين كان العامل الحاسم والأكثر فاعلية في توجيه اليهود للاستيطان في فلسطين، كما ان قدرة هذا الكيان على التفوق والظهور كقوة قادرة على تحقيق اهدافها تشكل أحد أهم عوامل استمرار تدفق

المهاجرين اليهود والذي يشكل في البرنامج الصهيوني حجر الزاوية في انجاح المشروع. وعليه فان مختلف السياسات الصهيونية الاقتصادية والاعلامية والعسكرية والثقافية وغيرها محكومة بالهدف المركزي وهو تهويد فلسطين كنقطة انطلاق: وقد تمكنت الحركة الصهيونية من تحقيق انجاز هام في هذا الاطار في الجزء المحتل منذ عام ١٩٤٨ وتحاول تكرار ذلك في المناطق الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧ عبر زرع المستوطنات الصهيونية حيث بلغ عدد المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام ١٩٨٣ ١٧٥[٢٨] مستوطنة يسكنها ١٢٢[٢٩] ألف مستوطن، ومن المخطط ان يصل عدد المستوطنين في نهاية ١٩٨٧ الى ٢٥٠ ألف وعام ٢٠٠٠ الى ١,٣٠٠ ألف مستوطن ويعمد الكيان الصهيوني الى تغيير الخريطة الديموغرافية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ليس فقط عبر استجلاب المستوطنين الصهاينة وانما ايضا بتهجير السكان الفلسطينية خارج المناطق عبر انتهاج مختلف اساليب الابادة والارهاب والقمع والتضييق والخنق الاقتصادي.

لقد نجم عن الاحتلال الصهيوني في عام ١٩٦٧ عملية نزوح واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث لم تستطع الضفة الغربية ان تستعيد عام ١٩٨٢ حجم السكان الذي كانت عليه عام ١٩٦١ فقد بلغ عدد سكانها عام ١٩٨٢ ٧٤٧,٥[٣٠] الف نسمة في حين كان عام ١٩٦١ وفقا لآخر احصاء أردني ٨٠٥,٥٦[٣١] نسمة وحقق قطاع غزة زيادة طفيفة جدا خاصة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان معدل النمو الطبيعي في قطاع غزة يعتبر من أعلى المعدلات العالمية ويتراوح بين ٣,٣٪ ـ ٣,٩٪ إذ بلغ عدد سكان قطاع غزة عام ١٩٨٢ ٤٧٦,٣[٣٢] الف نسمة بينما بلغ عام ١٩٦٤ وفقا لنشرة الاحصاءات الرسمية ٤١٢,٢٧٣[٣٣] نسمة.

وعلى الرغم من النزف البشري الكبير للضفة الغربية وقطاع غزة، الا أن الاحتلال الصهيوني لم يستطع حتى الآن ولأسباب عديدة، تكرار ما حدث عام ١٩٤٨ وتفريغ الأراضي المحتلة من سكانها حيث لا يزال حسب احصاءات عام ١٩٨٢/ حوالي ١,٢٢٤ الف فلسطيني يشكلون مع فلسطين الجزء المحتل منذ عام ١٩٤٨، ١,٩١٤ ألف نسمة أي حوالي نصف الشعب الفلسطيني و٣٦,٢٪ من مجموع المقيمين في فلسطين المحتلة/ بما في ذلك المستوطنين الصهاينة/ ويجهد الكيان الصهيوني الى تغيير هذا الواقع عبر استجلاب المهاجرين اليهود من أي مكان/ يهود اثيوبيا/ الفالاشا/ بعد ان كان والى وقت قريب يشكك بيهوديتهم، ومحاولاته الراهنة لتهجير يهود الهند، وعلى الصعيد الآخر ينتهج كل اساليب الابادة والارهاب والطرد والابعاد ضد السكان الفلسطينيين لدفعهم الى مغادرة اراضيهم، ويعول على سياسته الاقتصادية اتجاه المناطق المحتلة أهمية كبرى في تحقيق ذلك فيعمد الى مصادرة الأراضي حيث وصلت نسبة الأراضي المصادرة في الضفة الغربية حتى عام ١٩٨٣ الى حوالي ٥٠٪ ـ ٦٠٪[٣٤] من اجمالي الأراضي، وفرض قيودا مشددة على استخدام المياه، ومنع حفر ابار جديدة، واحكم سيطرته على تجارة المناطق المحتلة الخارجية، ومنع قيام صناعات جديدة، وفرض قيودا على نمو وتطور الصناعات القائمة، وفرض نوعا من تقسيم العمل في المناطق المحتلة على غرار تقسيم العمل الذي كان سائداً بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها، وحوّل الضفة الغربية وقطاع غزة الى سوق لبضائع وخدمات الكيان الصهيوني هادفاً من وراء ذلك تدمير البنية الاقتصادية الوطنية وتقويض الأساس المادي للوجود الفلسطيني المستقل تمهيدا لضم المناطق نهائيا، وسيقتصر موضوع بحثنا على أهداف السياسة الاقتصادية الصهيونية اتجاه القطاع الصناعي في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ والتي يمكن تلخيص ابرزها بما يلي:ـ

١ ـ اضعاف القطاع الصناعي باعتباره احد الأعمدة الهامة للقاعدة الانتاجية (يشكل القطاع الزراعي اساس القاعدة الانتاجية في اقتصاد المناطق الفلسطينية المحتلة) وتغيير بنيته الهيكلية بهدف ربط ودمج اقتصاد المناطق المحتلة بالاقتصاد الصهيوني.

٢ ـ منع نشوء صناعات متطورة بالمعنى العصري الحديث، والابقاء على الطابع الحرفي للصناعة بتخصيص المؤسسات الصناعية في تلك المناطق بأدنى حلقات الانتاج، بحيث لا يتطلب ذلك وسائل انتاج كبيرة ومتطورة، ولا يسمح بتراكم خبرات علمية وتقنية ذات شأن، مما يمنع نقل التكنولوجيا وتطوير الانتاج ويبقي الانتاجية في أدنى مستوى ممكن.

٣ ـ فرض نوع من التخصص على الصناعة في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بتشجيع الصناعات المكملة والتي تحتاجها سوق الكيان الصهيوني او سياسته التصديرية وخاصة تلك الصناعات التي تعتمد على العمالة الكثيفة والجهد الجسماني المنخفض الكلفة.

٤ ـ تحويل الورش والمنشآت الصناعية في المناطق المحتلة للعمل كمتعهدين فرعيين ملحقين بالصناعة الصهيونية وكذلك قيام متعهدين صهاينة باقامة المنشآت الصناعية في المناطق المحتلة للتحكم بتوجيه الصناعة فيها مباشرة.

٥ ـ فرض نوع من المنافسة غير المتكافئة على الصناعات الوطنية في المناطق المحتلة عبر السماح بتدفق المنتجات المماثلة من الكيان الصهيوني المتفوقة تقنيا والمدعومة رسميا، وفرض قيود على حركة منتجات المناطق المحتلة المماثلة باتجاه سوق الكيان الصهيوني الأمر الذي يضطر العديد من المؤسسات ذات الانتاج الحدي الى الخروج من السوق.

٦ ـ رفع كلفة الانتاج الصناعي في المناطق المحتلة من خلال السياسة الضريبية، ورفع اسعار مدخلات الانتاج حيث لا تزيد نسبة المؤسسات التي تستخدم مواد خام محلية عن ٣٠٪[٣٥] في الضفة الغربية و٥٠٪[٣٦]. في قطاع غزة وفي الغالب يتم استيراد المواد الخام من مؤسسات الكيان الصهيوني او عبره ويلجأ المستوردون في معظم الأحيان الى الوسطاء الصهاينة لتلافي القيود مما يزيد في الكلفة ويقلل من قدرة المنتجات على المنافسة.

٧ ـ استنزاف الموارد البشرية في المناطق المحتلة من خلال الابقاء على فرص العمل في قطاع الصناعة محدودة او متناقصة عبر مختلف اشكال الضغط لدفع الفلسطينيين الى الهجرة خارج وطنهم بحثا عن عمل او الالتحاق بسوق العمل الصهيوني واعطاء القوى العاملة الصهيونية الحرية للقيام بالمهام العسكرية.

٨ ـ فرض قيود مشددة على تدفق الأموال من الخارج بهدف منع سكان المناطق المحتلة من تعويض الخسارة الناجمة عن غياب الجهاز المصرفي والنقدي في المناطق المحتلة ولمنع توجيه الأموال الى الاستثمار في القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة.

ب ـ أهم نتائج السياسة الاقتصادية الصهيونية على القطاع الصناعي للضفة الغربية وقطاع غزة:

أولا: تراجع مساهمة قطاع الصناعة وخاصة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من ٨٫٣٪ عام

١٩٦٨ الى ٦٫٧٪[٣٧] عام ١٩٨٠، ولم يزد نصيب هذا القطاع عن ٥٫٣٪[٣٨] من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٠ بالنسبة للضفة الغربية وعن ٦٫٦[٣٩] بالنسبة لقطاع غزة على الرغم من ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة فيه في الناتج المحلي الاجمالي من ٣٫١٪ عام ١٩٦٨ الى ١٠٫٣٪[٤٠] عام ١٩٨٠، وتسعى سلطات الاحتلال الصهيوني الى مزيد من تهميش دور الصناعة في تكوين الناتج المحلي والناتج القومي الاجمالي للمناطق المحتلة، وتقليص دور القطاعات المنتجة لصالح القطاعات غير المنتجة، وفي هذا الاطار فعلى الرغم من ازدياد حجم العمالة في المناطق المحتلة بنسبة ٢٨٫٥٪[٤١] خلال الفترة ١٩٧٠ـ١٩٨٢، فإن العمالة في المناطق المحتلة قد انخفضت بنسبة ٦٪ خلال نفس الفترة حيث استوعب سوق العمل في الكيان الصهيوني ليس فقط الزيادة في العمالة والبالغة ٤٩٫٤ الف عامل وانما ايضا جزءا من العاملين في اقتصاد المناطق المحتلة. فلقد بلغ عدد العاملين من المناطق المحتلة في مؤسسات الكيان الصهيوني عام ١٩٨٢، ٧٩٫١ الف عامل أي ما يعادل ٣٥٫٥٪[٤٢] من اجمالي العمال الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحوالي ثلاثة اضعاف ما كان عليه عددهم عام ١٩٧٠، كما تجدر الاشارة الى ان ٣٨٫٦٪[٤٣] من العمالة الصناعية للمناطق المحتلة في عام ١٩٨٢ تعمل في مؤسسات الكيان الصهيوني وهؤلاء بالضرورة ليسوا عمالا صناعيين وانما يعملون في المصانع في تلك الأعمال التي لا تتطلب مهارة وتحتاج الى مجهود كبير. وفي الغالب فانهم يستخدمون بسبب احجام عمال الكيان الصهيوني عما يسمى بالأعمال السوداء او القذرة ويوضح الجدول رقم ١ حجم وتوزيع القوى العاملة الفلسطينية في المناطق المحتلة ومؤسسات الكيان الصهيوني على مختلف فروع النشاط الاقتصادي وتجدر الاشارة هنا الى الانخفاض المطرد للأهمية النسبية للعمال الفلسطينيين في القطاعات المنتجة سواء في المناطق المحتلة من ٥٢٫٥٪ عام ١٩٧٠ الى ٤٣٫١٪ عام ١٩٨٢ او في مؤسسات الكيان الصهيوني من ٣٦٪ الى ٢٠٫٥٪ خلال نفس الفترة.

جدول رقم (١)

عمال المناطق المحتلة الذين يعملون في الضفة الغربية وقطاع غزة

السنة	الاجمالي الف عامل	زراعة ٪	صناعة ٪	بناء ٪	أخرى ٪
١٩٧٠	١٥٢٫٧	٣٨٫٧٪	١٣٫٨٪	٨٫٤٪	٣٩٫١٪
١٩٧٥	١٣٨٫٦	٣١٫٨٪	١٤٫٥٪	٧٫٣٪	٤٦٫٤٪
١٩٨٠	١٤٠٫٦	٢٨٫٤٪	١٦٫٣٪	٩٫٦٪	٤٥٫٧٪
١٩٨٢	١٤٣٫٦	٢٧٫٦٪٪	١٥٫٥٪	٩٫٩٪	٤٧٪

عمال المناطق المحتلة الذين يعملون في الكيان الصهيوني

الاجمالي الف عامل	زراعة ٪	صناعة ٪	بناء ٪	اخرى ٪
٢٠٫٦٠	٢٤٫٤٪	١١٫٦٪	٥٤٫٣٪	٩٫٧٪
٦٦٫٣	١٤٫٣٪	١٨٫٤٪	٥٤٫٤٪	١٢٫٩٪
٧٥٫١	١٣٫٧٪	٢٠٫٩٪	٤٧٫٤٪	١٨٪
٧٩٫١	١٢٫٨٪	١٧٫٧٪	٥٢٫٨٪	١٦٫٧٪

STATISTICAL ABSTRACT OF ISRAEL 1983 No 34 p. 780

ثانيا: تحول بنيوي في صناعات المناطق المحتلة باتجاه احلال صناعات تتكامل وتلتحق بالاقتصاد الصهيوني محل المؤسسات الصناعية القائمة، فقد انخفض عدد الوحدات الصناعية من ٣٢٦١ وحده عام ١٩٦٧ الى ٢١٠٦ وحدة عام ١٩٨٠ اي بنسبة ٣٥,٤٪ واذا ما علمنا وفقا لنتائج الدراسة المسحية للمناطق المحتلة ان ٥٦٪[٤٤] من المؤسسات القائمة حاليا انشئت بعد الاحتلال فهذا يعني ان هذه النسبة قد حلت محل وحدات انتاجية كانت قائمة واغلقت بسبب عدم قدرتها على البقاء وتحمل القيود الشديدة التي تفرضها سلطات الاحتلال والمنافسة غير المتكافئة التي تضطر العديد من الوحدات الصناعية الوطنية الى التراجع وفي الكثير من الأحيان الى الاغلاق، وقد واجهت الصناعات الزراعية والغذائية صعوبات كبيرة وانخفض عدد العاملين بها عام ١٩٨٢ الى النصف بعد ان شكل في بداية الاحتلال ٢٩٪[٤٥] من اجمالي العاملين في الصناعة ويرجع اهم اسباب هذا التراجع الى السياسة الصهيونية في مصادرة الأراضي وخاصة الزراعية وحرمان معظمها من مواردها المائية الأمر الذي أدى الى تراجع الانتاج الزراعي الذي تعتمد عليه هذه الصناعة، كما تعرضت صناعة الخشب ومنتجاته لهزات بسبب منافسة المنتجات الصهيونية المماثلة او المنتجات المستوردة من الخارج والتي تنتجها مؤسسات ضخمة وفق مقاييس الانتاج الكبير، وتعمل السلطات الصهيونية على منع الترخيص لأي صناعات جديدة لا تحقق اهداف سياستها الاقتصادية والتصديرية وبالتالي فان المؤسسات التي تغلق تحدث خللا في البنية الاقتصادية الوطنية للمناطق المحتلة، لأن التراخيص بانشاء صناعات جديدة تمنح فقط لتلك التي تخدم الاقتصاد الصهيوني وتتكامل معه، وفي هذا الاطار فقد شهدت صناعة النسيج والملابس نموا ملحوظا اثناء الاحتلال، حيث تعمل نسبة هامة من الوحدات الصناعية في المناطق المحتلة كمتعهدين فرعيين للمؤسسات الصهيونية فتتلقى من تلك المصانع ملابس نصف جاهزة ثم تستكمل الشغل عليها وتعيدها مقابل مبلغ محدود، كما نمت صناعة مواد البناء كالطوب والأحجار والقرميد والرخام وذلك لمواجهة الزيادة في الطلب وخاصة الناجم عن بناء المستوطنات .

ويمكن القول أن الكيان الصهيوني يسعى الى انهاء الصناعات الوطنية المعتمدة على المواد الخام المحلية او المستوردة عبر الأردن وتلك التي تستجيب للاحتياجات المحلية، واحلال الصناعات التي تفيد من العمالة الكثيفة الرخيصة وتكرس تبعية المناطق المحتلة للكيان الصهيوني من خلال اعتمادها على المواد الخام المستوردة منه او من خلاله وعلى السوق الصهيونية في تسويق منتجاتها النهائية بهدف أحكام ربط القطاع الصناعي به وتقويض الأساس الاقتصادي لأي وجود فلسطيني مستقل في المناطق المحتلة، وأحكام طوق الخناق الاقتصادي على سكانها، والحاق ودمج اقتصادها باقتصاده تمهيدا لضم تلك المناطق نهائيا الى كيانه .

ثالثا: تكريس وتعميق الطابع الحرفي للمؤسسات الصناعية في المناطق المحتلة فقد تبين ان ٣٢٪[٤٦] من المنشآت الصناعية في المناطق المحتلة عام ١٩٨٠ هي للحدادة والبرادة و١٤,٥٪[٤٨] مرائب السيارات والنجارة ١٥,٥٪[٤٨] كما توضح دراسة أجراها د. بكر ابو كشك عام ١٩٧٩[٤٩]. ان عدد المنشآت الصناعية التي تستخدم ١٠ عمال فأكثر قد انخفض خلال الفترة ٦٩-١٩٧٨ بنسبة ٢٠٪[٥٠] وان نسبة المنشآت التي تستخدم اقل من ١٠ عمال تشكل ٩٢,٧٪ من اجمالي المنشآت الصناعية وان حوالي ثلثي المؤسسات يقل تستخدم اقل من ١٠ عمال تشكل ٩٢,٧٪ عمال تشكل ٩٢,٧٪ من اجمالي المنشآت الصناعية وان حوالي ثلثي المؤسسات يقل رأسمالها عند الانشاء عن

٥٠٠٠[٥١] دينار اردني وتضع سلطات الاحتلال العراقيل المختلفة امام استثمار الأموال القادمة من الخارج ويتضاعف اثر هذه القيود في ظل غياب كامل لنظام مصرفي وسياسة نقدية توفران التسهيلات المصرفية بتكلفة منخفضة فقد نجم عن الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧ اقتلاع النظام النقدي ولم تتجاوز خدمات المصارف الصهيونية العاملة في المناطق المحتلة حدود اجراء الصفقات اليومية اما اللجوء للخدمات المصرفية فبقي في حده الأدنى حيث ان ٣٪[٥٢] فقط من جميع المؤسسات في المناطق المحتلة حصلت على قروض من المصارف وعلى الأرجح أنها جاءت من مصارف غير صهيونية .

رابعاً: انخفاض الطاقة الانتاجية للمنشآت الصناعية بشكل خطير بسبب اغلاق الأسواق التقليدية امام منتجات المناطق المحتلة على أثر الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧، وبسبب ضيق الأسواق المحلية والمنافسة غير المتكافئة من قبل سلع الكيان الصهيوني المماثلة، والتي تتمتع بمستوى تقني متفوق وتسهيلات ائتمانية ودعم رسمي فئوي فقد اوضحت دراسة د. بكر أبو كشك أن ٥٪ فقط من المنشآت الصناعية في قطاع غزة تعمل بحوالي ٩٠٪ من طاقتها و٢٠٪ تعمل بأقل من نصف الطاقة الانتاجية، بينما تصل نسبة المنشآت التي تعمل بأقل من نصف طاقتها الانتاجية في الضفة الغربية الى ٧٠٪[٥٣] كما تلعب سيطرة الكيان الصهيوني على التجارة الخارجية للمناطق المحتلة دورا كبيرا في انخفاض الطاقة الانتاجية وتراجع الانتاج الصناعي في المناطق المحتلة علاوة على تكريسها التبعية واحكام الحاق اقتصاد تلك المناطق ودمجه باقتصاد الكيان الصهيوني، ففي عام ١٩٨٢ كان ٧٢,٣٪ من اجمالي تجارة المناطق المحتلة الخارجية يتم مع الكيان الصهيوني و١٥,٣٪ فقط مع الأردن و١٢,٤٪ مع بقية الدول ويوضح الجدول رقم ٢ صادرات وواردات المناطق المحتلة لعام ١٩٨٢ فيظهر ان ٨٩٪ من واردات المناطق المحتلة تتم من الكيان الصهيوني او عبره و١,٢٪ فقط من الأردن و٩,٨٪ من الدول الأخرى وان الواردات الصناعية تشكل ٨٨,١٪ من اجمالي الواردات، ٨٩,٤٪ منها من الكيان الصهيوني، ١,٣٪ من الأردن و٩,٣٪ من الدول الأخرى وتجدر الاشارة الى أن معظم واردات المناطق المحتلة من الكيان الصهيوني من المنتجات الصناعية عبارة عن سلع استهلاكية وتصدر المناطق المحتلة الى الكيان الصهيوني ٦٧,٥٪ من اجمالي صادراتها، وللأردن ٣١٪ وللدول الأخرى ١,٥٪، وتشكل الصادرات الصناعية ٧٤,٤٪ من اجمالي الصادرات، ٧٧,٨٪ منها للكيان الصهيوني، ٢١,٨٪ للأردن و٠,٤٪ للدول الأخرى.

ويلاحظ ان صادرات المناطق المحتلة للكيان الصهيوني تغطي ٥٢,٣٪ فقط من وارداتها منه أما الصادرات الصناعية فتغطي ٣٨,٦٪ من الواردات الصناعية من الكيان الصهيوني وتتكون معظمها من سلع وسيطة او منتجات تم التعاقد عليها لحساب المؤسسات الصناعية في الكيان الصهيوني، وعلى العكس فان صادرات المناطق المحتلة للأردن تزيد ١٣ مرة وارداتها منه، كما ان الصادرات الصناعية للأردن تعادل ٢٥٠,٤٪ من واردات المناطق المحتلة الصناعية منه وعلى الرغم من أن صادرات المناطق المحتلة للأردن تتناقص تدريجيا حيث انخفضت من ٤٣,٢٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٦٨ الى ٣٣,٥٪ عام ١٩٧٧ الى ٣١٪ عام ١٩٨٢ بسبب القيود التي تفرضها الأردن على صادرات المناطق المحتلة وفقا لقوانين المقاطعة العربية، والتي تشترط على صادرات المناطق المحتلة عدم احتوائها على أية مواد خام من الكيان الصهيوني او مستوردة عبر موانئه او أن تكون مصنعة على آلاته او الآلات المستوردة عبر موانئه، الا أنه بالرغم من ذلك فان الفائض في الميزان التجاري للمناطق المحتلة مع

الأردن والذي بلغ عام ١٩٨٢ ٢,٧ بليون شيكل يغطي جزءا من العجز التجاري مع الكيان الصهيوني والذي بلغ خلال نفس الفترة ٩,٧ بليون شيكل[٥٤].

خامساً: انخفاض مستمر في القدرة المحلية على الادخار وبالتالي الاستثمار فقد بلغ العجز في الادخار الوطني عام ١٩٨٢، ٢٤٨,٠[٥٥] مليون دولار، كما ان السياسة الاقتصادية الصهيونية بما في ذلك السياسة الضريبية والتخفيض المتصاعد للعملة والارتفاع المطرد في أسعار الاستهلاك قد أدى جميعها الى هبوط شديد في الدخول الحقيقية لأهالي المناطق المحتلة وتناقص في قدرتهم الشرائية وتراجع في مستويات معيشتهم، وزيادة اعتمادهم على مصادر التمويل الخارجي، فلقد ارتفعت تحويلات العاملين في الخارج من ٢,٠ مليون شيكل عام ١٩٦٨ الى ٤,٨٦٥,٦ مليون شيكل عام ١٩٨٢ وهذا الارتفاع ليس فقط ناجم عن زيادة عدد العاملين من ابناء المناطق المحتلة في الخارج، او زيادة اجورهم وبالتالي قدرتهم على التحويل كما تشير بعض الأوساط خاصة بعد التصحيح الجزئي لأسعار النفط عام ١٩٧٣، وانما نتيجة لتناقص الموارد الذاتية المطرد لأهالي المناطق المحتلة وزيادة اعتمادهم على التحويلات كأحد المصادر الرئيسية للدخل ، لقد ازدادت الأهمية النسبية للتحويلات الخارجية في تكوين الناتج القومي الاجمالي للمناطق المحتلة من ٤٪ عام ١٩٦٨ الى ٢٥٪ عام ٧٧ ثم الى ٣٢٪ ، كما ارتفعت أهمية التحويلات الى الناتج المحلي الاجمالي من ٤٪ عام ١٩٦٨ الى حوالي ٤٧٪ عام ١٩٨٢، مما يعني الانخفاض المستمر لاعتماد أهالي المناطق المحتلة على الذات، وزيادة ارتباطهم اقتصاديا بالخارج، ويمكن تتبع خطورة دلالة ذلك على أرقام الهجرة من المناطق المحتلة التي اتخذت مسارا تصاعديا منذ عام ١٩٧٥، اضافة الى ارتفاع نسب الفئات دون ١٤ سنة، وهي الفئات غير النشطة اقتصاديا، مما يعني التحاق العديد من الأسر بمعيليهم.

ان فك ارتباط الفلسطيني اقتصاديا بوطنه يشكل الى جانب الخنق الاقتصادي لسكان المناطق المحتلة ووضع كافة العراقيل امام الاستثمارات في القطاعات المنتجة ذات القدرة على خلق مصادر دخل متجدد يشكل نقطة ارتكاز في السياسة الاقتصادية الصهيونية، ويعمل مع الارتفاع الهائل في اسعار الاستهلاك ومعدلات التضخم التي بلغت ٤٩٥٪ عام ١٩٨٤ على تفريغ المناطق المحتلة من سكانها.

جدول رقم (٢)

واردات وصادرات المناطق المحتلة عام ١٩٨٢

بملايين الشيكلات الاسرائيلية

	قيمة الواردات	الأهمية النسبية
الواردات		
اجمالي الواردات / الضفة الغربية وغزة	١٨,١٢٥,٨	١٠٠٪
١ ـ واردات المناطق المحتلة من الكيان الصهيوني		
ـ الاجمالي	١٦,١٤٥,٧	٨٩٪
سلع زراعية	١٨٧٨,٢	١١,٦٪
سلع صناعية	١٤٢٦٧,٥	٨٨,٤٪
٢ ـ من الأردن		١٠٠٪
ـ الاجمالي	٢٢٣,٥	١,٢٪ الواردات من
سلع زراعية	١٠,٦	٤,٧٪ الضفة الغربية
سلع صناعية	٢١٩,٩	٩٥,٣٪ أما قطاع غزة لم يستورد شيئاً
٣ ـ من الدول الأخرى		١٠٠٪
ـ الاجمالي	١,٧٥٦,٦	٩,٨٪
سلع زراعية	٢٦٨,١	١٥,٣٪
سلع صناعية	١,٤٨٨,٥	٨٤,٧٪
الصادرات		
ـ الاجمالي	٩,٤٩٦,٨	١٠٠٪
١ ـ الى الكيان الصهيوني اجمالي	٦,٤١٦	٦٧,٥٪
سلع زراعية	٨٢٧,٧	١٣٪
سلع صناعية	٥,٥٠٧,٣	٨٧٪
٢ ـ الى الأردن		
ـ الاجمالي	٣,٠١٣,٦	٣١٪
سلع زراعية	١,٤٦٩,٩	٤٨,٨٪
سلع صناعية	١,٥٤٣,٧	٥١,٢٪
١ ـ للدول الأخرى		
ـ الاجمالي	١٤٨,٢	١,٥٪
سلع زراعية	١٢٧	٨٥,٦٪ ـ من قطاع غزة
سلع صناعية	٢١,٢	١٤,٤٪ ـ من الضفة الغربية

(*) ارقام الصادرات والواردات مستخرجة من جدول عن صادرات وواردات الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٨٢

رابعاً: الخلاصة

يعاني قطاع الصناعة في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ من مشكلات في غاية الخطورة، فالى جانب المشكلات التي يعانيها كقطاع ضمن اقتصاد متخلف بحكم الانتماء الى الدول النامية حسب التصنيف الاقتصادي الدولي، فان مشكلته لا تكمن فقط في تخلفه وهامشية دوره في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وانما في تعرضه لسياسة مبرمجة تستهدف بنيته وتشويهها لخدمة أهداف المشروع الاستيطاني الصهيوني، في استكمال تهويد فلسطين وجعلها كما يحلم مؤسسيها «يهودية بقدر ما انجلترا انجليزية» وبالتالي فان مواجهة المشاكل التي يواجهها هذا القطاع تختلف جوهريا عن النظرة التقليدية لتطوير اي قطاع صناعي في أي بلد آخر، وتتجاوز نظريات مختلف الأنظمة الاقتصادية لمعالجة هذه القضية وتتعدى وضع انظمة وتشريعات صناعية وتخصيص موارد مالية واقامة مراكز تدريب وتقتضي بالضرورة مواجة ضمن استراتيجية شاملة للمشروع الصهيوني ككل، فالسياسة اقتصاد مكثف وعليه فلا يمكن الفصل بين التنمية الاقتصادية لأي بلد وبين السيادة الوطنية فيه هذا قانون موضوعي وليست وجهة نظر محدودة، ولقد أدرك العدو ذلك جيدا، وبحكم طبيعته الاستيطانية المتميزة عن الاستعمار التقليدي لم يبدأ تنفيذ مشروعه باحتلال عسكري وانما اقام ركائزه الاقتصادية من مستوطنات زراعية ومشاريع صناعية، ووجه كل جهوده وبدعم كامل من الانتداب البريطاني لتدمير البنية الاقتصادية الفلسطينية باعتبارها النقيض للأساس المادي لوجوده، وعليه فان اقامة الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ كان تتويجا لتهويد فلسطين وليس بداية له، كما ان ضم وتهويد الأجزاء الأخرى التي احتلت عام ١٩٤٨ كان تتويجا لتهويد فلسطين وليس بداية له، كما أن ضم وتهويد الأجزاء الأخرى التي احتلت عام ١٩٦٧ قد بدأ منذ اللحظات الأولى للاحتلال ويتم وفق خطه مبرمجة يجرى تنفيذها بنجاح نسبي وانطلاقا من هذا فان أي خطة لدعم اقتصاد المناطق المحتلة لا بد أن تكون في اطار استراتيجية مواجهة المشروع الصهيوني من خلال دعم استمرار وجود الشعب الفلسطيني فوق ارضه الفلسطينية عبر دعم وحماية ركائزه المادية والاقتصادية، وتعزيز قدرتها على الاستمرار والصمود في وجه مخططات تصفيتها وتشويه بنيتها ودمجها في الاقتصاد الصهيوني، وهو دعم يختلف جوهريا عن مفهوم المساعدات التي تهدف الى تخفيف وطأة الاحتلال ويتعدى مفهوم الاعانات المالية الطارئة او المنتظمة لأهالي المناطق المحتلة، بهدف تحسين اوضاعهم المعيشية الى تمكين المواطنين من توفير مصادر ذاتية لدخل متجدد يمكنهم من الدفاع عن النفس ضد التبعية والدمج، وهذا بالضرورة يؤدي الى تخفيف الاحساس بوطأة الاحتلال وتحسين ظروف المعيشة لأهالي المناطق المحتلة، وانطلاقا من هذا فان الاقتراح بدعم القطاع الصناعي لا يتناقض مع التسليم بالدور الريادى للقطاع الزراعي الذي لا بد أن تكون هناك خطة لدعمه وتطويره واعطائه الأولوية باعتباره العمود الفقري لاقتصاد المناطق المحتلة، انما وبحكم تركز البحث موضوع الدراسة على القطاع الصناعي وبحكم اهمية القطاع الصناعي كأحد القطاعات المنتجة، فان وضع خطة لدعم وتطوير القطاع الصناعي على جانب عظيم من الأهمية، خطة لا تدعي التنمية الصناعية هدفا لاستحالة تحقيق ذلك في غياب السيادة الوطنية، وانما تهدف الى تدعيم القطاع الصناعي وتطويره بقدر ما تسمح به الظروف المتاحة دون استسلام لها، وبما يخدم الهدف المركزي وهو تعزيز ودعم الأساس المادي لاستمرار وجود الانسان الفلسطيني في وطنه باعتبار ذلك الشرط الأساسي لرفض كل البدائل الأخرى سواء للعمل في البلاد العربية او في مؤسسات الكيان الصهيوني كما ان خطة تطوير القطاع

الصناعي في المناطق المحتلة لا بد وان تحدد انماط التصنيع التي تخدم الهدف بغض النظر عن النماذج التقليدية التي يمكن ان تكون قد حققت نجاحا في ظروف مختلفة تماما. وعليه فان الأولوية في التصنيع لا بد أن تعطى لتلك الصناعات ذات القدرة على توفير فرص العمل بشكل دائم ومتزايد والقادرة على تلبية الاحتياجات المحلية بشكل اساسي والمعتمدة قدر الامكان على المواد الخام المحلية، وبالتالي، فعلى الرغم من الوفورات التي يحققها الانتاج الاقتصادي الكبير فان طابع المنشآت الانتاجية الصغيرة والورش اكثر ملاءمة لضمان استمرارها وصمودها وعدم تعرضها لمشكلة محدودية السوق وبالرغم من أن الصناعات المحورية تشكل في الظروف الطبيعية اساس التنمية والتطور الصناعي الا ان تنمية الصناعات الاستهلاكية في ظروف المناطق المحتلة يفترض أن تحظى بأولوية وخاصة الصناعات الغذائية بحكم أهميتها في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين الى جانب انعكاس ذلك ايجابا على التكامل مع القطاع الزراعي. ان وضع خطة لتطوير القطاع الصناعي كجزء من خطة دعم وتطوير اقتصاد المناطق المحتلة وفي اطار استراتيجية شاملة تتصدى للمشروع الاستيطاني الصهيوني باتت ضرورة موضوعية ومقياس لجدية اي شعار يتمسك بعروبة تلك المناطق مهما اختلفت وجهات النظر حول سبل وأساليب اعادة هويتها العربية، لأن الاجماع على عروبتها يعني بالضرورة رفض تهويدها وهذا يقتضي تعزيز ودعم وتطوير الأساس المادي للطرف العربي والذي يشكل بصموده واستمرار وجوده في وطنه ، المشروع النقيض للمشروع الاستيطاني الصهيوني .

ولا بد أن تشتمل الخطة على تصور وتحديد شامل لمسؤوليات مختلف الجهات المعنية بتنفيذها : الدولية بحكم مسؤولية المجتمع الدولي والهيئات الدولية عن مشكلة الشعب الفلسطيني وتنفيذا لرفض الشرعية الدولية للمشروع الصهيوني القاضي بتهويد المناطق المحتلة. والعربية بحكم الانتماء القومي لفلسطين وشعبها ولكون المشروع الصهيوني يستهدف عموم المنطقة العربية . والفلسطينية باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وهي بحكم ذلك الاطار الذي ينبغي ان تتبلور فيه هذه الخطة والمعنية قبل غيرها في صياغتها واقرارها وبرمجتها واخراجها الى حيز الوجود بالاستفادة من كل القدرات والامكانات العربية والدولية .

ونظرا لأن هذه الورقة تعتبر انْ من بين أهدافها الاسهام في بلورة تصور لمشروع خطة لدعم القطاع الصناعي في المناطق الفلسطينية المحتلة تود ان تثير قضيتين على جانب كبير من الأهمية .

القضية الأولى: ضرورة التعامل الواعي مع قانون المقاطعة العربية بما يخدم المزاوجة بين هدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في وطنه وبين هدف أحكام الحصار الاقتصادي على الكيان الصهيوني وفي هذا الاطار فان قانون ومبادىء المقاطعة من المرونة ما يتيح امكانية التعامل الخاص مع الحالات ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للوطن العربي كالشركات العاملة في مجال القطاع الفضائي الأقمار الصناعية وشركات الأسلحة والشركات العاملة في ميدان الذرة وشركات النفط والشركات المنتجة للحاسبات الاليكترونية[٥٦]. وبناء عليه فمن الضروري اعطاء الأولوية القصوى لصمود الشعب الفلسطيني في أرضه وما يقتضيه ذلك من دعم وتعزيز للركائز المادية والاقتصادية لاستمرار الوجود الفلسطيني في الوطن

وفي هذا الصدد من المهم الاشارة الى الصعوبات التسويقية التي تواجهها المنتجات الفلسطينية في المناطق المحتلة/ الزراعية والصناعية/ والتي تهدد وبشكل خطير امكانية استمرار العديد من

الوحدات الانتاجية التي تشكل بالاضافة الى الاسهام في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين مصدر دخل لأعداد كبيرة منهم. الأمر الذي يفترض بالضرورة اعادة النظر في بعض الضوابط التي تحكم استيراد تلك المنتجات، والتي تنفق في أن هدفها أحكام الحصار الاقتصادي للكيان الصهيوني الا أن لبعضها تأثير سلبي بالغ الخطورة على قدرة الوحدات الانتاجية الفلسطينية على الاستمرار.

وفي هذا الاطار ستقتصر اشارتنا الى بعض الضوابط الخاصة باستيراد المنتجات الصناعية بحكم تركز البحث موضوع الدراسة على القطاع الصناعي وعلى سبيل المثال من المهم منح بعض التسهيلات المتعلقة باستيراد المنتجات التي يضطر منتجوها في الغالب الى استيراد موادها الخام الأساسية او عبوات التعبئة والتغليف عن طريق الموانىء الصهيونية، لأنها في ظروف الاحتلال تشكل تفاديا لضرر اكبر، وهو توقف تلك الوحدات كليا وقطع مصادر دخل مئات العائلات المعتمدة عليها. وهو بالنهاية ما تهدف له السياسة الاقتصادية الصهيونية بالتقليص المستمر للقاعدة الانتاجية الفلسطينية القادرة على خلق مصادر دخل متجدد وانعكاس ذلك بالضرورة على معدلات الهجرة الفلسطينية خارج الوطن.

ان المرونة في هذا الاطار كما اكدنا لا تعني المطالبة برفع الحصار عن الكيان الصهيوني او فتح ثغرات في جدار المقاطعة ولكنها تهدف الى التعامل مع المسائل بما يحقق الأهداف وفق اولوياتها الحقيقية وبما يمكن من تعزيز المقاطعة العربي للكيان الصهيوني من جهة ودعم صمود الشعب الفلسطيني في وطنه من جهة أخرى باعتبار ذلك الركيزة الأساسية في رفض ومواجهة المشروع الاستيطاني الصهيوني.

القضية الثانية: تتعلق بأهمية انشاء جهاز للائتمان الصناعي يتولى مهمة منح التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية، ويمكن ان يتخذ شكل جهاز اوصندوق اوفرع لبنك اجنبي او دولي ولضمان توجيه القروض للقطاع الصناعي يستطيع هذا الجهاز ان يتبع اسلوب الشراء التأجيري لوسائل الانتاج والرهن الحيازي للمواد الخام ويسد جانبا من الثغرة التي احدثها غياب الجهاز المصرفي بسبب الاحتلال.

الهوامش

١ - الاحصاءات قبل عام ٤٨ مأخوذة عن كتاب هنري كتن **فلسطين في ضوء الحق والعدل** ترجمة وديع فلسطين ص ٢٢ .

٢ - د. اميل توما . الصهيونية المعاصرة - منشورات الأسوار عكا ١٩٨٢ ص. ٢٠٠

٣ - ٤ - ٥ - STATISTICAL ABSTRACT OF ISRAEL 83

٦ - ٧ - ٨ - STATISTICAL ABSTRACT OF ISRAEL 1938 p. 3 1938 p. 758

٩ - **صامد الاقتصادي** عدد ٥٠، ٥١، ١٩٨٤ - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعرب الجليل. نادر نصر الله ص ١٨ .

١٠- ١١- عنان العامري، **التطور الزراعي في فلسطين ١٩٠٠ - ١٩٧٠ ص ٣٥. ص ١٢٤**.

١٢- د . انطوان منصور **الوضع الاقتصادي في الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٨١** ص ١٦ .

١٣- حسين أبو النمل - **قطاع غزة ٤٨ - ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية** مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٧٩ ص٣٨

١٤- جميل هلال **الضفة الغربية - التركيب الاجتماعي والاقتصادي ٤٨ - ١٩٧٤** - ص ١٩ .

١٥- عنان العامر ، **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ - ١٩٧٠** ص ١٢٤ .

١٦- جميل هلال ، **الضفة الغربية - التركيب الاجتماعي والاقتصادي ٤٨ - ١٩٧٤** ص ١٣٦

١٧- المصدر السابق ص ١٤١ .

١٨- المصدر السابق ص ١٤٢

١٩- عنان العامري - **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني** ١٩٠٠ - ١٩٧٠ ص ١٢٦ .

٢٠- عنان العامري ، **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ - ١٩٧٠** ص . ١٢٦

٢١- جميل هلال ، **الضفة الغربية التركيب الاقتصادي والاجتماعي ٤٨ - ١٩٧٤** - ص .١٥١ .

٢٢- د . بكر أبو كشك - **الصناعة العربية في الأراضي المحتلة** - وثيقة مقدمة الى مؤتمر التنمية من اجل الصمود المادي الفكري العربي القدس ١٩٨٤ ص٩

٢٣- حسين أبو النمل، **قطاع غزة ٤٨ - ١٩٦٧ تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية** ، ص ٢٥٨

٢٤- عنان العامري - التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ - ١٩٧٠ ص ١٢٩ ، ١٣٠

٢٥ - ٢٦- ٢٧- : Statistical abstract of Israel 1983 No 34 p. 33

٢٨- القضية الفلسطينية في شهر. السنة السابعة نيسان ١٩٨٤ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الادارة العامة لشؤون فلسطين - تطورات النشاط الاستعماري الاستيطاني في الضفة وقطاع غزة ٢-٢٤

٢٩- The current economic situation in The West Bank and Gaza and prospects for the future. Submitted on the seminar on living conditions of palestinian people organized by Uivhbitat Vienna 52-29 March 1985 - Fadel M-NAQUB p 2

٣٠- STATISTICAL ABSTRACT OF ISRAEL 1983 No 34 p758

٣١- جميل هلال، **الضفة الغربية - التركيب الاجتماعي والاقتصادي ٤٨-١٩٧٤** ص١٧٩.

٣٢- ١٩٨٣ ٣٤ ٧٥٨

٣٣- حسين أبو النمل، **الضفة والقطاع ٦٧ - ١٩٧٨ بين الالحاق والدمج** ص ٢٥-٢٦ .

٣٤- Living conditions of the palestinian people in the occupies Palestinian Territoties. A background paper for the seminar in Vienna 25-29/3/1985 p.9

٣٥ـ ٣٦ـ صامد الاقتصادي ـ عدد ٤٢ نيسان ١٩٨٣ ـ الدراسة القطرية للوطن المحتل الضفة الغربية وقطاع غزة ص ١٣٥ .

٣٧ـ **النشرة الاحصائية الصناعية للضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٨٣**ـ مكتب الاحصاء المركزي منظمة التحرير الفلسطينية ص ٦٧.

٣٨ـ المصدر السابق ص ٦٩.

٣٩ـ المصدر السابق ص ٧٠

٤٠ـ المصدر السابق ص ٦٨.

٤١ـ ٤٢ـ ٤٣ـ STATISTICAL ABSTRACT OF ISRAEL 1983 No 34 p. 780

٤٤ـ د. بكر أبو كشك **الصناعة العربية في الأراضي المحتلة** مؤتمر التنمية من أجل الصمود ص ١٣

٤٥ـ **صامد الاقتصادي** ـ عدد ٤٣/ اكتوبر ١٩٨١ الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة د. بكر ابو كشك ص ٤٠

٤٦ـ ٤٧ـ ٤٨ـ صامد الاقتصادي عدد ٤٢ نيسان ١٩٨٣ ، الدراسة القطرية للوطن المحتل/ الضفة الغربية وقطاع غزة . ص ١١٩ .

٤٩ـ صامد الاقتصادي عدد ٣٣ اكتوبر ١٩٨١ الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة د . بكر أبو كشك

٥٠ـ صامد الاقتصادي عدد٣٣ اكتوبر ١٩٨١ الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، د . بكر أبو كشك ص ١٦

٥١ـ المصدر السابق ص٤١ .

٥٢ـ المصدر السابق ص ٤١ ، ص٤٢.

٥٣ـ المصدر السابق ص ٤٤

٥٤ـ الدولار الأمريكي يساوي ٢٠,٨ شيكل وفقا لاسعار الصرف عام ١٩٨٢

٥٥ـ اطار خطة عمل نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي في الوطن المحتل ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ص ١٤

٥٦ـ المبادىء العامة لمقاطعة (اسرائيل) الفصل الثالث، الشركات ذات الاوضاع الخاصة ص ١١، ١٢، ١٣، ١٤ ـ المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل ـ جامعة الدول العربية.

مصادر البحث

أولا : كتب ودراسات

١ ـ **عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠ ـ ١٩٧٠** بحث احصائي ـ مركز الأبحاث الفلسطيني ـ منظمة التحرير الفلسطينية آذار/ ١٩٧٤ .

٢ ـ **روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع الى الثورة**، ترجمة خالد عايد ـ مؤسسة الأبحاث العربية .

٣ ـ **حسين ابو النمل، الضفة والقطاع ٦٧ـ١٩٧٨ بين الالحاق والدمج** ـ مؤسسة معامل ابناء شهداء فلسطين ـ صامد قسم الدراسات ـ شباط ١٩٧٨ .

٤ ـ **جميل هلال**، الضفة الغربية ـ التركيب الاقتصادي والاجتماعي ١٩٤٨ ـ ١٩٧٤ ـ مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية كانون الثاني ١٩٧٤ .

٥ ـ **رجا شحادة ، وجونثان كتاب.الضفة الغربية وحكم القانون**، دار العلم للنشر بالتعاون مع لجنة الحقوقيين الدولية وجمعية القانون في خدمة الانسان ١٩٨٢.

٦ ـ **حسين أبو النمل**ـ ، قطاع غزة ٤٨ـ١٩٦٧ ، **تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية ـ مركز الأبحاث ـ نيسان** ١٩٧٩ .

٧ ـ **التنمية الصناعية في فلسطين ـ الضفة الغربية وقطاع غزة**، دراسة قطرية صادرة عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية بالتعاون مع د . أحمد قاسم وعمر وديان مقدمة للمؤتمر السادس للتنمية الصناعية العربية .

٨ ـ **مؤتمر التنمية من أجل الصمود / وثائق المؤتمر** ـ الملتقى الفكري العربي القدس ـ ١٩٨٤ دراسة د . بكر ابو كشك .

٩ ـ **اطار خطة عمل نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي** ـ في الوطن العربي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

١٠ـ د . **اميل توما** الصهيونية المعاصرة ـ منشورات الأسوار عكا ١٩٨٢ .

١١ـ **انطوان منصور** ، الوضع الاقتصادي في الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧ ـ ١٩٨١ .

١٢ـ **LIVING CONDILIONS OF PALESTINIAN PEOPLE IN THE OCCUPIED PALESTINIAN TERRITORIES. A** background paper for the seminar. viniva 25 - 29/ 3/ 1985

١٣ـ ISRAEL : JEWISH POPULATION AND IMMIGRATION. U. S. DEPARTMENT OF COMMERCE. NORMAN LAWRENCE.

ابحاث منشورة في دوريات :

١ ـ الواقع الصناعي في الأرض المحتلة/ مجلة التنمية الصناعية العربية ـ العدد الثالث تموز ١٩٨٤ . د . جواد ناجي عوض.

٢ ـ **ابحاث منشورة في مجلة صامد الاقتصادي**

	الموضوع	المؤلف	العدد	السنة
١ ـ	الصناعة في الضفة الغربية ٦٧ ـ ١٩٧٩ وضع المؤسسات والعمال والأجور	روز مصلح	١٣	شباط ١٩٨٠
٢ ـ	الصناعة في قطاع غزة	جلال داوود	١٩	آب ١٩٨٠
٣ ـ	بعض مصادر الضفة الغربية ما تعينه للاقتصاد الاسرائيلي .	بسام الساكت واخرون	٢١	١٩٨٠
٤ ـ	حول الصناعة في غزة	ج جات	٢٦	آذار ١٩٨١
٥ ـ	الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة .	د . بكر ابو كشك	٣٣	تشرين اول ٨١
٦ ـ	الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة	م. و. كوجا . ب. غ. سادلر	٣٥	كانون أول ١٩٨١
٧ ـ	اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة المشاكل واحتمالات النجاح	جيروم فريد/باحث امريكي في معهد الشرق الأوسط مقدم للجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي	٣٨	١٩٨٢
٨ ـ	اقتصاد الضفة الغربية بين النمو الزائف والتخريب المنظم/ رد على دراسة جيروم فريد .	حسين ابو النمل	٣٨	١٩٨٢
٩ ـ	الضفة الغربية وقطاع غزة	دراسة قطرية صادرة عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية مقدمة للمؤتمر السادس للمنظمة العربية للتنمية الصناعية	٤٢	١٩٨٣

١٠- اثار الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية على اقتصاديات الوطن المحتل.	د . فؤاد بسيسو	٤٧	شباط ١٩٨٤
١١- مستقبل الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق المحتلة	د . هاشم عورتاني	٤٩	1984
١٢- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعرب الجليل .	نادر نصر الله	٥١/٥٠	1984

ابحاث وتقارير منشورة في نشرة الارض

١ - ماذا يحدث لمن يتعرف على الضفة الغربية من الداخل	غوغا كوخن ملحق عل همشمار ١٩٨٣/٦/١	١٦	١٩٨٣/٥/٧
٢ - حكومة شامير والوضع الاقتصادي الداخلي في الكيان الصهيوني والمناطق العربية المحتلة		٣،٢	١٩٨٣/١٠/٢١
٣ - عام اسود للصناعة	ليفي موراف عل همشمار ١٩٨٣/١٠/٥	٣،٢	١٩٨٣/١٠/٢١
٤ - الاقتصاد الاسرائيلي الى اين	د. يوسي فريد حان ملحق يدعوت احرنوت	٥	١٩٨٣/١١/٢١
٥ - حول الوضع الداخلي والاقتصادي في الكيان الصهيوني والمناطق العربية المحتلة		٥	١٩٨٣/١١/٢١
٦ - اثر الاحتلال الاسرائيلي على الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة.	القسم الاول	٦	١٩٨٣/١٢/٧
	القسم الثاني		
	القسم الثالث	٧	١٩٨٣/١٢/٢١
٧ - الصناعة الاسرائيلية الى اين	ابراهيم ديشون ملحق يدعوت احرنوت ١٩٨٣/١٢/٢	٧	١٩٨٣/١٢/٢١
٨ - حول اتجاهات الوضع الداخلي والاقتصادي في الكيان الصهيوني والمناطق العربية المحتلة		٧	١٩٨٣/١٢/٢١
٩ - اضواء على اتجاهات الوضع الداخلي والاقتصادي في الكيان الصهيوني والمناطق العربية المحتلة.		١١	١٩٨٤/٢/٢١
١٠- سياسة الاحتلال الاسرائيلي في الضفة والقطاع والجولان خلال فترة حكم بيغن.	القسم الاول	١٢، ١٣	١٩٨٤/٣/٢١
١١- السياسة الاقتصادية لحكومة الليكود وآثارها الاجتماعية في الكيان الصهيوني.		١٦	١٩٨٤/٥/٧
١٢- عرب الأرض المحتلة عام ١٩٨٤تحت الاحتلال الاسرائيلي / الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية	القسم الأول	١٦	١٩٨٤/٥/٧
	القسم الثاني	١٧	١٩٨٤/٥/٢١
١٣- مؤتمر اقتصادي في القدس		١٩	١٩٨٤/٦/٢١

١٤- حول الوضع الداخلي والاقتصادي والاجتماعي في الكيان الصهيوني والمناطق العربية المحتلة.	٣،٢	١٩٨٤/١٠/٢١

ثالثا: نشرات وتقارير

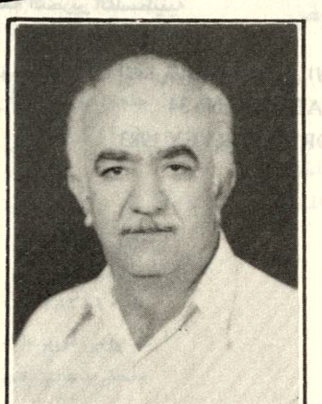
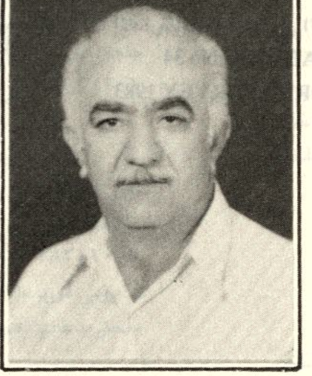
النشرة الاحصائية الصناعية للضفة الغربية وقطاع غزة صادر عن المكتب المركزي للاحصاء الدائرة الاقتصادية منظمة التحرير الفلسطينية — العدد الأول ١٩٨٣

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٤ ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية جامعة الدول العربية .

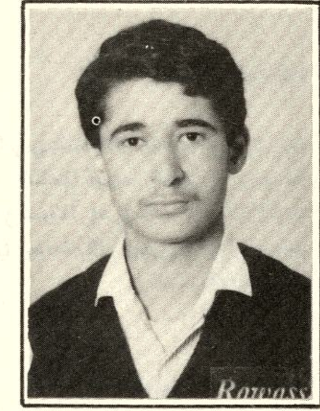
— STATISTICAL ABSTRACT OF ISRAEL 1983 No 34.

— THE EUROPA YEAR BOOK A WORLD SURVEY 1983.

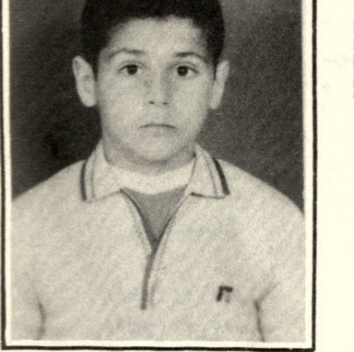
شهداء «صامد» في معركة الدفاع عن المخيمات الفلسطينية في بيروت عام ١٩٨٥

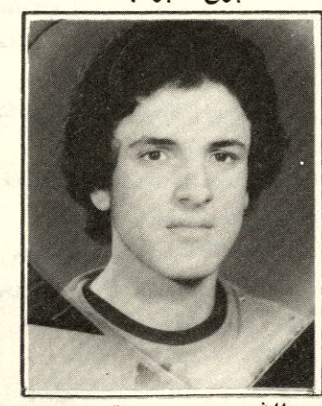
الشهيد محمد قاسم
الجامعة العربية



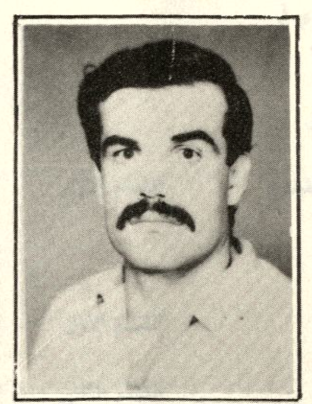
الشهيد محمد أحمد أبو عتيق
برج البراجنة



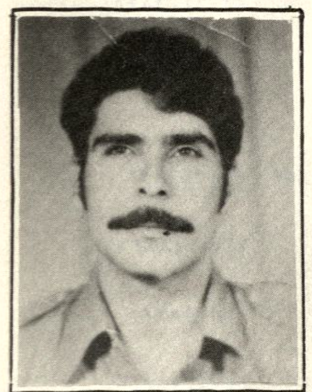
الشهيد وليد محمد دبدوب
برج البراجنة



الشهيد محمد عتريس
شاتيلا

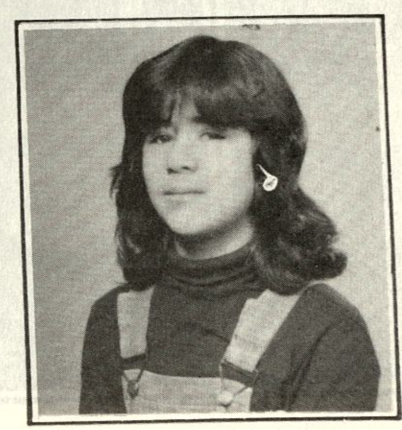


الشهيد محمد جبر سالم
برج البراجنة



الشهيد محمد شريم
برج البراجنة

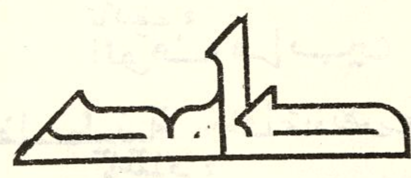


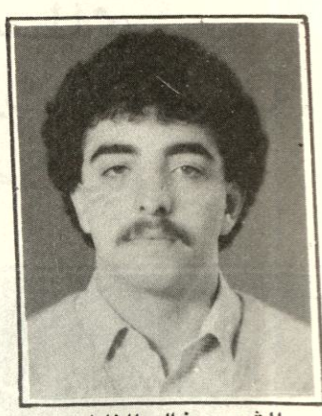


الشهيدة مها عبد الله علي
برج البراجنة




الشهيد جلال كنعان
شاتيلا

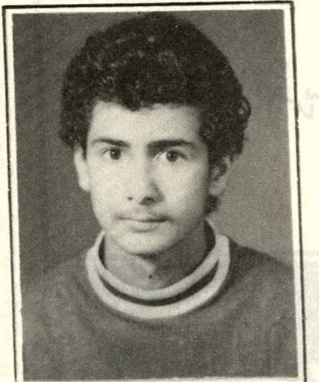




الشهيد خالد النابلسي
برج البراجنة



الشهيد يوسف عفيفي
شاتيلا



الشهيد علي خير حسن
برج البراجنة

منشورات:
دار الكرمل للنشر والتوزيع / ص.ب ١٧٠٦٧ عمان
دار صامد للدراسات والنشر / ص.ب ٥٠٢٤-١٥٠ بيروت



حضور دائم لفلسطين في المعارض الدولية